أمـــين هويـدى

التحوّلات الإستراتيجيّة الخطيرة

زلـــزال عاصفة الصحراء وتوابعـه

دار الشروقـــ

التحولات الإستراتيجيّة الخطيرة

زلـــزال عاصفة الصحراء وتوابعـه

الطبعـة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

الإهـــداء

إلى زوجتى

وأولادى

وأحفادى

مقدمة

حينما بدأنا جمع الموضوعات التى تشملها سلسلة « التحولات الإستراتيچية الخطيرة » لم أكن أدرى على وجه الدقة مدى صعوبة العمل الذى عزمت على أن أقوم به نظرا لكثرة التحولات التى حدثت، ولتعدد الموضوعات التى عالجنا بها تلك التحولات وهى تفرقع من حولنا فى ضجة وصخب، ولاختلاف الأماكن العزيزة التى فضلت أن أنشر فيها أفكارى وتعليقاتى على تلك التحولات التى عاصرناها جميعا بين الأمل واليأس والرجاء والإحباط .

ولكن وبعد أن خطونا الخطوات الأولى فى المشوار الطويل - وهى عادة ما تكون أصعب الخطوات فى أى مشروع يقع عليه الخيار - وجدت أن الصعوبات التى تصورتها أخذت حجمها الطبيعى إذ كانت الموضوعات كلها متناسقة داخل إطار « ممارسة الصراع وإدارة الأزمات » التى اختلفت فى صورتها وقواعدها فى العقدين الأخيرين ونحن نتأهب لاقتحام القرن الحادى والعشرين ثم هدأت نفسى أكثر حينما انتهى الأمر إلى أن تكون «دار الشروق» هى الدار التى تتعهد هذا العمل بنشره بما عرف عنها من إتقان وأصالة ووجدت أن الأمانة ستكون فى أيد أمينة تعودت عليها من تعاملى معها .

والتحولات الإستراتيچية هى تلك التحولات التى تغير سير الأمور تغييرا جوهريا سواء من ناحية الشكل أو الموضوع أو تتابع الأحداث وطريقة معالجتها مما يحتم علينا متابعتها فى يقظة تامة، حتى يمكن التعامل معها بالطريقة الصحيحة، وإلا وجدنا أنفسنا نتحدث بلغة غير تلك التى يتحدث بها العالم من حولنا فلا نفهمهم ولا يفهموننا، وليس معنى ذلك أن نغير جلودنا وننسى ثوابتنا ونتجاهل تاريخنا ، ولكن كل ما نعنيه هو أن نستخدم الوسائل المتاحة بعد إدخال التعديلات التى تتطلبها المواقف والعمل على تطويع الأحداث لخدمة ثوابتنا وأغراضنا . . وهذا يحتاج إلى إرادة سياسية صلبة وواعية من أصحاب القرار وهم يتحركون على المسرح السياسى الذى هو كالغابة مليئة بالحيوانات المفترسة الماكرة التى لا تهتم إلا بتحقيق مصالحها بالوسيلة التى

تكفل لها ذلك دون الالتفات كثيرا إلى الحقوق التاريخية والقواعد الأخلاقية مركزة فقط على الأمر الواقع الذى فرضته القوة، والذى غيرت ما كان جغرافيا وديموجرافيا.

فى كتابنا الأول وتحت العنوان الكبير الذى اخترناه وهو « التحولات الإستراتيجية الخطيرة » تحدثنا عن هذه التحولات بين « البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى » ولعلنا نلاحظ مقدار الترابط الخطير بين التغييرات التى تحدث على سطح الكوكب الذى نعيش فيه . . فبينما حدثت «البيروسترويكا » بعيدا هناك فى موسكو التى كانت عاصمة الاتحاد السوفيتى ومركزا للشيوعية العالمية والتى تحت ضرباتها الخاطفة تحلل الاتحاد السوفيتى كدولة وتفكك كعقيدة مما أحدث آثاره الخطيرة على إدارة الصراع والأزمات وتحرك الأحداث على طول وعرض المسرح العالمى فأصبح الأعداء أصدقاء ألداء وأصبح العالم ذا القطبية الثنائية به قوة عظمى واحدة تحاول صياغة العالم ربما إلى طريق الهيمنة، وربما إلى طريق توازن القوى وربما إلى طريق وحدة القوى، مما يجعلنا جميعا نعيش فى ظل نظام عالمى قلق مراوغ يحاول أن يتشكل فى ظل قوى ضاغطة تختلف مصالحها وأهدافها . . نجد أن حرب الخليج الأولى التى حدثت هنا فى منطقتنا بين العراق وإيران، أحدثت أيضا تغييرات كبرى على المستويين العالمى والإقليمى نتج عنها تغييرات وتحولات خطيرة فى توازن القوى جعلت من النظام العالمى نظاما أكثر قلقا ومن النظام الإقليمى نظاما فوضويا فتح الطريق إلى حرب جديدة بين دولة عربية وأخرى عربية، بعد أن كانت حرب الخليج الأولى حربا بين دولة مسلمة وأخرى مسلمة، اشتركت القوى الدولية فيها من وراء ستار وحارب الفريقان فى واقع الحال بالوكالة . . أما فى الحرب العربية ـ العربية فقد اشتركت فيها كل الدول الشرقية والغربية والعربية كل بالطريقة التى تحقق مصالحها من أمام الستار وعلانية، سواء وهى تحشد قواها فى عملية درع الصحراء أو وهى تهاجم العراق بقوات كاسحة فى عملية عاصفة الصحراء.

كانت قوانين إدارة الصراع قد تغيرت وتبدلت.

وإن كان كتابنا الأول قد اهتم بالتحولات الاستراتيجية على المستوى العالمى وتأثيرها على طريقة الصراع وإدارة الأزمات، فإن كتابنا الثانى عن «زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه» تحدث عن تلك التحولات على المستوى الإقليمى، فالزلازل تحدث فى ثوان قليلة ينجم عنها الخراب والدمار، ولكن توابعها تستمر لفترة طويلة تحدث أيضا الخراب والدمار، وكأن ما حدث فى الثوانى القليلة لا يكفى.

وقد حدث الزلزال فى مركز من مراكزنا الحيوية وفى منطقة تقع فى قوس الأزمات،

فهى بذلك ليست كحرب العراق ـ إيران التى حدثت وقت ازدواجية الأقطاب وفى منطقة هامشية مهمة بعدت قليلا عن القلب الذى يحرم اللعب فيه والذى يعتبر من المناطق ذات الخطوط الحمراء على خريطة المصالح العالمية لا يجوز تخطيها إلا بعد حسابات دقيقة، وبعد أن أطلق العراق الطلقة الأولى خرج الجن من القمقم واندلعت ألسنة النيران وأخذت الفرقعات تدوى بعد ذلك فى مدريد وأوسلو وعمان والدار البيضاء. . لقد توقف الزلزال ولكن توابعه تداعت دون وجود الإرادة التى توقفها أو على الأقل تنظم خطواتها.

كانت عملية « عاصفة الصحراء » دافعا لطرح العديد من القضايا . . فالعملية كانت بمثابة زلزال بحق كان حريًا بها أن تحرك أصحاب القرار العرب لترتيب البيت العربى، الأمر الذى يظل حلما تتطلع إليه الأمة من المحيط إلى الخليج ويجعلها تتساءل : إذا كان الزلزال الذى حدث وانعكست آثاره علينا كدول وأفراد لم يقنعنا بعد للتحرك لبناء النظام العربى الجماعى، فأى نوع من الزلازل إذن يمكنه أن يحفزنا على ذلك؟! وإذا كنا على يقين من أن مثل هذا الزلزال لن يتكرر حدوثه فى الخمسين سنة القادمة على الأقل، فهل يتعلق الأمر إذن بعجز القدرة العربية عن إقامة هذا النظام، أم يتعلق بتراجع الرغبة العربية عن ذلك لأسباب ومبررات أصبحت تسيطر على بعض أصحاب القرار تجعلهم زاهدين فى العمل العربى الجماعى لاعتقادهم أن هذا العمل فشل فشلا ذريعا فى مواجهة الغزو العراقى للكويت؟!

وهذا يطرح قضية أساسية أخرى . . فهل صحيح إذن أن العمل العربى الجماعى كان سبب الكارثة، أم إنه كان يمكن أن يعمل كطوق النجاة؟ . . القول بفشل النظام العربى فى مواجهة الكارثة قول غير دقيق، بل غير صحيح . . لأنه لم يكن موجودا أصلا إلا على الورق، لأن هناك فارقا كبيرا بين توقيع اتفاق وبين تنفيذه، وهناك فارق كبير بين أن نسجل ماذا نريد على الورق وبين أن نتفق وننفذ ما نريد فى الواقع. وهذه فجوة عامة فى العمل العربى مع نفسه ومع غيره، ولذلك فالآمال دائما تتجاوز النيات والإمكانات والخلافات الحادة تبدأ بعد توقيع الاتفاقات حينما يبدأ الحديث عن تنفيذ الشعارات التى تم التوقيع عليها.

والشىء الغريب أن السخط كله تركز على العمل العربى الجماعى ممثلا فى الجامعة العربية . . فى حين لم ينل مجلس التعاون الخليجى ـ الذى أقيم فى أول الثمانينات ـ وقواته المتمثلة فى درع الجزيرة نصيبهما من هذا النقد أو السخط. فإذا كان العمل العربى الجماعى ـ الذى لم يكن موجودا إلا على الورق ـ عجز عن مواجهة الأزمة فإن

مجلس التعاون ـ الذى كان موجودا فى واقع الحال وقواته درع الجزيرة التى كانت قائمة فعلا وموجودة فى حفر الباطن عجزا بدورهما عن رد الفعل . والشيء الغريب أيضا أن بعض أصحاب القرار العرب مازالوا يديرون ظهورهم للجامعة العربية ، ويرفضون بث الحياة فى إعلان دمشق وفى نفس الوقت يحاولون إصلاح فجوات مجلس التعاون الخليجى وأموره بما فى ذلك قوات درع الجزيرة ، وهذا تناقض لا يصح حدوثه فى مواضيع تخص الأمن القومى ، وقد انتهينا إلى أن العمل العربى الجماعى هو طوق النجاة للعرب إذا أحسنا إدارته وفهمنا قواعده . . وقبل ذلك إذا صدقت النيات وتوفر الإصرار وقويت الإرادة .

وفى وسط هذا التضارب الثقيل ذهب العرب إلى مؤتمر مدريد تحت أبواق دعاية عالمية صاخبة ليبدأوا رحلة جديدة داخل اللجان الثنائية ومتعددة الأطراف يحاولون عن طريقها بناء علاقات جديدة فى المنطقة ، ويرسمون خرائط تجسد التغييرات التى حدثت أو على الأصح التى فرضت لغياب الإرادة العربية وتتابعت الأحداث فكانت اتفاقية غزة ـ أريحا أولا فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ وهى اتفاقية تاريخية بحق لأنها خلقت واقعا جديدا على المسرح السياسى ، فقد أنهت استخدام القتال بين جزء من الطرف العربى وبين جزء من المجهود الحربى الإسرائيلى ، وسواء وافق أو اعترض البعض على الاتفاق ، فإنه أصبح واقعا يتحتم التعامل معه إما لتثبيته أو تعديله أو إلغائه ، والاتفاقية مثل من أمثلة إدارة الصراع بإرادات ناقصة لتحقيق أغراض ناقصة ، فقد أجبرت المقاومة العربية إسرائيل على التراجع عن أهدافها لتحقيق إسرائيل الكبرى ، كما أجبر العدوان الإسرائيلى العرب على الرضاء بفلسطين الصغرى ، وهنا حدث الاختراق وفتح الطريق المسدود إلى صياغة هذا الواقع فى اتفاقية وقع عليها الطرفان ومعهما الولايات المتحدة كضامن للاتفاق ، وقد دعانا ذلك إلى القيام بجولة فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى الذى يسيطر عليها ، وهى تعقد مثل هذه الاتفاقيات ، فهى تفصل بين الاتفاق السياسى الذى يتم وبين الترتيبات الأمنية التى يتحتم توفرها عند التنفيذ وبذلك فهى تفرق بين الحدود السياسية والحدود الأمنية ، وتؤمن بالطبوغرافيا كعامل أساسى لتوفير الموقع الأمثل لقواتها ، وتعتقد أن الوقت اللازم لعقد الاتفاق والتوقيع اللازم لتنفيذه غير مقدسين إذا استجدت مواقف تتعلق بالأمن ، كما أنها لا تتعامل مع العدالة التاريخية ، ولكنها تتعامل مع الجغرافيا والأمر الواقع لأن التاريخ شيء انتهى ومضى ، وأما الجغرافيا فهى الحقيقة الوحيدة التى تحافظ على المصالح بل تفرضها . . هذا منطقها وهو عادة منطق القوة فى كل مكان .

ولقد نال كتاب شمعون بيريز عن «الشرق الأوسط الجديد» اهتماما خاصا ونحن

نقرأ بين السطور ونزيح التشبيهات الكثيرة التى يتلاعب عن طريقها بالحقائق، ووقفنا أمام قوله « نحن نقف فى مفترق طرق تاريخى . . نحيا فيه بين ألسنة اللهب والدخان الخانق وأنهار الدم وبين طريق الصحراء المزدهرة وصبغ الأراضى المحتلة القاحلة بالخضرة» . . وأمام قوله عن إسرائيل « بأنهم أمة من اللاجئين حلموا بالعودة إلى وطنهم القديم» . . «والأصولية الآن هى أخطر ما يهدد الاستقرار فى المنطقة، فالراديكالية الشيعية أتت بآية الله الخمينى حاكما لإيران والسنية المتطرفة اغتالت أنور السادات» . . . « والحرب أداة عقيمة لحل الخلافات وإن العمق الاستراتيجى تضاءل أمام الخطر الصاروخى، فبناء نظام أمنى إقليمى يكمن فى السياسة والاقتصاد، وإن السلام يحتاج إلى المهندسين أكثر من حاجته إلى الجيوش» .

وأفاض فى الحديث عن المثلث الذهبى أو المثلث المزدهر بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتى . . . فمجمل أحلامه أن يعبر الجميع إلى السلام من خلال بوابة الاقتصاد، ويقفز الكل فوق عدالة المطالب مع احتفاظ إسرائيل بالتفوق التقليدى والاحتكار النووى، وللأسف الشديد فإن هذه الأحلام تجد من يصدقها . . . !!!

ولكن شمعون بيريز نسى أنه على المهندس وهو يبنى مشروعه إتقان بناء الأساس أولا حتى يرتفع البناء عى قواعد سليمة، وأن يدخل فى تقديراته تأثير الزلازل حتى لا يخر البناء على الأرض أثناء حدوث الزلزال أو أثناء توابعه بعد ذلك .

وكان لابد لنا أن نقف طويلا أمام عنصر المياه وتأثيره على مستقبل المنطقة خاصة أن إسرائيل وضعت المشكلة كأحد البنود فى قائمة طويلة تشمل النفط والتجارة والانتقال وتحديد نظام ونوعية العمل فى المنطقة أى ضمن تصورها للتطبيع الكامل والسوق الشرق أوسطية ومشكلة المياه لها أسبقية خاصة فى الفكر الصهيونى تتعلق بثلاثية مقدسة هى : الهجرة والأرض والمياه، وتتعامل إسرائيل مع عنصر المياه على أساس الربحية القومية، فكل حرب خاضتها لها تكلفتها، ولابد من استيعاض التكلفة من غنائمها المستمرة فى الحروب، ومن ضمنها السيطرة على منابع المياه وقد نجحت فى أن تضيف إلى حيازتها المائية الأصلية نتيجة لحروبها المختلفة أكثر من ٥٠٪ من كمية المياه الأصلية . . وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل تستهلك الآن أكثر من ٩٨٪ من مواردها المتاحة بما فى ذلك الموارد المغتصبة نتيجة لحرب ١٩٦٧، فماذا سوف تفعله فى المستقبل فى ضوء زيادة الاستهلاك الإسرائيلى فى المياه وزيادة الهجرة إليها؟! . . سؤال يؤرقها ليل نهار، ويجب أن يؤرقنا أيضا ليل نهار لأن عنصر المياه بالنسبة لنا ولهم ليس مجرد نقطة خلاف، ولكنه عنصر حياة وبقاء .

ولكن ما موقف مصر من هذه الفرقعات المدوية؟ هل صحيح أن البندول انتقل شرقا إلى منطقة الخليج وأصبحت مصر مجرد نقطة على طرق المرور إلى هناك؟ هل سلمت مصر حقيقة مركزها القيادى التاريخى وسط الأعاصير التى تمر بالعالم وبالمنطقة؟ بالرغم من المحاولات المستميتة والدعايات الثقيلة فإن مصر مازالت هى مركز الثقل الإقليمى . . فلا حرب أو سلام بدونها ، وبالرغم من ذلك فهناك تهديدات خارجية وتحديات داخلية تهدد أمنها القومى ، وهناك نقاط ساخنة داخل وخارج حدودها تحتم المواجهة والتصدى . فلا يمكن أن تغفل مصر عن المشروعات الكثيرة التى تهدد بقاء قناة السويس كقناة ملاحية عالمية ، ولا يمكن لمصر أن تغفل عن الاحتكار النووى الإسرائيلى ، ولا يمكن لمصر أن تغفل عن منابع النيل جنوبا ولا عن المشروعات التى يعلن عن تنفيذها شمالا . . فعلى مصر أن تحدد المجهود الرئيسى لدبلوماسيتها فى خطة واضحة يجرى تنفيذها فى إصرار مهما طال الزمن على ألا تنسى أبدا دورها الذى رسمه لها القدر . . فهى كالنسر يمتد جسمه على طول وادى النيل ويفرد جناحه القوى شرقا وجناحه الآخر غربا ولا يمكن للنسر أن يضم جناحيه لأنه فى هذه الحالة لا يمكن أن يحلق فيهوى .

موضوعات أخرى كثيرة وخطيرة عالجناها ونحن ننظر نظرة خاطفة على الجانب الآخر من التل ، وكانت الخاتمة هى حديثنا عن النظام الإقليمى الفوضوى المليء بالنقاط الساخنة المتفجرة أو القابلة للانفجار . .

اجتهادات قدمناها وسط نظام عالمى مراوغ لم تتحدد ملامحه ونظام إقليمى لا يعرف أحد بالضبط كيف سيتشكل فى المستقبل القريب أو البعيد فى ظل غياب الإرادة التى نرجو أن يكون غيابها إلى حين . والاجتهادات هى أقصى ما يمكن لمثلى أن يقدمها فى ظروف لا يعرف فيها أحد ماذا سيحدث فى المستقبل على وجه اليقين أو هكذا أظن .

أمين هويدى

مصر الجديدة ٦/ ٩/ ١٩٩٥ م

الباب الأول
بعد العاصفة

الفصل الأول : الشرق الأوسط بعد عاصفة الصحراء
الفصل الثانى : هل كان النظام العربى سبب الكارثة ؟
الفصل الثالث : المظلة العربية هى طوق النجاة
الفصل الرابع : الدور العربى فى أمن الخليج

● الفصـــل الأول

الشرق الأوسط بعد عاصفة الصحراء

ومر عام على انتهاء عملية عاصفة الصحراء التى تعرف أحيانا بمعركة المائة ساعة، والتى انتهى فيها القتال وقد أجبر الرئيس صدام التكريتى على التخلى عن الفريسة التى ظن أنه أمسك بها ووضعها بين نواجذه ولم يبق له إلا أن يمضغها ويبتلعها . . ولكنه لم يفطن إلى أنه ليس مهما للصياد أن يوقع بالفريسة، لأن الأهم من ذلك أن يحتفظ بها، فالحصول على الغرض ليس مهما كالحفاظ عليه والتمسك به .

والمناسبة ـ مناسبة مرور عام على انتهاء معركة المائة ساعة ـ تغرى بالتأمل فى النتائج التى تبلورت بعد أن سكتت المدافع فى ميدان القتال، وبعد أن انكشف الستار عن حجم هائل من الخسائر والتدمير كنا نحن ـ العرب ـ السبب فى حدوثه، وكأننا نهوى دائما الانتحار بطريقة « الهاراكيرى Hara-Kiri » أو « السيبوكو ـ Seppuky » اليابانية مع فارق هائل هو أن اليابانى ينتحر بطريقة كلها فخار وإيمان بالغرض الذى ينتحر من أجله، بينما يتم السيبوكو العربية بطريقة ليس بها فخامة أو فخر أو إيمان!!!

ولعل لله حكمة فى ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله . . !!

ما تم خلال هذا العام لإرساء دعائم الاستقرار فى المنطقة قليل بحق، سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمى أم المستوى العالمى . . فتيارات التغيير التى تعصف بكل شىء على الحدود الشمالية لمنطقتنا أو على الحدود الجنوبية منها تكاد لا تصل إلينا، وكأننا أقمنا سدا منيعا من حولنا نمنع به دخول رياح التغيير إلينا، والسدود أصبحت موانع يسهل عبورها وتخطيها ومن يظن نفسه آمنا خلفها فهو مخطىء تماما مثله كمثل النعامة التى تضع رأسها فى الرمال وتظن أنها أمنت من مطاردة الصياد طالما لا تراه،

ولكن ما العمل وهو يراها ويترصدها ويتربص بها؟ فعدم مواجهة التغييرات وتجنبها لا يعنيان أن التهديدات بعدت أو انتهت، ولكنهما يعنيان أنها مازالت موجودة أو انها ستقترب ببطء أو بسرعة . . فالمسألة كلها مسألة وقت.

وكان من المنتظر بعد الزلزال الذى حدث أن نرى سعيا حثيثا لإقامة نظام العمل العربى الجماعى بعد أن ظهر أن غياب هذا النظام هو الذى أوجد الكارثة وكان سببا فى حدوثها وأنه بالتالى وترتيبا على ذلك كان ومايزال طوق النجاة، بدليل أن العمل العربى الجماعى هو الذى ساعد فى طرد الجيش العراقى من الكويت ونحن سنستشهد هنا ببعض ما قاله الفريق خالد بن سلطان بن عبد العزيز قائد قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات فى عملية «عاصفة الصحراء» فى خطاب أرسله أخيرا إلى جريدة «الأهرام» القاهرية : « هناك محاولات متعددة لطمس الدور العربى الإسلامى لقيادة القوات المشتركة فى أحدث حرب عرفتها البشرية، مما يدل على عدم ثقة بالنفس وفى قدراتنا الذاتية بحيث إننا لا نصدق أنه كانت هناك قيادة عربية إسلامية موازية للقيادة الأمريكية والقوات المركزية وعلى قدم المساواة معها . . إن الصحافة الغربية نفسها تعترف بالواقع المشرف لنا كدول عربية إسلامية، وإغفال هذا الدور يسىء إلى جميع الدول التى أرسلت قواتها لتقاتل تحت القيادة السعودية » .

وبالرغم من كل هذه الحقائق فإن ما حققه العرب لبناء نظام أمنهم القومى قليل غير محسوس، فمازال مجلس التعاون الخليجى يفاضل بين «مشروع قوات درع الجزيرة» وبين مشروع «السلطان قابوس» لبناء قوة عربية أكبر وأقدر . . . ومازالت دول إعلان دمشق تحاول حل العقد التى تحول دون تنفيذه والتى نأمل أن يتم حلها فى الاجتماع المقبل لوزراء خارجية دول إعلان دمشق فى إبريل / نيسان (١٩٩٢) ومازال قلب البلاد العربية ــ وهى المنطقة التى تتعرض إلى تهديدات أكثر وأخطر ــ تعيش دون مظلة قومية أو تحت قومية . . . أما دول المغرب فإحداها ـ وهى ليبيا ـ تعيش تحت التهديد الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة بأفعال عقابية على حادث تم منذ سنوات . . وأحداث الجزائر تطغى على كل تفكير إذ إن الجميع يترقبون للتطورات المحتملة وأيدهم على قلوبهم . . . أما الجامعة العربية وهى مظلتنا الكبرى، فهى منكسرة تعانى من البطالة لا يقترب منها أحد ولا هى تقترب من أحد!!

أمام هذه الصورة الواقعية علينا أن نتساءل : إذا كان هذا الزلزال الذى حدث فى بلادنا وأثر فى كل دولة من دول المنطقة بل وحفر بآثاره فى قلب كل عربى لم يقنعنا بعد للتحرك لبناء نظام العمل العربى الجماعى، فأى نوع من الزلازل إذن يمكنه أن يحفزنا

على ذلك؟!! وإذا كنا على يقين من أن هذا الزلزال لن يتكرر على الأقل فى الخمسين سنة القادمة، فهل الأمر إذن يتعلق بالقدرة العربية وعجزها عن إقامة نظام أمنها القومى كما يفعل كل البشر الذين يسكنون الكوكب الذى نعيش فيه؟ أم إن الأمر يتعلق بعدم الرغبة فى ذلك لأسباب ومبررات تسيطر على أصحاب القرار وتجعلهم زاهدين فى العمل العربى الجماعى وكل ما يتعلق به؟!!

إزاء هذا السؤال الملح الذى يتعلق بالقدرة والرغبة . . أجدنى أشعر أن نظاما عربيا كالذى كنا نحاول أن نقيمه ونبنيه فى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية لن يتكرر. . . فالنظام العربى « الخالص » الذى لا يضم إلا أعضاء عربا ربما يكون قد فاته القطار وأننا عدنا مرة أخرى إلى الحوار الذى ساد فى مطلع الخمسينات حول مصداقية القوة العربية الذاتية لملء الفراغ الأمنى فى المنطقة . . إذ إنه بينما كان البعض ينادى وقتئذ بعدم مصداقية القوة العربية الذاتية كان البعض الآخر ينادى بعكس ذلك على خط مستقيم . . كان التهديد الذى يدور عنه الحديث فى تلك الأيام يتمثل فى « الاتحاد السوفيتى كدولة والشيوعية كمذهب » وبالرغم من ذلك تغلبت نظرية مصداقية القدرة الذاتية العربية على ملء الفراغ الأمنى، ولكن للمفارقة الغريبة أن نفس الحوار يعود الآن ونحن فى التسعينات وبعد تحلل الاتحاد السوفيتى كدولة وانهيار الشيوعية كمذهب، ولا أظن أن الحوار قد حسم بعد على شروط العضوية « لنادى أمن المنطقة» .

ولكن ما هى حدود المنطقة التى يفكر الكثيرون بمشروعاتهم المطروحة ومخططاتهم الكثيرة Grand Designs فى إيجاد نظام إقليمى خاص بها؟ هناك تصور أن تمتد حدود المنطقة إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتى الإسلامية (باعتبار ما كان قبل تحلل الاتحاد) وهى : كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وقيزغيريا وقاجيكستان وتركماستان وهى جمهوريات غالبية سكانها من المسلمين الذين يبلغ تعدادهم حسب الإحصائيات الرسمية ٥٦ مليون نسمة . وإن كان بعض موظفى أجهزة الإحصاء السكانى يقطعون بأنهم أكثر من ٧٠ مليونا وفى هذا المجال علينا أن نلاحظ الآتى :

● إن هذه الجمهوريات نفسها وقت وجود الاتحاد السوفيتى كانت أحد أغراض الولايات المتحدة أيام الحرب الباردة توجه إليها إذاعاتها بطريقة مباشرة أو بالوكالة عن طريق تركيا وإيران أيام الشاه، فهى تقع فى بطن الاتحاد وكان يمكن أن تشكل عامل عدم استقرار للدولة .

● مازالت الإذاعة الأمريكية تتحفظ حتى الآن على إنشاء علاقات دبلوماسية مع

هذه الجمهوريات ، وان كانت تشجع الاتصالات التركية القائمة الآن معها والتى تجعل ظروفها أكثر الدول الإسلامية المهيأة للتغلغل فى هذه البلاد . . فهى دولة إسلامية علمانية وتشكل فى الوقت نفسه الضلع الجنوبى لحلف الأطلنطى .

● بهذه الجمهوريات أنواع متقدمة من الأسلحة والأدمغة النووية ، بل إن كازاخستان جمهورية نووية بها عدد من الأنظمة النووية الاستراتيجية وكذلك ـ وكباقى الجمهوريات الإسلامية ـ بها أسلحة تكتيكية نووية وورد فى بعض الإحصائيات أن لديها ١٠٤ صواريخ عابرة للقارات علاوة على ١٦٤ رأسا نوويا وتعترف بدولة فلسطين .

● تقوم إيران عن طريق العوامل الدينية والاقتصادية والثقافية بتدعيم العلاقات معها ، وكذلك السعودية مستغلة دورها التقليدى فى العالم الإسلامى كإهدائها مليون مصحف إلى الجمهوريات الإسلامية .

● كما تقوم مصر بالتركيز على تدعيم علاقاتها الاقتصادية معها عن طريق عمل الترتيبات لاستمرار التعاقدات القائمة والحفاظ على الوضع المتميز لصادراتها إلى السوق الروسية ودعم التعاون الاقتصادى فى مجالات الصناعة والكهرباء وتوريد محطات رفع المياه ، بل وبالتوسع فى إنشاء البنوك المشتركة بعد نجاح تجربة بنك مصر ـ أذربيجان .

ولا شك أن التحام الجمهوريات الإسلامية مع الدول الإسلامية فى الجنوب أمر ستضعه الدول الغربية فى الاعتبار ، وهى تحاول رسم النظام الإقليمى فى المستقبل فهى لا ترحب بهذه العلاقة ولا تدعمها إلا فى إطار خاص فى وقت ينتشر فيه اقتراب الجماعات الإسلامية فى المشرق العربى أو المغرب من السلطة .

ثم هناك محاولات انشاء مجلس أمنى متوسطى يضمن التعاون بين الدول الأوروبية الخمس المطلة على الساحل الشمالى للبحر المتوسط والدول العربية المطلة على ساحليه الجنوبى والشرقى والذى ترحب به كل الدول العربية المعنية بما فيها مصر ، والشيء الغريب حقيقة أن هذه الدول رحبت وتحمست للمشروع الجديد / القديم لأنه كان مثارا من أيام عبد الناصر وفوتحت فيه شخصيا من الجانب الإيطالى ، ولكنا رفضناه للظروف التى كانت سائدة وقتئذ . . ودهشتنا لهذا التحمس تكمن فى وضعنا للحصان خلف العربية . . فبدلا من أن نهتم ببناء النظام الأمنى على المستوى القطرى أو القومى قفزنا إلى مشروع جديد ربما يقودنا إلى المجهول فى ظل قوى غير متجانسة أو متكافئة

معنا . ومن الطبيعى أن يقلل توجه الدول العربية الإفريقية إلى «نظام البحر المتوسط» من تركيزها على رتق النظام العربى ، وربما يجعل دول المغرب تدير ظهرها إلى المشرق بمشاكله للتوجه إلى الشمال .

ثم نجد أن تركيا تتقدم بمشروع واضح لتلعب دورها فى المنطقة بعد أن أصبح دورها هامشيا فى حلف الأطلنطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتى . . فبناء على تصريحات الرئيس التركى أوزال « فقد حان الأوان لكى تقوم تركيا ـ كأهم دولة فى المنطقة ـ بدور رئيسى لبناء النظام الإقليمى المنتظر » ولا يمكن لأحد أن ينكر أن تركيا تتحرك على المسرح السياسى بثبات ووضوح ، فهى تتجه إلى الشمال بوجهها المسلم العلمانى لتوطيد علاقتها مع الجمهوريات الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، وتتجه إلى الجنوب وفى يدها « مشروع أنابيب السلام للإمداد بالمياه » مستغلة وفرة مواردها المائية فى دجلة والفرات وندرة المياه فى البلاد جنوبها ودعت إلى عقد مؤتمر كان المفروض أن يعقد فى ديسمبر / كانون الأول يحضره كل الدول المنتفعة بما فيها إسرائيل ، ولكنها أجلت الموعد إلى وقت لاحق . . وفى الوقت نفسه ، فإن تركيا تسيطر على جزء كبير من النفط العراقى الذى يمر فى أنابيب عبر الأراضى التركية ليصب فى موانيها شرق البحر المتوسط ، إذ كان العراق أثناء حربه مع إيران قد طلب من تركيا أن يمد أنابيبه لاستمرار تدفق النفط لتمويل الحرب المستعرة ، إذ كان العراق يعانى من « حرب الناقلات » فى الخليج لتعرض البحرية الإيرانية لناقلاته ، كما كان يعانى من قطع سوريا لخط أنابيبه التقليدى أيضا ، كما طلب فى الوقت نفسه ، أن يمد أنابيب نفطه جنوبا عبر السعودية فى خط أنبوب جديد اسمه « إيبسى IPSI» والذى يتصل بخط التابلاين السعودى المتجه غربا إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر ولأول مرة يجد العراق نفسه فى موقف استراتيجى صعب حينما قطعت كل من تركيا والسعودية تدفق النفط العراقى تنفيذا لقرارات مجلس الأمن أثناء عملية درع عاصفة الصحراء .

وحين تتقدم تركيا بمشروعها لتشارك فى النظام الإقليمى على أساس استراتيجية الأنابيب The Pipeline Strategy : أنابيب النفط المتجهة شمالا إلى موانيها على البحر المتوسط وأنابيب المياه المتجهة جنوبا لتصل كل البلاد المنتفعة بصنبور تركى فى الشمال يمكن قفله أو فتحه حسب الظروف والأهواء .

وبالمثل فهناك إيران التى تجد قبولا أكثر من تركيا فى التعامل معها من بعض دول المنطقة والمشروع الإيرانى ذو دعامتين : دعامة دينية ، وأخرى إستراتيجية . . فهى باختصار تريد أن تلعب كلا من دور الفقيه ودور الرجل القوى فى مشروع أمن الخليج ،

وهى لا تخفى رغبتها تلك فتصرح بذلك لدول مجلس التعاون الخليجى، وفى الوقت نفسه تعرض مشروع مياهها على البحرين وتمد ذراعها إلى الخرطوم لتدعم حكم «البشير» الذى يتسربل هو الآخر بعباءة دينية . . وتمد ذراعها الأخرى إلى الجزائر لتدافع عن موقف جبهة الإنقاذ خاصة بعد التطورات الخطيرة الأخيرة.

وللولايات المتحدة كما نتخيل وجهة نظرها داخل مشروعها الكبير للنظام الإقليمى :

● فهى لا تحبذ نظاما إقليميا عربيا بمفهوم ما كان عليه الحال فى العقود السابقة، ولا تحبذ بالقطع نظاما إقليميا إسلاميا قد يثير لها المتاعب، وهى تحاول دائما فصل المغرب العربى عن مشرقه واتجاه المغاربة إلى تكوين مجلس التعاون المغاربى ولو من الناحية الشكلية أمر جيد، ولكن اتجاه المغرب إلى نظام الأمن المتوسطى شىء أفضل ولو إلى حين.

● اقتراب الجمهوريات الإسلامية جنوب الكومنولث الجديد من الدول الإسلامية فى الجنوب يثير القلق ولابد من تنظيمه داخل حدود معينة.

● وجودها الدائم فى الخليج شىء لا يحتمل الجدل والتعاون مع بعض الدول لضبط الأمور الإقليمية لازم لهذا الوجود.

● محاولة حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى وفرض استقرار على أساس التنازلات المتبادلة، فالغرض النهائى ليس فقط هو مبادلة السلام بالأرض، ولكن تحقيق التطبيع داخل نظام إقليمى ثم تتبادل المصالح داخل إطاره.

● الوسيلة لتحقيق ذلك تتم عن طريق اتجاهين :

ـ اتجاه استراتيجى يضبط موازين القوى عن طريق مبادرة الرئيس جورج بوش للحد من انتقال السلاح والتكنولوجيا والذى وافق عليه مؤتمر لندن الذى حضره رؤساء الدول الصناعية السبع.

ـ واتجاه اقتصادى للتعاون المتبادل بين الدول الإقليمية.

وبخصوص الاتجاه الأخير نعتقد أن بدايته سوف تكون فى مؤتمر المباحثات متعددة الأطراف الذى تقرر عقده فى موسكو يومى ٢٧، ٢٨ / ١/ ١٩٩٢، ويؤيد ذلك الدول المدعوة لحضوره، فسوف تحضره كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وهما راعيتا المؤتمر علاوة على الكويت والجزائر والبحرين ومصر وإسرائيل وقطر

واليمن ولبنان والمغرب والسعودية ودولة الإمارات وسلطنة عمان وسوريا وتونس ووفد أردني - فلسطيني، بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية والبرتغال وكندا والصين واليابان وتركيا.

كما يؤيد استنتاجنا الموضوعات التى تقرر أن يبحثها المؤتمر وهى المشاكل المتعلقة بالمياه والبيئة وكل الموضوعات المتعلقة بالتعاون الإقليمى، وربما كان اشتراك تركيا فى مؤتمر المباحثات متعددة الأطراف فى موسكو سببا رئيسيا فى تأجيل مؤتمرها الذى دعت إلى عقده لبحث مشكلة المياه والذى سبق الحديث عنه.

ونأتى الآن إلى النهاية الطبيعية التى نختم بها حديثنا بصفة تكاد تكون دائمة . . . ماذا نريد؟ وما هو مخططنا الكبير لنظامنا الإقليمى؟ وما هو أساسه وما هو اتجاهه؟

لكل دولة الحق فى أن تكون لها أحلامها ومخططاتها ووسائل تنفيذها طالما كانت تتفق وقواعد الشرعية الدولية الحقيقية، وعلينا ألا نكتفى بالاستماع إلى ذلك والانطلاق فى المقابل معها فى الإطار التآمرى الذى تعمق فى نفوسنا وسيطر على عقولنا . . . علينا أن نفكر فيما نريد، وعلينا أن نضع ذلك فى مخططات واضحة داخل إمكاناتنا المتاحة وهى كثيرة والعالم يتحرك وعلينا أن نختار ولو لمرة واحدة القطار الذى يتجه إلى محطة وصول من اختيارنا بدلا من أن نركب القطار الخطأ، وبدلا من أن نصل إلى المحطة بعد قيام القطار.

● الفصل الثانى

هل كان النظام العربي سبب الكارثة ؟

كـان بودى أن أخـوض فى هـذا الموضـوع الشـائك منذ أسـابيع وربما شـهـور ولـكنى فضلت الانـتظار حتى يتم التأمل فى أحوالنا على نار هادئة وبرأس بارد وعـقل بعـدت عنه الانفعالات الثائرة التى كادت تفجره بعد ما حدث بين الرئيس صدام التكريتى مع الجارة الشقيقة الكويت، والذى أصبح تاريخا لا ينسى وعلامة ستؤرخ بها أحداثنا العربية فى جيلنا الحالى وربما فى الأجيال القادمة .

فالسياسة غابة كبرى ، بها الوحوش الكاسرة ودروبها الملتوية تحتم على المرء أن يجرى حساباته بدقة وهو يجتازها، وإلا كان صيدا سهلا للذئاب الجائعة أو يضل طريقه وهو يضرب فيها على غير هدى . . . والحسابات المعقدة لا يمكن أن تتم فى فورة غضب أو هياج أعصاب، وإلا تكون الحسابات مجرد انفعالات عاطفية بعيدة عن إعمال الفكر والعقل، فالساسة الحقيقيون وهم يتخذون قراراتهم المصيرية يحيدون عاطفتهم ومشاعرهم وإلا طاشت القرارات وانحرفت الاتجاهات إلى غير ما يحبون أو يرجون . . وعلى العظماء من أصحاب القرار ألا يتجاوبوا مع مشاعر الرأى العام دائما، بل عليهم أن يوازنوا بين مقدار الاستجابة لهذه المشاعر وبين مقدار العائد على الصالح الوطنى فهم فى كل الأحوال قادة لشعوبهم فلا يصوغ التاريخ إلا القادة رغما عن أن الشعوب لا تغفر لقادتها الذين يجلبون الدمار لها حتى لو كان ما فعلوه بقصد تحقيق أمانيها وإرضائها .

كان ما حدث فى ٢ أغسطس / آب ١٩٩٠ صدمة كبرى بحق انهارت تحت شدتها كثير من الأفكار والثوابت وكانت ردود الفعل سريعة، بل متسرعة من هول الصدمة .

وفى ظل المشاعر الغاضبة والتوتر الكامل اتخذت قرارات، وصدرت أقوال، وتمت أعمال ربما تحتاج إلى مراجعة، والمراجعة تحتاج إلى مصارحة، والمصارحة تحتاج إلى أذن تسمع وعقل على استعداد لتصحيح ما حدث ويرى أنه واجب وفى الصالح العام. كان من الطبيعى تحت مشاعر هول الصدمة البحث عن «كبش الفداء» لتبرير ما حدث ولتذليل الطريق أمام ما سوف يحدث، فهذه عادة قديمة متجددة خاصة فى بلادنا العربية حيث تطمس الحقائق وتغيب حتى تختفى فى القاع، والدليل على القدرة العربية الخارقة فى هذا المجال، بقاء الرئيس صدام حسين حتى الآن رئيسا للعراق ومتحكما فى كل شئونه ومصائره، وكأن الشعب العراقى هو المسئول عما حدث وليس رئيسه المتفرد بقرارات الحرب والسلام .... «فكبش الفداء» الذى جسده الرئيس العراقى هو «قضية فلسطين»، التى لن تحل إلا عن طريق غزو الكويت!!! وأن السعى نجح، والضربة حققت أهدافها، وعلى الشعب العراقى أن يقيم أفراح النصر وعلى رئيسه إشعال الشعلة وسط الحمائم والأشلاء التى تقدر بالآلاف!! ووسط آمال سياسية تهدمت وتحطمت فى كل من العراق والكويت تحتاج إلى بلايين الدولارات لإعادتها إلى ما كانت عليه!! ووسط مئات من آبار نفطنا العربى وهو ممزوج بمياه يحترق فى الهواء بمياه الخليج ... ووسط هذا الدمار والخراب تدق طبول النصر فى بغداد فى وقت لا رجعت فيه فلسطين ولا كسبت القومية العربية شيئا يمكننا أن نفخر به ونتركه للأبناء.

قلب الحقائق سواء فى بغداد أو الكويت أو القاهرة أو فى أى مكان آخر لا يظهر لنا الحقيقة بل يحيطها بستائر كثيفة تحجب الرؤية المطلوبة وتغطى على الكارثة الماحقة وهذا يؤدى بدوره إلى تكرار الخطايا ... لأن الحديث عن الأمن القومى لا يتعامل إلا مع الحقائق المجردة، ولا يتعامل مع ما نرجو ونأمل، ولكن يتعامل مع الأمر الواقع.. إنه يتعامل مع الأرض والخرائط حتى يصل بنا إلى حلول تحمى المستقبل والمصير.

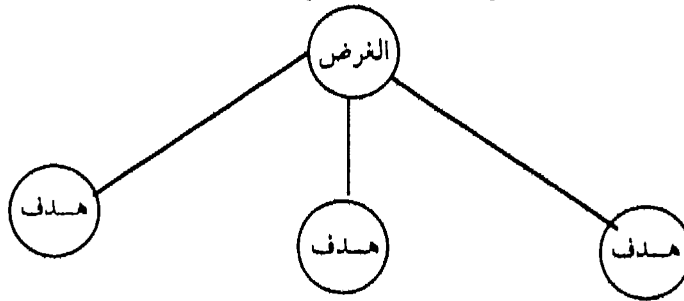
من ضمن الثوابت التى نالت النصيب الأكبر من الرماح كان «النظام العربى» فهو السبب الأساسى لكل ما حدث، فالجريمة التى حدثت ارتكبها أحد أعضاء «العائلة العربية» فلا ميثاق الجامعة حال دون وقوع الجريمة، ولا أعضاء الجامعة العربية طبقوا المواثيق التى تم التعاقد عليها، ولا القوة العربية كانت رادعا للعدوان الذى تم ... بل حدث ما حدث فى ظل ميثاق تم التوقيع عليه منذ نصف قرن تقريبا وهو ميثاق محكم البنود قوى العبارات كان الأحرى به أن يحترم، ولكن وقعت الواقعة فى وضح النهار دون احترام المواثيق والعهود.

فأى فائدة من هذا النظام الذى لا يحمى أعضاءه ولا يردع عدوانهم على الأشقاء فى ظل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فى ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ . . ومادام الأمر كذلك ـ كما قيل ـ فالقومية العربية شعار بلا مضمون، والنظام العربى لافتة لا جدوى منها، والأمن القومى العربى هو مجرد وهم والنتيجة الطبيعية لذلك هى الانكفاء بعيدا عن النظام العربى واللجوء إلى الغير لحماية الدول الصغرى من بطش وأطماع الدول الكبرى واتباع السياسة الواقعية Pragmatic والتوقف عن الجرى وراء السراب فى ظل بريق النظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة لتحقيق السلام الأمريكي Pax Americana .

وبذلك أصبح المحظور واقعا والممنوع مجازا وما كان يمكن أن يتم سرا أصبح من الممكن أن يتم فى العلن . . . . !!

حوار العقل وسقوط الثوابت

مصائر الأمم لا تتغير هكذا فجأة فى يوم وليلة، لأن التغيير السريع على المستويات الاستراتيجية غير ممكن، فربما تحتاج التغيرات التكتيكية إلى السرعة، ولكن التغيرات الاستراتيجية تحتاج إلى الوقت لأنها إن تمت فى وقت قصير أحدثت خللا كاملا فى التوازن، فالغرض الاستراتيجى يحتاج إلى تحقيق أهداف تكتيكية حتى يبلغ منتهاه، وهناك فرق بين الغرض Object وبين الهدف Objective ويحتاج تحقيق الغرض الاستراتيجى إلى النجاح فى تحقيق عدة أهداف تكتيكية أولا وإلا حدث الاضطراب والفوضى كما يحدث الآن فى الاتحاد السوفيتى وأثناء تنفيذ « البيروسترويكا » .



و « الجلاسنوست » اللتين أدتا فى النهاية إلى إسقاط النظام الشيوعى الذى استمر أكثر من ٧٥ عاما . . . إسقاط النظام القائم إذن هو الغرض الاستراتيجى وإعادة البناء

أو البيروسترويكا والعلانية والديمقراطية أى الجلاستوست هما هدفا تحقيق الغرض الاستراتيجى النهائى إلا أن الفوضى قد عمت وفقدت السلطة المركزية توازنها للسيطرة على الأطراف، إذ إن النظام المركزى فى موسكو - بعكس النظرية الصينية فى بكين - ارتأى القفز إلى الغرض النهائى مرة واحدة كقفزة النمر وهى قفزة أكبر كثيرا من الإمكانيات المتاحة فاختل التوازن واستقلت الجمهوريات وحدثت الانقلابات وقد هدد الوضع الاقتصادى وتقلص النفوذ السوفيتى العالمى . . لقد اهتز بنيان الاتحاد للسرعة التى يحاولون بها تنفيذ الغرض الاستراتيجى .

وعلينا أن نأخذ من دروس التاريخ عبرة ثم « من فات قديمه تاه » . .

وقد يرد على ذلك بأننا فى عصر سقوط الثوابت وعصر اللا أيديولوجية، بل يذهب البعض إلى القول بأننا نقفز حثيثا إلى العالمية وليس القومية Internationalism (globalism) not Nationalism والدليل على ذلك سقوط الشيوعية، ولكن هناك فارقا كبيرا جدا بين سقوط الشيوعية وسقوط القومية العربية لا قدر الله فأساس الشيوعية من صنع البشر، ولكن أساس قوميتنا من صنع الله سبحانه وتعالى ولا تبديل لها فما يصنع فى الأرض غير ما صنع فى السماء على أساس من الدين الواحد والمصير الواحد والدستور الوضعى قابل للتغيير والتبديل، أما الدستور الإلهى فهو ثابت لا يتغير .

والاتجاه إلى العالمية - وهو واقع ملموس خاصة بعد التعديلات الهائلة فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية - يدفعنا ويحفزنا على التمسك «بواقعنا الخاص» فى عصر ثورة التكنولوجيا والإلكترون الذى يمكن فيه تغيير عقائد الشعوب بسهولة من العواصم الكبرى « عن طريق الصورة وهى لغة العالمية كما يحدث عن طريق التليفزيون والأقمار الصناعية وليس عن طريق الكلمة وهى لغة القومية فقد تجاوز العالم التعبير بالكلمة ليدخل عصر التعبير بالصورة » كما يقول زبيجنيو بريجنسكى فى كتابه (بين عصرين - أمريكا وعصر الإلكترون) ولذلك فتصنيع الشريط التليفزيونى بما فيه من معلومات نحتفظ بها بأصلنا وعقيدتنا أكثر أهمية بين تصنيع التليفزيون . . . إن أمننا القومى واحد - أو يجب أن يكون كذلك لمواجهة هذا التهديد .

وعلينا إذن ألا نخلط بين الثوابت والمتغيرات، فهذا هو صمام أمننا القومى وإطار نظامنا العربى وإلا ضللنا الطريق وتهنا فى العالم الواسع وأصبحنا كالمستجير من الرمضاء بالنار .

الفشل لا يعنى الخطأ أو الردة

نحن نسلم مع الذين يقولون بفشل النظام العربى والذى ظهر بوضوح كامل أثناء أزمة الخليج المأساوية ولا جدال أن هذا النظام لم يثبت وجوده أو فاعليته بل حدث العدوان من أحد أعضائه على عضو آخر بطريقة نددنا بها فى الماضى ونندد بها الآن ولكن مع تحفظات ثلاثة :

● لم يكن النظام العربى بمفهومه الفكرى وآلياته التنفيذية قائما قبل الأزمة ولا أثناءها وحتى الآن ، فالاتفاقيات شىء وتنفيذها شىء آخر ، فلا يذكر الشارع العربى أثرا إيجابيا واحدا لهذا النظام ، كما لا يذكر قرارا جماعيا واحدا ، ثم الاتفاق عليه بالإجماع كما يذاع دائما واتخذ طريقه إلى التنفيذ . ويترتب على ذلك أنه من الخطأ الفادح أن نتهم نظاما لم ير النور ولم يعط فرصته فى الممارسة بالفشل وبأنه نظام خاطئ لابد من أن نرتد عنه ، فالفشل والحالة هذه ينسب إلى القائمين على النظام وليس على النظام نفسه فهل كنا لا نرغب فى إقامة هذا النظام أم إننا كنا لا نقدر على بنائه؟

● القول بأن أزمة الخليج كشفت عن السلبيات الخطيرة فى بناء الأمن القومى العربى وأن ما حدث كان مفاجأة ثقيلة غير متوقعة . . قول يحتاج إلى وقفة جادة فليس صحيحا أن الاجتياج كشف عن السلبيات الخطيرة والفجوات الواسعة فى نظامنا العربى ، فهذا خلط للأوراق لأن السلبيات كانت معروفة للجميع والفجوات كانت ملموسة من الجميع أيضا ، ولكنا اعتدنا على القفز من فوق مشاكلنا وتغطية عيوبنا والتظاهر بالاتفاق مع إخفاء أوجه الخلاف وكأنها شىء خطير لا يجوز أن يحدث مع وجود اختلافات فى أغراض الدول الأعضاء وخصوصياتها ومخاوفها . . ولكن أحدا لم يتصد للواقع الخطير والغيب العميق الذى يهدد الأمن العربى فى الصميم وعاش العرب تحت مظلة كبرى مليئة بالثقوب . . الكل يعرف ذلك والكل أيضا لم يحاول علاجه . . . الشعب كله يعرف والقادة جميعهم يدرون ، ولكن كان الحديث عن العمل العربى الجماعى شىء ، وواقع هذا العمل شىء آخر .

● فى الوقت الذى وجهت منه السهام إلى النظام العربى أو إلى المظلة الكبرى لم تنل المجالس الجهوية سواء مجلس الستة أو الخمسة أو الأربعة وهى المظلات الصغرى نصيبها من الذى تستحقه من هذه الرماح فلم تكن القدرة القطرية أو القدرة الجهوية ـ فى مجلس التعاون الخليجى ـ بقادرة على التصدى للموقف أيضا علما بأن الجميع كانوا يعرفون الكثير عن عجز مجلس التعاون قبل وقوع الكارثة فلم تتمكن دول هذا المجلس ـ حتى بعد إنشاء قوة الانتشار السريع الخاصة بها تحت اسم درع الجزيرة ـ من الاتفاق على الخطط المشتركة لتحقيق أمنها الخليجى لمواجهة التهديدات الخارجية Threats أو

التحديات الداخلية Challenges ، وعجزت عن القيام بتعهداتها الخاصة بأمن الخليج أو حتى بتنسيق استيراد الأسلحة وتطوير الصناعات الحربية أو الخطط المشتركة للتدريب، وهى الأمور الثلاثة التى وافق عليها وزراء دفاع دول المجلس منذ بداية ١٩٨٢ ، بل عجزت دول المجلس عن تكوين قيادة عمليات لقوات درع الجزيرة (ومكانها فى حفار التبين فى مدينة الملك خالد العسكرية على الحدود الكويتية وتتكون من لواءين معظمهما سعودى وكتيبتين من الكويت إحداهما مدرعة، بينما تشترك باقى الدول بقوات رمزية). كان السبب فى عدم الاتفاق على هذه القيادة هو : هل تخضع القيادة والسيطرة والمواصلات Command, Control, Communication- C. C. C لقائدها الفعلى أم تنتقل القيادة إلى قائد من الدولة التى تتحرك إليها القوة؟! وهنا علينا أن نلاحظ العقدة الأساسية فى التعاون العربى وهى عقدة خوف الدول الصغرى العربية من الدول الكبرى العربية ليس فقط على المستوى القومى، ولكن على المستوى الجهوى أيضا(*) .

ولكن إغفال الجهد العربى كلية وتأثيره فى تصحيح مسار الأمور لا يتطابق مع الحقيقة، فلقد سارعت مصر بتحديد موقفها رغما عن أنها عضو فى المجلس الرباعى الذى كان المعتدى أحد أعضائه، وأظهرت معارضتها وشجبها للأمور بطريقة سهلت الطريق وذللته لتدخل « الحلفاء » بعد ذلك ولولا هذه الوقفة لكان من الصعب أن تتطور الأمور إلى ما تطورت إليه . . . ثم كيف يمكن أن نغفل دور سوريا أيضا فى هذا المضمار وغيرها من دول النظام العربى؟ كيف يمكن أن ننسى مشاركة قوات مصر بفرقة ميكانيكية وفرقة مدرعة لتشترك فى مسرح عمليات على بعد آلاف الأميال من قاعدتها الرئيسية، واشتراك سوريا بفرقة مدرعة كاملة وكذلك القوات المغربية الرمزية فى وقت كانت الولايات المتحدة تحاول بناء قواتها وهى تسابق الزمن؟ ولكى ندلل على أهمية هذا الوجود ننقل عن الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد قوات الحلفاء قوله : « كانت الأسابيع الستة الأولى تمثل كابوسا حقيقيا لقيادتى فلم يكن لدينا أى وسيلة للدفاع ضد المدرعات العراقية، ولكن وصول القوات المدرعة العربية أقامت درعا حقيقيا لبناء باقى القوات خلفه » كما نورد فى الصفحة المقابلة خطاب الفريق خالد بن سلطان بن عبد العزيز قائد القوات المشتركة إلى جريدة « الأهرام » ، كما سنورد أيضا حجم القوات البرية المشتركة فى الهجوم الأخير لقوات الحلفاء لنتبين حجم المساعدة العربية فى هذه العمليات :

* أمين هويدى، أزمة الخليج (أزمة الأمن القومى العربى ـ لمن تدق الأجراس ؟) دار الشروق سنة ١٩٩١ م.

دور قيادة القوات المشتركة فى تحرير الكويت

بقلم : الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز

الأخ / الأستاذ الصحفى إبراهيم نافع

رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة الأهرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية نود أن نعرب لكم عن تقديرنا الكامل لجريدة « الأهرام » العريقة ولجميع العاملين بهذا الصرح الإعلامى الشامخ ، وبحق نعتبرها صحيفة شاملة حافظت على طابعها المميز وعلى صدقها الصحفى ، كما نعرب لكم عن تقديرنا لشخصكم كأحد أعلام الصحافة المصرية والصحافة العربية .

إن الدافع لكتابة خطابنا هذا هو حرصنا الشديد أن تظل « الأهرام » منبعا للمعلومات الصحيحة الصادقة ، وأن تظل النافذة العلمية الموجهة لخير الأمتين العربية والإسلامية . خلال متابعتنا لعرض بعض الفصول من كتابكم « الفتنة الكبرى . . عاصفة الخليج » طالعتنا الجريدة فى عددها الصادر فى ٢٣/ ١٢/ ١٩٩١ م بصورة للجنرال شوارتسكوف قائد القوات المركزية الأمريكية خلال حرب تحرير الكويت كتب أسفلها «الجنرال شوارتسكوف قائد قوات التحالف » . وهذه العبارة رغم قصرها تعنى الكثير وتلغى الدور الحقيقى الذى لعبته القيادة المشتركة خلال هذه الحرب . لذلك وجدنا لزاما علينا واحتراما لجريدة الأهرام وقرائها الأعزاء أن نوضح لكم ما يلى :

١ ـ لا يوجد ما يسمى بقائد قوات التحالف خلال حرب تحرير الكويت ، حيث إن قوات التحالف كانت تخضع لقيادتين وليس لقيادة واحدة وهما : قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات ، وقيادة القوات المركزية الأمريكية .

٢ ـ لأول مرة فى تاريخ الحروب التى خاضتها القوات المسلحة الأمريكية خارج أراضيها يكون هناك قيادة عسكرية وطنية موازية للقيادة العسكرية الأمريكية . والخطط توضع بالتخطيط المشترك بين القيادتين ، وخطط وأوامر العمليات تصدر موقعة من كلا القائدين .

٣ ـ لأول مرة فى تاريخ الحروب الحديثة لا يكون هناك قائد واحد لجميع القوات

المتحالفة، وهو ما يسمى بـ " Supreme Commander "، وإنما كان هناك قائدان على نفس المستوى .

٤ ـ طبقا للأهداف المطلوب تحقيقها، فإن المهام العملياتية تخصص للوحدات طبقا لقدراتها . وتجمع بعض من هذه الوحدات تحت قيادة ما لأغراض العمليات ويسمى هذا التخصيص بالسيطرة العملياتية " Operatlonal control " وهذا لا يعنى تبعيتها الكاملة لهذه القيادة .

٥ ـ لقد ورد فى التقرير المرفوع من وزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونجرس الأمريكى فى يوليو ١٩٩١ م ـ فى عدة مواضع ـ ما يلى :

أ ـ « وتكونت القيادة الأرضية متعددة الجنسيات من عنصرين أساسيين :

الأول : خاص بقوات المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا، وكانت تحت السيطرة العملياتية للقيادة المركزية الأمريكية » .

أما الثانى : فخاص بالقوات المشتركة / مسرح العمليات، فقد كانت القيادة فيه للفريق السعودى الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز الذى قام بقيادة القوات السعودية وتولى قيادة جميع القوات العربية والإسلامية والقوات الأخرى .

ب ـ « ونتيجة لعدم وضع قوات التحالف العربية والإسلامية تحت إمرة القائد العام للقوات المركزية، فقد تم إنشاء مركز التنسيق متعدد الجنسيات كوسيلة فعالة للحصول على وحده القيادة » .

ج ـ « أسندت القيادة المركزية وقيادة القوات المشتركة الأدوار والمهام لأعضاء التحالف بما يتناسب مع القدرات المميزة لكل دولة مشاركة فى الصراع، وكانت النتيجة وحدة الجهود حيث عمل الأعضاء معا بكفاءة لإخراج القوات العراقية من الكويت » .

٦ ـ إن إحدى المهام الرئيسية لقيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات خلال حرب تحرير الكويت هى القيادة العملياتية الكاملة لقوات أربع وعشرين دولة، والإسناد الإدارى لقوات سبع وثلاثين دولة بما فيهم القوات الأمريكية .

(ألا تستحق هذه القيادة ألا يضيع حقها فى إبراز مجهودها وإبراز دورها الحيوى الرئيسى فى هذه الحرب) .

الأخ الفاضل :

لقد حاولنا عن طريق عقد المؤتمرات الصحفية والندوات الإعلامية العالمية والمقابلات الثنائية أن نؤكد حقيقة استقلالية القرار العسكرى للمملكة . وإظهار عدم

تبعية القيادة المشتركة للقيادة المركزية الأمريكية ، بل وتأكيدا لذلك تعمدنا ـ ولأول مرة عسكريا ـ إضافة كلمتى « مسرح العمليات » إلى القيادة المشتركة ليصبح المسمى (قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات) لنوضح للجميع أنه إذا كانت القوات المركزية الأمريكية تعمل تحت قيادة أمريكية مستقلة ، فهذا يرجع إلى كبر حجمها وتعدد مهامها فى دول عديدة ، أما عملها فى مسرح العمليات السعودى والكويتى فيتم بالتعاون والتنسيق معنا .

ولكن للأسف الشديد دأبت بعض الصحف العربية على عدم إظهار الدور الحقيقى لقيادة القوات المشتركة ، وإظهار الجنرال الأمريكى مرة على أنه هو قائد عملية عاصفة الصحراء . ومرة أخرى هو قائد القوات المشتركة ، ومرة ثالثة هو قائد قوات التحالف . ولا ندرى لذلك سببا مقعولا ، هل هى محاولات متعمدة لطمس الدور العربى الإسلامى لقيادة القوات المشتركة فى أحدث حرب عرفتها البشرية؟ لا أظن ذلك . هل هى عدم الثقة بالنفس . وعدم الثقة فى قدراتنا الذاتية ، بحيث إننا لا نصدق أنه كانت هناك قيادة عربية إسلامية موازية . وعلى قدم المساواة مع القيادة الأمريكية ، لقد اعترفت الصحافة الغربية بذلك ، ليس مجاملة لنا ولكن لأنها الحقيقة ، وهذه الحقيقة لا تقلل بأى شكل من الأشكال من الدور المميز والرئيسى للقيادة والقوات الأمريكية . ولا أحد ـ بالطبع ـ ينكر ثقلها السياسى والعسكرى ، ولكنها تقرر الواقع . الواقع المشرف لنا كدول عربية وإسلامية .

إن إغفال هذا الدور لا يسىء إلى المملكة العربية السعودية فقط ، ولكنه يسىء إلى جميع الدول التى أرسلت قواتها لتقاتل تحت القيادة السعودية ، كما تفقد مصداقية زعمائها الذين أعلنوا أن قواتهم تعمل تحت قيادة القوات المشتركة وليست تحت القيادة الأمريكية .

الأخ الكريم :

إننى أترك لكم الحرية فيما ترونه مناسبا لتصحيح هذا الخطأ غير المقصود ، ولتوضيح الدور الحقيقى لقيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات خلال حرب تحرير دولة الكويت الشقيقة ، وتوضح الدور الفعال للقوات العربية والإسلامية والأداء المميز لها . إننا لا نريد تضخيم الحقيقة ، ولكننا فى الوقت نفسه لا نرغب فى تقليصها . علينا أن نفخر بما أدينا ، عربيا وإسلاميا ، سياسيا وعسكريا ، والحمد لله نصرنا الله وأزاح الغمة وأعاد الحق وأزهق الباطل وعادت الكويت حرة أبية .

تمنياتنا لكم بالصحة والسعادة ، ولجريدة « الأهرام » بالتوفيق والنجاح والقوات المسلحة المصرية الباسلة ـ التى لن ننسى دورها ـ بالتقدم والتطور والرقى وللشعب

المصرى الأصيل بالرفاهية والأمن والأمان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

حجم القوات البرية المشتركة فى قوات الحلفاء :

أفغانستان	٣٠٠ مجاهدون
البحرين	٣٥٠٠ فرد
بنجلاديش	٢٠٠٠ فرد
تشيكوسلوفاكيا	٣٥٠ فردا من الخدمات الطبية ومن وحدات الحرب الكيماوية
مصر	٤٠,٠٠٠ + ٤٠٠ دبابة
فرنسا	٢٠,٠٠٠ + ٣٥٠ دبابة
الكويت	٧٠٠٠ + ٣٥ طائرة
المغرب	٢٠٠٠ فرد
عمان	٢٥,٠٠٠ فرد + ٧٥ دبابة + ٥٠ طائرة
باكستان	١٠,٠٠٠ فرد
قطر	٧٠٠٠ فرد + ٢٤ دبابة
السعودية	٩٤٠٠٠ فرد + ٥٥٠ دبابة + ١٨٠ طائرة
الإمارات	٤٠٠٠٠ فرد + ٢٠٠ دبابة + ٨٠ طائرة
المملكة المتحدة	٤٢,٠٠٠ فرد + ٣٥٠ دبابة + ٥٨ طائرة
الولايات المتحدة	٥٣٢,٠٠٠ فرد + ٢٠٠٠ دبابة + ١٨٠٠ طائرة(*)
سوريا	١٩,٠٠٠ فرد + ٣٠٠ دبابة

Survival, Volume xxx111, No3 May/ June1991, IISS (*)

ومعنى هذا أن الدول العربية اشتركت بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ فرد + ١٥٠٠ دبابة فى هذه العملية منها ٦١,٠٠٠ فرد ، ٧٠٠ دبابة من خارج دول مجلس التعاون الخليجى ولم يكن اشتراكها صوريا ـ كما يقول البعض ـ فقد أظهرت القوات المصرية الإصرار والمهارة فى اختراق الخطوط العراقية ، وبالرغم من أن الأوامر كانت قد صدرت لها بالتحرك ١٤ ساعة مبكرا عن التخطيط المرسوم، إلا أن المصريين تمكنوا من الحفاظ على توقيتاتهم بالنسبة للآخرين ، كما قال وليام تايلور وجيمس بلاكويل فى مقالهما الرائع بعنوان (المعركة البرية فى حرب الخليج (*).

ولكن الأمر الذى نريد توضيحه هو أنه بالرغم من أن مجلس الجامعة وافق على قراره بإرسال قوات إلى السعودية فى ١٠/٨/١٩٩٠ إلا أن التحركات العسكرية التى تمت بعد ذلك لم تكن فى إطار نظام عربى فعال، ولكنها كانت مبادرات فردية أكثر منها جماعية . . ولا شك أنه لو كان هناك نظام عربى قائم ـ كما يتفق عليه من الناحيتين العلمية والعملية ـ لكانت المساعدة أكبر وأكثر ، وربما أمكن حل المشكلة كلها فى النطاق العربى دون الحاجة إلى مساعدات خارجية .

وهذا يقودنا إلى سؤال حاسم : هل كان يمكن أن تحدث هذه الأزمة فى ظل نظام عربى سليم يعمل على تحقيق الأمن القومى العربى ؟ لا أظن .

(*) المصدر عاليه .

● الفصل الثالث

المظلة العربية هى طوق النجاة

جمعنى مجلس جاد مع إخوة من عرب الخليج ممن يعيشون فى هموم العالم العربى تؤرقهم الأحداث الخطيرة التى تتفجر فى دولهم فى كل مكان ويحاولون عن طريق الحوار الجاد أن يمسكوا بأول الخيط أو أن يضيئوا شمعة وسط الظلام الذى يغلف الساحة. إنهم لا يريدون ـ وأنا معهم ـ أن يصدقوا أنهم كانوا يعيشون فى الماضى فى وهم كبير اسمه العمل العربى الجماعى وفى خرافة سيطرت على أجيال الخمسينات والستينات والسبعينات اسمها القومية العربية الوسيلة الوحيدة والدافع القومى لإقامة شكل من أشكال الوحدة العربية . . . . فالزلزال الذى صدع النفوس بعد العدوان الوحشى الغادر الذى قام به الرئيس صدام التكريتى على الكويت وضع العرب جميعا ـ وليس عرب الخليج فقط ـ أمام منعطف حاد من المشاعر والأفكار، بل فى المعتقدات والآمال ، وسقط الكثير من الثوابت التى لم تكن تحتمل فى الماضى جدلا أو نقاشا.

ولا يجوز لنا أن تنخلع قلوبنا من هذا الاهتزاز الذى لا أريد أن أسميه بالردة إذ أجد فيه علامة من علامات اليقظة والحياة . . . . وأن يستيقظ العرب من واقع عاشوا فيه طويلا ربما على الأحلام أكثر منه على الحقائق، على صوت زلزال الكويت ليناقشوا أمورهم وأحوالهم. هذا الانتباه علامة صحة أيا كان الحد الذى وصل إليه النقاش . . ولكن المهم أن تتم المراجعة بتغليب الفعل على العاطفة وتغليب المصالح الثابتة على الانفعالات الوقتية ولا يمكن أبدا أن يتحقق إعادة البناء العربى أى بناء « بيروسترويكا» عربية، إلا فى ظل المكاشفة أى « الجلاسنوست » العربية . . . فلابد أن ترتفع أعلام الحقائق ولابد أن يسمح لكل المعلومات والأفكار والمواقف بأن توضع على المائدة حتى

يمكن للمهمومين بشئون أمتهم العربية أن يسيروا فى الصراط المستقيم الذى تقرب منه الأمة لبناء مستقبلها .

وقد هالنى بحق أن كثيرا من حقائق الدور العربى أثناء أزمة الخليج كانت غائبة عن إخوانى الجالسين من عرب الخليج إذ سيطر عليهم أن الدور الأمريكى فقط هو الذى أعاد الحق إلى أصحابه وأن موقف العرب عموما ـ سواء من أيدوا النظام العراقى أو من عارضوه ـ كان سلبيا متآكلا لا يمكن تعتيمه بالأرقام الصحيحة ولكن ـ وللحق ـ لم تمنع هذه الأفكار الخاطئة المسبقة حسن الاستماع وجدية الحوار والرغبة فى الاقتناع وهذا فى حد ذاته نضج فى الحوار العربى الذى لم يكن يعرف إلا الأبيض والأسود، والذى لم يكن يمارس إلا بالصياح والجلبة دون حرص على حصر الموضوعات والتركيز عليها للوصول إلى نتيجة واضحة لا تسعى إلى الاتفاق الكامل بقدر ما تسعى إلى الوضوح التام . . فالاتفاق الكامل المتتابع والمستمر فى قضايانا المصيرية دون التصميم على تنفيذ ما يتفق عليه كان أحد عوائق العمل العربى الجماعى ، فالخلاف فى الرأى شىء طبيعى وإيجابى لا يدعو إلى خصومة كما كنا نفعل ، أو قطيعة كما اعتدنا . . . فلنختلف لنتحاور ثم نتفق على أساس الإرادات الناقصة وليقدر كل ظروف صاحبه وأهدافه الوطنية التى لا يجوز أن تذوب فى أهدافنا القومية .

***

تطرق الحديث ضمن ما تطرق إلى الدور العربى فى عملية « عاصفة الصحراء » وكان التفكير الغالب تحجيم دور القوات المسلحة العربية فى العمليات بوجه عام ودور القوات المسلحة المصرية بوجه خاص وهذا غير حقيقى بالمرة، ويدل دلالة قاطعة على أن أجهزة الإعلام العربية ربما تكون قد قصرت عن قصد أو بغير قصد وشاركت فى التعتيم على الحقيقة .

وكم كنت أتمنى ـ ومازلت ـ أن يبادر الفريق خالد بن سعود قائد القوات العربية المشتركة لتقديم تقرير أمين إلى الأمة العربية (*) على صورة كتاب أبيض يشرح فيه دور القوات المسلحة العربية التى كانت تحت قيادته من بداية مرحلة الحشد مرورا بمراحل

(*) أصدر الفريق خالد بن سعود كتابه أخيرا وتفضل بإهدائه لى .

التخطيط المشترك ثم بمرحلة خوض المعركة وما بعد المعركة حتى نعلم حقيقة الأوضاع وحتى نقف على إيجابياتنا فنعززها وسلبياتنا لنعمل على تلافيها . . . . فقد آن الأوان لكى نترك سياسة الصمت والتغطية على عملياتنا العسكرية التى خضناها دون أن يؤرخ لها أو إتاحة الفرص لتقييمها عن طريق المصادر العربية المسئولة . وفى رأيى أنه آن الأوان لعقد اجتماعات مشتركة بين قادة الجيوش العربية التى شاركت فى عملية «عاصفة الصحراء» حتى يضعوا تقريرا مشتركا كما تفعل القوات المسلحة دائما فى الدول الأخرى إذ أصبح مستهجنا أن نلجأ لمعرفة أعمالنا إلى المصادر الأجنبية نستقى منها المعلومات التى لا يعلم إلا الله مدى صحتها ودقتها .

وقد أوردت فى الفصل الثانى إحصائية بالقوات العربية والأجنبية التى شاركت فى عملية «عاصفة الصحراء» يمكن الرجوع إليها .

ومع عدم اطمئنانى كثيرا لهذه الأرقام ومصدرها معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن، إلا أنه لا بأس من تحليلها :

- مجموع القوات الأرضية التى اشتركت فى العملية

  ٨٤٤٣٠٠ فرد + ٣٨٣٤ دبابة .

- مجموع القوات الأرضية العربية التى اشتركت فى العملية

  ٢٣٨٠٠٠ فرد + ١٥٤٩ دبابة

- مجموع قوات مجلس التعاون التى اشتركت فى العملية

  ١٧٧٠٠٠ فرد + ٨٤٩ دبابة

- مجموع القوات العربية خارج مجلس التعاون فى العملية

  ٦١٠٠٠ فرد + ٧٠٠ دبابة

ومعنى هذه الأرقام تتلخص فى الآتى :

● إن القوات العربية التى اشتركت فى العمليات (ربع) مجموع القوات المتحالفة فى عدد الأفراد، ولكنها تصل إلى (ثلث) القوات المدرعة المشتركة .

● إن القوات العربية السعودية اشتركت بنصف مجموع قوات مجلس التعاون فى الأفراد وبحوالى ٨٥٪ من الدبابات ، وأن قيادة قوات درع الجزيرة لم تشترك فى

مواجهة العدوان ولكن أنشئت قيادة عربية جديدة تعمل بتنسيق كامل مع قيادة القوات المتحالفة التى يرأسها الجنرال شوارتزكوف (دب الصحراء تشبها بثعلب الصحراء الفيلد ماريشال أروين روميل) .

● إن القوات العربية خارج دول مجلس التعاون اشتركت بحوالى (ثلث) الأفراد وبأكثر من ٨٥٪ من عدد الدبابات ، إذ إن مصر اشتركت بفرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية واشتركت سوريا بفرقة مدرعة . . ويجب ملاحظة عامل الوقت والمسافة ، إذ تم تحرك وانتشار القوات المصرية والسورية من قواعد تبعد آلاف الكيلومترات عن مسرح العمليات فى عمليات متقنة رغم تعقيداتها الإدارية ورغما عن عدم وجود قيادة مشتركة بينها وبين القوات العربية الأخرى .

● لأول مرة فى تاريخ التعاون العربى أمكن حشد قوات عربية بهذا الحجم فى أرض عربية وتحت قيادة عربية فى وقت قصير ، كما حدث فى عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء . وبالرغم من إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ والتى أقرت إنشاء مجلس د فاع مشترك بلجانه ، كذا إنشاء مجلس اقتصادى فإن الدفاع المشترك لم يتحقق أبدا وكذلك الحال ، فإن المجلس الاقتصادى وبعد ٤٠ عاما من إنشائه لم يحقق إلا النذر القليل ، والدليل على ذلك أن إجمالى الصادرات والواردات العربية البينية لا يتعدى ٦,٦٪ من مجموع الصادرات والواردات العربية ، وكذلك الحال على المستوى الجهوى فى دول مجلس التعاون الخليجى ، فحتى بعد الاتفاق على إنشاء قوات درع الجزيرة لمواجهة التهديدات الخارجية عجزت هذه القوة عن القيام بواجباتها الخاصة بأمن الخليج أو حتى تنسيق خطط استيراد الأسلحة أو تطوير الصناعات الحربية أو وضع الخطط المشتركة للتدريب ، وهى الأمور الثلاثة التى وافق عليها وزراء دفاع دول المجلس منذ بداية ١٩٨٢ بل وحتى بداية أزمة الخليج عجزت قوات المجلس عن تشكيل قيادة عمليات لهذه القوة لتعذر الاتفاق على أمور القيادة والسيطرة والمواصلات . Command, Control, Communication- C. C. C

ومعنى هذا أنه فى ظل ميثاق الجامعة العربية ، وفى ظل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ على التوالى ، بل وفى ظل ميثاق مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨٢ فشلت كل الجهود فى تكوين قوات عربية تقودها قيادة مشتركة لمواجهة التهديدات الخارجية أو التحديات الداخلية ، ولكن وبدون اتفاق مسبق أو معاهدات مكتوبة ومعدة من قبل ، أمكن جمع قوات دول المجلس الخليجى وقوات مصر وسوريا والمغرب . وهذا يوضح أن القدرة العربية على

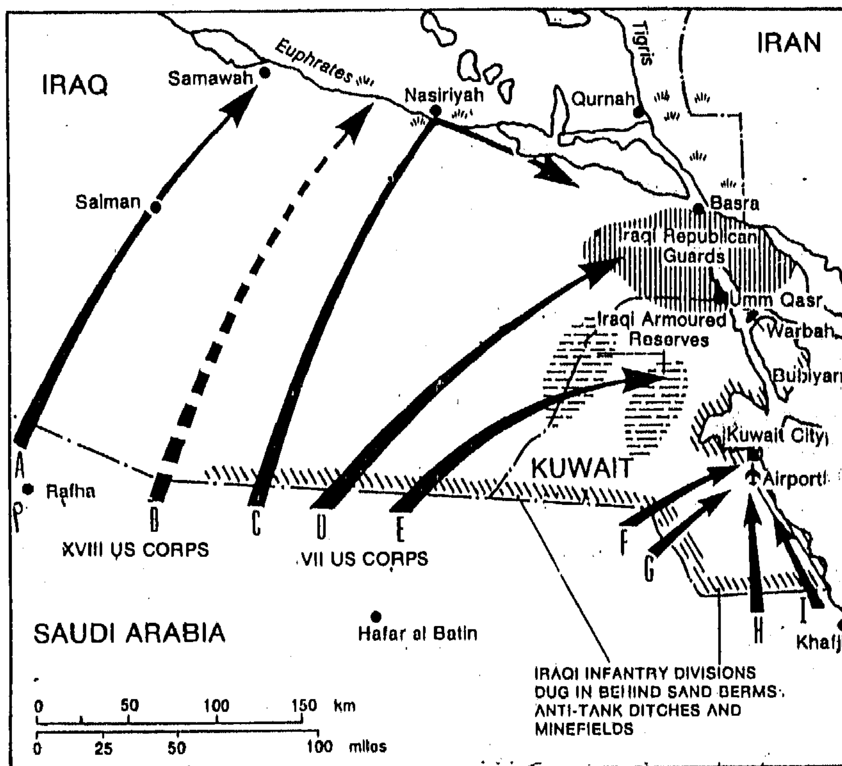
العمل الجماعى موجودة وفعالة ، وأن الخلل لا يكمن أبدا فى الإمكانيات والقدرة ، ولكن العجز كامن فى الإرادة السياسية والقرار السياسى النابع منها لتوجيه هذه الإمكانيات فى الوقت والمكان المناسبين لدرء الخطر ومواجهة العدوان .

ولدهشتى الكاملة أقر إخواننا الخليجيون أن هذه المعلومات كلها غير معروفة ليس على مستوى الشارع العربى فحسب ، ولكن على مستوى المثقفين أيضا . . ودار حديث طويل وصريح عن أسباب هذه التعمية ولمصلحة من يجرى ذلك؟ ولحساب من تنطلق ستائر الدخان لإخفاء هذه الحقائق ؟ إلا أن سؤالا غريبا ومهما قفز أمام الجميع عن مدى اشتراك هذه القوات فى عملية عاصفة الصحراء . . فقد يتساءل البعض عن الدور العربى فى القتال الذى حدث حتى تحررت الكويت واندحر العدوان . . . ؟!!



وكانت خريطة العمليات التى توضح خطة عاصفة الصحراء أبلغ من أى حديث إذ تظهر دور كل قوة من قوات التحالف أثناء القتال . . . كانت الخطة العامة للقتال تجمع بين أساليب ثلاثة للعمليات : الاختراق Penetration والتطويق Turning movement والالتفاف envelopment .

وقد كلفت القوات العربية (المصرية والسعودية وغيرها) بالتعاون مع قوات المارينز (مشاة البحرية) بعملية الاختراق فى نقاط متعددة على طول مواجهة عرضها ١٩٣ كم من الخليج إلى الداخل على الحدود السعودية ـ الكويتية . أما الفيلق السابع الأمريكى والفرقة البريطانية فقد كلفتا بعملية التطويق مستندة على وادى البتين على شكل قوس يتجه شرقا إلى الحدود الكويتية ـ العراقية ، بينما كلف الفيلق ١٨ الأمريكى مع الفرقة الفرنسية بالقيام بحركة الالتفاف حول القوات العراقية للوصول إلى الناصرية والسماوة على نهر الفرات لقطع خط انسحاب القوات العراقية إلى الشمال تمهيدا لتدميرها .



(عملية عاصفة الصحراء)

وحينما بدأ الهجوم فى الصباح الباكر يوم الأحد ٢٤/ ٢/ ١٩٩١ كانت القوات المصرية والسعودية والقوات العربية الأخرى، هى أول من صدرت لها التعليمات بالتحرك فى القطاع الجنوبى للكويت وكان معها الفرقة (٢) من المارينز (مشاة البحرية) وكان الغرض من هذه التحركات إيهام العراقيين أن هذا الهجوم هو الاتجاه الرئيسى للعمليات حتى يدفع الاحتياطى العراقى لهذا الاتجاه .

وعلينا أن نلاحظ الآتى :

● إن الموقع الدفاعى فى قطاع القوات المصرية والسعودية كان أصعب القطاعات، إذ أنشأ العراقيون خطى دفاع كل خط به تحصيناته الكثيفة وأسلاكه الشائكة وحقول الألغام المضادة للدبابات والأشخاص والحفر المضادة للدبابات . أما القطاعات الأخرى التى تمت بها عمليات التطويق والالتفاف فكانت فى الأراضى الصحراوية المكشوفة الخالية من الدفاعات (اجتزت بنفسى هذه المنطقة أيام كنت سفيرا فى العراق، والأرض صحراوية لا تصلح إطلاقا للدفاع الثابت ولكنها من جهة أخرى تصلح للعمليات خفيفة الحركة) .

● كان العراق يعتقد أن الهجوم الرئيسى سوف يوجه من القطاع الجنوبى ولذلك فقد كثف قواته على طرق الاقتراب فى هذا القطاع، مما زاد من احتمالات شدة المقاومة فى مواجهة القوات العربية .

● فى المرحلة الثانية من العمليات كان هناك واجبان أساسيان أحدهما وهو تدمير القوات العراقية بواسطة القوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، أما الآخر فهو استعادة مدينة الكويت وقد قامت به القوات السعودية والمصرية والعربية الأخرى .

● وكان هناك عامل نفسى وهو أن القوات المصرية سوف تواجه القوات العراقية فى مواقعها، وبذلك يصبح السلاح العربى فى وجه السلاح العربى، وهو أمر شاق على النفس .

وانتهت عمليات القتال بعد مائة ساعة من بدئها، وسوف أنقل تقييم معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن عن الأداء العربى أثناء القتال : « إن الاختراق العربى العسكرى فاق كل التوقعات رغما عن بعض السلبيات، فالسلاح الجوى الملكى السعودى وقوات الحرس الوطنى أثبتا مهارتهما فى معركة الخافجى، أما القوات المصرية فقد أظهرت أنها قادرة على القتال بعناد ومهارة فى اختراق الخطوط العراقية ولدواعى المعركة، فقد أمرت القوات المصرية بالتحرك مبكرا بمقدار ١٤ ساعة عن التخطيط المتفق عليه فإنها حافظت بدقة على توقيت تحركها مع باقى القوات » .

وزاد عجب إخوتى من الخليج وهم يستمعون للحقائق لأول مرة وصاح أحدهم وهو يرشف الكوب الخامس من الشاى : « تقول إن القوات المصرية تحركت قبل العمليات الفعلية بمقدار ١٤ ساعة ؟! » ولما أجبت بالإيجاب رد قائلا : « إن الشائع عندنا أنها لم تتحرك إلا بعد ١٤ ساعة من ساعة الصفر » . وضرب الجميع كفا بكف للفجوة الكبرى بين ما تم من أعمال وبين ما يقال عنها . . .

ويظهر من ذلك أن العرب ـ حتى دون اتفاق مسبق قادرون على العمل الجماعى ، وعلى القتال جنبا إلى جنب ، وإنه بالرغم من أنهم عجزوا عن ذلك فى ظل الاتفاقيات العديدة التى وقعوا عليها وكانت مجرد حبر على ورق ، إلا أنهم فى وقت الشدة يمكن للعمل الجماعى فى الحقل السياسى والاقتصادى والحزبى أن يثبت وجوده . . . وهذه إحدى مفارقات عالمنا العربى . . .

وهنا أتذكر حادثا تم قبل حرب ١٩٧٣ حينما قام الرئيس أنور السادات بطرد الخبراء الروس فى يوليو / تموز ١٩٧٢ وكان الرئيس حافظ الأسد وقتئذ فى موسكو ، ويرفض بشدة طلبات الاتحاد السوفيتى توقيع معاهدة صداقة بينهما ، وحينما أذيع الخبر اقتحم الرئيس ليونيد بريجينيف عليه باب « الدوتشا » التى كان يقيم فيها فوق جبال لينين ، وقال له : « السادات يطرد الخبراء السوفيت بالرغم من وجود معاهدة صداقة بيننا وبينه ، وانت أيها الرئيس تبقى على الخبراء السوفيت ، بالرغم من أنك رفضت توقيع معاهدة الصداقة بيننا وبينكم » !! .

الاتفاقيات المكتوبة حبر على ورقع ، إذا افتقدت إلى صدق النيات وصدق النيات يمكنها أن تصنع الأعاجيب حتى وان افتقرت إلى المواثيق والمعاهدات ، وإن كان بعض العرب أساءوا وأخطئوا ، فإن عربا آخرين أمكنهم الاستمرار فى رفع المظلة العربية التى تعتبر بالنسبة للمصالح المشتركة طوق النجاة .

● الفصل الرابع

الدور العربي فى أمن الخليج

والعنوان غريب يتمرد على « المودة » السائدة الآن فى البلاد العربية . . . فالساحة السياسية العربية اعتادت على تبادل المواسم وتعاقبها . . فلكل موسم موضوعه الذى يسارع الكتاب وأجهزة الإعلام والمسئولون للتحدث عنه . . . « ومودة » هذه الأيام هى « أمن الخليج » دون إضافة « العربى » أو « الفارسى » حتى نتجنب مشاكل جديدة تضاف إلى مشاكلنا الحادة التى تكاد تهبط بنا إلى القاع .

وإن نحن تمسكنا بالعنوان التقليدى وهو « أمن الخليج » نكون قد ابتعدنا عن الدقة اللازمة عند بحث موضوعات « الأمن القومى » فهناك فارق كبير بين معالجة الموضوعات « دبلوماسيا » ومعالجتها « أمنيا »» ففى الحالة الأولى هناك مرونة قد تتعدى الأمر الواقع ، وهناك كلمات مائعة يفسرها كل طرف حسب مفهومه ، وهناك غموض يغلف الحقائق كثيرا أو قليلا حسب متطلبات الموقف. أما الحالة الثانية ، فإن الأمن لا يتعامل إلا مع الحقيقة والخريطة .

ولتوضيح ما أقصد أستعيد حوارا حدث فى حضورى فى فندق « موسكو » وهو أجمل فنادق « صوفيا » الجميلة ، ونحن نشرف على جبال « فيتوشا » الشامخة بقممها المغطاة بالثلوج بين « جنرال عجوز » وسيدة جميلة قرينة أحد المدعوين . . قال « الجنرال العجوز » للسيدة الجميلة : هل تعرفين الفرق بين « الدبلوماسى والمرأة ؟ » فأجابته الجميلة وهى تضحك « لا أعتقد أن هناك فارقا بينهما ، فكلاهما ناعم وكاذب » ولم يوافقها «الجنرال» إذ هناك فارق كبير بينهما « فحينما يقول الدبلوماسى نعم ، فإنه يعنى

ربما، وحينما يقول ربما فإنه يعنى لا . . أما إذا قال لا فهو غير دبلوماسى. أما المرأة فحينما تقول لا فهى تعنى ربما، وإذا قالت ربما فهى تعنى نعم، وإذا قالت نعم فهى ليست امرأة».

أما الموضوع فى يد باحث « الأمن القومى » فهو حقيقة مجردة خالية من العواطف أو المجاملات أو الأمانى . . هو مشكلة يجب تحديد أبعادها بدقة ومواجهتها بحسم لا يعرف الالتواء أو الميوعة ثم عليه أن يعطى فكره هذا للسياسى الذى يمكنه أن يتلاعب بألفاظه كيف يريد أو أن يكذب على الغير ما شاء . . . ولكن حذار أن ينسى الحقيقة التى همس بها باحث الأمن فى أذنه . . . وإن هو نسيها أو تناساها سقط وهوى فى بحر السياسة ليكون طعاما للحيتان.

وبعد هذا الاستطراد الواجب واللازم لتحديد المفاهيم نقول إن السبب الأساسى فى تمردنا على تعبير « أمن الخليج » هو أنه يوحى للباحث أن « الخليج »» غير مؤمن أو أن أمنه مازال مستباحا، والحقيقة خلاف ذلك بالتأكيد، فهو مؤمن بواسطة أصحاب المصالح الذين يقدرون حيويته وخطورته، وإلا ما كانوا قد تجمعوا فى هذا التكتل الضخم الذى لم يحدث فى مكان ما بعد الحرب العالمية الثانية ليخوضوا حربا « ثالثة » ليصححوا خلل توازن القوى الذى أحدثه الهجوم العراقى الغاشم فى منطقة ليست حيوية للدفاع عن المصالح الغربية فحسب، ولكنها حيوية أيضا بالنسبة لحياته وبقائه.

ومن وجهة نظر أصحاب المصالح، فإنه ليس من المعقول أو الجائز أن يتركوا الفراغ الذى يسيطر على المنطقة دون ملئه طالما عجز أصحاب الأرض من الدول الإقليمية عن ذلك وللأسف الشديد:

● فهناك الأساطيل البحرية متعددة الجنسيات فى مياه الخليج وعلى أبوابه الشرقية متمركزة فى أماكنها المعهودة قبل وأثناء وبعد عاصفة الصحراء .

● وقوات الانتشار السريع التى تتبع القيادة المركزية حريصة على الاحتفاظ ببعض مناطق التخزين فى إسرائيل وغيرها من المناطق لتحتفظ فيها بالمعدات الثقيلة تجنبا لصعوبات عمليتى النقل والحشد تمهيدا للقيام بعملية عاصفة الصحراء، وإضافة إلى ذلك دفعت برئاستها المتقدمة لتبقى فى البحرين استعدادا للطوارئ.

● عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة والكويت لحماية أراضيها مدتها ١٠ سنوات ثم عقد اتفاقية مماثلة مع بريطانيا وربما فرنسا أيضا .

● تدمير الترسانة العراقية التقليدية وفوق التقليدية والنووية لقص أجنحة أى تهديد للمنطقة من ناحية الشرق .

هذه بعض الترتيبات التى اتخذت لتأمين الخليج وهى كافية لمواجهة أى تهديد محتمل وفى دراسات متعددة وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتحلله تم تحديد هذا التهديد فى التصرفات التى تقوم عليها بعض الدول الإقليمية تهديدا للاستقرار المنشود . وبذلك أصبح التهديد إقليميا وليس عالميا .

فالقول إذن إننا نسعى لتحقيق « أمن الخليج » قول غير دقيق فهو مؤمن تماما كما رأينا وإذا اتفقنا على ذلك ، فإن الأدق هو البحث عن الدور العربى فى أمن الخليج على ضوء التطورات التى حدثت قبل وأثناء وبعد عاصفة الصحراء .

فما هو تقييمنا لهذا الدور ؟



الحديث أولا عن الجامعة العربية وكلنا يعلم عن يقين أنها مازالت فى حالتها البائسة التى كانت عليها فى تونس بعد نقلها إلى القاهرة تعانى من بطالة مقنعة ، وهذا أمر طبيعى طالما قيدناها بالظروف التى تحيطها من كل جانب لتمنع حركتها وتحد من فاعليتها .

ولا نريد على الإطلاق أن نحمل الجامعة وحدها مسئولية ما يحدث بها . . فهى تعبير عن حال أعضائها . . فإرادتها المرجوة حصيلة إرادة الموقعين على ميثاقها وفاقد الشىء لا يعطيه على الأقل فى الظروف الراهنة . . فالجامعة بميثاقها واتفاقياتها ـ وعلى رأسها اتفاقية الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ ـ وهيئاتها وأفرعها لا تؤدى الأعمال المنوطة بها علاوة على ترهلها ، فقد أصبح رأس الجامعة صغيرا لا يقوى على التفكير والانطلاق ، وجسمها كبير لا يقوى على التحرك ومواجه التحديات ، وذيلها الإدارى طويل لا يتناسب مع الرأس أو الجسم .

والجامعة بهذا الوضع تحتاج إلى «لجنة تقصى حقائق » تنظر فى سراديبها وما يجرى فيها . وبالرغم من ذلك فمن الظلم ـ إذا اتفقنا على أن الجامعة العربية تشكل المظلة الكبرى لأمننا القومى ـ أن نتهم نظامنا العربى بالفشل فى مواجهة الاجتياح العراقى

للكويت، فهذا الاتهام خلط للأوراق إذ لم يكن هناك نظام عربى أو آلية جماعية قبل الأزمة حتى يمكنها أن تدخل اختبارا تنتصر أو تنهزم فيه، . وإذا استمر غياب هذا النظام العربى، فإن ما حدث يوم ٢ أغسطس / آب ١٩٩٠ يمكن أن يحدث مرة أخرى ويتكرر، لأننا فى منطقة غير مستقرة يسود فيها إعمال القوة لتنفيذ الأغراض السياسية الجامحة.

وإننا على اقتناع كامل أنه كان يستحيل حدوث هذا العدوان من نظام عراقى غاشم على شعب الكويت، لو أننا نجحنا فى بناء مظلة عربية لأمننا القومى لأنه تحت هذه المظلة يتحرك الأعضاء بإرادات نا قصة لتحقيق أغراضهم المتفق عليها وتأمن الدول الصغرى من عدوان الدول الكبرى وتتفادى الدول الكبرى بدورها تحكم الدول الصغرى فيها . . . ومازال موقف النظام العربى حتى الآن على نفس الصورة العاجزة التى كان عليها قبل العدوان وكأن الزلزال الذى حدث لم يكن كافيا لإجراء حركة تصحيح نعالج بها هذا العجز إن لم يكن من أجل الأجيال الحالية فيمكن أن يكون من أجل الأجيال القادمة.

أمام هذا العجز، وبعد توقف إطلاق النيران وحدوث المصيبة التى وقعت على رؤوسنا جميعا اجتمعت دول مجلس التعاون الخليجى الست مع كل من مصر وسوريا وصدر إعلان دمشق فى ٦/ ٣/ ١٩٩١ وكان هذا الإعلان كما عبرت عن ذلك عقب صدوره كمن « يفسر الماء بعد الجهد بالماء » فكان من المنتظر بعد الزلزال الذى حدث أن يتخطى وزراء الخارجية أساليبهم التقليدية التى أوقعتنا فى الحفرة التى وجدنا أنفسنا فيها إلى نظام عمل يعالج الموقف، إلا أنهم فضلوا نفس الأسلوب الذى يعتمد على الشعارات الطنانة والألفاظ الضخمة المطاطة ولا عجب فى ذلك فإن الذى صاغ البيان هم نفس وزراء قبل الأزمة وهم أنفسهم وزراء الأزمة، ولم يكن فى جعبتهم غير ما درجوا عليه فى الماضى، وبالرغم من أن البيان تحدث عن كل الموضوعات الخاصة بالتعاون، فإنه لم يتحدث عن كيف نحقق هذه الأمانى ولا كيف ننقل هذه الأحلام إلى مرحلة التنفيذ؟ أين هو الالتزام السياسى لتحقيق ما تم الاتفاق عليه؟ وهذا يذكرنى بالرئيس جمال عبد الناصر وهو يرأس أحد اجتماعات مجلس الوزراء، فقد أخذ أحد الزملاء فى حماس ظاهر يردد « لازم نفعل كذا، وكذا . . . . » وترك عبد الناصر الزميل حتى انتهى من سرد أحلامه وقال له « طيب ما احنا عارفين إنه لازم ولكن كيف ننفذ ذلك ؟ » .

وعلاوة على ذلك، فقد ارتكن البيان إلى مواثيق ميتة لا حياة فيها مثل ميثاق الجامعة

العربية ومعاهدة الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك وهى اتفاقيات حار فيها العباد عند تنفيذها، بل وفى ظل إعلان دمشق وفى ٨/ ٥/ ١٩٩١ سحبت مصر جميع قواتها من السعودية والكويت، بعد أن قامت بواجبها فى عملية « عاصفة الصحراء » ، وكذلك فعلت سوريا بعد قليل ومن يومها ووزراء الخارجية لإعلان دمشق يجتمعون لوضعه موضع التنفيذ دون جدوى، وأخيرا قرروا تأجيل بحث الموضوع حتى إبريل / نيسان ١٩٩٢ . . . البيان كان بمثابة عقدة عقدها وزراء الخارجية وعجزوا عن حلها بعد ذلك!

البيان كله بمثابة « فزورة » استحال عليهم الإجابة عنها علما بأنها من صنع أيديهم!!! ومن رأيى فإن هذا الإعلان هو خطوة متأخرة عن ميثاق الجامعة العربية، فهو مجرد حبر على ورق. ومن ذلك نرى أن وزراء الخارجية نجحوا فى أن يضعوا على الرف ميثاقا آخر هو إعلان دمشق جنبا إلى جنب مع ميثاق الجامعة العربية، فما أسهل كتابة ميثاق أو إعلان . . فالصعوبة الحقيقية فى وضع خطة لتنفيذه وعلينا أن نأخذ مثلا من الصهاينة، فلم يكن تيودور هرتزل أول من نادى بتكوين الوطن القومى اليهودى فى فلسطين فى كتابه « الدولة اليهودية » فقد سبقه إلى ذلك كثيرون مثل الكاتب اليهودى الألمانى « موسى هس » فى كتابه « روما والقدس » وكذلك الكاتب الروسى « آشر جينز برج» الذى سمى بعد ذلك باسم « أشاد هاعام » الذى كان يرى أن إنقاذ اليهودية لا يمكن أن يتم إلا بالعودة إلى فلسطين وكذلك « ليون بسنكر » فى مؤلفه « تحرير العبيد»، إلا أن هرتزل كان أكثر تأثيرا فى مصير الصهيونية لأنه لم يكتف كمن سبقوه بتقديم الفكرة، بل أضاف إلى ذلك مشروع تنفيذها وتساءل فى كتابه « هل يكفى وضع الأفكار لتحقيق الآمال ؟ إن اكتفينا بخط ذلك على الورق، فإننا نحول أفكارنا إلى مجرد أحلام نعهد للأجيال القادمة بتنفيذها، فالواجب لتنفيذ الأحلام أن نكون جمعية اليهود لتشرف على تهجير اليهود إلى الوطن وشركة يهودية تتولى جانب التمويل لعملية الهجرة بإعداد المساكن الجديدة التى تكفى عملية الخروج » . . وهذا ما يحدث الآن فيتولى الاتحاد السوفيتى أعمال جمعية اليهود وتتولى الولايات المتحدة مسئوليات الشركة اليهودية.

وبعد أن تحدثنا عن المظلة الكبرى وهى الجامعة العربية والمظلة الحديثة وهى إعلان دمشق . . آن لنا أن نتحدث عن المظلة الصغرى وهى مجلس التعاون الخليجى الذى يعانى من فجوتين خطيرتين : الفجوة الأولى وتتمثل فى توفر الثروة التى يمكنها أن تشترى التكنولوجيا والسلاح مع ندرة القوة البشرية لبناء قوة دفاع ذات مصداقية . والفجوة الثانية تتمثل فى أهمية المنطقة عالميا من الناحية الجيوبوليتيكية مع العجز

الواضح للدفاع عنها ذاتيا أو إقليميا فى مواجهة أى تهديد سواء من خارج المنطقة أو من داخلها ولمواجهة هذه المعضلة أمام أصحاب القرار عدة بدائل لملء الفجوات :

● ملء الفجوة البشرية ذاتيا عن طريق تعزيز قوات درع الجزيرة وهى عاجزة حتى الآن عن القيام بدورها .

● أو ملء الفجوة عربيا فى نطاق الجامعة العربية أو إعلان دمشق وهما حبر على ورق .

● أو ملء الفجوة إسلاميا بقوات إسلامية غير غربية وقد ظهر عجز هذا الخيار .

● أو ملء الفجوة بالقوات الأمريكية أو الغربية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المعلنة وغير المعلنة مع توفير بعض القوات العربية لتغطية هذا الوجود .

ومن الواضح أن الأمر قد استقر على البديل الأخير مع محاولة تنمية القدرات الذاتية لقوات درع الجزيرة .



وفى غياب الدور العربى نجد أن دول الجوار تسعى إلى أن يكون لها دور . .

فتركيا تدعو إلى المشاركة فى إقامة نظام أمنى إقليمى يقوم على التعاون الاقتصادى وقاعدته الوطيدة المياه . . فبعد أن ظلت لعدة عقود تنظر إلى الغرب عادت فى الفترة الأخيرة لتولى نظرها نحو الشرق لاستبدال دورها الثانوى فى حلف الأطلنطى بعد سقوط الشيوعية بدور رئيسى فى الشرق يعيد لها أحلام التاريخ .

وإيران بصفتها دولة خليجية مسلمة ، تتطلع إلى المشاركة فى الدور المنتظر ، فمن ناحية أمن الخليج كممر مائى لا يمكن استبعادها لا هى ولا العراق من ذلك . . إذ لابد أن نفرق بين الأنظمة الحاكمة وهى مؤقتة مهما طال الزمن وبين الوضع الجغرافى والمصالح الجيوبوليتيكية من جانب آخر ، وعلى أى حال ، ففرصة إيران فى لعب دور أكبر من فرصة تركيا .

وعلى أى حال فالاتجاه نحو إيران أو تركيا أو كليهما معا يطرح من جديد النظام الإقليمى الإسلامى فى مواجهة النظام الإقليمى العربى وكأننا عدنا إلى مطلع الخمسينات .

وإسرائيل تتطلع إلى دور مع الولايات المتحدة ، إذا لم يتم الوصول إلى حل الصراع

العربى ـ الإسرائيلى ، ومع البلاد العربية الإقليمية إذا تم حل هذا الصراع أى أنها تتطلع إلى دور فى حالة توقع حرب أخرى أو فى حالة السلام عن طريق التطبيع .

ولكن ما هو الدور العربى ؟ وما مسئوليتنا ؟ ولكن قبل هذا وذاك من نحن ؟ ماذا تعنى « نون الجماعة » بالنسبة لنا ؟ هل نحن كل نسير فى اتجاه واحد رافعين علما واحدا داخل إطار من فكر متفق عليه وتنظيم يلم شملنا وينظم حركتنا فى غابة السياسة التى نتخبط فيها ؟ أم إننا « الأنا » كل منا يسير فى اتجاه غير ما يسير فيه الآخر قد يتصادم مع « الأنا » الأخرى لدرجة الغزو والاقتتال ؟ فماذا نحن فاعلون ؟ وما هو مصيرنا ؟ وما شكل الخريطة التى سنورثها للأجيال القادمة بعد أن فرطنا فى الخريطة التى ورثناها عن آبائنا وأجدادنا ؟

وقبل هذا والحديث عن الدور العربى فى خدمة من يكون هذا الدور ؟ الأمن ؟! ولكن الأمن ضد من ؟ هل هو أمن ضد التهديدات الخارجية أم الإقليمية ؟ هل هذه التهديدات عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية وعقائدية ؟ وبصريح العبارة من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ هل هناك اتفاق على هذه النقطة الخطيرة التى تحدد الدور واللاعبين معا ؟

ثم الأمن بمن ؟ هل بقدرتنا الذاتية الخليجية ؟ أم بقدرتنا العربية ؟ أم بقدرات أجنبية؟ .

خيارات صعبة وخطيرة . . فحريتنا فى المناورة محدودة ، وإرادتنا مفتتة ، وتوازن القوى ليس فى صالحنا يمنعنا من كل من الفعل أو رد الفعل ، ومظلتنا القومية مشلولة ومظلاتنا تحت الإقليمية عاجزة . . . أمام هذه الصعوبات علينا الاختيار . .

السيناريو (١) :

هل يقتصر الدور العربى فى الخليج على دور دول مجلس التعاون الخليجى مركزا فى قوات درع الجزيرة ؟ هل يضاف إلى هذا التصور دور لإيران أو لتركيا ؟

السيناريو (٢) :

دور عربى يجمع دول مجلس التعاون الخليجى وكلا من سوريا ومصر بعد بعث إعلان دمشق إلى الحياة .

السيناريو (٣) :

دور عربى خليجى بالاشتراك مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا تحت ستار وجود قوات مصرية وقوات سورية أو إحداهما ؟



ولعلنا لاحظنا أنه فى غياب الدور العربى فقد أصبح قلب المنطقة مكشوفا Vulnerable لا تنتظم دوله فى تنظيم دفاعى سواء على المستوى القومى أو الجهوى . . ومعنى ذلك أننا جميعا ـ أنتم وأنا ـ نعيش دون حماية أو درع يصد عنا التهديدات ، وهى كثيرة متعددة . وفى غياب الدور العربى يتجسد الدور الأجنبى الذى يهتم بحماية مصالحه أكثر من اهتمامه بحمايتنا ، فالفراغ الإقليمى لا يمكن ملؤه إلا بقوات ذاتية إقليمية . وطوق النجاة إذن هو فى العمل العربى الجماعى فهو درعنا الذى يحمينا .

ومازال الدور العربى هائما فى صحارينا الواسعة بعد « عاصفة الصحراء » كما كان تائها قبلها . . . !!!

الباب الثانى

بعد مؤتمر مدريد

الفصل الخامس : ما أشبه الليلة بالبارحة

الفصل السادس : إتفاقية غزة ـ أريحا (١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣

الفصل السابع : كيف تفكر إسرائيل استراتيجيا فى إطار اتفاقية غزة ـ أريحا أولا؟!

الفصل الثامن : قراءة بين السطور فى كتاب الشرق الأوسط الجديد لشمعون بيريز

الفصل التاسع : السوق الشرق أوسطية

الفصل العاشر : العمل العربى بين أحلام المثلث الذهبى والعمل الجماعى

الفصل الحادى عشر : المياه والمفاوضات متعددة الأطراف

الفصل الثانى عشر : المياه والأمن القومى العربى

الفصل الخامس

ما أشبه الليلة بالبارحة

بعد انعقاد « مهرجان مدريد »» بحضور الوفود العربية والوفد الإسرائيلى تحت رعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ، ظن البعض أن الاتفاق على حل المشكلة الفلسطينية والصراع العربى ـ الإسرائيلى أصبح وشيكا ، بينما توقع آخرون ـ ولهم كل الحق ـ فى أنه لا أمل فى حل للمشكلتين إطلاقا ، إلا إذا تنازلت إسرائيل عن عزمها الهيمنة على المنطقة وإلا ستصبح الاجتماعات المتتالية مجرد لعب على المسرح لملء الفراغ بعد انتهاء عملية « عاصفة الصحراء » وذلك ارتكانا على تجارب الماضى المريرة ودروسه المحفورة فى الذاكرة العربية والتى ليس من السهل تناسيها أو تخطيها .

وتوالت الاجتماعات للمفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف والتى يتنقل فيها أعضاء الوفود بين عواصم متعددة فى العالم ليتحاوروا باللغة العالمية للمفاوضات التى تتراوح بين الاتصال والقطيعة ، والهدوء والانفعال ، والاتفاق والاتهام ، خاصة فى المراحل الابتدائية لحوار يهدف إلى حل مشاكل معقدة تختلط فيها الأصول التاريخية بالواقع الجغرافى وتمتزج فيها المصالح الإقليمية بالمصالح العالمية فى بقعة من أهم بقاع الأرض سواء من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية .

وليس أمامنا الآن إلا الصبر أمام الوقت الذى يمر ، فكما يبدو فإن الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة لا تيسر للعرب بدائل أخرى فى القريب المنظور واضعين فى أذهاننا أن إطالة الوقت فى المفاوضات ـ خاصة فى مراحلها الأولى ـ هو آلية أو «تكنيك» تمارسه كل الأطراف دون استثناء عن عمد وسبق إصرار ، وسوف يحدث هذا الآن كما حدث فى ظروف مشابهة فى الماضى ومن يستعرض تلك الظروف ويستذكرها لا يسعه إلا أن يردد « ما أشبه الليلة بالبارحة » .

فى ١٩/ ١٢/ ١٩٧٣ بعد انتهاء حرب رمضان بأسابيع قليلة ، عقدت الجلسات

الأولى بين الأطراف المتصارعة تقريبا ـ فيما عدا سوريا التى رفضت الحضور ـ لمؤتمر جنيف الشهير ورأى هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة ورئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر زيارة مقر الوفد السوفيتى برئاسة أندريه جروميكو وزير الخارجية المخضرم زيارة مجاملة وكان برفقته كل من السفير الأمريكى فى سويسرا وبانيكير ممثل الولايات المتحدة فى المؤتمر . . . كان بانيكير هذا رجلا طويل القامة نحيفا تعدى عمره آنذاك الثمانين عاما . وفى الحوار الذى دار بين كيسنجر وجروميكو توجه كيسنجر بالسؤال الآتى وهو يقضم أظافره بأسنانه ، وهذه هى إحدىٰ العادات السيئة لوزير الخارجية الأمريكى : هل تعرف لماذا اخترت المستر بانيكير رئيسا للوفد الأمريكى فى المؤتمر ؟ وأجاب بنفسه على سؤاله وهو غارق فى الضحك ، لأنه لم يحدث أبدا أن أنهى بانيكير أية مفاوضات شارك فيها ، فقبل ثمانى سنوات كان على سبيل المثال رئيسا للوفد الأمريكى فى المفاوضات الأمريكية . . البنامية للحوار حول مستقبل قناة باناما وحتى الآن لم تصل المفاوضات إلى نتائج محددة!!!

وقد يعمد المتفاوضون إلى إجراءات عبثية يقصدون من ورائها التعبير عن أهدافهم السياسية حتى دون الدخول فى حوار جدى فلا يحضر الإسرائيليون مثلا لجنة اللاجئين . . وهى إحدى اللجان الخمسة فى المفاوضات متعددة الأطراف ـ والتى عقدت فى أوتاوا أخيرا ، كما تغيبت كل من سوريا ولبنان عن حضور لجنة المياه التى عقدت فى فيينا ، فإسرائيل بتغيبها تريد أن تعلن أنها لا تعترف بالقرار ١٩٤ ، الخاص بحق الفلسطينيين فى العودة أو التعويض . . وتريد سوريا ولبنان أن يعلنا بتغيبهما أنهما يرفضان المباحثات متعددة الأطراف مادامت المباحثات الثنائية وأساسها مبادلة الأرض بالسلام لا تحقق أى تقدم .

وتصل الألاعيب حدا لا يكاد يصدقه عقل داخل الحجرات المغلقة . . ففى مؤتمر جنيف وقبل الجلسة الافتتاحية فى ٢١/ ١٢/ ١٩٧٣ كان هناك اقتراح بأن يتم جلوس الوفود حول مائدة المؤتمر تبعا للحروف الأبجدية ، وبذلك يجلس السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم فى المنتصف وعلى يمينه الوفد السوفيتى وعلى يساره الوفد الأمريكى وبجواره سوريا ـ وكانت قد اعتذرت عن عدم الحضور ـ ثم إسرائيل ثم الأردن ثم مصر ولم يتحمس أحد للاقتراح وعرض اقتراح بديل : يجلس الوفد الإسرائيلى بجوار الوفدالأمريكى وبعده الأردنى ثم السورى ثم المصرى ، ووفق على الاقتراح وقبيل افتتاح المؤتمر فى « قصر الأمم » الذى امتلأ بعدسات التليفزيون والإذاعات العالمية وممثلى الصحافة ووكالات الأنباء شاهد الجميع فالدهايم وهو يقتحم غرفة الوفد السوفيتى على عجل لعرض مشكلة حادة تحول دون عقد المؤتمر ، فقد رفض

الوفد الأردنى الجلوس بجوار الوفد الإسرائيلى ، وحينما اقترح نقل الوفد الأردنى إلى مكان آخر ، رفضت إسرائيل ذلك حيث ستصبح الأماكن عن يمينها ويسارها شاغرة ، وبذلك تظهر على أنها معزولة عن الجميع ، وبعد جدل حاد اتفق على أن يكون ترتيب الوفود حول المائدة كالآتى : السكرتير العام ومن بعده إسرائيل ثم الولايات المتحدة ثم سوريا والأردن والاتحاد السوفيتى ومصر ووافق فالدهايم بسرور وارتياح على الحل الذى أنهى المشكلة ، ولكن لم تمض بضع دقائق إلا واقتحم هنرى هنرى كيسنجر حجرة الوفد السوفيتى وهو يلهث وقد امتقع وجهه راجيا الوفد السوفيتى أن يتبادل المقاعد مع الوفد الأمريكى حتى لا يظهر أحد جوانب المائدة إسرائيلية بحتة أى الولايات المتحدة وإسرائيل ، وهنا صاح العجوز جروميكو « إننى أطلب من سيادة السكرتير العام للأمم المتحدة تسجيل رفض الوفد الأمريكى الجلوس بجوار الإسرائيليين» .

وانفجر الجميع ضاحكين وأكمل جروميكو حديثه « إننا جئنا هنا للعمل وليس للعب ، وبالنسبة لنا يمكننا الجلوس فى أى مكان » . . . كان الوفد السوفيتى فى ذلك الوقت يريد أن يعمل ، ولكن كان الوفد الأمريكى فى الوقت نفسه يريد أن يلعب لعبة الكراسى الموسيقية حتى تجمد المؤتمر وانتقلت المباحثات إلى كامب دافيد بعد سنوات خمس لتتم المباحثات الثنائية بدلا من المباحثات ذات الطابع الدولى .

كان مؤتمر جنيف هو مسرح « العبث »» بينما كان مسرح « كامبد دافيد » هو المسرح الحقيقى الذى مثلت فيه « الدراما » الكبرى !!!

والاتصالات الجانبية أخطر تأثيرا من الاجتماعات الرسمية التى يستحسن ألا يقال فيها كل شيء ، وأن تتسم المواقف المعلنة بالتشدد والتطرف ، ولكن الحسابات الدقيقة تجرى على أساس ما يتم فى الاتصالات الجانبية بين أفراد بعينهم ، فلو عرف ما يقال فى الخفاء لانقسمت الوفود على بعضها ولاستحال إحراز أى تقدم ، ففى مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ كان موضوع مشاركة الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى أحد الموضوعات الشائكة التى لم يحدث عليها اتفاق كامل بالرغم من أن القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطينى المحروم من وطنه هما لب المشكلة فى الشرق الأوسط . . فلا حرب بدون مصر ولا سلام بدون الفلسطينيين فى المنطقة ، إلا أن إسرائيل عارضت ذلك بزعم أنه لا يوجد هناك ما يسمى بالشعب الفلسطينى ، وساندتها فى موقفها الولايات المتحدة وتم التغلب على هذه المشكلة وعن طريق الاتصالات الجانبية فتعدل الموقف العربى من ضرورة إشراك ممثلى الشعب الفلسطينى إلى صيغة جديدة نصت على ضرورة إشراك ممثلى الشعب الفلسطينى فى وقت لاحق من المؤتمر ، ولكن تحت الضغط الأمريكى

تعدلت الصيغة التى كان قد اتفق عليها إلى صيغة أخرى تنص على مناقشة تحديد وقت مشاركة الفلسطينيين فى الجلسات الأولى فى المؤتمر الدولى، وأخيرا استقر الرأى على أن تكون الصيغة النهائية للتغلب على هذه المشكلة كالآتى : تترك مسألة مشاركة ممثلى دول المنطقة لمناقشتها فى جلسات المؤتمر الأولى. وبذلك تغيرت الصيغة التى كانت تتحدث بحزم عن مشاركة الفلسطينيين إلى صيغة أخرى تجعل موضوع مشاركتهم قابلا للمفاوضة بين بقية أطراف المؤتمر.

ولكن ما يحدث الآن من مرور الوقت أسبوعا بعد أسبوع لم يخل من علامات إيجابية على الطريق الطويل المنتظر لهذا الحوار، وأهم هذه العلامات التطور المهم فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية والذى يتلخص فى :

● الاعتراف الواضح بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس للمباحثات الدائرة على أساس معادلة الأرض فى مقابل السلام وليس على أساس المعادلة الإسرائيلية السلام فى مقابل السلام.

● تأكيد اعترافها بالقرار ١٩٤ الخاص بحق الفلسطينيين فى العودة أو التعويض وعلى قرار الجمعية العامة الصادر فى العام الماضى وعن أسف الدول الأعضاء لعدم عودة اللاجئين أو تعويض من لا يرغب منهم فى العودة على أساس ما نص عليه القرار ١٩٤ الذى صدر فى ديسمبر ١٩٤٨ .

● معارضتها بناء المستعمرات فى الأراضى المحتلة والتوقف عن ضمانات القروض التى تطلبها إسرائيل لتوطين المهاجرين الجدد .

● الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وإن كانت لم تعترف بعد بحقهم فى إنشاء الدولة .

● تبنى عملية بناء السلام الإقليمى بصورة شاملة بديلا عن فرض السلام فى اتفاق ثنائى ، كما حدث فى الاتفاقية التى تمت بين مصر وإسرائيل أى الاتجاه إلى بناء سلام يعتمد على توازن المصالح وليس توازن القوى.

وعلى المسرح الأوروبى الذى تهتم دوله بالمنطقة على أساس النفط والسوق وجذب رءوس الأموال العربية، أظهرت الجماعة الأوروبية اهتمامها بحل القضية فى أكثر من مجال، ولكن أوروبا لن تذهب فى اهتمامها إلى أكثر من الاهتمام الأدبى ، إذ إنها تتجه نحو الشرق الآن بتركيز أكثر من اتجاهها نحو الجنوب.

وعلى المسرح العربى اجتهدت دوله المعنية فى إعداد الدراسات والمشروعات المضادة

فى تنسيق لا بأس به، وقد تعزز الموقف الفلسطينى على المستويين الإسرائيلى والعالمى، فقد أصبح له مكان فى كل قاعة من قاعات المؤتمر، وأصبح قادرا على عرض طلباته، وأهم من كل ذلك فالانتفاضة مازالت مستمرة وبذلك يدور الحوار الآن على أساس طريقة « كلام كلام ـ قتال قتال » لتعزز الإرادة الفلسطينية على أرض الواقع.

أما إسرائيل فإن كانت مازالت مصرة على صلفها وعنادها ومحاولتها التملص من هجوم السلام العربى، إلا أنها تفقد بعض الأرض بمرور الزمن، وهذا يتيح فرصة للعرب لكى يصروا على تحقيق السلام ولا يتورطوا فى طريق الاستسلام فإن كانت إسرائيل ستعطى الأرض. . فالعرب فى جيوبهم أوراق الحياة.

وسط هذا التفاؤل بالنتائج التى تحققت حتى الآن، قفز أمامى سؤال يقض المضاجع ويبعد النوم عن العين: ماذا لو خسر جورج بوش الانتخابات الجارية الآن، وفشل فى البقاء فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض؟ أقول هذا وذاكرتى تعود إلى « جيمى كارتر » فقد خسر الانتخابات بعد نجاحه فى « كامب دافيد » ولاشك أن ذلك كان صدمة للرئيس أنور السادات الذى كان يصرح أثناء المعركة الانتخابية فى ذلك الوقت بأنه متأكد من نجاح صديقه كارتر، ولم ينس له « رولاند ريجان » ذلك أبدا طوال فترة رئاسته.

ما يقلق حقيقة هو ما يمكن لـ « للجنرال وقت » أن يفعله بمرور الأيام والليالى، وعلينا أن نستعد لتقلبات الزمن، فالوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك . .

● الفصل السادس

اتفاقية غزة - أريحا أولا (١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣)

في يوم ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاق مبادئ يجرى على أساسه مباحثات الحل السلمى لإنهاء الصراع بينهما، وكان الطرفان قد وقعا فى يوم ٩ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ خطابين للاعتراف المتبادل بينهما، فقد وجه ياسر عرفات خطابا إلى إسحاق رابين بصفته «السيد رئيس الوزراء» ووجه إسحاق رابين رده إلى ياسر عرفات بصفته «السيد الرئيس» وقد تم التوقيع فى الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض فى واشنطن على نفس المائدة التى وقع عليها الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجن على اتفاقية إطار السلام للشرق الأوسط يوم ١٧ سبتمبر - أيلول ١٩٧٨ أى منذ ١٥ عاما وبضعة أيام، وحرص الجانب الأمريكى على حفظ المائدة بعد ذلك فى مخازن البيت الأبيض لاستخدامها فى توقيعات أخرى منتظرة، أو ربما لمآرب أخرى كعصا سيدنا موسى عليه السلام.

والاتفاقية تاريخية بكل معانى الكلمة، لأنها أوجدت موقفا جديدا على المسرح السياسى للمنطقة، إذ إنها أنهت استخدام القتال بين الطرفين للحصول على الأغراض السياسية لهما، وإن لم تنه الصراع وسواء وافق البعض على الاتفاق أو اعترض البعض عليه، فإنه من المحتم على الجميع التعامل مع الواقع الذى جسده كل بطريقته الخاصة **فلم يعد كافيا قول «نعم» أو «لا» فإن هذا لا يبنى فوق ما تم أو يصلح ما أفسد الصراع.**

الصراع والقتال CONFLICT

فى مفهومنا هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الطرف الآخر لإنهاء الصراع بما يحقق الأغراض الرئيسية للأطراف المتصارعة.

ولم يكن هذا المفهوم المعتدل للصراع هو السائد من قبل، فقد كان كل طرف يحاول تحطيم الطرف الآخر وليس تليينه، بحيث ينتهى الصراع بتحقيق الأغراض الكلية تبعا لما كتبه فون كلاوز ويتز فى كتابه فى الحرب On War فقد كانت إسرائيل تسعى لتحقيق «إسرائيل الكبرى» عن طريق «تدمير» الإرادة الأخرى، وكانت تطلق تبعا لذلك اسم «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية ولا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل كانت تعتبرها منظمة إرهابية محرما على الإسرائيليين الاتصال بها بموجب القانون، وكانت لا تقبل الحوار على مشكلة القدس، بل كانت ترفض الحوار على أساس قاعدة الأرض مقابل السلام، فكان إسحاق شامير يريد حوارا على أساس السلام مقابل السلام، فما استولوا عليه بالقوة هو غنيمة حرب لا يجوز ردها.. «فالأرض لها مفهوم دينى تاريخى لنا لا يجوز التنازل عنها بموجب ما ورد فى التوراة فكل أرض يصل إليها الإسرائيليون ملك لهم وحدودهم السياسية يحددها المدى الذى تصل إليه قوة الدفاع الإسرائيلية تزاحال» وهى بذلك حق تاريخى كان ملكا للأجداد، ولا يجوز ترتيبا على ذلك للأحفاد أن يفرطوا فيه علاوة على أن إسرائيل كانت تؤمن أن القوة العسكرية هى الوسيلة الوحيدة لممارسة السياسة، فهى دولة زرعت فى أرض عليها شعب وليس كما خيل لتيودور هرتزل «أنهم ذاهبون إلى أرض بلا شعب». فالقوة هى الدرع الوحيد الذى يحمى البقاء.

والفلسطينيون بدورهم، بل والعرب جميعا من المحيط إلى الخليج لا يعترفون بهذه الدولة الدخيلة التى أسست نفسها على أرض الأجداد وشعبها «ملموم» من كل أنحاء الدنيا.. وبذلك فهى دولة لا يحق لها البقاء، وبذلك كان الصراع هو صراع وجود لا حدود، فالدولة الدخيلة لا يعترف بها حتى ضمن قرار التقسيم والشعب يحب أن يعيش فى «الجيتو» فى ظل المقاطعة والحرب والجهود كلها تحشد لإزالة الدولة، ففلسطين كلها للعرب فالتاريخ يؤيد ذلك وان كان الأمر الواقع المفروض بالقوة بخالفه، وعلينا أن نعتبر الأمر الواقع الذى يفرض واقعا جغرافيا ظالما بالمنطقة لتعود الأمور إلى أصولها التاريخية العادلة.

فالإرادات المتصارعة كانت تسعى إلى تحقيق المطلق، كل إرادة تريد أن تلغى

الأخرى وتحطمها، ولكن هذا ضد الطبيعة، فالإرادات لا تلغى ولا تتلاشى . . . قد تتقوقع أو تكمن نتيجة الهزيمة أو الخوف أو اليأس، ولكن كل هذه الظواهر مؤقتة، فالخوف رذيلة مؤقتة تزول بزوال الظروف التى فرضته، وكذلك الحال مع العوامل الضاغطة الأخرى التى تخلق إرادات « كامنة » ما تلبث أن تنطلق من جديد حينما تزول أو تتآكل كل هذه الضغوط، فالدولة كائن حى توجد وتبنى ومعها إرادتها.

تؤكد هذه الظاهرة الحروب المتوالية التى خاضعها العرب من قبل ١٩٤٨ وأثناءها وفى حرب ١٩٦٧ والاستنزاف وحرب رمضان وحروب لبنان إلى حروب الانتفاضة فقد أثبتت هذه الحروب وإن كانت هزائم متتابعة للعرب:

أن رفض الأمر الواقع مستمر والعزيمة.

وأن الهزيمة فى جولة لا تمنع من الاستعداد لجولة تالية.

وأن الإرادة ربما تتقوقع حتى يظن أنها تلاشت فى وقت ما، ولكنها ما تلبث أن تنطلق وبعناد من جديد.

وإن القتال وحده لا يمكن أن يزيل أسباب الصراع.

وإن الانتصار الكامل لتحقيق الأغراض الإسرائيلية الكاملة مجرد وهم.

وإن نهاية الصراع أو بمعنى أدق تطويقه لابد أن يتمثل فى موقف بين الهزيمة والانتصار أى بحلول وسط. كل يأخذ ويعطى ويتنازل عن الأغراض الكاملة إلى مستوى الأغراض الناقصة.

وإن القتال ليس هو الأداة الوحيدة للصراع بل توجد المعركة جنبا إلى جنب مع وسائل سياسية واقتصادية ومعنوية أخرى، لابد من توظيفها للوصول بالإرادات الناقصة إلى نقطة اتفاق على أغراض ناقصة.

وفى هذه النتائج المنطقية أبلغ رد على الأقلام التى تنتقد الوقفة التى وقفها عبد الناصر فى مواجهة إسرائيل والتى كانت ومازالت تنادى بأنه كان على مصر أن تنغلق على نفسها ولا تتصدى للخطر القابع على حدودها الشرقية، فبدون هذه الحروب المتتالية، لكنا الآن أمام إسرائيل الكبرى التى كانت تنادى بها الصهيونية بالأقوال والأفعال ولم تتراجع عن ترديدها إلا أخيرا، ولكن وربما إلى حين. ولابد أن نضع هذه النتائج فى إطار القواعد التى يشكلها النظام العالمى المراوغ الذى نعيش فى ظله والذى عبر عنه الرئيس ريتشارد نيكسون بواقعية شديدة فى كتابه (١٩٩٩) والذى نصه «يعيش العالم فى ظل سلام واقعى Real Reace يتعايش فيه مع تناقضاته ويحاول

حلها بوسائل الصراع المختلفة عدا استخدام القوات المسلحة لأن العيش فى ظل سلام كامل Per Fect Peace تختفى فيه الخلافات والتناقضات هو مجرد وهم » .

فى ظل هذه الوقائع تركت أطراف الصراع نزعة التطرف التى دار الصراع فى ظلها عشرات السنين ، وبدأت تتجه إلى نزعة أكثر اعتدالا بالتراجع عن الأغراض المطلقة من جانب ، وبالرغبة فى العزوف عن استخدام القتال كوسيلة رئيسية من جانب آخر ، وبمعنى أدق فحينما أجبرت المقاومة العربية إسرائيل على التراجع عن أهدافها لتحقيق إسرائيل الكبرى وحينما أجبرت القوة الإسرائيلية والتوازنات الدولية والإقليمية العرب على القبول بوجود إسرائيل فى المنطقة عن طريق الرضاء بفلسطين الصغرى حدث الاختراق Break-Through على مائدة المفاوضات وبالقنوات السرية لصياغة الواقع الجديد فى اتفاقيات تعبر عن توازن قوى الموقعين عليها وليس توازن المصالح بينهم .

ضعف القوة وقوة الضعف .

هذا المبدأ المهم فى مبادئ الصراع له جذوره التاريخية التى تنعكس على النظام العالمى المعاصر ، فالقوة وحدها ـ بمعنى القوة العسكرية ـ ليست هى الضمان الأوحد لفرض الأغراض السياسية الجامحة ، وإن كانت عاملا مهما فى إدارة الصراع ، فالاتحاد السوفيتى ـ مثلا ـ والذى كان يمتلك ثانى قوة نووية فى العالم وأكبر قوة تقليدية فى الكوكب الذى نعيش فيه تحلل كدولة وانهزم كعقيدة فى ظل قوته الحربية الفائقة حتى بدون قتال . . وألمانيا النازية التى فرضت إرادتها عن طريق آلتها الحربية الجبارة فى الحرب العالمية الثانية على كل أوروبا سقطت فى النهاية ووقعت على معاهد ريمز Rheims عام ١٩٤٥ مستسلمة للحلفاء . . وإسرائيل التى احتلت بالقوة سيناء عام ١٩٥٦ اضطرت للانسحاب منها عام ١٩٥٧ ، وإسرائيل أيضا التى احتلت بالقوة سيناء عام ١٩٦٧ مرة أخرى ، اضطرت للانسحاب منها عام ١٩٨٢ تنفيذا لاتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٩ وهذه الأمثلة كلها تؤكد ضعف القوة إن استخدمت كوسيلة وحيدة لحسم الصراع .

ومن جهة أخرى ، فإن فيتنام الدولة غير النووية تصدت للولايات المتحدة الأمريكية التى تمتلك أكبر ترسانة نووية فى العالم وأجبرتها على الانسحاب وهى تستر نفسها بورقة « توت » وكذلك فإن أطفال الحجارة جروا إسرائيل النووية إلى مائدة المفاوضات للحوار حول السلام فى مقابل الأرض . . وثوار الجزائر من قبل هزموا فرنسا النووية

وأجبروها على توقيع معاهد « إڤيان » وهذه الأمثلة تؤكد قوة الضعف The Power of Impotence عند استخدام القوة وحدها لحسم الصراع .

إذن فالصراع لا يدور باستخدام القوة وحدها، وإلا يؤدى إلى الفشل إذ لابد له أن يدور باستخدام القدرة التى هى عبارة عن مجموع قوى الدولة فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعنوية وترتيبا على ذلك، فإسرائيل لا تتحمل هزيمة واحدة لأنها تفتقر إلى عناصر القدرة عدا عنصر القوة العسكرية التى تعتمد على الولايات المتحدة فى توفيرها، أما العرب فقد تمكنوا من تحمل هزائم متعددة يستأنفون بعدها الاستعداد لنزال جديد، لامتلاكهم عناصر القدرة التى أثبتت نفسها فى إمكانية استمرار الصراع لفترة طويلة حتى فى ظل تفتتهم وخلافاتهم، مما أقنع الطرف الآخر بأن يستبدل استراتيجية التطرف باستراتيجية الاعتدال، إذ ظهر أن لا نهاية للصراع العربى ـ الإسرائيلى الذى استمر مائة عام .

وهناك عنصر آخر دخل فى مجال حسابات القوى وهو القدرة على ضرب العمق فكانت إسرائيل حريصة دائما على حماية عمقها، ولذلك فقد شكلت دفاعاتها على هيئة « القنفذ » أشواكه وهى المستعمرات المسلحة فى الخارج تحمى العمق اللين أو «الطرى» فى الداخل، وكذا بنقل المعركة إلى خارج أراضيها وهذا تطلب منها قوة جوية قادرة تشكل لها ذراعا طويلة قادرة على ضرب أى غرض فى الساحة العربية والقيام بالضربات الوقائية عند استشعارها بالخطر، ولكن دخول الصواريخ العربية كأداة من أدوات الصراع جعلت القدرة على الاختراق فى حالة تعادل Parity فى الجانبين فركزت إسرائيل على الصواريخ المضادة للصواريخ مثل الصاروخ أرو Arrow والصاروخ باتريوت Patriot كنوع من أسلحة الاعتراض ولكن كل هذا لم يجد إذ حدثت « الفرقعة » فى العمق نفسه بدخول معركة « الحجارة » وانتهى الموقف بأنه إذا كان العمق العربى مهددا بالأسلحة الإسرائيلية، فإن العمق الإسرائيلى أصبح مهددا بدوره بالأسلحة العربية والحجارة الفلسطينية وتضاءلت أهمية اكتساب الأراضى كعامل يحقق الأمن وإن زادت فى الوقت نفسه أهمية المناطق المنزوعة السلاح أو التى توضع تحت إشراف القوات الدولية أو القوات متعددة الجنسيات للتقليل من تأثير زيادة مدى الأسلحة التقليدية من جانب وزيادة فترة الابتزاز من جانب آخر .

هذا التغير الكامل فى مفهوم استخدام القوة لفرض الأمر الواقع السياسى أصبح عاملا مهما فى تغيير مفهوم الصراع، بل فى مفهوم النصر والهزيمة لأن المقياس الحقيقى لنتيجة استخدام القوة أصبح هو الواقع السياسى الذى تنتجه هذه القوة .

توقف القتال ليس معناه نهاية الصراع

انتقلت الاتفاقيات الحالية بالمنطقة من مرحلة الصراع بالقتال إلى مرحة الصراع بوسائل أخرى، فالصراع هو سمة من سمات الكائنات الحية فى سبيل البقاء والارتقاء، لأن المصالح متضاربة والحقوق مازالت غائبة فنحن فى أول الطريق الشاق الطويل، فقد أصبح للفلسطينيين مجرد « رأس جسر » صغير على أرضهم وأصبح لهم مجرد «شقة» فى عمارة صاحبها « إسرائيلى » وحارسها « إسرائيلى » وفى جيبهم وعود غامضة عن قضايا مصيرية ليس عليها اتفاق محدد، فالذى يقول إن إسرائيل لم تعط شيئا محددا قد يكون على حق . . والذى يقول إن الفلسطينيين حصلوا على أشياء ليست بالهينة على حق أيضا، فالأمر إذن غامض، والغموض فى الاتفاقيات الأولية هو الدافع لاستمرار الحوار حولها، لأنه يجبر الأطراف على استمرار اللقاء والحوار وفى هذا الصدد كتب «أبا إيبان» مقالا جيدا بعنوان « أل ـ The » مشيرا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى يتحدث عن « أراضى » و « الأراضى » فهذا التضارب كان مقصودا به «الغموض الذى يحث الأطراف على الحوار المتبادل لإعلانه وتوضيحه » .

إذن القتال هو جزء من الصراع، ومجرد أداة واحدة من أدواته المتعددة والقوة هنا لم يبطل مفعولها تماما، فإنها تتفاعل وهى فى حالة سكون Static بدلا من حالة الحركة Dynamic بمعنى أن الصراع يستمر دون الاستخدام الفعلى للقوة، ولكن هذا لا يحول دون الاستمرار فى بنائها كسبا للظروف والقوة فى حالة الحركة تعنى « القتال » والقوة فى حالة السكون تعنى « الردع » Deterrence والفلسطينيون والعرب لديهم وسائل أخرى متعددة صالحة تماما للإطار المفروض أن يتحرك الصراع بين أضلاعه دون قتال. . . هذه الوسائل تكفل الحياة والبقاء مثل المياه والنفط والسوق والاستقرار، وهى وسائل حيوية تجعل إسرائيل مصرة على ربط أى اتفاق « ثنائى » بمصالحها الإقليمية لأن الاتفاق على المبادئ هو فى حقيقته اتفاق اقتصادى تحت ستار سياسى أو هو ربط كامل بين المفاوضات الثنائية وبين المفاوضات متعددة الأطراف.

فالصراع والحالة هذه مستمر سواء فى المرحلة الانتقالية أو بعدها لأن مصالح الدول ـ حتى لو ضمتها منظومات جماعية ـ متضاربة لأنها فى حالة تغير مستمر، فالمصلحة المتفق عليها اليوم قد تتغير فى المستقبل وتصبح موضع خلاف وعلينا أن نتماشى مع هذا الوضع وننمى قدرتنا. هذا المفهوم العلمى والعملى للصراع يلزمه تخطيط متكامل له أهدافه المرحلية التى تصل بنا إلى أغراضنا الاستراتيجية، فالدول لا تتقاتل حبا فى القتال ولا تستخدم أسلحتها لمجرد الرغبة فى الدمار والقتل، ولكنها ـ أى الدول ـ تريد فى النهاية نظاما مستقرا يحقق لها السلام والعدل. . إذن فالغرض الاستراتيجى هو

تحقيق الوضع المستقر العادل ، والقتال هو مجرد وسيلة لتحقيق الغرض ومن المهم جدا . .

● ان نعرف الفرق بين الغرض Object وبين الهدف Opjective فللحصول على الغرض لابد من تحقيق أهداف متتالية على طريقة «خذ وطالب» .

● وأن نعرف أيضا متى نوقف القتال عند النقطة التى يتجسد فيها موقف سياسى يمكننا الانطلاق منه ، وبمعنى آخر تحديد نقطة الاختراق Break Through التى ننطلق منها لاستغلال النجاح Exploitation لتكملة المشوار .

● وأن ندرك أن المناخ الدولى ضاق باستمرار قتال الصغار وعراكهم « فالتسلح الذى يؤدى إلى استمرار القتال أصبح ترفا لا تقدر عليه إلا دول العالم الثالث » . كما أن التوازنات الدولية أصبحت تعتمد على السوق أكثر من اعتمادها على التقاتل ولو بالوكالة Proxy كما تفعل الدول الكبرى مع الدول الصغرى للحفاظ على مصالحها ، كما أن التوازنات الإقليمية تغيرت كلية بعد « عاصفة الصحراء »(*) وكل يعيد حساباته للدخول فى القرن الـ ٢١ فى صورة ملائمة .

والقتال ـ عبر التاريخ ـ لا يشكل وحده الصورة الجغرافية أو السياسية للمسرح الذى يدور فيه ، ولكنه ينتهى إلى نقطة تنطلق الأطراف منها لرسم الواقع السياسى بعد الحرب على أساس التعاون لأن الغرض من الحرب ـ أى حرب ـ هو الوصول إلى حالة سلم أفضل وعلى المتقاتلين أن ينظروا دائما ـ حتى أثناء القتال ـ إلى صورة السلام الذى يريدونه بعد توقف المدافع ، وهذا هو الفرق بين النظرة الاستراتيجية للصراع والنظرة التكتيكية للقتال .

الأغراض والوسائل

لا يجوز الخلط بين الأغراض والوسائل . . فكل غرض لا يمكن أن يتحقق إلا فى

(*) خسر العرب ٦٧٦ بليون دولار كانت كافية لإدخالنا العصر التكنولوجى ، وهذه الخسارة تعادل ١٨ شهرا من الناتج القومى العام للدول العربية كما تعادل واحدا ونصفا من قيمة إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى الخارج كما خسر العرب والعراق ٥٠٪ من القوات المسلحة العراقية ووصل عدد الضحايا ١٠٠,٠٠٠ قتيل وجريح ، ودمر أكثر من ١٦٪ من البنية الأساسية الصناعية والزراعية فى العراق (التقرير السنوى لصندوق النقد العربى) .

حدود الإمكانيات المتيسرة، ومن الخطأ الشديد أن تتجاوز الأغراض المرغوبة الإمكانيات المتاحة، وللأسف الشديد، فإن الإمكانيات العربية المتاحة كان يمكنها تحقيق الأغراض الرئيسية التى كانت تأمل فيها الأمة العربية فى قضيتها الرئيسية وهى فلسطين، إلا أنه ثبت من خلال الصراع أن حيازة الإمكانيات شىء، والكفاءة فى استخدامها شىء آخر، فالبلاد العربية تمتلك القدرة الشاملة، ولكنها وللأسف الشديد لا توظفها بطريقة سليمة . . فهى لا تلعب مع بعضها البعض، ولكنها تلعب على بعضها أو من وراء بعضها، فقد انتهت الأمور بالسادات لكى يحقق صلحا منفردا وانتهى الأمر بالمنظمة أن تحقق اتفاقا عبر قناة سرية وقعت عليه بالأحرف الأولى فى أوسلو فاجأت به الجميع ولا أظن أن البلاد العربية فى ظروفها الحالية بقادرة على توظيف إمكانياتها الفعلية أو حشدها للحصول على مكاسب سياسية أفضل فى المراحل القادمة لأنها ـ فى رأيى لا تعرف ذلك ـ حتى لو خلصت النيات فى الرغبة على التنفيذ.

لعل أسوأ الأمثلة على توقيت وحشد الإمكانيات العربية هو ما قامت به الأمانة العامة للجامعة العربية من عرض تقرير لجنة الخبراء بخصوص الأمن القومى العربى على اجتماع مجلس الجامعة بالقاهرة فى منتصف شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٩٣ فهذا إن دل على شىء ، فإنما يدل على عدم معرفة دقيقة بمعالجة شئون الأمن القومى الذى يتعامل مع إرادات مجمعة تهدف إلى عمل عربى جماعى، وأظن أن لا خلاف على أن الإرادات العربية ليست مشتتة فحسب، ولكنها غائبة أيضا، فكيف يمكن أن نطالب مثل هذه الإرادات أن تقرر شيئا خاصا بالأمن القومى العربى الذى يحتاج إلى الاتفاق على التهديدات والتحديات أولا، ثم حشد الإمكانيات المتاحة لمواجهتها ثانيا؟! وقد أحسن مجلس الجامعة بقراره تأجيل النظر فى التقرير المقدم لمزيد من الدراسة، كما أجل النظر فى التعديلات المقترحة لميثاق الجامعة، إذ إن مصيرها نفسه محل دراسة وتساؤل فى ظل الظروف الحالية . . وبذلك رفض مجلس الجامعة ـ عن حق ـ كل البنود المهمة على جدول الأعمال المقدم لأن البرنامج لم يعرف الطريقة الصحيحة أو الترتيب السليم لفرض نفسه على الأعضاء.

وفى تقديرى أن التحدى الحقيقى للإمكانيات الفلسطينية والعربية المتاحة هو فى

(*) الملحق الثالث ينص على ١١ مجالا للتعاون ويترك الباب مفتوحا لمجالات أخرى . . ويقيم الملحق الرابع تعاونا وثيقا لدفع عملية التطوير الاقتصادى الشرق أوسطى فهو ينص على قيام المجهود الثنائى الفلسطينى ـ الإسرائيلى للسعى لإشراك دول ومؤسسات أخرى فى مشاريع التطوير الإقليمى.

مواجهة الموقف عند تنفيذ الاتفاق لأن من « منزلقاته » الشديدة والخطيرة استبدال «البديل الفلسطيني ـ الأردني » بالبديل « الفلسطيني ـ الإسرائيلي »، فالاتفاق يكرس هذا الارتباط ويحول «القبضة العسكرية القبيحة » إلى « قبضة اقتصادية مقبولة » ويستبدل « فك الارتباط العسكري »» بـ «ارتباط اقتصادي » عن طريق اللجنة الإسرائيلية الفلسطينية للتعاون الاقتصادي لتطبيق الملحقين الثالث والرابع للاتفاق(*) بدعوى أن الاقتصاد الفلسطيني سيصاب بكارثة حقيقة لو أنه حاول فك ارتباطه مع الاقتصاد الإسرائيلي تبعا لما جاء في تقرير «عيزرا سيدان» الذي نص على أن « قطاع غزة سيفقد ٧٠٪ من ناتجه لفترة طويلة فيما لن تتجاوز خسارة إسرائيل ٤٪ من ناتجها لفترة محدودة » مما يعطي انطباعا أن تقليص الارتباط مع إسرائيل لن ينتج عنه كارثة اقتصادية فقط، بل كارثة سياسية أيضا لأنه قد يفسر غضب الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي من أجل «لقمة العيش ».

الخلاصـــة :

يمثل الاتفاق تحديا حقيقيا للفلسطينيين ـ المؤيدين والمعترضين ـ والعرب أيضا فهو يحقق هدفا مرحليا للوصول إلى الغرض، والحصول على الهدف كان أمرا صعبا أوصلنا إلى أول خطوة في طريق أصعب يحتاج إلى الخطط الشجاعة والتنفيذ القادر فالمحافظة على الهدف أصعب من الحصول عليه خاصة إذا كانت تكسوه الأشواك «والخوازيق» وإذا كانت أراضي « الحكم الذاتي » ليست إلا « جزرا » عائمة في بحر المستعمرات التي تحيطها من كل جانب، والخوض في هذا البحر يحتاج إلى ربان ماهر وقادة ذوي مواهب ولكنه يحتاج أيضا إلى العمل أكثر مما يحتاج إلى الكلام.

● الفصـل السـابع

كيف تفكر إسرائيل إستراتيجيًا فى إطار اتفاقية غزة - أريحا أولًا ؟

إسرائيل دائما تفكر وتفكر وتفكر، ثم تضع ما تفكر فيه على الأرض لرسم الأمر الواقع دون إعلان، فمن أهم نظرياتها الأمنية أن «الضم دون إعلان أفضل كثيرا من الإعلان دون ضم»، و «أن الأمن الإسرائيلى لا يتحقق أبدا بالاتفاقيات أو الضمانات أو المناطق المنزوعة السلاح أو بالقوات الدولية أو القوات متعددة الجنسيات، ولكنه يتحقق بالتحكم فى المرتفعات أو الأنهار أو القنوات، وبمعنى آخر بأوضاع قواتها على الأرض».

والكلام الذى بدأنا به المقال كلام ثقيل و «نشاز» وسط أحاديث «السلام» و«السوق الشرق أوسطية» واللقاءات العلنية والسرية التى تتم بين الأطراف المختلفة هنا وهناك فى محاولات شرسة لتطبيق ما تم التوقيع عليه فى اتفاقية ١٣ سبتمبر - أيلول ١٩٩٣ وقد يدهش الكثيرون للمشاكل التى تثيرها إسرائيل بعد التوقيع فى البيت الأبيض، فما كان يجوز أن يحدث ذلك ولكن الفكر الإسرائيلى لا يجب أى تناقض بين توقيع أى اتفاق ثم المناقشة حوله بعد ذلك منطلقا من الاتجاهات الآتية :

● الفصل بين الاتفاق السياسى الذى يتم وبين الضمانات الأمنية التى يتحتم توفرها عند التنفيذ. . الأمر الذى يدعوها إلى عدم وضع خط فاصل بين الحدود السياسية والحدود الآمنة، وبذلك تعطى لنفسها حق فرض ترتيبات معينة داخل الحدود السياسية للدول المجاورة، ففى اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر لم يكن هناك خلاف حقيقى على الحدود السياسية والدولية، ولكن كان الكلام عن الحدود الآمنة التى استقر الرأى على أن تبدأ غرب قناة السويس بمسافة ١٥ كم وفى المسافة بين الحدود

الآمنة والحدود السياسية حددت القوات المصرية من ناحية العدد والنوع وأوجدت قوات متعددة الجنسيات ومحطات إنذار فى جبل الراحة واتفاقيات خاصة بدخول الإسرائيليين إلى سينا . . إلخ .

وكذلك الحال مع اتفاقية ١٣ سبتمبر ـ أيلول بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد تم الاتفاق على منطقتى غزة وأريحا لبدء تجربة الحكم الذاتى، وهذا اتفاق سياسى، ولكن بعد ذلك تبدأ ترتيبات وجود المستعمرات وإعادة نشر القوات والسيطرة على الطرق وكيفية الدخول إلى المناطق المتفق عليها سياسيا والخروج منها وإعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلى، بل تعطى إسرائيل لنفسها الحق فى اختراق الحدود السياسية للدول المجاورة فى نطاق تحدده لحدودها الآمنة، ويتم ذلك أفقيا كعملية غزو لبنان وإقامة الشريط الأمنى فى الجنوب أو رأسيا كضربها المفاعل « أوزيراك» بالقرب من بغداد فى ٧ يونيو ـ حزيران ١٩٨١ أو عملية « البرق » التى قامت فيها القوات الإسرائيلية الخاصة بالإغارة على مطار « غنتيبى » فى « كمبالا » عاصمة أوغندا يوم ٢٧ يونيو ـ حزيران ١٩٧٦ .

● المقياس المعترف به للأمن الإسرائيلى يعتمد على عاملين :

الطبوغرافيا Topography أى الجغرافية من نظرتها العسكرية .

والقوات المتضادة Correlation of Force

وبمزج العاملين بقواعد حسابية د قيقة تتقرر الترتيبات الأمنية لإعطائها على سبيل المثال أطول فترة إنذار ممكنة، أو تتيح لها خطوطا دفاعية تتحكم فى طرق اقتراب القوات المعادية برا وجوا وبحرا ولا دخل لاعتبارات الرأى العام أو القرارات الدولية أو الضغوط الخارجية على اتخاذ القرار، فالأمن الإسرائيلى المطلق Perfect Security لا يخضع لأى قيود .

● ويترتب على ذلك عدم احترامها للتوقيتات المتفق عليها « فهى غير مقدسة » كما يقول إسحاق رابين فالذى يحدد التوقيت هو الاتفاق على ترتيبات الأمن أما قبل ذلك فمستحيل ويترتب على ذلك أيضا طول الوقت الذى تستغرقه المباحثات ثم الدخول فى تفضيلات دقيقة، تدون فى عدد ضخم من الأوراق فقد تم تبادل مذكرتين بين الوفد الإسرائيلى والوفد الفلسطينى لحل المشكلات بعد توقيع الاتفاق فى ١٠٨ ورقات من كل جانب، وصرح شمعون بيريز فى الوقت نفسه وهو يبتسم « مازال هناك طابور طويل من المشكلات يحتاج إلى اتفاق » . ومن الطريف أنه أثناء وساطة « يارنج » بعد نكسة ١٩٦٧ كان الوسيط السويدى يحمل إلى القاهرة أسئلة إسرائيلية غريبة مثل « ما هو التصرف لو أصيب أحد البحارة الإسرائيليين أثناء عبور قناة السويس بالزائدة

الدودية؟ هل سيسمح بعلاجه فى مستشفى هيئة قناة السويس ؟ » ثم « ماذا يحدث لو أن الوقود أو التموين نفدا من سفينة إسرائيلية أثناء عبورها قناة السويس ؟ » . . . أسئلة طريفة ولكنها سياسية من العيار الثقيل!!!

● ولا تطيق إسرائيل التعامل على أساس التاريخ، ولكنها تتعامل على أساس الجغرافيا . . فالتاريخ أمر مضى وولى، والتاريخ يتحدث عن الحقوق الضائعة وتاريخها علاوة على ذلك تاريخ أسود من حيث احتلال أراضى الغير وعدم احترام حقوق الإنسان وأنها أداة للغير تنفذ لهم بالوكالة استراتيجيتهم . . أما الجغرافيا فهى الأمر الواقع المفروض بالقوة ولا علاقة لها بالعدالة أو الحقوق المشروعة وهى فوق كل ذلك ـ أى الجغرافيا ـ الأداة الشرعية لاستخدام القوة الغاشمة، وهذه نقطة مهمة جدا تدفعها ـ كدولة معتدية ـ إلى الحرص على امتلاك القوة التقليدية وفوق التقليدية والنووية للحفاظ على ما استولت عليه عنوة إلى جانب صناعة قومية تخدم صناعة حربية قادرة .

قطاع غزة والضفة الغربية ضمن أسبقيات الأمن الإسرائيلى

هناك فروق أساسية فى المنطقتين من وجهة نظر الأمن الإسرائيلى، وعلينا أن نتذكر أن منطقة أريحا جزء من الضفة .

من هذا نرى أن إسرائيل يمكنها اعتبار منطقة غزة صالحة لتنازلات كبيرة تغطى على حتمية احتفاظها بضروريات استراتيجية فى الضفة الغربية، وإن كانت منطقة أريحا من

قطاع غزة	الضفة الغربية
الدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع القطاع هى مصر التى ألغت حالة الحرب معها منذ أكثر من ١٠ سنوات والتى تسيطر إسرائيل على منطقة خطوط مواصلات Communication Zone (Comz)	هناك سوريا والأردن ولبنان وهى فى حالة حرب معها وفى العمق من ناحية الشرق توجد العراق وهو مصدر تهديد محتمل بعد تغيير الأوضاع التى تعانى منها بغداد حاليا، وهى نقطة مهمة جدا فهى لم تنس بعد تأثير سقوط صواريخ «السوخود» عليها أثناء حرب الخليج .
هناك ٤٠٠٠ إسرائيلى فقط يقطنون فى ٤ مناطق استيطانية تربطها بإسرائيل طريق واحد رئيسى وطرق فرعية وفى أسوأ الظروف يمكن نقل هؤلاء إلى مناطق أخرى لصعوبة تأمينهم مع تعويضهم .	يوجد ١٠٠٠٠٠ إسرائيلى شرق الخط الأخضر موزعين على عشرات المستوطنات التى يتعذر إخلاؤها كما أنها تحتاج إلى خطة محكمة لإعادة انتشار القوات بحيث تضمن تأمين المستوطنين فى كل الحالات .

لا توجد أماكن مقدسة تثير أى نزاعات سياسية أو أمنية .	فى أريحا يوجد مثوى النبى موسى وكذلك المكان الذى عمد فيه يوحنا المعمدان عيسى المسيح وفى الضفة ككل توجد أماكن مقدسة أهمها القدس وهى تسبب مشاكل إقليمية وعالمية .
لا توجد مشكلة مياه مشتركة بين القطاع وإسرائيل .	مخزون المياه يشكل منابع رئيسية متنازعا عليها .
ليست لها أى قيمة دفاعية .	قيمتها الدفاعية حيوية من الناحية الاستراتيجية كما سيتضح بعد ذلك .

أقل المناطق فى الضفة من ناحية مشاكل الأمن ، فقطاع غزة والحالة هذه عبء إستراتيجى لا يساوى مشاكل الاحتفاظ به سياسيا فى حين أن الضفة الغربية تشكل ضرورة إستراتيجية تستأهل الترتيبات الأمنية التى أقيمت والقيود السياسية التى سوف تتمسك بها . . هكذا تنظر إسرائيل !!!

الضفة الغربية فى الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل :

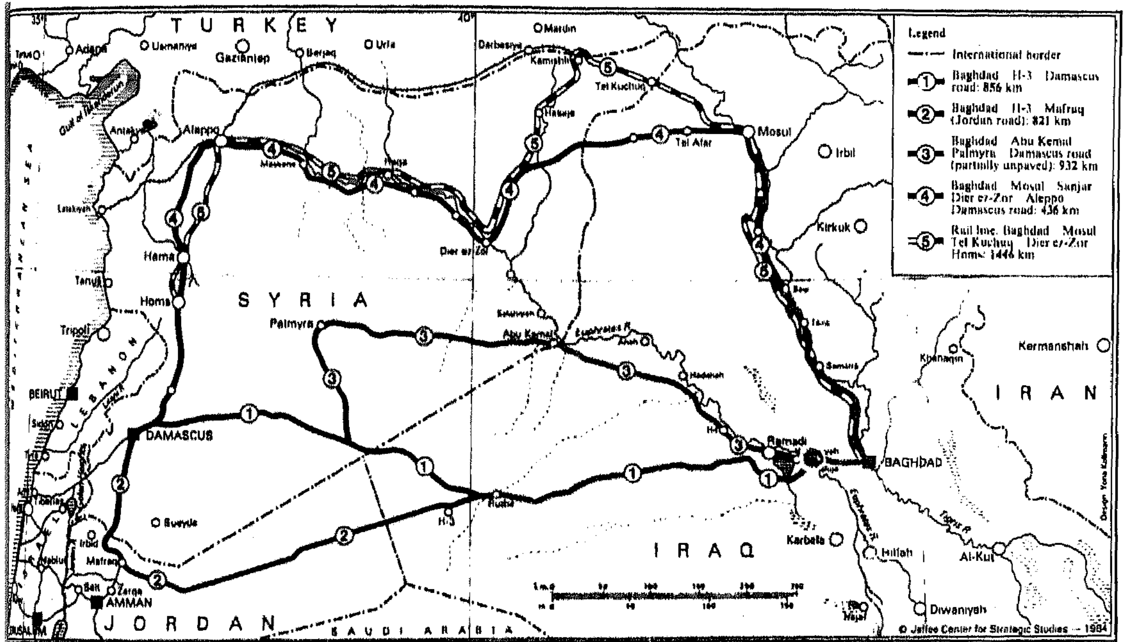
فى أول لقاء بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر بعد نكسة ١٩٦٧ وكان الملك حسين يتأهب للسفر إلى واشنطن لمقابلة الرئيس لندون جونسون نصح الرئيس عبد الناصر الملك حسين بأن يقبل أى شىء فى سبيل استرداد الضفة الغربية ، لأن استرجاع سيناء لن يشكل مشكلة ، أما الضفة الغربية فهى مطمع لإسرائيل لن تتنازل عنه إذا ظلت هناك فترة طويلة .

فالضفة الغربية التى أطلقت إسرائيل عليها «يهودا والسامرة» وغيرت معالمها وأقامت المستعمرات فيها وعدلت فى ديموجرافيتها لها علاقة كبيرة بالأمن الإسرائيلى . . فالمرتفعات على نهر الأردن هى خط الدفاع الرئيسى لها من ناحية الشرق ، فالمنحدرات الشرقية للهضبة تتحكم فى المنحدرات الغربية للضفة الشرقية لوادى الأردن من ناحيتى المراقبة والنيران وكذلك فإن سفوحها الغربية تحقق السيطرة

من ناحيتى المراقبة والنيران على السهل الساحلى .

وطرق الاقتراب التى تسلكها أى قوات عربية من ناحية الشرق تنحصر فى طرق خمسة أهمها الثلاثة التالية :

١ ـ الطريق الأول وهو الأقصر من بغداد ـ هـ ٣ H3 ـ المفرق . . أو الانحراف إلى الرطبة قبل H3 ـ دمشق ـ الأردن .



محاور الاقتراب من العراق إلى سوريا والأردن

٢ ـ الطريق الثانى من بغداد ـ أبو كمال ـ بالميرا ـ دمشق ـ الأردن .

٣ ـ الطريق الثالث وهو الأطول من بغداد ـ الموصل ـ دير الزور ـ حلب ـ دمشق ـ الأردن .

وواضح أن مرتفعات سهل الأردن تتحكم فى نهاية هذه الطرق سواء من ناحية المراقبة أو النيران، كما تتحكم فى الجسور المقامة على نهر الأردن وهى جسر اللنبى الذى يصل إلى أريحا، وجسر الملك عبدالله الذى يصل إلى القدس، وجسر داميا الذى يصل إلى نابلس.

ولتحكم الهضبة فى الطرق والجسور كانت خطة إيجال آلون التى تعتبر الأساس الذى قبلته أغلب الأحزاب الإسرائيلية كضمان للأمن الإسرائيلى من ناحية الشرق وتقضى بالآتى :

- ضم المنطقة الممتدة بحذاء نهر الأردن وبعمق ١٥ كم غربا.
- إنشاء ممر بين جسر اللنبى إلى أريحا حتى يتقاطع مع طريق آلون الممتد إلى المحيط الغربى للمنطقة التى يصير ضمها، وهذا الممر يستخدم كحلقة اتصال بين الأراضى التى ستعطى للعرب فى الضفة الغربية وبين الأردن.

فى حين أن خطة شارون كانت تقضى بضم كل الضفة الغربية مع ترك جيب شمال رام الله والمرتفعات التى تبدأ جنوب نابلس حتى شمال جنين فى أيدى الفلسطينيين.

وفى اعتقادنا فإن أساس الحل الذى يتمسك به الإسرائيليون ما لم تحدث ظروف غير مواتية لهم سوف يتمحور حول هذا الوضع مع تغييرات لا تمس الجوهر، فالهيكل العام هو محاولتهم تشكيل منطقة الحكم الذاتى على شكل جزر غير متصلة أو إذا اتصلت تكون عن طريق طرق يسيطرون على التحركات عليها، كما تفتت كل جزيرة إلى جزر أصغر عن طريق وجود المستعمرات التى يلزمها قوات إسرائيلية للدفاع عن سكانها.

ولذلك فلم يكن « أبو عمار » بعيدا عن الصدق حينما قال « إن إسرائيل تريد تحويل غزة وأريحا إلى محمية هنود حمر، وهذا مرفوض تماما من الفلسطينيين »، ولهذا السبب أيضا ترفض إسرائيل اقتراح المنظمة بأن تكون مساحة أريحا ٣٤٠ كيلومتر مربعا على أساس رسم خط طوله ٣٢ كم على امتداد نهر الأردن وبعمق ١٠ كم داخل منطقة أريحا إذ يوجد على خط الطول الجسور الثلاثة التى تربط منطقة أريحا بالأردن. ولن نضيف هنا كثيرا لأن للجسور تصور آخر فى الخلفية الاستراتيجية الإسرائيلية.

المعابر والجسور والمستعمرات :

يقضى الاتفاق على أن يكون الإشراف عليها فلسطينيا بحضور دولى وتنسيق إسرائيلى، إلا أن الجانب الإسرائيلى رفض ذلك متمسكا بحق الإشراف فهى مفاتيح

الدخول والخروج ولابد أن تكون مفاتيح الأبواب فى يد إسرائيل، وبذلك تصبح مناطق الحكم الذاتى «جيتو» أو قفصا كبيرا يعيش فيه الفلسطينيون، وعلاوة على ذلك يصر الإسرائيليون على أن تفتش قواتها على كل العابرين من وإلى المناطق المحتلة فى نقط تفتيش تخضع لسيطرتها الكاملة ولم تقبل إسرائيل حتى الآن ألا تجرى تفتيش سكان غزة وأريحا إلا بالكمبيوتر كاقتراح المنظمة، ولنضرب بذلك مثلا تصور إسرائيل لإدارة نقطة عبور رفح على الحدود المصرية . .

● وجود معبر واحد تسيطر عليه إسرائيل.

● للمعبر مساران أحدهما لاستخدام الإسرائيليين والزائرين إلى إسرائيل والآخر لفلسطينيى غزة والضفة والزائرين إليهما.

● الإسرائيليون يشرفون وحدهم على المسار الإسرائيلى ويشتركون فى الإشراف على المسار الفلسطينى.

● يفصل بين المسارين لوح زجاجى داكن اللون.

والغرض من هذه الترتيبات المعقدة التحقق من فرض سيطرة كاملة على دخول اللاجئين.

أما الجسور على نهر الأردن فإنهم يتمسكون بالإشراف عليها لاستحالة قيام الفلسطينيين بذلك لأن الطرق إلى المعابر تمر عبر المجالات الأمنية التى تحوى ألغاما وأسلاكا مكهربة وكذلك لأن الجسور ليست معبرا لمنطقة أريحا فقط، بل لكل سكان الضفة الغربية، وإذا سيطر الفلسطينيون عليها فقد يعبرها لاجئو ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

ويشكو إسحاق رابين من أطماع الفلسطينيين!! «فكان التفاوض على غزة أولا ثم طلب عرفات منطقة أخرى فاخترت مدينة أريحا لمشاكلها القليلة ولكنه طالب بالمزيد فضممنا إلى المدينة المخيمات التى تعتمد إداريا على مدينة أريحا، إلا أنه لم يكتف بذلك وطالب بالإشراف على الجسور، وهذا مستحيل» !!! مسكين إسحاق رابين !!!

أما عن المستعمرات فى الضفة الغربية فغرضها دفاعى تماما إذ إنها تشكل الخط الدفاعى فى السفوح الأمامية لمرتفعات الأردن ولهضبة الأردن وواجبها الدفاع لآخر طلقة ولآخر رجل حتى ينضم إليها جيش الدفاع الإسرائيلى.



المستعمرات كجزء من خطة الدفاع

والمستعمرات هنا كثيفة وبها ١٠٠ ألف إسرائيلى وهى فى ٦ خطوط دفاعية متتالية فى عمق إلى ناحية الغرب وقد بنيت لتحقق الآتى :

١ ـ مناطق تتحكم فى الأردن من الوادى .

٢ ـ مناطق تتحكم فى طرق الاقتراب من الشرق .

٣ ـ مناطق تتحكم فى تقاطع الطرق الطولية الموازية لنهر الأردن وهى ٥ طرق تحد شرقا بطريق آلون .

٤ ـ مناطق تتحكم فى المحاور من طريق آلون شرقا إلى سلسلة الجبل .

٥ ـ مناطق تتحكم فى الهضبة .

٦ ـ مناطق تتحكم فى الهضبة إلى الخط الأخضر فى الغرب .

وكخط عام فالأمن الخارجى أى ضد التهديدات الخارجية من مسئولية إسرائيل . أما الأمن الداخلى فى غزة والضفة فهو مشترك . . أما بخصوص أمن المستعمرات والإسرائيليين فهو من مسئولية إسرائيل كما تصر إسرائيل على توفير دوريات مشتركة تتكون كل دورية من عربتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية لحماية الطرق .

القوات المتضادة :

سبق أن قلنا إن إسرائيل تعتمد فى أمنها على عاملين : الطبوغرافيا والقوات المتضادة فى الوقت الذى لا تعترف فيه إسرائيل بالحوار على أساس الوصول إلى استقرار مبنى على توازن المصالح تصر على أن تحتفظ لنفسها بتوازن القوى الذى يضمن لها التفوق على كل جيرانها . . وبالرغم من أن ميزانيات الدفاع فى البلاد العربية أكبر كثيرا من ميزانية الدفاع الإسرائيلى ، وبالرغم من تفوق الترسانة العربية من ناحيتى الكم والكيف على الترسانة الإسرائيلية فى الأسلحة التقليدية ، إلا أنها يمكنها ردع القوة العربية عن طريق : التفوق النوعى فى استخدام القوات ، والاحتفاظ بالسلاح النووى وفوق التقليدى ، ومواجهة القوة العربية قطعة قطعة ، وتميز القيادة ، والتفرغ للتدريب وعدم استخدام الجيش فى مشاكلها الداخلية ، وقيام الولايات المتحدة بتحطيم بعض القوات العربية مثل العراق ، وقيام بعض البلاد العربية بإعطاء الحافز لذلك ، وتوجيه السلاح العربى إلى الوجهة الخاطئة ، وعدم تمييز العرب بين العدو والصديق .

الخـــلاصـــة

وبعد . . . ماذا نريد أن نقول؟! وهو سؤال مشروع نؤكد قبل الإجابة عليه بأنه لم يخطر ببالنا ولو للحظة واحدة أن نثبط الهمم أو نبث عوامل اليأس . . . كان هدفنا أن نعرف القارئ الطريقة التى يفكر بها من هم على الجانب الآخر فى التل، وأن الحوار الدائر فى ظل اتفاقية إعلان المبادئ يدور بين طريقين أحدهما يصر على الاحتفاظ بالوضع القائم والآخر يريد أن يغير الأمر الواقع . . . أحدهما يريد أن ينفذ الاتفاق فى إطار اقتصادى أمنى والآخر يريد أن ينفذ الاتفاق فى إطار سياسى يهدف إلى الاستقلال . . . أحدهما يريد أن يستحوذ على السلام والأرض مضافا إليهما سوق المنطقة واقتصادها ، والآخر يريد أن يقايض السلام بالأرض . . . أحدهما يريد التطبيع الفورى والشامل والآخر يريد حل القضايا فى إطار العدالة قبل إجراء أى تطبيع . .

وبذلك فالحوار الدائر معركة شرسة تدور بين عقيدتين مختلفتين وبين أغراض متناقضة . . فهل ينجح « أبو عمار » فى أن يقرص أنف « إسحاق رابين » ليخرج لنا «حمامة» أو يشد أذن « بيريز» ليخرج لنا « أرنبا » ؟! . . . وإن نجح « أبو عمار » فى أن يقدم لنا « الأرنب » و « الحمامة » فسوف يكون أعظم ساحر فى القرن العشرين . . !!

● الفصل الثامن

قراءة بين السطور فى كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لشمعون بيريز (*)

هل إذا كان من السهل على الإنسان أن يغير جلده، فهل يكون من السهل عليه أيضا أن يغير ذاته؟ . . سؤال لازمنى وأنا أقرأ لشمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى كتابه عن «الشرق الأوسط الجديد» وساعدنى وأنا أحاول الإجابة عن السؤال استعادتى لقصة « الفأر والساحر » . .

كان الفأر الصغير يشعر بالخوف وهو يجرى فى الغابة من اقتراب القط منه فخطر بباله أنه إن تحول هو نفسه إلى قط، فإنه لن يعرف الخوف بعد ذلك . . وذهب إلى ساحر مشهور وطلب منه أن يحوله إلى قط كبير، وقال له الساحر وهو يبتسم : وهل ترى فى هذا الحل علاجا لخوفك؟! وأجابه إلى طلبه ولكن ما لبث أن عاد الفأر بعد أيام إلى الساحر وقال له : أيها الساحر العظيم جئتك لأننى أشعر بإحساس غريب فمازلت أشعر بالخوف من القط والكلب، ولذلك أرجو أن تحولنى إلى ذئب. فابتسم الساحر وأجابه إلى طلبه، ولكن الفأر عاد إليه بعد أيام وقال له : إننى مازلت أشعر بالخوف من القط والكلب والذئب فأرجو أن تحولنى إلى أسد، إلا أن الساحر قال له : لن يجديك هذا نفعا لأنك يا صديقى حتى لو تحولت إلى جسم أسد، فإن قلبك مازال قلب فأر.

(*) قدمته إلى العربية دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ـ عمان ـ الطبعة الأولى عام ١٩٩٤ .

ومعنى ذلك أنه حتى لو غير الإنسان جلده وظاهره، فإنه لن يتمكن من تغيير دخيلته وذاته.

وشمعون بيريز تاريخه حافل فى عداوته للعرب وتنكر لحقوقهم منذ كان يعمل مع بن جوريون قبل إنشاء الدولة وبعد إنشائها فقد قام بأعمال لا يمكن أن ننساها حتى وهو مازال مديرا لوزارة الدفاع إذ أشرف على تسليح جيش الدفاع الإسرائيلى «تزاحال» وحارب حتى يحقق توازن القوى ليكون إلى جانب إسرائيل فى مواجهة كل الجيوش العربية وأشرف على البرنامج النووى الإسرائيلى منذ بدايته، فبعد الأيام الأولى لإنشاء الدولة، وكان عضوا بارزا إلى جانب بن جوريون وموشيه دايان فى مؤامرة «اتفاقية سيفر» تمهيدا للعدوان الثلاثى على مصر فقد زار باريس هو ودايان فى ٢٨/ ٩/ ١٩٥٦ ليضع اللبنة الأولى للمؤامرة ثم عاد إليها فى ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٦ برفقة بن جوريون ليحضر التوقيع على المعاهدة السرية التى وزع الأطراف فيها أدوارهم فى العدوان ثم كان عضوا بارزا فى مؤامرة «بنحاس لافون» وزير الدفاع الإسرائيلى فى أوائل الخمسينات إذ تآمر هو ودايان عليه ليقدماه للمحاكمة لتدميره سياسيا، لأن الرجل حاول أن يخرج من قبضتيهما . . . . إلخ.

شمعون بيريز هذا حاول فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» أن يقدم نفسه على أنه رجل سلام «فنحن نقف على مفترق طرق تاريخى نخير فيه بين طريق ألسنة اللهب والدخان الخانق وأنهار الدم وبين طريق الصحراء المزهرة وصبغ الأراضى المحتلة القاحلة بالخضرة والسير على درب التقدم والنمو والعدالة والحرية . . . فكما يقول الفيلسوف سبينوزا فالسلام ليس غياب الحرب، بل هو فضيلة وحالة عقلية، ميل للخير والثقة والعدل». وهكذا يتحول الرجل أمامنا فجأة من جانب الصقور إلى جانب الحمائم. وهذا طبعا أمر ممكن شرط أن تتفق الأقوال مع الأفعال وإلا وجدنا أنفسنا أمام طائر غريب له جسم الصقر مركب عليه رأس حمامة أو طائر أغرب له جسم الحمامة ويركب عليه رأس صقر. . . !!!

وليس من الحكمة أن نتعجل فى الحكم على الرجل الوزير والمؤلف . . الوزير المحكوم بمسئولياته الوزارية والتزاماته الحزبية، والكاتب الذى يطلق لخياله العنان فى بعض الأحيان ويقول ما يعن له دون أن تلزمه قيود المسئولية أحيانا أخرى، وإلا نكون كمن يضع العربة أمام الحصان، وهذا خروج عن الموضوعية التى يجب أن نلتزم بها، ونحن نقرأ سطور الكتاب الخطير أو نستشف ما بين سطور الكتاب القنبلة ومع شمعون

بيريز يجب أن نركز ونحن نقرأ أفكاره على ما بين السطور وعلى ما تحت المائدة فهذا أقرب إلى التروى والحكمة.

وإذا كان من الشائع أن الكتاب يقرأ من عنوانه فإن تقييم هذا الكتاب الغريب يمكن أن تكون من خاتمته التى تعرض فيها لمشكلة «اللاجئين» وسوف يكتشف القارئ أنه يتحدث بمنتهى الجدية عن أن اللاجئين هم اليهود «فنحن أمة من اللاجئين نحمل فى ذاكرتنا الجماعية تاريخ النفى فى بلادنا التى انتزعت مرتين من أجدادنا فعرفنا أن نهيم على وجوهنا فى كل بلاد الدنيا وعلى مدى خمسين جيلا من الذبح والقتل وعذابات الإبادة Holocaust كان عامل واحد يحثنا على احتمال صعاب الرحلة وهو حلم العودة إلى الوطن القديم واستوعبتنا بلادنا قبل وبعد حرب الاستقلال وبمجرد أن وطأت أقدامنا تراب الوطن نزعنا صفة اللاجئين وأصبح لنا وطن وهوية وشعب.» ويعترف بعد ذلك عرضا أن بعض العرب تركوا ديارهم فى فلسطين عام ١٩٤٨ وما قبلها ويتحمل القادة العرب مسئولية إيجاد مشكلة اللاجئين هذه، لأنهم دعوا السكان إلى ترك مناطق القتال على أمل العودة بعد كسب الحرب ويتحملون فى الوقت نفسه مسئولية الإبقاء على المشكلة بعد أن أوجدوها لأن البلدان العربية لم تستوعب لاجئيها العرب بنفس روح الإيثار والإخاء الذى أبدته إسرائيل إزاء لاجئى الحرب اليهود... !!! فإذا كان عدد الفارين من العرب خلال عام ١٩٤٨ حوالى ٦٠٠,٠٠٠ فلسطينى، فإن إسرائيل استوعبت العدد نفسه من اليهود الذين طردوا من البلاد العربية، ويمكن أن يتجادل العرب واليهود على الخلاف التاريخى دون نتيجة وإلى الأبد، والأجدى من ذلك مواجهة المشكلة القائمة بحلول يرضى عنها الطرفان عن طريق التنازلات المتبادلة.... فبخصوص الجيل الأول من اللاجئين العرب لا مجال لعودتهم لا الآن ولا فى المستقبل لأن ذلك يهدد الكيان القومى لإسرائيل. أما عن الأجيال التالية فمن الخطأ اعتبارهم لاجئين وعلى أى حال فيمكن مواجهة مشكلتهم على مراحل ثلاثة: مرحلة المفاوضات الحالية ونركز فيها جميعا على تحسين المجتمعات التى يعيشون فيها مع إعادة تأهيلهم للعمل والإنتاج صيانة لكرامتهم الإنسانية حتى لا يظلوا متسولين يعيشون على مساعدة الغير، وفى المرحلتين التاليتين تشيد لهم المنازل الحديثة فى أحياء ومدن مخططة مع إعادة لم شمل العائلات وإقامة المشروعات المشتركة، وتكفل الكونفدرالية الفلسطينية ـ الأردنية حرية التنقل داخل مناطقها مع إقامة مركز أبحاث للمشروعات المستقبلة لدراستها على أساس علمى.

وخلاص.... !!! وكما نرى، فإن آخر القصيدة كفر، وعلينا بعد ذلك ألا نغتر بابتسامة رجل السلام، لأن بروز أسنان الليث المفترس لا تعنى أنه يضحك!!!

تحدث شمعون بيريز بإفاضة فى أول كتابه عن الخطوات التى أدت إلى اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فهى أهم أحداث القرن العشرين وأكثرها تحريكا للعواطف لأن الصدع الفلسطينى ـ الإسرائيلى ظهر من قبل على أنه عصى على الردم ولن نقف هنا كثيرا فتفاصيله معروفة، والأهم أن نستعرض كيف يفكر الرجل فى بناء الشرق الأوسط الجديد لأن حل خلافات الماضى لا يكفى ـ على حد قوله.

لكن أى شرق أوسط يتعامل معه فكر شمعون بيريز؟ . . من الناحية التاريخية هو منطقة جذبت أنظار الأنبياء والحالمين والرحالة والمغامرين والمحاربين والحكام، وبذلك كان الشرق الأوسط دواما مركزا للتجارة وبؤرة لحياة الناس الروحية وميدانا للتنافس الأجنبى من أيام الإغريق والرومان والصليبيين، وحتى بعد انحسار الموجة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ازداد تورط الغرب فى أحداثه لمخزون البترول الموجود تحت سطح الأرض.

ومن ناحية عدم استقراره فاستطالة أمد الصراع العربى ـ الإسرائيلى أدى إلى سباق التسلح مبددا القسم الأكبر من موارد المنطقة إلى حد تجاوز القدرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدانه فساد البؤس والفقر ولجأ الكثيرون تحت مشاعر الإحباط إلى غيبيات العالم الآخر غارقين فى الأصولية الدينية التى تجذب أنظار أكثر من مليار مسلم من أرجاء العالم والأصولية الآن هى أخطر ما يهدد استقرار المنطقة «فالراديكالية الشيعية» أتت بآية الله الخمينى حاكما لإيران ودبر «السنية» اغتيال الرئيس السادات - وهم يهددون الآن أكبر الدول العربية وأكثرها اعتدالا ـ يقصد مصر ـ وحافظ الأسد فى سوريا ويقاتلون الآن وسط الفلسطينيين، وهى لا تنبع فقط من الصراع مع إسرائيل أو من عملية السلام ولكنها تنبع زيادة على ذلك من رفضها لكل التقدم والحضارة الغربية، وتعتبر هذه الجماعات أن الداء هو ما يتعرض له الإسلام اليوم من خطر داخلى من سموم ينشرها البعض تحت شعار الأيديوليجيات الغربية من اشتراكية وليبرالية وديموقراطية والدواء فى نظرهم هو عودة المؤمنين الضائعين إلى الميدان السياسى لنزع شرعية أنظمة الحكم الراهنة وهذه عقيدة يتفق عليها المتطرفون من السنة والشيعة على حد سواء، ولا علاج لهذه الحالة المفزعة إلا عن طريق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الخبز قبل الدبابة والمدفع وأن لا حرب بعد اليوم.

ولعلنا لمسنا أن بيريز يتحدث وهو ينظر فقط إلى الجانب الآخر من التل ويتجاهل تماما ما يحدث فى الجانب القريب منه. إنه ينظر فقط إلى أحد وجهى العملة ويتجاهل أن عدم الاستقرار السائد فى المنطقة ناتج عن زرع جسم غريب ـ هو إسرائيل ـ فيها نتيجة

لعقائد بالغة التطرف سواء من الناحية السياسية أو الدينية علاوة على أن الحكم فى إسرائيل يحتاج حقيقة إلى الديمقراطية السليمة، فالتفرقة العنصرية بين الإسرائيليين والعرب من جانب، وبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فى الوقت نفسهظاهرة ملفتة تتعمق بمرور الأيام.

وإن كان خطر الأصوليين(*) يدعو شمعون بيريز أن يقدم نفسه كرجل سلام، فإن تغير المفاهيم الأمنية يعزز هذا الاتجاه، فقد برزت عدة حقائق فى ظل الانتصارات العسكرية لإسرائيل من الحروب العديدة مع العرب، فليس هناك أمل فى تحقيق النصر الكلى، فلا ضمان ميزان القوى الإقليمى بين الأطراف ولا ميزان القوى العالمى أديا إلى تحقيق الأغراض الكاملة.

وبذلك فالحرب أداة عقيمة لحل الخلافات لا ينجم عنها إلا مزيد من المشاكل الأمنية، موسعة الفجوة لبلوغ السلام ثم يبدو أن زمن الحرب الشاملة قد ولى إلى غير رجعة، فكل من الطرفين يستطيع تدمير الآخر، ولكن يستحيل عليه الانتصار على هذا الآخر ثم يضاف إلى ذلك القوة التدميرية الهائلة لعائلات الأسلحة الحديثة والتنامى المضطرد للتكاليف المالية للأمن وتطور شبكة الاتصالات فى عصر الفضاء، ثم يبدو واضحا أن المدرسة التقليدية فى الدفاع عاجزة اليوم عن تقديم حل يوفق بين الواقع الجغرافى والخطر التكنولوجى فى ظل تطوير القذائف الصاروخية بعيدة المدى فتضاءلت قيمة الموانع الطبيعية الإستراتيجية، بل إن الصواريخ المضادة للصواريخ ـ ويقصد هنا الصاروخ باتريوت الأمريكى والصاروخ هتْز أو أرو الإسرائيلى ـ أدوات عقيمة ومكلفة وبذلك تآكل مفهوم «العمق الاستراتيجى» أو الاعتبار الجغرافى أمام الخطر الصاروخى وإلى جانب كل ذلك فإن انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والتى لا تفرق بين المواجهة والمؤخرة تضيف بعدا جديدا إلى التغير الذى طرأ على المفاهيم التقليدية للحروب.

ويقول بيريز: «كل هذا يدعو إلى حتمية عقد معاهدات ثنائية وتعطى كل إبعاد للصواريخ والوقوف ضد الخطر النووى والبيولوجى والكيماوى والحد من الأسلحة، فمفتاح الحفاظ على نظام أمنى إقليمى يكمن فى السياسة والاقتصاد».

(*) قدمت إسرائيل نفسها للولايات المتحدة والغرب على أنها قوة حقيقية إقليمية لمحاربة التطرف بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء دورها كقوة حقيقية إقليمية لمحاربة الشيوعية.

والشيء الغريب حقيقة أنه في الوقت الذى يركز فيه بيريز على ما سبق نجد أن ميزانية الدفاع الإسرائيلية بلغت عام ١٩٩٣ حوالى ٧,٣٧ بليون دولار كما ورد في الميزان العسكرى عام ٩٣/ ٩٤ لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن والذى نص على أنه «يعتقد أن إسرائيل لديها ١٠٠ رأس ذرية ووسائل إطلاقها مثل الصاروخ جبريكو الإسرائيلى ولانس الأمريكى وترفض في الوقت نفسه التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعقد منذ أسابيع صفقة ٥٠ طائرة (ف ـ ١٥) بعيدة المدى مع واشنطن . . يعنى يتحدث رجل السلام وفي يده اليمنى التفوق في الأسلحة التقليدية وفي يده اليسرى الاحتكار النووى وتحت المائدة الأسلحة البيولوجية والكيماوية(*)، وبذلك يصبح كالحمامة التى تطير وهى محملة بالقنابل والصواريخ ـ بدلا من أغصان الزيتون ـ وبذلك تصبح الحمامة وسيلة حرب وليست وسيلة سلم.

وبالرغم من أن حزب العمل ـ كما نرى ـ لم يتنازل عن شيء، اللهم إلا حديثه المستمر عن السلام، فإن شمعون بيريز يغمز « الليكود » الذى يرفض حتى المتغيرات الشكلية تلك فيصف هذا الموقف المعارض بأنه مجرد بلاغة كلامية. أليس إسحاق شامير هو الذى رأس الوفد الإسرائيلى إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ رغما عن تصريحاته المتكررة بأنه لن يجلس قط مع أى منظمة إرهابية حول مائدة المفاوضات؟ أليس هو ـ وسياسته الجامدة ـ الذى أوجد الانتفاضة التى عرضت الجيش إلى مصاعب غير مسبوقة؟ ثم هل يريد الليكود أن تستمر إسرائيل في خوض الحرب الدائمة التى فرضت عليها إدارة حكومتين : حكومة قمعية عسكرية تحكم العرب في المناطق تشوه صورة إسرائيل وحكومة ديمقراطية تحكم شعب إسرائيل وتتأثر في الوقت نفسه بسلبيات الحكومة العسكرية؟

وينتهى من ذلك إلى أن الحرب لا تحل المشاكل، والسلام هو الحل ولكن ليس على أساس الحلول المفردة أو الثنائية أو المتعددة ولكن على أساس التنظيم الإقليمى لإيجاد أسرة إقليمية ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية معتمدا على ركائز أربعة : الاستقرار السياسى، الاقتصاد، الأمن القومى، الديمقراطية . . . .

● الركيزة الأولى وهى تحقيق الاستقرار السياسى وهو لا يتحقق إلا بمقاومة من

(*) يطلق عليها الكاتب الأسلحة فوق التقليدية ConvenTionalPlus

يعارضونه وهى الأصولية ويجب التصدى لها عن طريق هيكل إقليمى منظم يوفر النمو الاقتصادى والاجتماعى لتبريد رياح الثورة الساخنة .

● الركيزة الثانية وهى الاقتصاد من خلال منظمة إقليمية فوق قومية ومنظمة رى مشتركة لكبح زحف الصحراء وإنتاج ما يكفى من غذاء وتوفير فرص العمل للسكان .

● الركيزة الثالثة وهى ركيزة الأمن القومى تعتمد على نظام إقليمى للرقابة والرصد للسيطرة على التسلح ومنع طرف ما من الضغط على الزر المهلك .

● الركيزة الرابعة وهى انتشار الديمقراطية فالأمم الديمقراطية لا تحارب بعضها والأنظمة الشمولية تثير الاحتجاج وتسارع إلى قمعه « فإذا احتاجت السمكة إلى رخصة للسباحة والطير إلى تصريح من وزير الداخلية ليحلق فسنعيش فى عالم لا يطير فيه طير ولا يسبح فيه سمكة » كما يقول نزار قبانى .

وفى مجال الأمن الإقليمى ، تحدث بيريز عن نمطين يتمحور حولهما أولهما هو محور الأمة ـ الأمة ، والثانى هو محور الأمة ـ المنطقة والإطار الإقليمى هو وحده القادر على تحقيق الأمن وتحدث فى الوقت نفسه عن الفرق بين الأمن الإقليمى والأمن الجماعى الذى حاول الحلفاء تحقيقه بعد الحرب العالمية الأولى والذى فشل أيام النازية لأنهم افترضوا أن الكل سوف يبادرون بالعمل ضد المعتدين ويمكن لتلافى هذا الفشل أن يحقق النظام الإقليمى أمورا ثلاثة : منع المباغتة ، الرقابة على التحركات العسكرية مع تقديم تقارير الرقابة إلى الدول العظمى الصديقة وأخيرا توفر قوات إقليمية لاستخدامها فى حالة أى عدوان . . . ويقول « إن الوقت لم يحن بعد لنفكك أسلحتنا وتسريح جنودنا لأننا لسنا من السذاجة حتى نفعل ذلك الآن» .

ثم نأتى إلى الجزء الأهم من الكتاب وهو الاقتصاد الإقليمى والانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام فعلى دول المنطقة تنفيذ الشراكة الاقتصادية وبناء السوق المشتركة من الآن دون انتظار الانتهاء من الحلول السياسية والتركيز على الانتقال من السباق فى مجال استراتيجية التفوق العسكرى إلى استراتيجية التعاون الاقتصادى وإقامة جماعة على نسق الجماعة الأوروبية وخطة تنفيذ ذلك ثلاثية الأضلاع :

الضلع الأول مشاريع ثنائية أو متعددة القومية (معهد أبحاث الصحراء ـ مشاريع تحلية المياه ـ التعاون فى الزراعة كما يحدث مع مصر) .

الضلع الثانى تقوم به « كونسورتيومات ـ Consortiums» دولية برساميل هائلة

(قناة البحر الأحمر والبحر الميت ـ مشروعات سياحية ـ موانى مشتركة ـ تطوير الطاقة الكهرومائية) .

الضلع الثالث ويهدف إلى تخطى الانغلاق القومى إلى التطور فوق القومى ببناء أربعة أحزمة : نزع السلاح ، الحرب على الصحراء ، التكنولوجيا الحيوية والمياه ، هياكل النقل والمواصلات والسياحة لبناء الأسواق المشتركة .

ثم يورد فى صفحات كتابه أمثلة لبعض المشاريع المشتركة :

● ففى مجال خطوط السكك الحديدية :

خط مصر ـ بورسعيد ـ طرابلس ـ حيفا ـ بيروت .

خط بضائع من حيفا إلى الأردن وسوريا .

خطوط لخدمة الحجاج والسياحة .

تركيا ـ سوريا ـ لبنان ـ إسرائيل ـ مصر أو عبر سوريا ـ إسرائيل ـ الأردن ـ السعودية ـ الخليج .

● وفى مجال الطرق :

شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر مصر ـ إسرائيل ـ لبنان ـ سوريا ـ تركيا ـ شمال إفريقيا إلى العراق والخليج .

غزة ـ الخليل ـ القدس ـ عمان ـ حيفا ـ المفرق أو حيفا ـ دمشق .

● منــاطق حــرة :

فى موانى اللاذقية ، بيروت ، حيفا أو أسدود ، غزة ، الإسكندرية ، أو بورسعيد على البحر المتوسط .

جدة ، إيلات ، العقبة فى البحر الأحمر . [1]

تخضع إدارتها فى الفترة الأولى لبلدانها وتخضع إدارتها بعد ذلك للإدارة المركزية الخاصة بالمجتمع الإقليمى .

● **القنــوات :**

قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت .

قناة البحر المتوسط ـ البحر الميت .

● **أنابيب المياه (مشروع أنابيب السلام) :**

أنبوب شرقى من تركيا ـ سوريا ـ الأردن ـ الإمارات ـ عمان .

أنبوب غربى من تركيا ـ سوريا ـ إسرائيل ـ الضفة الغربية ـ السعودية .

● ويتحدث بعد ذلك عن موانئ مشتركة ومشروعات السياحة والمطارات وتحلية المياه وأنابيب النفط وتوليد الكهرباء وبرك لزراعة الأسماك .

وحينما يتحدث عن المياه يستبعد الحروب من أجل مواجهة مشكلتها والمياه فى الشرق الأوسط ملك للمنطقة مما يستدعى قيام هيئة إقليمية تشارك فيها كل الأطراف متجاوزة حدود المصالح الوطنية لتكون فى خدمة الجميع بنقل المياه من مناطق الوفرة والتركيز فى الوقت نفسه على تكنولوجيا تحلية المياه المالحة .



وهناك تفاصيل أخرى كثيرة ومهمة ، ولكننا نعتقد أننا أعطينا بما قدمناه فكرة عامة وواضحة عن « الشرق الأوسط الجديد » فى مخيلة شمعون بيريز ومن المفيد أن نختم قراءتنا للكتاب لتحديد الاتجاهات الاستراتيجية الخطيرة التى تحدد إطاره . . .

١ ـ فهو يريد أن ينقلنا من النظام العربى القومى الذى نسعى إلى تحقيقه إلى نظام إقليمى تدخل فيه إسرائيل وتركيا وربما إيران بعد ذلك والمحاولة قديمة ، بدأت فى

أوائل الخمسينات بمحاولة إدخال العرب فى أحلاف عسكرية هى حلف بغداد لمواجهة عدو الولايات المتحدة وقتئذ وهو الاتحاد السوفيتى، ولكن رفضت مصر والسعودية وسوريا هذا الاتجاه على أساس أن الاتحاد السوفيتى لا يشكل عدوا لنا، ولكن إسرائيل هى التى تشكل العدو داخل المنطقة وعلى أساس أن الدفاع عن المصالح العربية ينبع من ذاتها وقامت معركة حلف بغداد الذى سقط بسقوط النظام العراقى بقيام ثورة ١٩٥٨ .

٢ ـ فى ظل وجود العدو السوفيتى كانت الوسيلة لفرض النظام الإقليمى والابتعاد بنا عن النظام القومى العربى وسيلة عسكرية هى إقامة الأحلاف العسكرية، ولكن وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الوسيلة اقتصادية فالغرض واحد ولكن اختلفت الوسائل .

٣ ـ يقفز بيريز على المشاكل السياسية فهى ليست السبب فى عدم الاستقرار، ولكن المدخل الاقتصادى للتعاون الإقليمى هو الذى يعالج كل الأسباب التى تهدد المنطقة ويجعل فى الوقت نفسه من الأصولية خطرا يحفز على النظام الإقليمى أى أصبح العدو واحدا بيننا وبينهم وهو الأصولية .

٤ ـ يرسم المؤلف مشروعا كاملا للتطبيع الاقتصادى متجاهلا التطبيع السياسى وهنا نتساءل من الذى يسبق الآخر : التطبيع السياسى بإزالة الأسباب الحقيقية للنزاع والصراع أم التطبيع الاقتصادى فوق الرمال المتحركة نتيجة لوجود قنابل سياسية متفجرة من الحقوق الضائعة والحدود المخترقة والأراضى المحتلة والشعب الفلسطينى المطرود والأماكن المقدسة الموضوعة تحت الحكم العسكرى؟! من يسبق الآخر؟

٥ ـ يتحدث الكتاب حديثا معقولا فى المسائل التى تتعلق بالدفاع وينتهى إلى حلول عرجاء من طرف واحد ترمى إلى نزع أى إمكانيات لدى العرب لخوض حروب مستقبلية، والأخطر من ذلك حديثه عن ترتيبات « منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك» . أى أنه يعنى احتفاظ إسرائيل بالاحتكار النووى فى مواجهة عدم تملك الجانب العربى لأى قدرة نووية مع ترتيبات تحول دون « الضغط على الزر المهلك » ويكتب على العرب أن يعيشوا بعد ذلك تحت هذا الرعب النووى خاصة إذا كان « الزر » هناك فى الجانب الآخر .

٦ ـ ويطالب بيريز بعد ذلك بالشراكة فى التنمية على أساس أن يأخذ ولا يعطى،

فنحن الذين لدينا رأس المال والعمالة والمياه والأرض والطاقة والمواد الخام والسوق، وبالرغم من ذلك فإنه يطالب بشراكة دون إزالة العوائق السياسية الناجمة عن الاستيلاء على الحقوق تحت التهديد بتوازن قوى تقليدى ونووى فى صالحه، وليس معنى هذا إلا الهيمنة، فالتعاون لا يتم إلا عن طريق الأخذ والعطاء فى إطار التعاون المتبادل والثقة المتبادلة وإلا يصبح الحوار تماما كحوار الذئب والحمل.

ولكن شمعون بيريز حاول بطرح مشروعه، وهذا فى حد ذاته يعتبر تحديا للمثقفين العرب ليكون لهم مشروعاتهم لبناء « العمل العربى الواحد » فالحوار الآن حوار مشروعات محسوبة لأن البلاغة والشعر والكلام المرسل لا يبنى مستقبل التحديات الذى نواجهه ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

● الفصـل التـاسـع

السوق الشرق أوسطية

فى الوقت الذى كثر فيه الحديث عن السوق الشرق أوسطية سواء فى الصحف أو فى الندوات الضيقة أو الموسعة انعدم الحديث تماما عن السوق العربية أو الشئون الاقتصادية العربية سواء من الكتاب أو المفكرين أو الجهات الرسمية المعنية بهذه الأمور الحيوية، سواء فى الدول العربية أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية. وهذا أمر يلفت النظر!!!

وبداية فتوقيت الحديث عن السوق الشرق أوسطية فيه قفز على الواقع الإقليمى غير المستقر، والذى ينذر باحتمالات كثيرة مقلقة. فمباحثات السلام لإنهاء الصراع العربى ـ الإسرائيلى لم تحقق نتائج ملموسة حتى بعد انتهاء الجولة التاسعة فى أى جبهة من الجبهات، والمباحثات متعددة الأطراف فى لجانها المختلفة يحيطها الغموض فوق أن سوريا ولبنان تقاطعها حتى تتضح الأمور فى المباحثات الثنائية، والمبعدون الفلسطينيون مازالوا فى مواقعهم، والصدام اليومى بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة لا ينقطع، وإغلاق سلطات الاحتلال للضفة وقطاع غزة مازال على حاله، والخلافات العربية ـ العربية مازالت تحول دون بناء موقف عربى واحد، والجبهات الداخلية فى أكثر من قطر عربى تتعرض لتهديدات مثيرة، بعضها يسعى إلى الانفصال والتفتت. . .

ظاهر الحال يدل على أن الواقع لا يخلق المناخ الصالح للحوار عن السوق الشرق أوسطية، إلا أن إسرائيل « لا يمكن أن تنتظر ٢٠ أو ٣٠ سنة لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط قبل البدء بإقامة حوار حول التعاون الاقتصادى بين دول الإقليم ». كما ذكر أحد المشاركين الإسرائيليين فى مؤتمر نظمه أخيرا المجلس القومى لدراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع جامعة هارفارد ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية فى القاهرة فى المدة من ٢٩ إلى ٣١ مارس.

ويذهب بعض الكتاب المصريين نفس المذهب فلا يجوز أن « تحول حالة الحرب دون إقامة سلام شامل بكل ما تنطوى عليه هذه العبارة من تبادل علاقات دبلوماسية وتطبيع وعلاقات تجارية وتنقل حر للأشخاص والسلع . . . . ».

ومثل هذا المنطق يطرح سؤالا جادا : هل السلام أولا ثم التطبيع أم التطبيع أولا ثم السلام ؟!! ولا يذكر لنا التاريخ سابقة واحدة من أن الدول التى فى حالة حرب قائمة والتى تحتلها قوات أجنبية تبدأ بالتطبيع قبل بدايتها بتحرير الأرض وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها إلا فى حالة الاستسلام كما حدث بين ألمانيا والحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى فى « كومبيين عام ١٩١٨ Compiegne أو ريمز عام ١٩٤٥ Rheims بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا أظن أن الدول العربية أعلنت استسلامها أو نكست الأعلام بعد . . . .

ثم ما يحدث الآن عام ١٩٩٣ حدث تماما فى أوائل الخمسينات أى منذ أربعين عاما مع اختلاف الوسائل لتغير الظروف . . الغرض فى الحالتين واحد وهو تمييع لفكرة القومية العربية أو العمل العربى الجماعى فى محيط أكبر تختلط فيه الأجناس والهويات وتواجه فيه البلاد العربية تحدياتها منفردة وتذوب القومية العربية فى دروبه المختلفة .

ففى الخمسينات كان المدخل إقامة « نظام دفاعى مشترك » لدول المنطقة ـ عربية وغير عربية ـ ضد الاتحاد السوفيتى الذى يبعد عنها آلاف الأميال والذى لا يشكل تهديدا صغيرا أو كبيرا لها . واقتنع البعض بالمنطق المغلوط فانتظم فيما سمى بـ « حلف بغداد » ولم يقتنع البعض الآخر بالمنطق المغلوط والتزم بمظلة القوة الذاتية العربية . وما لبث أن سقط حلف بغداد لأن الشعب العربى رفض أن يستظل بمظلة غير مظلته .

والآن تتكرر المحاولة نفسها بوسيلة أخرى ، فبدلا من مدخل النظام الدفاعى المشترك ، أصبح المدخل السوق الشرق أوسطية إذ لم يعد هناك عدو تحتاج مواجهته إلى نظم دفاعية مشتركة ، ولكن يدعو الأمر إلى الاستمرار فى المحافظة على الغرض ، وهو تمييع السوق العربية التى لم تقو دعائمها بعد فى سوق واسعة بها قدرات متفوقة تساندها إمكانيات عظيمة ذات بأس وقوة .

وهنا نطرح السؤال الثانى : هل من الحكمة فى ظل هذه الظروف أن تكون نواة السوق الشرق أوسطية مكونة من مصر وإسرائيل؟ أم تكون نواتها بداية عربية خالصة

صلدة حتى تكون عامل جذب بدلا من أن تظل هشة يسهل قضمها وبلعها فهضمها؟ هل من الحكمة أن نقتحم سوقا غريبا عنا ومازلنا عاجزين عن بناء سوقنا العربية وتدعيمها؟ هل نضمن عن طريق هذه المجازفة غير المدروسة تحقيق الاستقرار المنشود؟!

والاستقرار ـ كما علمتنا التجارب ـ لا يمكن أن يبنى على قاعدة توازن القوى، بل على قاعدة توازن القوى وتوازن المصالح . . ثم لا يمكن أن يكون العامل العسكرى أو الدفاعى هو المدخل إليه، وكذلك الحال مع المدخل الاقتصادى، فالمدخل الأول الذى تمت محاولة تطبيقه فى الخمسينات عفى عليه الزمن وأصبح غير صالح للعصر الذى نعيشه، والمدخل الثانى الذى تتم محاولة فرضه فى الستينات فيه تجاوز للواقع لأن العلاقات الاقتصادية السليمة لا يمكن أن تتحقق إلا على أعمدة سياسية متينة. والسوق المشتركة هى عادة تكتل يضم مجموعة من الدول ذات المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة وليست مجرد تجمع لعدد من البلادالمتنافرة التى تحتل فيه بعض الدول ـ كإسرائيل فى حالتنا ـ أراضى الغير باستخدام القوة ضد مبادئ الأمم المتحدة. كيف نبنى سوقا مشتركا على هذه القواعد السياسية الهشة؟ كيف يمكن أن نتعامل مع آمال الشعوب وأحلام الجماهير وحقوقهم بعقلية التاجر الذى يتعامل فى السوق بالعملة النقدية على أساس المكسب والخسارة ليس إلا؟ بل كيف ـ إن أردنا الصراحة ـ إقامة سوق مشتركة بين الصياد والفريسة ؟

ثم ما هذه العجلة التى نندفع بها لدخول هذه السوق المجهولة والتى تجعل نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة أمين الحزب الحاكم يصرح « بأننا بدأنا مع إسرائيل . . . أولى المشروعات فى الصالحية والنوبارية ثم يليها مشروع ٢٠٠,٠٠٠ فدان فى وادى العريش » . ثم أعلن وبسرعة عن تجهيز مركز تدريب الشرق الأوسط على الزراعة الصحراوية بمريوط بالتعاون مع الجامعة الأمريكية فى مصر . ثم عن قيام جامعة جديدة فى منطقة وادى الفارغ اسمها جامعة الشرق الأوسط والتى خصصت لها وزارة الزراعة ٣٠٠٠ فدان!!! إسرائيل ليس لديها شيء تعطيه ولا هى سوق كبير يمتص جزءا من إنتاجنا فتعدادها لا يتعدى سكان شبرا بمناطقها العشوائية علاوة على أننا نمتلك الأرض الواسعة والمياه والأيدى العاملة ورأس المال، وكذلك النفط الذى تطالب بأن يصب مرة أخرى فى حيفا. يعنى إسرائيل تريد أن تتحكم فى أنابيب نفطنا المتجهة إلى الغرب وفى أنابيب المياه القادمة من تركيا والمتجهة إلى الجنوب بيدها اليمنى على أن تظل قابضة

على سلاحها النووى بقبضتها اليسرى !! فى مقابل ماذا نسرع هكذا للخوض فى المجهول ؟!

وأخيرا أليس من الحكمة مناقشة مثل هذا المشروع المصيرى فى الحزب الحاكم وفى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المتخصصة؟ أى لابد من مناقشته مصريا. ثم أليس من الحكمة مناقشته عربيا حتى نتفق على رأى واحد فى أمر يخص جيلنا والأجيال القادمة لأن مصيرنا واحد طال الزمن أم قصر رغما عن خلافاتنا الحالية؟

كتب شمعون بيريز مقالا بعنوان «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة». فى كتاب بعنوان «ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية مستقبلية لمستقبل الشرق الأوسط». نشره مركز الأهرام للترجمة والنشر قال فيه «ليس السلام فى الشرق الأوسط عملية جراحية، وإنما هندسة معمارية ضخمة». وأوافقه على ذلك كل الموافقة، ولكنه يعلم قبل غيره أن المهندس القدير يبنى مشروعه الكبير على أسس راسخة متينة، وعليه قبل أى شيء وهو يجرى حساباته أن يدخل تأثيرات الزلازل وإلا انهار المشروع الكبير، كما انهارت عمارة مصر الجديدة أثناء الزلزال الأخير.

● الفصـل العـاشر

العمل العربي بين أحلام المثلث الذهبي والعمل الجماعي

كمحاولة عقلانية لفهم اتفاقية ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي يجب أولا وضعه في الإطار الصحيح .

● فهو اتفاق ثنائي بين إسرائل والمنظمة ، وهو اتفاق إقليمي يخاطب كل دول الجوار ، وهو اتفاق عالمي في الوقت نفسه اجتمعت من أجل تأييده اقتصاديا وماليا خمس وأربعون دولة في واشنطن لتقديم العون المالي للمساعدة في بنائه .

● وهو اتفاق اقتصادي واضح بالدرجة الأولى واتفاق سياسي غامض بالدرجة الثانية يعالج في الملحق الثالث الربط الكامل الاقتصادي بين كل من إسرائيل والكيان الفلسطيني ويعالج في الوقت نفسه في الملحق الرابع كيف يمكن الانتقال إلى تعاون أشمل في المنطقة عن طريق المشروعات الاقتصادية والبنية الأساسية بطريقة واضحة لا لبس فيها في حين يتضمن بعض الملامح السياسية الغامضة التي سوف يتم الاتفاق عليها قبل تنفيذ الاتفاق وفي المرحلة الانتقالية أو النهائية . والغموض شيء طبيعي في الاتفاقيات حيث يشجع على مزيد من الحوار ويعطي فرصة للأطراف لاختبار النيات .

● وهو اتفاق يجمد القتال ولا يبطل الصراع ، والقتال جزء من الصراع الذي يتميز بالاستمرارية ، فالعلاقات الدولية تتميز بالصراع المستمر لتناقض المصالح ، ولكن وفي ظل النظام العالمي الحالي تعيش الدول تحت مظلة ما يسمى بـ « السلام الواقعي ـ Real Peace » الذي تتعايش الدول مع تناقضاتها في ظله محاولة حلها باستخدام كافة وسائل

الصراع عدا استخدام القوات المسلحة لأن « السلام الكامل ـ Perfect Peace » هو مجرد وهم.

● وهو اتفاق يعبر عن توازن القوى القائم على الصعيد القطرى والإقليمى والعالمى لأن الاتفاقيات عادة تعبر عن توازن قوى الموقعين عليها، وليس عن توازن مصالحهم، وفى الوقت نفسه هو اتفاق تم التوقيع عليه بواسطة إرادات ناقصة ولا ينتج عنه ـ ترتيبا على ذلك ـ إلا حلول ناقصة، فالاتفاق ينهى المناداة بإسرائيل الكبرى باستخدام القوة، كما ينهى وجهة النظر العربية التى كانت تنادى بأن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود، وحينما وصل الطرفان إلى الاقتناع بإسرائيل الكبرى ناقص النصف وفلسطين الكاملة ناقص الثلثين اقتنعت الإرادات الناقصة بتوقيع الاتفاق، وكل منهما يشرب كأس السم ليعيشا معا كعقربين، يعيشان فى أنبوب واحد إذا لدغ أحدهما الآخر فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت .

● وأخيرا هو اتفاق كسر حاجز المحرمات بين الطرفين، فإسرائيل تعترف بالمنظمة والأخيرة تعترف بإسرائيل، والاعتراف الأول هو الأهم، فإن يعض كلب رجلا خبر عادى، أما أن يعض الرجل كلبا فهذا هو الشىء غير العادى، وأصبحت يهودا والسامرة الضفة الغربية وأصبحت القدس الشرقية مجالا للحوار سيشترك أهلها فى الانتخابات وأصبح رفع العلم الفلسطينى فى « الأراضى » أمرا مسموحا به .

وهذا هو الإطار الواسع الذى يجب أن يفهم فى حدوده الاتفاق . .

ولكى تكتمل الصورة علينا أن نتوقف كثيرا أمام ما قاله يوسف صايغ المستشار الاقتصادى للرئيس عرفات من أنهم « يريدون اتحادا اقتصاديا ثلاثيا بين إسرائيل والأردن وفلسطين يسمح بحرية انتقال الخدمات والسلع ورأس المال والعمال يكون فيه الدينار الأردنى والشيكل الإسرائيلى هما العملة المتداولة ولا حاجة لإصدار عملة فلسطينية»(*) . . وهو يتفق مع ما ينادى به شمعون بيريز عن ضرورة إنشاء المثلث السياسى الاقتصادى Polilico-Economic-Triangle وقد وصف الأمير الحسن ولى عهد الأردن هذا المثلث بالمثلث الذهبى Golden Triangle ووصفه بيريز بالمثلث المزدهر Blossoming يقام على نفس مبادئ اتحاد دول « البينلوكس » وتصريح يوسف صايغ يتطابق تماما مع ما ورد فى « تقرير هارفارد » الذى شارك فى إعداده اقتصاديون

(*) صرح الرئيس عرفات بضرورة تكوين بنك مركزى فلسطينى إلى جوار البنك المركزى الأردنى والبنك المركزى الإسرائيلى .

إسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون وأمريكيون وصدر في يونيو ١٩٩٣ أى قبل أقل من ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق.

أما تصريح شمعون بيريز فيتطابق مع تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى لعام ١٩٩١ الذى نادى بإنشاء منطقة تجارة Trade Zone على أساس تدفق حر للسلع، والعمل بين الأطراف الثلاثة مثل دول البينلوكس Benelux ويلاحظ هنا نشاط مراكز ومعاهد البحث في دراسة مستقبل المنطقة وهو نشاط كبير إذا قيس بنشاط مراكز ومعاهد البحث المصرية والعربية سواء من ناحية الكم أو النوع.

الحديث عن هذا المثلث الآن ليس جديدا، بل هناك في الكنيست الإسرائيلى مشروع قانون عن إنشاء الاتحاد السامى قدمه «يورى أفنيرى ـ Yuri Aveneri» عضو الكنيست في ذلك الوقت عام ١٩٦٥ وصاحب مجلة هاعولام هازيه وعضو جماعة العمل السامى التى أصدرت المانفستو العبرانى يتضمن إنشاء دولة فلسطينية فيدرالية من فلسطين وإسرائيل ثم التحالف السامى الأعظم في الشرق الأوسط بانضمام الأردن إليه.. «فالجهد الأساسى لحل المشكلة اليهودية يكمن في إدماج أمتنا في إطار منطقتنا، فالصراع القائم بين إسرائيل والعرب صراع بين قوميتين عظميين هما القومية العربية والقومية الإسرائيلية التى يعيش في ظلها العبرانيون من دان إلى إيلات ولكنها لا تضم يهود بروكلين أو باريس أو بوخارست».

وإذا نظر الإنسان إلى الخريطة تقفز أمامه أسئلة أربعة عن طبيعة هذا المثلث:

● فإذا ساد سوء النيات يتخيله الإنسان سكينا مغروسا في جسم الأمة العربية، فإسرائيل طوال عمرها ضد اندماج العرب مع بعضهم البعض، بل وتعد ذلك عملا عدوانيا يمكن أن تواجهه بضربة وقائية ولذلك فضلوا أن يعيشوا في الجيتو على المستوى النظرى أو الإقليمى، وكذلك الحال مع الدول الغربية والشرقية على حد سواء. يعنى الاندماج العربى غير مرغوب فيه. أما الاندماج فرادى فهو يستحق الرضاء لأنه يذيب العمل العربى الجماعى في محيط واسع تختلط فيه الهويات.

● وقد ينظر إليه المرء كحاجز يعزل سوريا في الشمال لتتجه إلى الشرق ومصر في الجنوب لتتجه إلى إفريقيا بمشاكلها وصراعاتها وإنشاء إسرائيل كان في الأصل لتحقيق هذا الغرض، وهو فصل الدول العربية عن بعضها البعض، وهذا يستلزم اتباع سياسة احتواء العراق وإيران في الشرق وليبيا في الغرب والسودان في الجنوب.

● وربما يعتبره البعض كنواة تتكون وتقوى في حدود المثلث أولا لتكون قادرة على

جذب الآخرين فى تعاون أشمل لصالح كل دول المنطقة على شرط ألا تكون نواة عربية خالصة، بل نواة مختلطة الأجناس والأصول.

● وقد ينظر إليه البعض كجسر تعبر عليه إسرائيل إلى العمق متخطية الحواجز، خاصة أن المعابر الأربعة على نهر الأردن جاهزة وصالحة للعبور.

فأى التصورات نختار : السكين أم الحاجز أم النواة أم الجسر؟!

ونحن نختار أن نضع فى اعتبارنا عوامل أربعة : فالإرادة المصرية والعربية موجودة ويجب إعمالها، وإن الغرض الأول من تعاملنا مع الواقع الجديد فى المنطقة هو تحقيق أمننا المصرى والعربى وأن نضع هذا فوق كل اعتبار، وإننا أقوى وأهم لاعب على مسرح الأحداث فلدينا الموقع الاستراتيجى فى قلب الأرض ولدينا المساحة والعمق وتوفر رأس المال والأيدى العاملة والأرض والماء والنفط والسوق، ثم علينا أن نتعامل بعقلية متفتحة تتفهم واقع الحال من منطلق يتحرر من التزمت العقائدى والمزايدات التى لا جدوى منها خاصة وقد اعترفت كل الأنظمة بالواقع الجديد، وأخذت مقاعدها حول المائدة التى وقع عليها البعض والذى ينتظر البعض الآخر لحظة التوقيع.

إن التغيرات الحالية تفرض على الفكر العربى تحديات كثيرة عليه أن يتعامل معها لأن تجاهلها أو القفز من فوقها لا يصلح لمواجهتها فنحن فى عصر نقط التحول والمخططات الكبيرة Grand Designs .

فعلى المستوى الإستراتيجى من هو العدو ؟ ما هى التهديدات عبر الحدود ؟ ما دور القوة فى ممارسة الدبلوماسية بعد أن وضعت القيود الدولية الثقيلة على استخدامها فى ظل الشرعية الدولية التى تطبق بطريقة اختيارية وفى ظل تحقيق التسلح بقرارات دولية تحد من القوة العسكرية من ناحيتى الكم والكيف . . ما هى السياسة الجديدة للإنتاج الحربى فى ظل المنافسة الدولية الخطيرة وفى ظل تقلص الأسواق واتجاه الزبائن إلى التكنولوجيا العالية؟ ما هى التغيرات التى سوف تحدث فى حجم نفقات الدفاع وكيف يمكن استخدام الفائض الناتج عن الحد من حجمها لرفع مستوى معيشة الفرد لأن الانفجارات الداخلية سوف تكون أكثر احتمالا فى حالة غياب التهديد الخارجى؟ ما هو مفهوم الأمن فى ظل الحدود السياسية والحدود الآمنة وفى ظل المناورات المشتركة وقبول مبدأ وجود القوات الأجنبية وحق تخزين الأسلحة والعتاد فى المنطقة؟ ما مفهوم الردع فى ظل تجميد استخدام القوة؟ وهل يتم على مستوى الدولة أو الإقليم أو على مستوى القوة العظمى فى ظل علم الأمم المتحدة؟

وعلى المستوى الاقتصادى هناك تحديات لا تقل فى حجمها أو آثارها عن التحديات

الإستراتيجية . . ففى ظل الإمكانيات المتاحة للعمل الجماعى العربى هناك عجز كامل فى توظيفها لصالح القدرة العربية ، فهل ينجح العرب فى التغلب على هذا العجز فى ظل الضغوط المفروضة؟! فقد ثبت أن الفجوات الموجودة على المستويات القطرية يمكن تجسيرها على المستوى القومى دون حاجة إلى الغير بإعادة توزيع الثروة ولا نعنى بالثروة مجرد توفر المال ، ولكن نعنى بها ثروة اليد العاملة وثروة الأرض القابلة للزراعة وثروة المناجم والمياه والنفط على أن نضع فى اعتبارنا التحديات الكبرى التى ستطرإ على الاقتصاد الإسرائيلى :

● فالاقتصاد الإسرائيلى قبل المفاوضات الجارية كان «اقتصاد حرب دائمة» . . ونعنى بذلك تنسيق العلاقة بين الاستثمار القومى والاستهلاك الفردى لصالح الاستهلاك الحربى ، وتكون الأسبقية حينئذ للربحية القومية على الربحية الاقتصادية ، وفى ظل السلام سوف يتحول هذا الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجى .

● من الحروب السابقة كان الاقتصاد الأسرائيلى يتميز بدورة ثابتة :

رخاء أزمة حرب توسع رخاء

أى استخدام الحرب كوسيلة لزيادة الطلب ، وبذلك سيطر المجتمع العسكرى الصناعى على توجيه السياسة الإسرائيلية ، وكانت الدبلوماسية هى فن إنتاج واستخدام وتوزيع السلاح ، أما الآن فستصبح الدبلوماسية هى فن إنتاج وتوزيع السلع والسيطرة على الأسواق ، وبذلك أصبحت السيطرة على الأسواق هى الوسيلة لبناء إسرائيل الكبرى بدلا من استخدام القوة للسيطرة على بعض آلاف من الفلسطينيين كقول شمعون بيريز .

● بدلا من سياسة التعنت والترانسفير العربى فى الأراضى سوف يكون هناك ترانسفير عربى إلى الأراضى لتكوين المثلث الذهبى ورفع الحدود وحرية الانتقال سوف يخلق مشكلة لإسرائيل سواء بالنسبة للسكان غرب الخط الأخضر أو شرقه .

● سوف تتغير الخريطة التجارية لإسرائيل . . فبالنسبة للواردات كانت الأسبقية للسوق الأوروبية المشتركة ، ثم أمريكا الشمالية ثم الضفة الغربية وغزة بعد آسيا وإفريقيا وبالنسبة للصادرات كانت الأسبقية إلى أمريكا الشمالية ثم المناطق المحتلة ثم السوق الأوروبية المشتركة ولكن بعد تقوية العلاقات الإقليمية وإزالة الحواجز ستأخذ التجارة مع دول الجوار أسبقية خاصة إلى جانب دول آسيا وإفريقيا ، فالمنافسة هنا أقل من ناحية الجودة ومن ناحية مناسبة السعر وعلينا أن نضع فى الاعتبار أن هناك فائضا احتياطيا فى الإنتاج فى المصانع يقدر بحوالى ٥٪ إذا وجدت الأسواق .

هناك مشروعات وأفكار إسرائيلية وغربية كثيرة تصور خريطة العلاقات الإقليمية المستقبلة تدعو جميعها إلى السلام الاقتصادى والتطبيع وحرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، إما فى سوق الشرق الأوسط أو سوق البحر المتوسط وكلها يتجنب بالطبع الحديث عن السوق العربية المشتركة بل يهدف إلى تجنبها وتركز جميعها على المفتاح التكنولوجى الذى يمكن لإسرائيل أن تفتح به الأبواب المغلقة سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات تحت شعار تعاون الكيف الإسرائيلى مع الكم الإقليمى، بل تذهب بعض هذه الأفكار ـ كمشروع عام ٢٠٠٠ ـ إلى حد تحديد العمل لدول المنطقة . .

فسوريا تختص بالمنسوجات والصناعات الغذائية . .

العراق ودول الخليج بالبيتروكيماويات . .

لبنان بالخدمات . .

مصر بالصناعات التحويلية الثقيلة لتوفر الحديد والصلب والسيارات والمحركات . .

إسرائيل صناعات كهربائية وإلكترونية وحواسب وآلات دقيقة وطائرات .

وتركز إسرائيل حاليا على نواحى الإنتاج التى لا تحتاج إلى كثافة الأيدى العاملة وتستبدلها بالنواحى التى تحتاج إلى مهارة فنية عالية ذات العائد الكبير .

● الصادرات الإسرائيلية الزراعية ٦٠٥ ملايين دولار عام ١٩٨٥ وزادت الأراضى المروية ٥٠٪ وهبطت صادرات الحمضيات من ٧٦ إلى ٣٦٪ من حجم الصادرات الزراعية . . أما الصادرات الإسرائيلية الصناعية فهى القطاع الرائد وأكبر مساهم فى امتصاص قوة العمل ونسبة القطاع الخاص ٧٥٪ فى الصناعة وبه ٦٦,٥٪ من حجم العمالة وتغطى الصادرات ٨١,٥٪ من قيمة الواردات والصادرات الصناعية ٩٠,٥٪ من مجمل الصادرات ونسبة تغطية الصادرات للواردات فى الأراضى المحتلة ٣٣٨٪ بفائض سنوى ٤٢٥ مليون دولار يساعد على خفض العجز فى ميزان المدفوعات وقد هبطت صناعة الألماس من ٤٦ إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٥ .

فى تقديرى أن كل هذه المشروعات غير مقلقة بالنسبة لمستقبل العمل العربى الجماعى، فكلها مشروعات تحتاج إلى الوقت والتدرج وإلى إمكانيات هائلة . . جميعها فى يدنا بحيث يمكنها أن تضعنا دائما فى الجانب الأقوى . كل ما علينا أن نترك خلافاتنا ونضع مشروعنا لنواجه به المشروعات الأخرى فوسط كثافة هذه المشروعات لابد من تكوين النواة العربية الصلبة التى تحافظ على كياننا بشأن التكتلات

العظيمة التى تبنى حولنا، ونحن العرب لسنا أقل من غيرنا بحيث نكون مطمعا للغير أو مجرد سوق يتم فيه تبادل السلع بين التجار. . فالتجمع العربى لابد وأن يبنى على أساس المجتمع الإنتاجى خاصة أن الله سبحانه وتعالى وزع علينا خيراته بطريقة متكاملة بحيث يمكن مواجهة أى فجوات قطرية بالعمل على المستوى القومى.

كل ما علينا أن نعى ما نريد : هل نبنى مجرد تبادل تجارى بيننا؟ هل نطمع فى تنمية مشتركة بمشروعات مشتركة دراساتها متاحة ولا ينقصها إلا القرار السياسى؟ هل نرنو إلى مناطق حرة أم اتحاد جمركى أم سوق مشتركة، علما بأن هناك قرارا سياسيا على مستوى مجلس الجامعة بإنشائها منذ عام ١٩٦٥ فى مؤتمر عقد ببغداد وتاريخ إنشاء السوق العربية المشتركة بذلك سبق تاريخ البدء فى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، ولكن لنتأمل أين هم الآن؟ وأين نحن؟ والمسألة أولا وأخيرا ليست توفر إمكانيات بقدر توفر إرادات.

● الفصل الحادى عشر

المياه والمفاوضات متعددة الأطراف

لعلنا نكون قد حددنا الهيكل العام للمحاولات التى تجرى لبناء السلام فى منطقتنا القلقة غير المستقرة تحت وطأة الأحداث الجسام التى تنفجر فيها فجأة ودون سابق إنذار . . . .

الهيكل العام للمحاولات القائمة هو إجراء مباحثات ثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية ومفتاحها معادلة مبادلة السلام بالأرض ، ومباحثات متعددة الأطراف ومفتاحها معادلة التطبيع المخطط أساسه استغلال الموارد الطبيعية والظروف الإقليمية بعواملها المختلفة لصالح السلام الموجود والمؤمل ، وفى رأينا أن المفتاح الأول فى جيب إسرائيل ولكن المفتاح الثانى فى جيوبنا نحن العرب ، وبذلك فإن باب السلام له مفتاحان : المفتاح الصغير فى جيب إسرائيل لأنها تسيطر على الأرض والمفتاح الكبير فى جيبنا لأننا نسيطر على المياه والنفط والسوق والأمن وقبول إسرائيل كعضو فى العائلة الإقليمية ، أى أننا نملك مفتاح الحياة والبقاء . . . . يعنى إسرائيل لديها التفوق فى القوة للاحتفاظ بالأرض وهذا مستوى تكتيكى للحوار . ونحن نملك التفوق فى القدرة على منحها البقاء والحياة وهذا مستوى إستراتيجى للمفاوضات . . . ولكن مع ملاحظة عابرة ولكنها خطيرة تتعلق بالفرق بين امتلاك الأوراق والقدرة على استخدامها مما يتطلب الإرادة التى لا تلين فى إعمال العوامل التى فى يدنا بحذق وجسارة لأن التحرك دون إرادة هو مجرد نقلات لا هدف من ورائها . وامتلاك السلاح مع الافتقار إلى إرادة القتال يجعل من أقوى الأسلحة مجرد قطع من الحديد لا تؤثر فى الأصدقاء أو الأعداء على حد سواء .

وسوف تلعب المياه دورا رئيسيا فى حوار الأطراف على موائد المفاوضات شأنها شأن الموضوعات الحيوية الأخرى الموضوعة فى « أجندة المؤتمر » الذى تقرر عقده فى موسكو فى ٢٨ يناير / كانون الثانى ١٩٩٢ على الأقل حتى الآن . . الذى نرجو ألا

تضغط العوامل غير المنظورة لإجراء تغييرات فى الزمان أو المكان المعلنين للأطراف منذ المباحثات الثنائية الأولى فى واشنطن قبل إجازات عيد الميلاد .

والمطالب الإسرائيلية بخصوص المياه محددة تماما فى المشروع الإسرائيلى الذى تدور فى إطاره المباحثات :

١ ـ فحل مشكلة المياه لابد أن يكون أحد البنود فى قائمة طويلة لتصورات إسرائيلية محددة عن موضوعات متعددة هى النفط والتجارة والانتقال والنقل وتحديد نظام ونوعية العمل فى المنطقة أى التطبيع الكامل وهذا هو سبب إصرارها على أن يركب العرب جميعا فى قطار المفاوضات مع التوسع فى عدد الدول التى سوف تشترك فى المفاوضات متعددة الأطراف .

٢ ـ لابد من السيطرة على مصادر المياه ومنابعها فى الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لضمان عدم تحكم الغير فيها وليس بالضرورة أن يتم ذلك داخل الحدود السياسية السابقة للدول التى تقع فيها هذه المنابع ، ولكن قد يتم ذلك داخل الحدود الآمنة التى يتفق عليها كما حدث مثلا فى كامب دافيد حينما أصرت إسرائيل على أن تبدأ حدودها الآمنة ١٥ كيلومتر غرب قناة السويس مع عدم إجراء أى تعديل فى الحدود السياسية المعترف بها دوليا ، وتمارس مصر إرادتها المنقوصة Sovereignty Minus فى المسافة بين الحدود الآمنة والحدود السياسية عن طريق تحديد حجم ونوع الأسلحة مع وجود قوات متعددة الأجناس ومراكز إنذار فى أماكن متفق عليها وإعطاء الإسرائيليين بعض المزايا فى دخول سيناء لفترات محددة . . . هذا مثل يمكن تطبيقه فى المشروع الإسرائيلى كما نتخيله ، فمنابع نهر الأردن تقع فى سوريا وجنوب لبنان ما عدا رافدا صغيرا واحدا موجودا فى الأراضى المحتلة وفى الفكر الإسرائيلى ، فإنه لابد من ضمان Guarantee للسيطرة على هذه المنابع ، ولكن ـ وبناء على خطة إيجال آلون التى وافق عليها الجميع ـ فإن إسرائيل لا تقبل الضمانات الدولية فى أى موضوعات تتعلق بالأمن القومى لإسرائيل . فالتحكم فى الأراضى والأنهار والقنوات والمرتفعات هو الضمان الوحيد ، وبعد أن يحدد ذلك على الأرض تأتى الضمانات الدولية بعد ذلك فيتفق على القوات الدولية أو متعددة الجنسيات ، فقد عانينا كثيرا من الضمانات الدولية » .

٣ ـ مشكلة المياه لها أسبقية خاصة فى الفكر الصهيونى لأنها متعلقة بثلاثية أساسية هى :

الهجرة ، الأرض ، المياه . .

فالأمن الإسرائيلى يتعلق بالهجرة إلى إسرائيل Imigration وبالهجرة من إسرائيل

Emigration في الوقت الذى يجب فيه العمل على زيادة المهاجرين إليها يجب عمل كل الحوافز لتقليل حجم الهجرة منها، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الأرض لا لمجرد الإسكان فقط، ولكن لزراعة الأرض حتى يغرس المهاجر جذوره فى الأرض التى يزرعها والأرض تحتاج إلى المياه، ولذلك فإن الفكر الصهيونى كان يدعو من بداية القرن إلى ضرورة تحويل يهود الدياسپورا الذين يهاجرون إلى الوطن الجديد من تجار إلى فلاحين ومحاربين لأن التاجر يتنقل والفلاح سيستقر فى أرض عليه أن يحميها بأن يحمل الفأس فى يد والسلاح فى اليد الأخرى، وكلنا يذكر كيف أن « دافيد بن جوريون » ترك رئاسة الوزراء ليستقر فى مستعمرة ناشئة فى النقب عام ١٩٥٥ هى مستعمرة «سد بوكر » ويوم مغادرته لمنزله فى القدس وجد تجمعات كبيرة تبكى لفراقه فصاح فيهم « بدلا من البكاء والسكن فى المدن اذهبوا إلى الصحراء لتزرعوها . . . ومن يقتنع بكلامى فليتبعنى إلى النقب » ولهذا السبب فإنه بالرغم من التكلفة المرتفعة للإنتاج الزراعى فى إسرائيل بحيث يصبح الإنفاق غير اقتصادى فى بعض الأحيان، فإن الحكومة تصر على زيادة الاستثمار فى الإنتاج الزراعى حتى تتعمق جذور المهاجرين فى الأرض. . . والهجرة تتدفق إلى إسرائيل بحيث سيزيد عدد السكان ما بين ٢ ـ ٣ ملايين مهاجر جديد منتج يحتاجون إلى مزيد من الأرض ومزيد من المياه . . وياله من خطر يهدد مستقبلنا لأنه يؤكد نظرية إسرائيل فى المجال الحيوى والتى أخذوها من علماء الجيوبوليتكس الألمان Geo-Politics والتى تعتمد على التوسع وهذا من حق «شعب الله المختار».

٤ ـ وتتعامل إسرائيل مع المياه وغيرها على أساس « الربحية القومية » أى على أساس المكسب والخسارة أو مغانم الحرب، فكل حرب خاضتها لها تكلفتها ولابد من استرداد التكلفة من غنائمها المستمرة فى الحروب، فهى تصرح مثلا أنها لا تتنازل عن شبر واحد من الأرض لأنها مغانم حرب وبالمثل لن تتنازل عن متر مكعب واحد من الماء بنفس المنطق، وقد أضافت إسرائيل إلى حيازتها المائية الأصلية نتيجة لحروبها المختلفة أكثر من ٥٠٪ من كمية المياه الأصلية، ولا عجب أن تسمى اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ « عملية السلام من أجل الجليل » وهى لا تعنى بذلك تأمين سكان الجليل من اعتداءات الفلسطينيين الذين يحتلون « أرض فتح » كما كانت تسمى جنوب لبنان، ولكن كان يعنى ذلك توفير المياه لرى الجليل الأعلى، ولذلك فحتى بعد انسحابها من بيروت احتلت جنوب لبنان احتلالا مباشرا أول الأمر ثم بالوكالة عن طريق الجيش اللبنانى العميل الذى يطلق عليه الآن « أرض لحد » وتحت ستار هذا الاحتلال حولت مياه الليطانى إلى الجنوب لتروى كل أراضى الجليل الأعلى بمياه مسروقة من الغير وهى

تحسب فى الوقت نفسه تكلفة توفير مصادر المياه البديلة فى حالة تركها لبعض المصادر التى تحت يدها على أساس أن تكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر تتكلف بين دولار ودولارين ونصف الدولار، فإذا تخلت مثلا عن ٥٠٠ متر مكعب مياه، فإن هذا يعنى تكلفة تقدر بمليار ونصف المليار دولار سنويا . . فمن يدفعها؟ من يسدد فاتورة الحساب؟ .

٥ ـ وأخيرا فهى تستهلك الآن ما يقرب من ٩٨٪ من مواردها المتاحة، أى مواردها الأصلية + الموارد المغتصبة نتيجة لحرب ١٩٦٧ فماذا تفعل بعد ذلك فى ضوء زيادة استهلاك الإسرائيليين من المياه علاوة على زيادة حجم الهجرة السوفيتية إليها وبتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية؟ سؤال يؤرقها بالليل ويجب أن يؤرقنا بالليل والنهار لأن إسرائيل اعتادت على حل مشاكلها على حسابنا سواء بالحوار أو بالقتال، وسيظل هذا الأمر سائدا طالما افتقدنا إلى الردع الذى يحول دون تعرضنا للعدوان حتى على مياهنا . . .



تحدثنا حتى الآن عن الأفكار العامة لعامل المياه ضمن المخطط الإسرائيلى وقد وضح أن عنصر المياه فى مخططهم هو عنصر حياة لا نقطة خلاف يجوز التفاوض من أجلها والميزة الكبرى لإسرائيل أنها لا تقف عند مجرد الأحلام والتمنيات، ولكنها قادرة دائما على تنفيذ أحلامها ووضع الخطط الكفيلة بذلك. الأمر الذى تعانى منه حقيقه البلاد العربية التى تتحرك سياستها فى إطار رد الفعل بطريقة أقرب إلى العشوائية منها إلى الحكمة والرزانة.

وإسرائيل سوف تدخل فى حساباتها دون شك ما خسرته نتيجة انسحابها من سيناء إذ إنها كانت تحصل من موارد سيناء ـ مثلا ـ على ما مقداره خمسمائة مليون دولار بأسعار أواخر التسعينات وقت خروجها من سيناء بناء على اتفاقية السلام مع القاهرة وكانت إسرائيل تسعى إلى زيادة استغلال منابع النفط هناك، وخططت فعلا لذلك واتفقت مع شركة « كينتنج Kenting » الكندية للبترول على القيام بالحفر فى مياه خليج السويس بواسطة حفار اسمه كينتنج أيضا يجره قاطرة بحرية هولندية إسمها « جاكوب ـ فون ـ ليمز ـ إيدو » ولم يكن أمام مصر إلا أن تمنع عملية استغلال حقول نفطها بالقوة وتم ذلك فعلا بواسطة المخابرات العامة المصرية التى كنت أتشرف برئاستها فى تلك

الفترة ونفذنا عملية ضرب الحفار فى ميناء أبيدجان بساحل العاج على السواحل الغربية لإفريقيا يوم ٨ مارس / آذار ١٩٧٠ وأحدثنا بالحفار خسائر جسيمة قررت الشركة بسببها إلغاء العملية(*).

إسرائيل لا تريد أن تزيد من خسائرها فى غنائم الحرب فى مجال المياه بعد أن خسرت فى مجال النفط.

كان أكبر حجم من المصادر المائية التى استولت عليها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ هى المياه الجوفية المتجمعة فى الضفة الغربية (يهودا والسامرة) إذ يصل معدل الأمطار التى تهطل على المرتفعات الشمالية للأردن إلى حوالى ٦٠٠ متر مكعب فى موسم الأمطار من ديسمبر / كانون أول إلى مارس / آذار كل عام وحوالى ٥٠ مترا مكعبا فى العام فى المناطق الشرقية والجنوبية شبه الصحراوية وتصل مجموع كمية الأمطار التى تسقط على الأردن كل عام ٨٥٠٠ متر مكعب يتبقى منها ١١٢٠ مترا مكعبا بعد استنزال الفاقد نتيجة عوامل الشرب والبخر، وتتسرب من هذه الكمية ٢٤٥ مليون متر مكعب إلى جوف الأرض ويتبقى على السطح فى صورة فيضان ٨٧٥ مترا مكعبا بحريا نصفها فى اليرموك على الحدود بين الأردن وسوريا.

ومعظم هذه المياه تخترق التربة وتتسرب إلى الأحواض الجوفية الموجودة فى الضفة الغربية والممتدة تحت أراضى إسرائيل نفسها والتى تنحدر غربا إلى البحر المتوسط ويقدر حجم المياه التى تصل إلى المنطقة الساحلية حوالى ٢٠٠ متر مكعب، وبنظام مائى معقد تستغل إسرائيل هذه الكمية وتمنع فقدانها فى البحر بإنشاء خزانات على الساحل بين عسقلان وحيفا واستخراج المياه ثم إعادة حقنها فى الآبار مرة أخرى، وإن إعادة ملء هذه الآبار ـ كما يقول الباحث الاقتصادى الأمريكى الدكتور توماس شتاوفر فى بحثه القيم فى مجلة الباحث العربى العدد ٢٢ الصادرة عن مركز الدراسات العربية بلندن ـ إن المياه الآتية من الأراضى الأردنية أمر ذو أهمية حيوية للتوازن المائى فى إسرائيل لأنه يسمح لها بسحب نفس الكميات من المستودعات الجوفية الساحلية من أجل استهلاكها فى إسرائيل. وهكذا فالاستيلاء على الضفة الغربية والبقاء فيها لهما ما يبررهما من ناحية الاستراتيجية المائية لإسرائيل، فالاستيلاء على هذا الحوض المائى الجوفى أهم بكثير من التناحر والجدل الأكثر علانية والقائم بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان

(*) كتب الكاتب صالح مرسى قصة « الحفار » فى كتاب جيد بنفس التسمية ثم أنتج التليفزيون المصرى فيلما فاشلا عن العملية أسماه « الحفار » لا يتناسب مع أهمية وخطورة العملية التي تعد من عمليات المخابرات المتميزة عالميا.

العرب حول آبار الضفة الغربية فبالسيطرة على الضفة الغربية تستطيع الإدارة العسكرية الإسرائيلية ضمان عدم قيام السكان العرب بتطوير هذا المورد المائى لصالحهم على حساب نصيب إسرائيل.

وحصيلة إسرائيل من مياه الأمطار التى تهبط على المنحدرات الغربية لهضبة الأردن يمكن أن يضاف إلى مواردها التى اغتصبتها من تحويل مياه نهر الأردن لرى النقب والذى تم عام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ وأذكر فى تلك الفترة أنه فى أول اجتماع قمة عربى تم انعقاده عام ١٩٦٤ فى فندق فلسطين بالإسكندرية دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر - وكنت عضوا فى الوفد المصرى - اتخذت قرارات لتحويل مياه الروافد التى تصب فى نهر الأردن والموجودة فى سوريا ولبنان واقتضى ذلك إنشاء هيئة هندسية للإشراف على تحويل مياه روافد نهر الأردن وخصص لها الاعتمادات اللازمة التى أسهمت فيها البلاد العربية ثم تقرر إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بقيادة الفريق على عامر وخصصت القوات التى توضع تحت إمرته وبدئ فى التنفيذ الفعلى، إلا أنه سرعان ما توقف المشروع لفشل القادة العرب فى تلبية وتنفيذ القرارات العسكرية اللازمة البناءة المشتركة من جانب ولتدخل المدفعية الإسرائيلية لتدمير الإنشاءات والمعدات بالقوة.

ويلاحظ هنا أن القادة العرب فى تلك الفترة كانوا على إدراك كامل بحجم المشكلة التى تواجههم فاهتموا بالجانب العسكرى لحماية الناحية الفنية للمشروع. وعلى ما أذكر، فإن ذلك كان أول وآخر مشروع عربى متكامل لمواجهة المشروعات الإسرائيلية بالرغم من أن الإرادة اللازمة للتنفيذ لم تتوفر حتى نهاية المطاف وفى الوقت الراهن تسحب إسرائيل سنويا ما معدله حوالى ٤٠٠ متر مكعب من المياه كل عام من أعالى نهر الأردن ويحتاج الأمر من وجهة نظرها إلى سيطرتها بصورة أو أخرى على مرتفعات الجولان وعلى الزاوية الشمالية من جنوب لبنان بما يعرف حاليا بأرض لحد حتى تحمى منابع نهر الأردن.



هذا بعض ما يخص الفكر الإسرائيلى بخصوص مياه الأردن فماذا عن مياه جنوب لبنان؟ قامت إسرائيل عام ١٩٨٢ بعملية « السلام من أجل الجليل » ولم يكن السلام حقيقة هو الذى دفعها لتصل إلى مشارف بيروت لأنها لم تكن تريد احتلال العاصمة اللبنانية للمشاكل السياسية التى تنجم عن ذلك. . كانت مياه الجنوب هى الغرض

الأساسي من العملية . . وصلت إسرائيل إلى بيروت وهى عازمة على ألا تبقى هناك بالمرة إذ كانت تغطى على غرضها الأصلى وهو احتلال جنوب لبنان والبقاء هناك . . وفى الوقت نفسه تظهر للعالم أنها انسحبت من بيروت . . . نفس استراتيجية الاقتراب غير المباشر التى تتبعها دائما Indirect Approach Strategy والليطانى الذى يقع الآن فى منطقة نفوذها فى جنوب لبنان والذى يحافظ فيه الخائن لحد بالوكالة على مصالح إسرائيل المائية يعطى إسرائيل ٨٠٠ متر مكعب مياه سنويا وليس سهلا على إسرائيل - إلا إذا أجبرت على ذلك - التفريط فى هذا الحجم من المياه أو فى بعضه لأن البدائل محدودة فى حالة إجبارها على بعض التنازلات :

● فالبديل الأول مثلا هو إعادة استخدام مياه الصرف بعد تنقيتها وهذا يوفر لها ١٥٠ مليون متر مكعب مياه على الأكثر .

● والبديل الثانى مثلا طرد مزيد من السكان العرب « الترانسفير Transfer » وهذا لن يوفر أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب مياه سنويا على الأكثر .

● والبديل الثالث اللجوء إلى تحلية مياه البحر وهذا مكلف جدا إذ إن تحلية المتر المكعب من المياه يحتاج إلى ١ ـ ٥ , ٢ دولار ، ومعنى هذا أن إسرائيل ستحتاج إلى ٥ , ١ ـ ٢ مليار دولار سنويا لاستيعاض مياه هى تحت يدها بالفعل .

وكما نرى ، فإن البدائل لن تلبى مطامع إسرائيل إلا بطريقة محددة جدا .

وكما نرى أيضا فالمشكلة موجودة وقائمة . هى مشكلة بين الحق التاريخى للعرب فى أرضهم ومياههم وبين الأطماع الإسرائيلية التى أقحمت نفسها غصبا فى المنطقة وتريد أن تعمق الأمر الواقع على حسابنا .

وليس من حل لهذا التناقض الذى يتعلق بالحياة إلا الحوار أو القتال وكلاهما يحتاج إلى إرادة ومشروع . . . فهل للعرب مشروعهم الذى سيقدمونه على موائد المفاوضات؟ وقبل ذلك هل للعرب إرادتهم لأن الحوار حول موائد المفاوضات هو حوار إرادات قبل أن يكون حوارا صاخبا تتصاعد حلقاته كالدخان فى الهواء ؟!!

● الفصل الثانى عشر

المياه والأمن القومى العربى

فى عام ١٩٥٥ أى منذ خمسة وثلاثين عاما كنت فى بعثة دراسية بكلية القيادة والأركان « بليفينوورث » بولاية كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية

Comnand & General Staff College-Leavenworth-Kansas.

وهى أعلى كلية للقيادة يمكن لأجنبى من أبوين غير أمريكيين أن يلتحق بها . . . وفى حوار ساخن مع أحد زملائى الأمريكيين فى الدراسة عن المتاعب والتهديدات التى يسببها لهم جمال عبد الناصر فى كل مكان بسياسته القومية المستقلة قال لى الرجل فى ثورة غضبه : « هل تعلم أنه يمكننا أن نقطع عنكم المياه التى تصلكم من أثيوبيا؟؟» وضحكت ساخرا واتهمته ـ فى فورة الشباب الذى ألهبت الثورة خياله وآماله ـ بالجهل إذ كيف يمكن لبشر أيا كان أن يقطع سيل المياه التى تنهمر من السماء بإرادة الله ومشيئته؟! مستحيل . . . مستحيل . . . !! فهكذا كنت أظن وأعتقد . .

ولم يمر عام واحد على هذا الحوار إلا وكانت طائرات « الكامبيرا » البريطانية تقصف المطارات المصرية والمناطق الآهلة بالسكان معلنة بدء العدوان الثلاثى بتنفيذ الخطة «موسكتير» بواسطة القوات الفرنسية والبريطانية والخطة « قادش » بواسطة القوات الإسرائيلية . . . وكانت الشرارة التى أطلقت العدوان أزمة « السد العالى » الشهيرة . . . فقد حلم عبد الناصر أن يقيم سدا تتجمع فيه المياه أمامه لتنفع مصر أيام شح مياه النهر « فالقرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود ». وتعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى بتمويل بناء السد ، إلا أنهم وفى الفترة الحرجة سحبوا التمويل بطريقة فجائية ومهينة فرد عبد الناصر بتأميم قناة السويس لتصبح شركة مصرية ، فكان العدوان الثلاثى الذى فشل فى النهاية وتم بناء السد الذى بالرغم من أنه حمى مصر من

العطش والفيضان تعرض أيضا لهجمات شديدة، ولكن الهجمات هذه المرة ـ وللأسف الشديد ـ حدثت من بعض الأقلام كنوع من أنواع تصفية الحساب . . . !!! عبث لا يجوز!!!

وقبل ذلك بسنوات ثلاثة وفى عام ١٩٥٣ بدأت الولايات المتحدة فى تقديم مشروعها لاستغلال مياه نهر الأردن والذى عرف بمشروع «إريك جونسون» لتلبية المطامع الإسرائيلية القديمة إذ تقدم الصهاينة عقب الحرب العالمية الأولى إلى مؤتمر السلام بمذكرة يحددون فيها حدود فلسطين بنقطة تبدأ على البحر المتوسط شمال منبع نهر الليطانى وتتجه شرقا إلى المنابع التى تغذى نهر الأردن، وهى الحصبانى فى لبنان وبنياس فى سوريا ثم إلى الضفة الشرقية لبحيرة طبرية إلى كل أفرع اليرموك بالأردن ثم تمر الحدود المقترحة بالقرب من درعا ثم شرقا إلى عمان ثم بحذاء خط حديد الحجاز حتى خليج العقبة، بل قام وايزمان الذى كان يسعى ضمن آخرين لإنشاء دولة إسرائيل بإرسال خطاب إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى فى ذلك الوقت فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٢٠ أوضح فيه أن «الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب، بل تريد أيضا مد حدودها لتشمل جنوب لبنان، ولا يكفى أيضا أن يكون اليرموك والليطانى داخل الحدود، بل من الضرورى ضم الأراضى التى تسيران فيها أيضا».

وعلى أى حال فقد رفض العرب مشروع جونسون هذا، وفى مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ ناقش الملوك والرؤساء الفكرة الإسرائيلية لتحويل مياه الأردن إلى النقب باعتبارها عدوانا على المصالح العربية ووافقوا على القيام باستثمار مياه الحصبانى والليطانى واليرموك وتمويل مشروع استغلال روافد نهر الأردن، وتدخلت إسرائيل بالقوة لإيقاف المشروعات المعتمدة، وبعد عدوان ١٩٦٧ ألغى العرب مشروعاتهم فى الوقت الذى أكملت فيه إسرائيل مشروعاتها التى أعلنتها من قبل.

وللذكرى أيضا نعرج بسرعة على «الفرات» ففى ٢٠/ ١١/ ١٩٨٩ أعلمت تركيا سوريا والعراق بأنها ستقوم بحجب كمية كبيرة من نهر الفرات لمدة ثلاثين يوما، وذلك لملء سد أتاتورك. الأمر الذى هدد المصالح العراقية والسورية، والخطير فى الموضوع أن تأثير فترة الحجب هذه تستمر لمدة تتراوح بين ٤ ـ ٥ سنوات إذا كان معدل الأمطار فوق المتوسط، أما إذا كان المعدل دون ذلك فقد تعدل فترة الملء إلى ثمانى سنوات وخلال هذه الفترة ستنخفض كمية المياه التى يطلقها الجانب التركى كثيرا وتنخفض تبعا لذلك كمية المياه الداخلة إلى أرض العراق وسوريا.

الذى نريد أن نقوله إن مشكلة المياه العربية لم تتجسد فجأة تجعلنا نصيح ونتدارس الآن ، بل هى موجودة من زمان . . . إسرائيل مثلا حددت مشكلتها واعترفت بوجودها وخططت ـ ومازالت ـ لمواجهتها ووصفت برامج التنفيذ ونسقت أهدافها الاقتصادية بخصوص المياه مع تحركاتها العسكرية لإيجاد الأمر الواقع الذى يحقق استراتيجيتها فى الأمن . . . أما نحن العرب فليس لنا القدرة على الاستمرارية والتخطيط الطويل . . . فنحن نترك المشكلة تكبر وتتنامى أمام أعيننا ، وربما نساعد فى إيجادها وربما أيضا نصيح ونهدد ونتوعد ، ولكن أكثر من ذلك لا نفعل شيئا . . . هذه الطريقة فى معالجة الأمور هى أكبر تهديد لأمننا القومى ، وهى طريقة ـ كما نرى ـ من صنع أيدينا ، وعلاجها أيضا فى أيدينا . . . فالأمن القومى يواجه التهديدات Threats والتحديات Challenges . أما تركها حتى تصبح أمرا واقعا من الصعب تغييره ، فهذا هو التهديد الحقيقى للأمن القومى .

فسد أتاتورك استغرق بناؤه سنوات وسنوات ، ومن الطبيعى أن يأتى اليوم الذى تقوم فيه تركيا بملئه . . ومن الطبيعى أيضا أن هذا سيؤثر على العراق وسوريا . . . ماذا فعلنا؟ والسدود التى يقال إن أثيوبيا تبنيها على النيل الأزرق ماذا فعلت مصر والسودان لمواجهتها؟ الشىء الغريب فى السدود التى يقال إنها تبنى على النيل الأرق أن أحدا لم يحددها على وجه اليقين . . . هل هى قائمة أم غير قائمة؟ والسد ليس « نملة » لا يمكن رؤيتها أو من السهل إخفاؤها ، بل هو جسم كبير يمكننا أن نستطلعه ونراقبه ونحدد مراحله والتدخل فى كل مرحلة بما يناسبها . . . تماما كما نقول إنه من المحتمل أن أثيوبيا أعطت تسهيلات إلى إسرائيل فى جزيرتى « دهلك وفاتيما » فى البحر الأحمر!! موضوع خطير جدا بالنسبة لأمن الدول العربية البحر أحمرية لا يجوز أن يعامل على أنه مجرد احتمال .

صحيح كذبت أثيوبيا هذا مرارا ، ولكن أين أجهزة الدول العربية لتؤكد أو تنفى ، بل ولتتدخل عند اللزوم . . ؟ خاصة أن الجزر كبيرة ومنعزلة ، ويمكن رؤية من وما فيها بالعين المجردة من الجو والأرض والبحر . . كيف نواجه شئون أمننا القومى التى تحدد علاقاتنا مع الغير بمجرد احتمالات . علما بأن الاحتمال المشكوك فيه يظل قائما كتهديد حتى نقطع بنفيه . . فهذا هو أحد مبادئ الأمن القومى .



إذا كنا قد عرضنا فى إيجاز شديد للمسألة الأولى من قضية المياه والأمن القومى

العربى، وهى تتعلق بمواجهة التهديدات بناء على معلومات أكيدة وتخطيط طويل المدى، فإننا ننتقل إلى المسألة الثانية وهى تتعلق باستغلال الإمكانيات المتاحة.

فالمياه العربية متيسرة والحمد لله سواء كانت من الأنهار أو الأمطار أو المياه الجوفية أو المياه المتوفرة من الصرف الصحى بعد معالجتها أو مياه البحار بعد تحليتها، فماذا فعلنا بكل هذه الموارد للتغلب مثلا على إحدى فجوات الأمن القومى وهى مشكلة الغذاء؟ فالعالم العربى يستورد نسبة كبيرة من احتياجاته الغذائية، ومن يطلع على التقرير الاقتصادى الأخير الذى أصدرته الجامعة العربية أو تقارير الصناديق العربية المختلفة يجد الحقائق الآتية :

● هناك وفرة فى الأراضى القابلة للزراعة ولكنها غير منزرعة.

● هناك وفرة فى المياه المتاحة ولكنها غير مستغلة.

● هناك فائض فى العمالة العربية التى يمكنها الفلاحة والزراعة، ولكننا نستورد العمالة الأجنبية لتصبح مشكلة جديدة ـ ومن صنع أيدينا ـ تهدد الأمن القومى.

● هناك وفرة فى رأس المال، ولكنه يستثمر فى غالبيته خارج حدودنا بل بلغت ـ كما ترى بعض المصادر ـ إيداعاتنا أكثر من ٦٠٠ مليار دولار بالبنوك الأجنبية فى حين بلغت مديونيتنا أكثر من ٢٥٠ مليار دولار يعنى يتوفر لدينا كل أركان ما نسميه بالمعادلة الثلاثية للإنتاج الزراعى وهى :

رأس المال + العمالة + الأرض والمياه = الإنتاج الزراعى.

ولكن رغما عن ذلك فإن الفجوة الغذائية موجودة والأخطر من ذلك أنها تتسع فى وقت تكثر فيه الاحتمالات :

ـ احتمال الضغوط الخاصة بتوفر المياه من الدول المشتركة معنا فى منابع الأنهار، ..

ـ احتمال استخدام الحبوب بصفة خاصة، والمواد الغذائية بصفة عامة كوسيلة ضغط استراتيجى لتحقيق مكاسب سياسية، ...

ـ احتمال زيادة أسعار المواد المستوردة مع زيادة المديونية والسكان.

وهناك احتمالات أخرى كثيرة لا داعى لذكرها حتى لا نصاب بالدوار.

هذه الحقائق مشكلة حقيقية فى تعاملنا مع الإمكانيات الكثيرة التى أعطانا إياها الله سبحانه وتعالى.... والسؤال هو : هل نستخدم حقيقة كل مصادر مياهنا استخداما عقلانيا لنتغلب على مشاكلنا؟ هل نستخدم هذه الموارد استخداما اقتصاديا لمنع

الإسراف والتبديد للمياه التى نشكو من ندرتها ، وذلك باستخدام الطرق الحديثة للرى عن طريقى الرش والتنقيط؟ بل هل هناك خطط رى كاملة للأراضى القابلة للزراعة من قنوات وترع ومصارف يعاد استخدام مياهها بعد معاملتها المعاملة العلمية الفنية لإعادة صلاحيتها إليها؟ أبدا وإن أردنا الدقة ، فإن هذا يحدث فى القليل النادر وعلى استحياء .

ثم هل هناك خطة لاستخدام مياه الأمطار كما حدث مثلا فى سد مأرب الذى بنته اليمن الشمالى أخيرا بأموال خليجية؟ ومن يرى السد وكميات المياه الكبيرة التى تمكن من حجزها يمكنه أن يتخيل المساحات الواسعة من الأراضى التى يمكن زراعتها ، ولكن ـ وللأسف الشديد ـ فإن هذه المساحات المؤملة لن تضيف شيئا كثيرا لزراعة المحاصيل إذ تهدر مساحات كبيرة أخرى فى مناطق متعددة عن طريق زراعتها «بالقات» ! ! ! ولذلك فمياه سدمأرب ستضيع هباء فى زراعة القات ولو بطريق غير مباشر ! ! !

وبالمثل لا توجد خطط طموحة لتحلية مياه البحار أو لاستخدام المياه الجوفية أو مياه الصرف والمجارى بعد معاملتها . . . وهذا موضوع خطير . . . ولكن هل هو خطر وارد إلينا أو مفروض علينا من الغير ، كما يحلو لنا دائما تصوير التهديدات التى تحيط بنا و « كشماعة » نعلق عليها أسباب قصورنا أم هو خطر من صنعنا؟

وهناك ملاحظات عجيبة نسردها على سبيل المثال :

● يعانى سكان السودان من العطش القاتل ، وهم على بعد لا يزيد على مئات الأمتار من النيل العظيم وروافده ويضطرون لحفر الآبار بواسطة المعونات الأجنبية ! ! !

● بعد إنفاق ملايين الدولارات على حفر قناة « جونجلى » فى جنوب السودان أمر العقيد « قرنق » بإيقاف العمل حتى تزداد موارد نهر النيل من المياه الضائعة فى أحراش الجنوب ! ! !

● عند وقوع الأزمة الأخيرة بين تركيا وكل من العراق وسوريا بخصوص مياه الفرات واجه كل من العراق وسوريا الموقف مع تركيا كل على حدة ، فالبلدان متخاصمان ، بل وكما تقفل تركيا المياه عنهما لمدة محدودة ، فإن سوريا تقوم بقطع خط الأنابيب الذى ينقل نفط العراق إلى موانى البحر المتوسط لمدة غير محدودة فيضطر العراق إلى مد أنابيبه فى الأراضى التركية ولست أدرى ما هو تعليق الأتراك على هذا الوضع الغريب؟ ! !

● فى الوقت الذى تسرق فيه إسرائيل مياهنا الجوفية فى سيناء لانحدار هذه المياه نحو الشرق وفى الوقت الذى تستولى فيه إسرائيل على مياه الليطانى وتحويلها فعلا لرى الجليل الأعلى بعد أن نهبت معظم مياه الأردن والمياه الجوفية فى « البيارات العربية » لا يرتفع صوت واحد للتحذير أو الاحتجاج وتنادى الغالبية فى الوقت نفسه بأن اتفاقية ١٧ مايو / آيار قد سقطت بعد أن فرضتها إسرائيل على لبنان وفى رأيى إن الاتفاقية باقية وتنفذ عن طريق الخطوط الحمراء والجيش اللبنانى الموالى لإسرائيل فى الجنوب مع قيام الدوريات والقوات والطائرات الإسرائيلية بالإشراف الفعلى على ما يجرى فى جنوب لبنان بطريق مباشر، وعلى ما يجرى فى كل لبنان بطريق غير مباشر . . . وعن طريق تحويل المياه اللبنانية إلى الجليل .

● فى الوقت الذى استنفدت فيه إسرائيل كل مياهها المتاحة فى مشروعاتها الداخلية تستقبل آلاف المهاجرين من الاتحاد السوفيتى، بل استقبلت آلافا غيرهم نقلتهم من أثيوبيا قبل ذلك عن طريق السودان(*) وبإشراف « بوش » نائب رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت والرئيس الحالى لها !! فما معنى هذا؟ ومن أين تدبر لهم الأرض والمياه؟

● بالرغم من أنه يتردد أن خبراء إسرائيليين يشتركون فى دراسة وبناء بعض السدود على النيل الأزرق فى أثيوبيا فى مقابل تسهيلات عديدة منها ما يتردد أيضا عن وجودها فى جزيرتى فاتيما ودهلك بالبحر الأحمر نجد أن خبراء إسرائيليين موجودون لدى شركات مصرية وأفراد مصريين لإعطاء خبرتهم فى مشروعات الأمن الغذائى مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضى وزراعة الفراولة والكانتالوب والخيار والموالح وتربية المواشى والدواجن وإنتاج البيض !!!

عجائب تحدث ونحن ننسى استخدام إمكانياتنا الهائلة التى أنعم الله بها علينا، وهذا أيضا تهديد كبير لأمننا القومى العربى فى استخدام المياه من صنع أيدينا ولن نصلحه إلا بأيدينا .



لعل حديثنا عن المسألتين الأولى والثانية قد حدد لنا بعدا غير تقليدى للمشكلة التى نعالجها ونتنقل الآن إلى عامل جديد يتعلق بالمياه والأمن القومى العربى، وهى مشكلة « المشاركة » فى المياه مع دول أخرى، فالنيل مثلا طوله ٦٨٢٥ كيومتر وهناك ٩ دول

---

* وهم يهود الفلاشا وقد تمت العملية أيام حكم الرئيس السودانى السابق محمد جعفر نميري.

تقع على منابعه وحوضه ومصبه باختلاف توجهاتها التنموية والسياسية وتضارب مصالحها، وكذلك الحال مع نهر الفرات فيبلغ طوله من الأراضى التركية حتى « كريات على » عند نقطة التلاقى مع نهر دجلة فى شط العرب ٢٣٣٠ كيلومتر منها ١٢٠٠ كيلو متر فى الأراضى العراقية، ٦٧٥ كيلو متر فى سوريا، ومنابع هذا النهر تقع فى أرضروم فى تركيا بين البحر الأسود وبحيرة فان، ولذلك فالمشاركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا.

أما نهر الأردن فالمشاركة فيه متناهية الحساسية إذ إنها بين لبنان والأردن وسوريا وإسرائيل التى تحدد حدودها تبعا لمصادر المياه من الليطانى والحصبانى وقارون واليرموك والأردن.

وفى مثل هذه الأوضاع ليس أمامنا لمواجهتها إلا بدائل ثلاثة:

البديل الأول: هو ترك الأمور كما هى عليه حاليا للظروف دون تخطيط أو اتفاق مع أنفسنا أولا ثم مع الغير ثانيا. . وهذا الحل فيه عليه خطر كبير إذ يؤدى إلى ضياع الحقوق من جانب وإلى الخلافات الشديدة فى المستقبل من جانب آخر، مما يضعنا أمام ما كان يسميه « ميترنيخ » بالموقف الثورى، وهو الموقف الذى يهدد المصالح الحيوية لدولة ما وليس من حل له إلا استخدام القوات المسلحة أو التنازل عن الحق موضع النزاع وكلاهما أمر يجب تجنبه، فالانتحار أو الاستسلام ليسا حلا للمشاكل.

البديل الثانى: هو ما نسميه بالأمن الكامل Perfect Security وهذا بديل غير عملى يؤدى إلى النزاع الحتمى واللجوء إلى القوات المسلحة لفرضه. . فالأمن الكامل لطرف هو تهديد لأمن الطرف الآخر، ولابد أن نعرف أن العلاقات الدولية - وهو أمر لا تفهمه إسرائيل حتى الآن - تتم على أساس الأغراض الناقصة. « فالكعكة » لابد وأن يتذوقها الجميع . . . . واستخدام القوة أمر يتم فيه الموازنة بين الرغبة والقدرة، فقد تكون الدولة راغبة فى « قطع رقبة » دولة أخرى، ولكن ليس هذا مهما، فالأهم أن تكون قادرة على ذلك.

البديل الثالث: وهو ما نسميه بالأمن المتبادل Mutual Security خاصة بين دول الجوار أو الدول ذات المصالح المشتركة، وهذا البديل يعترف بالمصالح المتبادلة بين الأطراف على أساس حاجة كل منها دون محاولات للمغالاة أو التجاوز غير العادل،

والمهم أن نحدد حاجياتنا الحالية والمستقبلة أيضا مع إجراء حوار عاقل يفضل فيه أن يبدأ الآن وليس غدا حتى نعرف حدودنا وإمكانياتنا. الأمر الذى يحتاج إلى علاقات الجوار، إلا إذا كانت دولة ما - مثل إسرائيل - تريد أن تستمر فى إجراءاتها التى تعتمد على النهب والإرهاب، وأن تبقى طوال عمرها دولة معزولة لا تريد أن تعترف بأن للآخرين حقوقا مشروعة لابد من تحقيقها.

ولاشك أن البديل الثالث هو البديل الأكثر حكمة... فهو يحدد ما لنا وما علينا، ويحافظ على حق الجوار، ويعزز السلام والاستقرار، ويتفق مع المناخ العالمى لحل التناقضات عن طريق استخدام الوسائل المتعددة المتاحة باستثناء استخدام القوة وهذا يتطلب:

● تحديد خططنا لآجال بعيدة تبعا لتصورنا للإمكانيات المتاحة.

● استخدام الموارد المتاحة خير استخدام بعد أن أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى حدوث خسائر فادحة فى مياه الرى فى دول منطقتنا تزيد على ٧٠٪ من مجموع الكميات المسحوبة، وذلك أثناء نقل المياه فى القنوات وتوزيعها، وكمثال فإن الفاقد فى بحيرة ناصر وحدها يصل إلى ١٠ مليارات متر مكعب.

● اتباع الحل القومى وليس الحلول القطرية حتى تحشد مواردنا المائية لتحقيق أغراضنا الجماعية.

● الابتعاد عن معالجة الموضوع بالدعاية المثيرة التى توسع الخلافات مع استخدام وسائل الدعاية المختلفة لإقناع الجماهير بالحرص فى استخدام موارد المياه فى جميع الأنشطة جنبا إلى جنب مع العمل على إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لاستغلال الموارد المتاحة استغلالا كاملا.

● التحرك الدبلوماسى النشط للاتفاق مع الدول المشتركة فى استغلال الموارد على أساس تحقيق المصالح المتبادلة فلا ظالم ولا مظلوم.

● استغلال الموارد المائية فى سد الفجوات التى تهدد أمننا القومى.

ولاشك أن السياسة المائية للدول الإقليمية هى التى تحدد استراتيجيتها المقبلة.. فما تأثير المياه فى التحركات الإستراتيجية فى العقد القادم؟..

الباب الثالث

مصر والمفرقعات المدوية

الفصل الثالث عشر : أحلام إسرائيلية

مشروع هرتزل لاستيطان سيناء

الفصل الرابع عشر : الأمن القومى بين التهديدات والتحديات

الفصل الخامس عشر : مازالت مصر هى مركز الثقل الإقليمى

الفصل السادس عشر : نقطتان ساختتان ونقطة باردة على مسرح الشرق الأوسط

الفصل السابع عشر : نقطة ساخنة جدا فى قوس الأزمات

الفصل الثامن عشر : حوار نووى فى ظل رايات السلام

الفصل التاسع عشر : المجهود الرئيسى للدبلوماسية المصرية

● الفصل الثالث عشر

أحلام إسرائيلية: مشروع هرتزل لاستعمار سيناء

فى الوقت الذى تنتشر فيه حمى التطبيع مع إسرائيل دون أن تعيد الحقوق إلى أصحابها، وفى الوقت الذى يتحدث فيه بعض المثقفين والصحفيين والرسميين عن التعاون المشترك والمشروعات الكبرى التى تمد إسرائيل بالغاز الطبيعى ومياه النيل والسوق الشرق أوسطية، بالرغم من استمرار احتلالها فلسطين والقدس والجولان وجنوب لبنان.. رأيت أن أنقل من كتابى « كيف يفكر زعماء الصهيونية » الذى نشرته لى « دار المعارف » عام ١٩٧٤ قصة محاولة تيودور هرتزل استيطان سيناء منذ تسعين عاما ودون تعليق لمجرد الذكرى وهى منقولة عن مذكراته.

والذكرى تنفع المؤمنين اللهم إنى قد بلغت، اللهم فاشهد!!

فى عام ١٩٠٢ قابل هرتزل « روتشيلد » فى مكتبه وعرض عليه التدخل لدى بريطانيا لتقديم المساعدة لليهود لتأسيس مستعمرة لهم تحت إشرافها، وعرض عليه «روتشيلد» أوغندة!!!

ولما كان هناك آخرون فى الغرفة لم يرد « هرتزل » أن يفصح عن حقيقة نياته أمامهم فكتب إلى روتشيلد قصاصة ورق سلمها إليه وقرأ روتشيلد فيها ما يلى « إن ما نريده هو شبه جزيرة سيناء وفلسطين العربية وقبرص.. هل توافق على هذا؟! ».

وبعد تفكير قليل ابتسم روتشيلد وهو ينظر إلى هرتزل وقال « جدا ». هكذا بمنتهى البساطة!!

وكان هرتزل يريد سيناء وقبرص كنقطة وثوب إلى فلسطين التى رفض الباب العالى منحها إياه حينما تحين الفرصة المناسبة.

وفى تلك الفترة من محاولاته اعتمد اعتمادا كليا على آل روتشيلد . . وكعادته كان عليه أن يجد مبررا لإغراء بريطانيا بالاهتمام بمشروعه فتوطين اليهود فى منطقة تلتقى فيها مصالح بريطانيا فى مصر والهند والخليج الفارسى كفيل بالحفاظ على مصالحها فى شرق البحر المتوسط.

وفى ٢٠/ ١٠/ ١٩٠٢ قابل جوتشمبرلين وزير المستعمرات البريطانى وطالبه فى صراحة تامة بإعطائهم قبرص فسأله إذن أين يذهب سكانها من المسلمين واليونانيين؟

أما عن العريش وسيناء، فإن تشمبرلين علق موافقته عليهما على موافقة اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى القاهرة.

إلا أن هرتزل لم يقنع بردود تشمبرلين وأخذ يلح عليه فى قبول طلباته ذاكرا أن الشركة اليهودية الشرقية التى ستتكون برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه لتنفيذ عملية الاستيطان فى سيناء والعريش سوف تجعل لعاب القبارصة يسيل وهم يرون هذه الأمطار الذهبية تتساقط فى أرض غير أرضهم، وهنا سيرحل المسلمون واليونانيون فى هدوء تحت إغراء المال إلى أثينا وكريت بعد أن يكونوا قد باعوا ممتلكاتهم وأراضيهم للشركة.

وتحت هذا الإلحاح وافق تشمبرلين على إقامة مستعمرة يهودية فى سيناء، ولكنه علق ذلك على ضرورة حصول هرتزل عى موافقة كل من اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية، واللورد كرومر المعتمد البريطانى فى القاهرة.

وتقابل هرتزل مع اللورد لانسدون فطلب هذا منه مذكرة كتابية بطلباته لعرضها على مجلس الوزراء البريطانى ونصحه بأن يقوم فى الوقت نفسه بإقناع اللورد كرومر بأهدافه عارضا عليه إعطاءه خطاب توصية لكرومر، ووافق هرتزل على إرسال جرينبرج أحد مساعديه إلى القاهرة فى محاولة منه للحصول على موافقة كرومر.

وتقدم هرتزل بمذكرته الكتابية إلى اللورد لانسدون وجاء فيها ما يأتى : « إن حل المسألة اليهودية بالصورة المعروضة يخدم مصالح بريطانيا، فالممتلكات البريطانية فى جنوب وشرق البحر المتوسط - المنطقة الساحلية فى العريش وسيناء - مناطق جرداء خالية من السكان تشجع على إقامة وطن قومى لليهود فيها. إننى أنوى فى الوقت نفسه

أن أواصل اتصالاتى مع السلطان من أجل الحصول على فلسطين، التى أتصور أن تنفيذ مشروع الاستيطان سوف يبدأ بمبادرة الحكومة البريطانية بإعطائنا امتيازا للاستيطان فى المقاطعات المطلوبة، مع تحديد قيمة الضرائب التى ستدفعها المستعمرة اليهودية للإمبراطورية البريطانية فى مقابل ذلك » .

وسافر جرينبرج إلى مصر فى أواخر عام ١٩٠٢ وحينما عاد من رحلته قدم تقريرا بنتيجة مباحثاته فى القاهرة علق عليه هرتزل فى مذكراته « عاد جرينبرج من القاهرة بنصر مهم لقد نجح فى استمالة لورد كرومر وبطرس غالى إلى قضيتنا » .

وفى ٢١/ ١٢/ ١٩٠٢ تلقى هرتزل رسالة من الخارجية البريطانية مفادها أن « اللورد كرومر يرى إمكانية تحقيق مشروع شبه جزيرة سيناء إذا سمحت الظروف بذلك، وحينئذ ستقتصر طلبات الحكومة المصرية على ضرورة تجنس اليهود الذين يصلون إلى سيناء بالجنسية العثمانية مع دفع مبالغ سنوية للحكومة المصرية لمواجهة نفقاتها لحفظ النظام فى الداخل والخارج » .

وفى الحال بدأ هرتزل يضع مخططه العام للتنفيذ والذى تلخص فى الآتى :

١ ـ إرسال بعثة فنية إلى سيناء لإجراء الدراسات التفصيلية .

٢ ـ فى مقابل تجنيس اليهود فى سيناء بالجنسية العثمانية يكون لهم الحق فى انتخاب حاكم مقاطعتهم الجديد، وعلى الخديو إقرار ذلك علاوة على ضرورة حصوله على جزء من فلسطين من السلطان .

٣ ـ تروى سيناء من مياه النيل إما عن طريق خط أنابيب ينقل المياه للشرق أو عن طريق ضخ المياه عبر القناة وكان يفضل الطريقة الثانية .

٤ ـ الحصول على تصريح كتابى بالموافقة على مشروع سيناء من الحكومة المصرية عن طريق اللورد كرومر .

وفى ٢٠/ ١/ ١٩٠٣ أرسل هرتزل البعثة الفنية إلى مصر وأسند رئاستها إلى المهندس كسلر، وكان على الحملة أن تخرج من الإسماعيلية إلى بحيرة البردويل حيث تقيم أول معسكر لها هناك . وحدد هرتزل واجب الحملة تحديدا قاطعا فى الرسالة التى أرسلها إلى كسلر والتى نصها « أوكلنا إليك دراسة إمكانية الاستيطان فى القسم الشمالى من سيناء، عليك أن تقرر بمساعدة رجال الحملة إمكانية استثمار المدن فى المنطقة الواقعة على البحر المتوسط من قناة السويس حتى الحدود التركية، ويمكنك أن

تتجه شرقا حتى مستودعات البترول قرب السويس على كل عضو من أعضاء اللجنة أن يوقع التعهد التالى :

« نحن - الموقعين - أدناه أعضاء الحملة المنظمة تحت إشراف الحركة الصهيونية لدراسة إمكانية استيطان شبه جزيرة سيناء نتعهد ونقسم بشرفنا ألا ننشر أى شيء عن الحملة لا عن طريق الكتابة أو الخطب أو المقابلات إلا إذا سمح لنا رئيس العمل بذلك » .

وكلفت الحملة بواجب خاص علاوة على ذلك هو دراسة إمكانية تجفيف بحيرة البردويل وإنشاء ميناء هناك وتكونت الحملة من الآتين بعد :

كسلر : رئيس البعثة وأمين الصندوق وخبير التربة .

جرينبرج : تجميع جميع التقارير العلمية التى تضعها البعثة (وهو الشخص الذى أجرى الاتصالات الأولية مع كرومر) .

أوسكار : دراسة نظام الرى فى مصر للاستعانة به فى وضع نظام الرى فى سيناء .

ستفنس : جميع المشاكل المادية مثل إقامة الميناء والقنوات وحفر الآبار وإقامة السدود .

لورينت : المشاكل الزراعية .

أوسكار مرمورك : الاستيطان وإقامة المساكن ومد الطرق وتخطيط المدن .

دكتور جوف : دراسة الطقس والأمور الصحية .

براملى : استكشاف المنطقة .

جولد سمر : حلقة اتصال مع السلطات البريطانية وعليه مسئولية أمن البعثة وحمايتها وقيادة تحركاتها .

وبدأت اللجنة عملها فى سيناء إلا أن الأخبار السيئة بدأت تصل إليه . . فقد وصله من جرينبرج أن بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى أرسل إليه رسالة يثير فيها تحفظات قوية رافضا بطريقة قاطعة منح الامتياز المطلوب .

ولم يطق صبرا . . فقرر السفر إلى القاهرة بنفسه فوصلها يوم ٢٣/ ٣/ ١٩٠٣ وقابل كرومر بعد وصوله بيومين ، وكان كرومر متعاليا وصلفا متحفظا فى المقابلة ، إذ علق البت فى الموضوع حتى يصله التقرير الفنى عن إمكانية توفير المياه من النيل لرى سيناء وهنا أوضح هرتزل بأنهم لا يطلبون من المياه إلا الكمية الشتوية الزائدة التى تصب

سنويا فى البحر . ولم يعلق كرومر وفى نهاية المقابلة نصحه بمقابلة بطرس غالى رئيس الوزراء.

وتمت مقابلته لبطرس غالى الذى رفض أن يعده بشىء وعلق هرتزل على هذه المقابلة فى مذكراته بقوله « وزارة مصرية . . وبالرغم من ذلك لا حول للمصريين فيها ولا قوة. . خدم كثيرون يتسكعون فى الردهات الواسعة » .

وعاد أدراجه صفر اليدين . . فلم يحصل على ما كان يريد سواء من كرومر أو من بطرس غالى.

وما لبثت البرقية الحاسمة أن وصلته من جولد سمر « إن الحكومة المصرية ترفض ».

وأتبع جولد سمر برقيته برسالة أرسلها إليه يوضح فيها أسباب رفض الحكومة المصرية بأن « السير وليام جاستون خبير الرى يرى أننا سنحتاج إلى خمسة أضعاف كمية المياه التى طلبناها، وعلاوة على ذلك فإن وضع المضخات فى قناة السويس يؤدى إلى إيقاف سير السفن فيها لعدة أسابيع ».

وكتب هرتزل لروتشيلد بعد ذلك يقول : « انهارت خطة سيناء بالكامل كان كل شىء متوقفا على كلمة من السير وليام جاستون عن كمية المياه التى نحتاجها من النيل، رفض جاتسو أن يأخذ بتقرير مهندسنا ستفنس عن كمية المياه المطلوبة مؤكدا أننا سنحتاج إلى خمسة أضعافها الأمر الذى لا يمكن لمصر تدبيره، وبذلك انهار المشروع. لقد أضعنا كثيرا من الوقت والجهد والمال، ولكننى لم أفقد الأمل » .

وبذلك أخفق مشروع سيناء ويرجع الفضل فى ذلك إلى اللورد كرومر وبطرس غالى باشا.

كان ذلك عام ١٩٠٣!!!! وبالرغم من طول الزمن الذى فات فإن أحلام إسرائيل لا تموت أبدا، خاصة فى وقت يتهافت فيه الكثيرون على التطبيع الاقتصادى والثقافى قبل التطبيع السياسى !!!

وكلمة أخيرة نوجهها إلى من يهمهم الأمر تتعلق بهذه المصالح المشتركة، فهى حافز لإسرائيل على أن تطالب بتأمينها فى المستقبل سواء بترتيبات مشتركة أو بترتيبات تنفرد بها إذ إنها لا تتهاون أبدا فى الموضوعات التى تخص أمنها على أساس الأمن المطلق لها وليس على أساس الأمن المتبادل مع الجيران.

● الفصل الرابع عشر

الأمن القومى بين التهديدات والتحديات

لا ينتهى هذا القرن إلا ونجد أنفسنا أمام خريطة متغيرة للمنطقة سواء من ناحية الجغرافيا السياسية أو من ناحية العلاقات الإقليمية، فسوف يضاف إلى الخريطة دولتان: إسرائيل التى كانت مزعومة، وفلسطين التى كانت غائبة ومرفوضة. كما أن العلاقات بين الدول الإقليمية سوف ترى تغيرا حادا، أعتقد أن نواته سوف تكون «المثلث الذهبى» كما سماه الأمير الحسن ولى عهد الأردن أو «المثلث المزدهر» كما سماه شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل والذى يتكون من الأردن وإسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينية، والذى إن دققنا فى الخريطة قد يشكل خنجرا مزروعا فى قلب الأمة العربية أو حاجزا يفصل الدول العربية فى الشمال والشرق عنها فى الجنوب والغرب، أو قنطرة وصل لعلاقات جديدة تتعدى التجمعات القومية التقليدية إلى تجمعات إقليمية مستحدثة ما لم يحدث تصحيح جذرى للأوضاع العربية بإعادة صياغة علاقاتها والعمل على عودة الروح إلى تجمعها القومى فى إطار عمل عربى جماعى يحافظ على المصالح والهوية.

ووسط هذه المتغيرات المنتظرة، علينا أن نتساءل عن مفهوم الأمن القومى، والذى يكثر الحديث عنه بمفاهيم مختلفة، بعضها يتجاهل المتغيرات الحالية والمستقبلية ويتمسك بقواعد اللعبة التقليدية والبعض الآخر يحاول أن يتعامل معها بدرجات متفاوتة من الحذر الذى يلازم أى تحرك نحو المجهول؟!!

وبداية فمفهوم الأمن القومى الذى يحقق أمن الوطن والمواطن ثابت لا يتغير، ولكن ربما يكون التغيير فى توجهاته وأساليبه مادام المناخ الذى يتعامل معه تغير على المستويات العالمية والإقليمية والقومية. فمفاهيم الأمن القومى تدور حول ثلاثية ثابتة

هامة تحدد ملامحه ووسائله ، وفى الوقت نفسه ، تشكل معضلة حقيقية لصاحب القرار . . :

فأمن من . . . ؟

وضد من . . . ؟

وبمن . . . ؟

والإجابة عن هذه التساؤلات الثلاثة يجب أن تكون متكاملة بحيث تشكل حلقات فى سلسلة متصلة صلبة لأن كسر إحدى حلقاتها يشكل اختراقا للأمن القومى فلا يحدث أو يتحقق ويصبح مكشوفا يهدد بأخطر النتائج .

ولنبدأ بالحلقة الأولى وهى أمن من ؟ : هل هو أمن الوطن ؟ أم أمن المواطن ؟ أم أمن الحكم والنظام ؟ وفى رأينا أنه أمن الثلاثة معا ، خاصة إذا توفرت للنظام شرعيته بالمفاهيم المتعارف عليها . . . هذا المفهوم يلقى على صاحب القرار مسئولية خطيرة وهو يوزع حجم الإنفاق على القطاعات الثلاثة ويسبب فى الوقت نفسه ، ما يعرف «بالمعضلة الثلاثية ــ The Tripple Dilemma » تشكل تحديا لصاحب القرار : فما هو السقف الذى لا تجوز لنفقات الدفاع اللازمة لأمن الوطن أن تتجاوزه ، وإلا تهدد أمن المواطن؟ ما حجم نفقات التنمية الشاملة فى كل قطاعاتها التى تحقق أمن المواطن بحيث لا تسبب عجزا فى نفقات الدفاع ؟ ثم ما هو حجم الإنفاق الذى يخصص لأمن النظام وهو إجراء طبيعى لا غرابة فيه تهتم به كل الأنظمة دون استثناء ؟ والإنفاق المتوازن فى القطاعات الثلاثة هو السبيل الأوحد لتحقيق الأمن القومى الشامل وفى الوقت نفسه ، يتحاشى الاقتراض الخارجى والداخلى ، فالدين هم بالليل وذل بالنهار ، وعلاوة على أنه يشكل ضغطا على حرية القرار . ومن الخطر أن يتركز مفهوم الأمن القومى على الوسيلة الحربية ، وإلا لا يتبقى إلا الحجم الصغير للتنمية الشاملة التى هى فى واقع الحال العمود الفقرى للأمن القومى ، ومن الخطر أيضا أن يتركز الاهتمام والإنفاق على تحقيق أمن النظام إذ يخرجنا هذا الاتجاه مباشرة من مفهوم الأمن القومى للوطن والمواطن إلى مفهوم التأمين الذاتى للحكم ، وهو الخطر الأكبر على الأمن القومى لأنه يخل بالتوازن المطلوب لتحقيق الاستقرار .

أما عن الحلقة الثانية التى سوف نحدد فيها ضد من يكون الأمن القومى ، فهى حقيقة صلب الموضوع . . فمن هو العدو ؟ كان تحديده سهلا وواضحا على المستوى العالمى قبل تفكك الاتحاد السوفيتى كدولة ، وانهيار الشيوعية كعقيدة ، ولكن عند نهاية الحرب

الباردة بين الكتلتين أخذت الولايات المتحدة وباقى دول حلف الأطلنطى الذى مازال قائما ودول حلف وارسو الذى حل نفسه تبحث عن العدو بعد أن تغيرت مواصفاته .

وكذلك الحال على المستوى الإقليمى ، فكان تحديد االعدو أمرا واضحا ومتفقا عليه قبل توقيع اتفاقيات « السلام » بين العرب وإسرائيل أو إجراء المباحثات الحالية التى تجرى على قدم وساق والتى ربما تنتهى هى الأخرى إلى اتفاقيات سلام . . . أما الآن «فالعدو الذى كان » يطبع علاقاته هنا وهناك ويرفع أعلامه فى العواصم المختلفة بموجب اتفاقيات تعبر عن توازن القوى وليس توازن المصالح ، وبذلك لا يمكن استبعاد خطورته ومطامعه ومشروعاته ، خاصة فى ظل تفوقه فى ميزان القوى التقليدىConventional وفوق التقليدى Conventional Plus ـ كما اعتدت أن أطلقه على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة ـ وفى ظل احتكاره النووى أيضا . ويزيد من غموض االموقف أن العدوان قد يحدث من دولة عربية على دولة أخرى عربية أو من دولة إقليمية على دولة عربية ـ إيران والجزر ـ وكذلك فقد تنوع شكل العدوان : فقد يكون على شكل نزاع حدود ، أو مشاكل خاصة بالمياه ، أو تصدير للإرهاب ، أو تحديد مستويات وأنواع التسلح . . .

كل هذه الفوضى تجعلنا نقترح أن يكون تعامل الأمن القومى مع « التهديدات ـ Threats » بدلا من أن يكون التعامل ضد « العدو » فاللفظ المقترح أشمل وأكثر ملاءمة للمتغيرات الحالية التى قد تكون على شكل منافسات غير متكافئة ، أو مشروعات دولية أو إقليمية مدروسة تبعدنا عن جذورنا وهويتنا ، أو مشاكل أخرى عدوانية ورسائلها غير حربية قد تنجذب إليها وتغوص فيها .

وإلى جانب هذه « التهديدات الخارجية » علينا توقع « تحديات داخلية ـ Challeng-es » غرضها النظام القائم بالضغط عليه باستخدام جميع الوسائل بما فيها القوة للحصول على تنازلات معينة ، أو بالانقضاض لتغيير النظام القائم .

والأمن القومى دائما يربط بين التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية إلى حد أن بعض النظم قد يفتعل التهديدات على الحدود أو خارجها لإبعاد النظر عن التحديات التى تتجمع فى الداخل ، ولكن وفى ظل القيود التى تفرض على استخدام « القوة » لفض المنازعات بين الدول ، وتحت ضغط القوانين التى تطبق بصفة اختيارية Selective لنقل السلاح والتكنولوجيا ، وكذلك تحت وطأة فرض السلام الإقليمى الناقص . . . كل ذلك جعل خطر التحديات بفرقعات فى الداخل أكثر توقعا من التهديدات المباشرة .

الأمر الذى يحتم على صاحب القرار مواجهة هذا الخطر الجديد بخطط مدروسة لا تعتمد فقط على المواجهة بالقوة، ولكن أيضا بوسائل إصلاحية أخرى، فالسؤال الآن ليس فى ضرورة الإصلاح ولكن فى كيف يتم هذا الإصلاح . . ومتى؟!!

ونأتى إلى الحلقة الأخيرة والتى تتعلق بمن نحقق الأمن القومى ؟ وهل نحققه على المستوى القومى أو الإقليمى ؟ وفى كل الحالات فدولة كمصر - نعدها دولة إقليمية عظمى - يجب أن تعمل على تحقيقه على المستوى القطرى أولا مع تعزيزه بالمستوى العربى، فهى الدولة القاعدة والنواة التى تتجمع حولها البلاد العربية الأخرى، ويجب أن نعى أن الانطلاق إلى التعاون داخل النظم الإقليمية يحتم أولا بناء قاعدة انطلاق قوية من القوة الذاتية القطرية والقوة القومية العربية ووسيلة البناء هذه تركز على استخدام « قدرتنا - Capabilities» والقدرة هى مجموع « قوانا » فى كل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والديموجغرافية وفى ظل المتغيرات الحالية تقيّم الدول على المسرح العالمى بقدرتها، وليس بمجرد قوتها العسكرية أو الاقتصادية. فقط وفى هذا المجال فالدول العربية تتفوق تماما على إسرائيل التى تفتقر كلية إلى مصادر القدرة عدا قوتها العسكرية، ولذلك فهى تحاول أن تعوض هذا النقص القاتل عن طريق ما تحصل عليه من مصادر القدرة المتعددة عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف وعن طريق التطبيع أولا قبل حل المشاكل السياسية فهى تفتقر إلى رأس المال، والمياه والسوق والقوة البشرية والطاقة وكلها تعتبر بمثابة إكسير الحياة والوجود، ولذلك علينا أن نتعامل معها فى هذا المجال بمنتهى الحذر مع تذكر أن المشروعات المشتركة فى مجالات الغاز والنفط والمياه والسياحة والنقل سوف تكسبها حق الانتفاع فى المستقبل مما يستلزم ترتيبات دفاع من جانبها فى أمور أصبحت تتعلق بالوجود .

من ذلك نرى أن الأمن القومى يعمل فى محيط الاستراتيجية العظم-Grand Strate-gy ووسيلته هنا هى حرب التكنولوجيا War of Technology وليس الحرب التكنولوجية فقط Technological Warfare أى التفوق فى كل المجالات وليس فقط فى مجال القوة العسكرية. فنحن نعيش فى ظل سلام واقعى Real Peace وليس سلاما كاملا فالأخير مجرد وهم لم يتحقق فى الماضى ولن يتحقق فى المستقبل، فالسلام الذى يبنى حاليا هو سلام واقعى ملىء بالمتناقضات التى تجعل استخدام القوة فى المستقبل القريب أو البعيد أمرا محتملا لأنه يبنى على قاعدة توازن القوى وليس توازن المصالح، فالسلام المستقر طويل الأمد يجب أن ترضى عنه الأجيال الحالية وأيضا الأجيال القادمة لأن الفتائل غير المنزوعة تتفاعل بمرور الأيام وتنتهى إلى نهايات مأساوية فهكذا يقول التأريخ .

● الفصل الخامس عشر

مازالت مصر هى مركز الثقل الإقليمى

قبل عملية « عاصفة الصحراء » كثر الحديث عن أن مركز الثقل الاستراتيجى انتقل شرقا إلى منطقة الخليج ، حيث يمر فى خليج هرمز ناقلة بترول كل ٨ دقائق تكون فى مجموعها ١٩ مليون برميل يوميا تمثل أكثر من ثلثى إنتاج دول الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يوميا تشكل ٩٠٪ من احتياجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات لتعزز ذلك لدى البعض ، فقد تخللها ما عرف بحرب الناقلات إضافة إلى ضرب آبار البترول فى كل من العراق وإيران وتدخلت الدول العظمى . . وجاءت الحرب الخليجية الثانية والتى هاجم فيها العراق الكويت لتضيف نقاطا أخرى إلى أصحاب هذه المدرسة ، فقد قيل إن واشنطن قادت عمليتى « درع الصحراء » و « عاصفة الصحراء » لطرد العراق من الكويت ، وهو تدخل غير مسبوق ولا ملحوق على المستويين الإقليمى والعالمى لأهمية الآبار ، وبذلك فقد سلمت قناة السويس أهميتها الاستراتيجية التقليدية بما فى ذلك البحر الأحمر إلى منطقة الخليج ومضيق هرمز ، وجاءت الأحداث الأخيرة ورد الفعل الأمريكى الثقيل لتعزز هذا الرأى .

ولقد أيد د . جمال حمدان هذا الاتجاه فى كتابه المهم « استراتيجية الاستعمار والتحرير » ـ إصدار دار الشروق ـ حينما تحدث عن الانقلاب الاستراتيجى وتحرك البندول نحو الشرق وانزواء القناة إلى ممر على طريق البترول ، فقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأدوار والأهميات النسبية فبعد أن كانت السويس كبيرة والخليج

صغيرا من الوجهة الإستراتيجية انقلبت الموازين فأصبح الخليج كبيرا جدا والسويس صغيرة نسبيا، إذ أفقد البترول مصر زعامتها الإستراتيجية فى المنطقة كموقع. كما كاد يفقدها زعامتها السياسية كدولة « من ص ٤٠٤ ـ ص ٤١١ ».

وفى تقديرنا أن كاتبا كبيرا مثل حمدان ومن يرون نفس نظرته ، وهم يصلون إلى هذه النتيجة، أغفلوا أمرين :

● الأمر الأول : إغفال النظرة « الجيوستراتيجية » والتركيز على النظرة «الجيوسياسية».

● الأمر الثانى : هو مناقشة أهمية خطوط المواصلات التى تصل بين منابع البترول والأسواق الخارجية سواء فى الشرق الأقصى أو أوروبا . وهل المنبع هو الذى يتحكم فى خطوط مواصلاته أم إن منطقة خطوط المواصلات (Communiction Zone (Comz هى التى تتحكم فى المنابع ؟

بخصوص الأمر الأول ، فإنه من المعروف أن النظرة « الجيوسياسية » أضيق اتساعا وأقل عمقا من « النظرة الجيوستراتيجية » لأنها جزء من كل. . أما بخصوص الأمر الثانى وهو الموازنة بين أهمية منابع النفط فى الخليج ومنطقة خطوط المواصلات التى تنقله إلى أسواقه فيحتاج منا إلى وقفة لنرى هل أصبحت القناة حقيقة « مجرد شىء انزوى على طريق البترول وأصبحت مجرد ممر للصيد الثمين ؟ ».

وجود قناة السويس كمضيق طويل على الطريق المترامى لنقل البترول من منابعه فى الخليج إلى مضيق هرمز إلى بحر العرب إلى باب المندب ، ثم إلى البحر الأحمر، إلى قناة السويس وإلى البحر المتوسط يعطيها ميزة السيطرة على هذا الطريق الطويل بما فيه من « ترويكا المضايق » وهى هرمز ، باب المندب ثم القناة، فهى إذن ليست مجرد ممر، بل هى نقطة سيطرة وتحكم.

خطوط المواصلات حتى فى مسارح العمليات التكتيكية أو الاستراتيجية هى التى تتحكم فى الجبهات لأن السيطرة عليها يهيل الجبهات ويفككها فتنهار مهما كانت متماسكة، ولذلك فكل الإستراتيجيين الكبار وعلى رأسهم نابليون بونابرت يركزون على حتمية السيطرة على خطوط المواصلات ويقيسون مهارة القيادة بمقدار كفاءتها فى اللعب فى منطقة خطوط المواصلات وعليها، ولقد قال الفريد ماهان أول من وضع أسس الإستراتيجية البحرية الأمريكية « السيطرة على البحار والممرات المائية ذات

الأهمية الإستراتيجية عنصر مهم من عناصر قوة الدول ، فالدول التى لها مخارج على المحيطات العظمى تتاح لها أهم عناصر القوة بدرجة أكبر من الدول ذات المخارج المقفولة لأنها ستكون قادرة على التحكم فى الخطوط التجارية » وتعتمد أهمية الدول التى تقع على خطوط المواصلات ـ كمصر ـ على توفر عدة عوامل أهمها : تطل على أكثر من بحر ، مخارجها نحو البحار مفتوحة ، تملك مساحات أرضية مناسبة ، مركز تجارى مهم ، صلاحيتها كقاعدة استراتيجية . . . وكلها عوامل تتوفر لمصر علاوة على أنها تقع فى موقع متوسط بين قلب الأرض الشمالى فى سيبريا وقلب الأرض الجنوبى فى جنوب إفريقيا ، فهى إذن فى « سرة » الجزيرة العالمية التى تتكون من أوروبا وإفريقيا وآسيا وهى تتحكم فى الوقت نفسه فى أكبر مخزنين للمواد الأولية فى العالم : مخزن النفط فى الخليج ، ومخزن المواد الأولية فى إفريقيا ، فهى تعتبر البوابة الأمامية للمخزن الإفريقى والبوابة الخلفية للمخزن الخليجى ، ولا يجوز والحالة هذه أن نعتبر قناة السويس مجرد ممر على طريق البترول إلى الخليج .

علاوة على ذلك فهناك تغير استراتيجى هائل حول اتجاهات أنهار البترول من اتجاهاتها التقليدية إلى اتجاهات جديدة تماما نتيجة للحرب العراقية ـ الإيرانية وما سمى بحرب الناقلات فى ذلك الوقت ومحاولة إيران قفل مضيق هرمز ، وقد لا يلتفت إليه الكثيرون رغما عن أهميته القصوى ويمكن أن نجمله فى الآتى :

* نتيجة للخلافات الحزبية بين دمشق وبغداد قفلت دمشق أنبوب النفط الذى كان ينقل البترول العراقى من حقول الشمال إلى البحر المتوسط فى بنياس ، فاضطرت العراق إلى نقله بأنبوب آخر عبر تركيا ، وأصبحت تركيا تتحكم فى بترول العراق المتجه إليها شمالا والمياه التى تتجه من تركيا جنوبا .

* لتلافى مضيق هرمز قامت السعودية بإنشاء خط البترول السعودى Petro Line لينقل البترول من أبقق فى الشرق إلى ميناء ينبع فى الغرب على البحر الأحمر ، وهو يضخ يوميا ٤ ملايين برميل مع إنشاء صناعة بتروكيماويات ضخمة فى المنطقة .

* قامت العراق بنقل بترول حقولها الجنوبية فى الرميلة والزبير تلافيا لتهديدات إيران فى الخليج عبر الخط السعودى إلى ميناء المعجز جنوب ينبع بمقدار ٥٠ كم ويضم الميناء مستودعات ومضخات وخزانات وأرصفة ، وتم افتتاح الخط نهائيا فى ٢٢/ ٢/ ١٩٨٩ بطول كلى ١٥٧٥ كم ، إلا أنه مقفول حاليا لظروف العلاقات بين البلدين بعد العدوان على الكويت .

* خط الأنبوب اليمنى وهو ينقل البترول من حقوله فى اليمن إلى ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر أيضا بطاقة ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا.

* هذا علاوة على خط سوميد المصرى الذى يبدأ من عين السخنة على الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى سيدى كرير على البحر المتوسط، وهذا الخط يوفر وقت وتكلفة نقل البترول الخام من مناطق التصدير بالخليج العربى والبحر الأحمر إلى مراكز الاستهلاك بأوروبا بما يتراوح بين ٩ أيام، ١٣ يوما، وبلغت الكميات المنقولة من بترول الخليج العربى إلى أوروبا عبر خط سوميد Sumid حوالى ٥٤ مليون طن عام ١٩٨٨ بنسبة تزيد ٥٠٪ بالمقارنة بحوالى ١٨ مليون طن عبر القناة، ٣٦ مليون طن عبر رأس الرجاء الصالح.

* وهناك الأنبوب الإسرائيلى من إيلات على خليج العقبة إلى أسدود على البحر المتوسط وطاقته ٢٢ مليون طن يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليون طن علاوة على اعتماد إسرائيل على ما تنقله من البترول المصرى بناقلات البترول بناء على معاهدة السلام مع مصر.

وإذا تعمقنا أكثر فى نظرتنا إلى منطقة خطوط المواصلات هذه وما حدث فيها من تغيرات خطيرة لوجدنا أن هناك طريق «العبارات» من نويبع المصرية إلى العقبة الأردنية والذى يصل البلاد العربية بعضها ببعض حتى قبل اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل والتى فتحت طريقا آخر بجوار الحدود المصرية الشرقية إلى إيلات والعقبة، ثم هناك خط الملاحة الجديد بين ميناء ضباء السعودى على الساحل الشرقى للبحر الأحمر وميناء سفاجا المصرى على ساحله الغربى لاختصار المسافة بين البلدين إلى ٣ ساعات بالعبارات العادية وإلى ساعتين بالهوفر كرافت، والذى سوف يفتح مجالا كبيرا للتجارة بين البلدين، ويعمل فى الوقت نفسه كبديل للخط السعودى العقبة ـ نويبع أو العكس، كما يصل بين مصر والخليج بطريق برى.

إذن فالبندول لا يتحرك شرقا كما يقال، ولكنه يتحرك غربا داخل كتلة إستراتيجية واحدة تجمع بين منابع البترول على الخليج فى الشرق وبين منطقة خطوط مواصلاته فى الجنوب فى بحر العرب والغرب فى البحر الأحمر، وثبت أثناء حرب الناقلات وقت الحرب العراقية ـ الإيرانية أن البدائل تكون فى البحر الأحمر وقناة السويس عبر الأنابيب أو يمكن قطع آبار البترول فى الخليج بزرع الألغام فى البحر الأحمر، كما حاولت إيران لأن خطوط المواصلات تقبض على رقبة المنابع وهذه النظرة الإستراتيجية يجب أن تضعها دول إعلان دمشق تحت نظرها، وهى تقرر مصير هذا الإعلان، وهل من الصالح العربى استمرار تجميده أم العمل على تنشيطه ؟

ملحوظة أخيرة عن وجود ميناء ينبع - ميناء ضخ البترول السعودى على البحر الأحمر - وميناء المعجز - ميناء ضخ البترول العراقى على نفس البحر - على خط عرض واحد مع ميناء رأس بناس على الساحل الغربى للبحر إذ قد يرى فى المستقبل القريب توصيل البترول العراقى والسعودى بأنبوب غاطس إلى رأس بناس المصرية لتوصيله إلى ميناء السخنة شمالا ثم إلى سيدى كرير غربا على البحر المتوسط، كما هو الحال حاليا فى خط سوميد وبذلك يمكن ضخ البترول من أبقق والرميلة والزبير فى الشرق على الخليج إلى سيدى كرير على البحر المتوسط فى الغرب مما يوفر كثيرا من الجهد والمال ويزيد من ربط المصالح الحيوية بين الدول العربية الخليجية وبين الدول العربية البحر أحمرية.

ولكن ما تأثير كل ذلك على قناة السويس، خاصة بعد حفر قناة البحرين بين العقبة وأسدود والتى تم الاتفاق على حفر مرحلتها الأولى بين العقبة والبحر الميت فى الاتفاقات الأخيرة بين الأردن وإسرائيل؟ السؤال خطير يحتاج إلى تقديرات واعية.

والمستقبل ملىء بالمفاجآت داخل هذه الكتلة الإستراتيجية الواحدة التى تحتفظ مصر داخلها بمركز الثقل الإقليمى مما يحتم عليها أن تتقدم لتلعب دورها فى رسم مستقبل المنطقة.. فهذه مشيئة القدر والقدر لا يهزل.

● الفصل السادس عشر

نقطتان ساخنتان ونقطة باردة على مسرح الشرق الأوسط

النقطة الساخنة الأولى هى النزاع بين تركيا وروسيا على تنظيم مرور السفن فى الممرات التى تصل البحر الأسود بالبحر المتوسط ، والنقطة الساخنة الثانية هى النزاع بين تركيا أيضا واليونان على مدى المياه الإقليمية فى بحر إيجة . . أما النقطة الباردة فهى مشروع مد القناة التى اتفقت كل من الأردن وإسرائيل على حفرها لتصل بين خليج العقبة والبحر الميت والتى يهتم بها شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل السابق اهتماما خاصا ، كما يظهر من تصريحاته المتعاقبة ومن المساحة التى خصها بها فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » .

ارتفعت حرارة النقطة الأولى فى المنطقة الخطيرة حينما أرادت أنقرة الانفراد بفرض قواعد مرور جديدة على السفن التى تعبر المضايق بعد زيادة حجم العبور إذ كان يمر فى المضايق وقت توقيع معاهدة « مونترو » عام ١٩٣٦ حوالى ٧٠ سفينة سنويا بينما يمر فيها حاليا ٥٠٠٠٠ سفينة مختلفة الأحجام ، مما يحتاج إلى تنظيم جديد للمرور يضمن الأمن للسفن العابرة ولم تقنع أنقرة بالإعلان عن القواعد المعدلة ، بل بادرت بتطبيقها بالفعل منذ يوليو الماضى .

وما يهمنا من القواعد الجديدة هو المادة التى تنص على وقف الحركة فى المضايق لمدة ٥ ساعات إذا مرت ناقلة أطول من ١٥٠ مترا ، مما يعنى زيادة تكلفة الشحن فى السفن التى تحتجز فى البحر الأسود أو فى بحر « مرمرة » لحين انتهاء المرور إذ إن كل ساعة تأخير ترفع سعر الحمولة مما يضعف منافسة سعر النفط الذى تخطط روسيا لنقله من آسيا الوسطى .

ولم يكن هناك أمام موسكو إلا الاعتراض على القواعد الجديدة على أساس أنه لايجوز لتركيا الانفراد بوضع قواعد جديدة تخل بنصوص معاهدة مونترو التى تكفل المرور الحر للدول المنتفعة، كما أن القواعد الجديدة لا تستهدف حماية المضايق بقدر ما تستهدف عرقلة نقل البترول من القوقاز وآسيا الوسطى بواسطة الناقلات العملاقة لأن الترتيبات الجديدة التى سترفع تكلفة النقل، ستحتم إغلاق المضايق لمدة ٣٠٠ يوم مما يشل حركة نقل النفط، وإذا لم تصل المساعى الحميدة التى تجرى الآن لحل النزاع القائم، فإن موسكو قد تقابل الموقف باستخدام القوة بطريقة مباشرة وقد تنقل المواجهة إلى جنوب شرق تركيا باستخدام الورقة الكردية أى باستخدام القوة أيضا عن طريق الوكالة Proxy.

النقطة الساخنة الثانية بين تركيا أيضا واليونان وسوف تبلغ درجة الغليان إذا طبقت الأخيرة نص المعاهدة الدولية لقانون البحار فى إيجة والتى تعطى الحق للدول البحرية لمد مياهها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلا ويزداد الأمر تعقيدا بامتلاك اليونان ٨٠١٥ جررة فى هذا البحر فى حين لا تمتلك تركيا إلا جزيرتين ولسواحل اليونان والجزر جرف قارى ويعنى ذلك أن قيام اليونان بمد مياهها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلا استنادا إلى المعاهدة الدولية لقانون البحار والتى يفترض تنفيذها اعتبارا من ١٦/ ١١/ ١٩٩٤ وإلى معاهدة جنيف لعام ١٩٥٨ التى تقرر وجود جرف قارى للجزر، فإن بحر إيجة سيصبح فى واقع الحال بحرا يونانيا، وهذا أمر لا يمكن أن تقبله تركيا، خاصة بعد اكتشاف اليونان البترولى من جزيرة «تاسيوس» الواقعة فى شمال بحر إيجة مما دعا رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيللر إلى إنذار اليونان باحتلال القوات التركية للجزر اليونانية خلال ٢٤ ساعة، إذا أعلنت اليونان عن مد مياهها الإقليمية ويصاحب الإنذارات التركية تحركات وتدريبات عسكرية لإعطائها المصداقية اللازمة، وأساس الموقف التركى المتشدد هو أن الأمر يتعلق بالأمن القومى لبلادهم، الأمر الذى يجب أن يقابل من وجهة نظرهم بكل الإجراءات الممكنة لدفع الخطر القائم أو المستقبل.

هذا عن النقطتين الساخنتين. . فماذا عن النقطة الباردة ؟! وليس معنى أنها باردة أنها غير خطيرة، أو أنها لا تحتاج إلى دراسة متعمقة وإجراءات واضحة لإجلائها تماما تفريغا لخطورتها فى المستقبل، إذ هى متعلقة بما يمكن أن نسميه بقناة البحرين بين العقبة على البحر الأحمر وبين مكان ما على البحر الميت، وقد نص على حفر هذه القناة فى الملاحق الخاصة باتفاقية إعلان المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك فى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل.

والمشروع فى أساسه ليس عربيا، وإن أصبح من المقرر أن يشارك فى إقامته الجهد العربى، كما أن انعكاساته بالسلب أو الإيجاب سوف تحدث على العرب أيضا . والمشاركة العربية ـ وللأسف الشديد ـ تتم دون دراسة مسبقة، فهى نوع من رد الفعل لمشروع مدروس بواسطة الجانب الإسرائيلى منذ أيام هرتزل أوائل القرن العشرين ويتضح ذلك مما كتبه حاييم وايزمان أول رئيس لدولة إسرائيل فى مذكراته عن المشروع عند بحث مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ويذكر أنه قابل الرئيس الأمريكى هارى ترومان لينقل إليه وجهة نظر اليهود من المشروع، خاصة فيما يتعلق بالنقب، وأبدى له رغبة اليهود « فى أن يكون النقب بكامله من نصيبهم ، وإن بقى فى يد العرب فسوف يظل عديم النفع، فى حين أنه لو أصبح من نصيب اليهود فإنه سوف يحسن ويعمق ليصبح صالحا للسفن ذات الحجم المعقول، ولابد بعد ذلك من شق قناة من العقبة إلى شرق البحر المتوسط، وهذا المشروع تمت دراسته فعلا بواسطة بعض المهندسين الأمريكيين والسويديين وحينئذ تصبح القناة ممرا موازيا لقناة السويس لتختصر الطريق إلى الهند يوما أو أكثر، وتكون كممر بديل فى حالة قيام المصريين بقفل قناة السويس فى وجه الملاحة فى يوم من الأيام لو عادت القناة إليهم ». ويضيف وايزمان أن الرئيس الأمريكى وعده بتنفيذ رغباتهم واتصل فعلا برئيس الوفد الأمريكى فى « ليك سكس » وأمره بأن يعمل على تحقيق ذلك.

ونلاحظ هنا ملاحظتين على جانب كبير من الأهمية : الملاحظة الأولى تتعلق بالنفس الطويل للسياسة الإسرائيلية وتمسكها بالغرض المحدد ولو مر عليه عدة عقود من الزمن، فبالرغم من أن موضوع حفر القناة نبت فى أفكارهم منذ منتصف القرن، إلا أنهم مازالوا يصرون على تنفيذه فى نهاية القرن، والملاحظة الثانية أن المشروع فى فكرته الأولى يجعل حفر القناة بين البحرين الأحمر والأبيض، ولكنه فى الاتفاقيات الأخيرة يجعل حفرها بين البحرين الأحمر والميت مما يجعلنا نعتقد أن هذا هو المرحلة الأولى للمشروع الكبير حتى نتجرعه قطعة قطعة تفاديا لأى اعتراضات من جانبنا.

ويتضح ذلك مما كتبه شمعون بيريز فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » ويمكن تلخيص رؤيته للقناة فى الآتى :

● قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت مشروع كبير يرمى إلى نقل المياه من البحر الأحمر

إلى البحر الميت لتعويض كمية المياه التى تحولها إسرائيل والأردن من نهرى الأردن واليرموك لأغراض الرى ، وتربية الأسماك ، وللخدمات السياحية فى وادى عربة الإسرائيلى والأردنى ولإقامة بنية تحتية لمزيد من التنمية الاقتصادية فى المنطقة .

● أهم فوائده توليد الكهرباء من مساقط المياه واستخدامها للتحلية بأسعار معقولة .

● حاولت إسرائيل الوفاء بتصور تيودور هرتزل ـ أى مد القناة من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض . ولكن لم يكن ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية من جانب ولاعتراض الأردن على المشروع من جانب آخر . وحاولت الأردن شق قناة بين البحرين الأحمر والميت ، ولكن عارضت إسرائيل . . وأخيرا تم الاتفاق بينهما على شق القناة كمشروع مشترك يدعمه تمويل دولى وضمانات دولية .

● تقوم إسرائيل والأردن بتطوير ميناءى إيلات والعقبة وإنشاء خليج صناعى عند الطرف الجنوبى للمدينتين ثم تسحب وتضخ المياه إلى كل من الأردن وإسرائيل بعد ذلك .

● سوف يستغرق المشروع ٨ سنوات لإتمامه .

وكما نرى ، فإن بيريز يخالف هرتزل فى تصوره للمشروع ، فبينما يرى أن القناة تمد بين البحرين االأحمر والميت ، يرى هرتزل مدها من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط ، ويذكر أنهم درسوا مشروع هرتزل ، إلا أنهم استبعدوه لأغراض اقتصادية فقط ، ومعنى ذلك أنهم لو تغلبوا على العقبات الاقتصادية ، فإنه يمكن العودة إلى مشروع هرتزل لحفر القناة بين البحرين الأحمر والمتوسط ، بذلك تكون قناة البحرين الأحمر والميت مرحلة أولى لاستكمال المشروع الكبير حينما تزال العقبات أمام تنفيذه ، وهذا هو مكمن الخطورة الحقة على قناة السويس وأمننا القومى ، بما لا يمكن السكوت عليه ، فالمشروع الذى تم الاتفاق عليه يبدأ فى البحر الأحمر ، ونحن دولة بحر أحمرية وينتهى إما على البحر الميت أو البحر المتوسط ، مما يعرض مستقبل قناة السويس للخطر الأمر الذى يحتاج إلى تدخل مصرى لتلافى أى خطر مستقبلى على أمننا القومى ، كما فعلت روسيا أمام فرض تركيا قواعد لتنظيم المرور فى منطقة المضايق ، وكما تعمل تركيا أمام محاولات اليونان على مياهها الإقليمية فى بحر إيجة ليصبح بحرا يونانيا مما يهدد الأمن القومى لتركيا .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإننا سندعو إلى تقييم مركز قناة السويس كممر عالمى فى ضوء المستجدات القائمة والمحتملة الآتية :

● احتمال مد قناة البحر الأحمر - البحر الميت إلى البحر الأبيض المتوسط، واستخدامها كبديل لقناة السويس كمشروع تيودور هرتزل الأصلى.

● التغييرات السريعة فى هياكل أساطيل النقل البحرى العالمية بالتوسع فى استخدام الحاويات بدلا من السفن العادية، علما بأن الحاوية يمكن أن تحل محل خمس سفن شحن، مما يقلل من عدد السفن العابرة.

● احتمال مد خطوط السكك الحديدية الناقلة للبترول مثل خط سيبيريا الذى يصل المحيط الهادى بشمال غرب أوروبا أو الخط الذى يقال إنه سيمد من الخليج إلى إسرائيل وتركيا، ثم أوروبا، والذى يقلل من حجم المرور بنسبة ٢٠٪ هى مقدار تجارة الخليج المارة بالقناة.

● منافسة أنابيب النفط للقناة إذ تقل عوايد المرور بمقدار ١,٥ دولار/ طن، مع ملاحظة أن طاقة خط سوميد زادت من ٧٠ مليون إلى ١١٠ ملايين طن/ سنويا، وسوف تزداد طاقته عندما يتم مشروع مصفاة سيدى كرير الجديدة التى تقوم بها شركة «ميدور - Midor» برأسمال إسرائيلى - مصرى مشترك، والذى سوف يستغرق إنشاؤه ثمانى سنوات، وكذا زادت طاقة خط أنابيب إيلات - أسدود من ٤٠ مليونا إلى ٦٠ مليون طن/ سنويا.

وكما نرى فنحن أمام موضوع مقلق وخطير ذى شقين :

الشق الأول يتعلق بضرورة دراسة شق قناة البحرين الأحمر والميت واحتمال امتدادها إلى البحر المتوسط كقناة ملاحة وتأثير ذلك على أمننا القومى والتدخل بالطرق المناسبة لدرء أى أخطار محتملة على أمننا القومى فى الحاضر والمستقبل، ولا يجوز الارتكان إلى الآراء التى تستبعد هذا الاحتمال، فالأيام خير شاهد على أن المستحيل يصبح ممكنا فى ظل تغير الظروف والإمكانيات وكقاعدة استراتيجية لا تخطىء، فإن ما لا يمكن استبعاده بصفة قاطعة يجب التعامل معه على أنه خيار محتمل، خاصة بعد أن أذاعت وكالات الأنباء وما كشفت عنه صحيفة «الصنداى تايمز» البريطانية، عن قيام

بعثة من البنك الدولى بزيارة إسرائيل لتفقد موقع القناة المقترح شقها لربط البحرين الأحمر والمتوسط مرورا بالبحر الميت والتى يتوقع أن تصل تكلفتها إلى ١٢ مليار دولار (الأهرام يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٩٤) .

أما الشق الثانى ، فيتعلق ببحث مواجهة قناة السويس للتهديدات الحالية والمستقبلية والتى أدت منذ الآن إلى نقص عائداتها بمقدار ٥ ,٣٪ هذا العام عن العام الماضى ووضع الخطط التى تكفل للقناة الاحتفاظ بقيمتيها العالمية والمحلية فى مواجهة منافسات حقيقية وخطيرة لا ترحم ، إذ أصبح الاعتماد فقط على تعميق القناة لزيادة غاطس السفن العابرة لا يساير الأخطار المتزايدة بمرور الأيام علاوة على أنه إجراء يدخل فى دائرة رد الفعل التى تجعلنا نسلم المبادأة طواعية للغير ، وهو أمر لا أظن أنه ينال الرضاء .

● الفصل السابع عشر

نقطة ساخنة جدًا فى قوس الأزمات

كان « زبيجنيو بريجنسكى ـ Zbigniew Brzezinski » مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى «جيمى كارتر» محقا حينما أدخل منطقتنا فى « قوس الأزمات» لأنها فعلا كذلك ، فعلى مساحتها تتفاعل الأزمات فترتفع حرارتها أحيانا لتنخفض أحيانا أخرى، ثم تعود إلى الارتفاع بطريقة غير متوقعة لفشل الأطراف فى نزع فتائلها ومعالجة أسبابها على قاعدة الحلول الناقصة التى تحقق للأطراف « بعض » أغراضهم وليس « كلها » حتى يتحقق الأمن والاستقرار لأن الأمن المطلق لأحد الأطراف هو فى حقيقته تهديد لأمن الأطراف الأخرى ويدعو إلى عدم الاستقرار واستمرار الأزمات واستنزاف الإمكانيات والطاقات.

النقطة الساخنة جدا التى نعنيها تقع فى مركز دائرة منطقة الخليج نتيجة لصراع عربى ـ عربى طرفاه العراق والكويت للأسف الشديد وتطور الصراع ليتميز بخواص خطيرة منها :

● **الخاصية الأولى هى** : أن كل طرف يريد أن يلغى الآخر ، فالرئيس صدام حسين يريد أن يقضى على النظام الكويتى القائم ويبتلع الكويت والنظام الكويتى بدوره يريد إزالة النظام العراقى الحالى حتى لو أدى ذلك إلى تفتيت العراق إلى دويلات ضعيفة . وحينما تصل الأزمة إلى هذا الحد نصبح أمام ما أسماه « ميترنيخ » بـ «الموقف الثورى» الذى لا يمكن مواجهته إلا باستخدام القوة، وهذا وضع شائك وخطير ليس على الطرفين فحسب، ولكن على الموقف العربى ككل أيضا.

● **الخاصية الثانية هى** : أن الصراع الإقليمى بين الدولتين العربيتين أصبح صراعا

إقليميا عالميا لتدخل القوى العظمى فيه بأغراضها ومطامعها وخططها، وكذا تدخل الهيئات الدولية التى فقدت إرادتها فى ظل وجود القوة الواحدة العظمى ، واستمرار الصراع سوف يجعله صراعا بالوكالة By Proxy تتضاءل فيه المصالح الإقليمية فى ظلال المصالح العالمية للدول العظمى ، مما يصعب معه حل الصراع ، كما حدث فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى أيام القوتين العظميين .

● **الخاصية الثالثة هى :** لجوء أطراف الأزمة سواء الأطراف الإقليمية أو العالمية ، إلى استخدام القوة بدرجات متفاوتة كأسلوب وحيد لحلها ، علما بأن الاقتصار على استخدام القوة كان سببا فى وجود واستفحال الأزمة الساخنة جدا ، وإذا كان استخدام القوة كوسيلة وحيدة لحل الخلافات سببا فى إيجاد الأزمة ، فإنها سوف تصبح وسيلة عاجزة عن حلها فى مناخ عالمى يقيد استخدام القوة فى ظل الشرعية الدولية أو هكذا يقولون .

● **الخاصية الرابعة هى :** أن كل الدول العربية رفضت ونددت بالحشد العراقى الأخير ، الأمر الذى يختلف عن تباين موقف الدول العربية أيام « عاصفة الصحراء » ولكن يلاحظ فى الوقت نفسه ، أن « شرخا » حدث فى موقف الدول الرئيسية الأجنبية فى التحالف إذ أعلنت فرنسا صراحة على لسان كل من وزيرى خارجيتها ودفاعها « أن التحركات العراقية عمل شرعى ، لأنه يتم داخل حدودها علاوة على أنه لا يتعارض مع القرارات الدولية التى صدرت ضد العراق ، وإنها تعارض فى الوقت نفسه محاولة إنشاء منطقة عازلة فى الجنوب يحرم على القوات العراقية الوجود فيها ، وإن الولايات المتحدة تضخم فى الأزمة لأسباب داخلية » .

ومن متناقضات التهاب الأزمة أخيرا أن الذى صعدها هو الرئيس صدام حسين وهو من أشد الأطراف حاجة إلى تهدئتها ، وكان الموقف فعلا يتجه إلى التهدئة ، فتقرير «رالف أكيوس » ممثل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص المكلف دوليا بإزالة أسلحة العراق شديدة التدمير والمحظور امتلاكها كان يؤكد نجاح العملية وتعاون العراق .

ثم موقف تركيا وفرنسا المؤيد لرفع حظر البترول عن العراق أخذ يلاقى آذانا مصغية علاوة على أن قطاعا من الرأى العام أخذ يتعاطف مع ضرورة رفع العقوبات تخفيفا من معاناة الشعب العراقى . وفى هذا المناخ المواتى يأمر الرئيس صدام بحشد قواته على

الحدود الكويتية ليوجد أزمة فى توقيت سيئ مبنى على حسابات خاطئة!!! ربما وضع الرجل فى تقديره أن إشعال المواقف يؤدى إلى نزع الفتائل كما حدث أخيرا عند نشر القوات الأمريكية فى هاييتى وأزمة اللاجئين مع كوبا وتوتر الموقف مع كوريا الشمالية وإمكانياتها النووية . .

كل الأزمات الثلاثة اشتعلت ووصلت إلى حافة الهاوية ، ولكن أمكن نزع فتائلها فى آخر لحظة عن طريق حلول غير متوقعة فلماذا لا يجرب حظه؟!! ثم تعقد الموقف الداخلى وصعوباته بما فى ذلك معاناة الشعب العراقى نتيجة للحصار الطويل عامل أكيد فى دفع الرئيس العراقى لاتخاذ قراره سيئ الحظ على أساس قاعدة فى الصراع مشكوك فى صحتها ، وهى أنه « لتقليل وحصار المشاكل الداخلية المتصاعدة على صاحب القرار تصعيد المشاكل الخارجية لتوجيه الأفكار إلى الحدود أو خارجها بعيدا عن الجبهة الداخلية » . ولكن هذه القاعدة تحتاج إلى حسابات دقيقة لتوازن القوى الإقليمى والعالمى ، كما يحتاج إلى حوار واقعى يتم فيه استعراض كل «السيناريوهات» المحتملة لأن تصعيد المواقف السياسية يخلق الأزمات لا يعتبر دائما وفى كل الأحوال علامة قوة ، بل يكون فى حقيقته مظهر ضعف .

من ذلك نرى أن الرئيس العراقى تحت ضغط المشاكل الداخلية المترتبة على الحصار المفروض عليه بواسطة القرارات الدولية أشعل الموقف على حدوده مع الكويت بدفع قواته غربا لإيجاد حالة من التوتر الدولى قد ينجم عنها تخفيف الحظر المفروض لرفع المعاناة عن الشعب ، ولم يكن فى عزمه وتصميمه اختراق الحدود لأنه يعلم استحالة ذلك دوليا من تجاربه السابقة من جانب ، ونوع الحشد وتعذر حمايته بواسطة القوات الجوية وغياب ترسانته من الصواريخ أرض ـ أرض من جانب آخر .

والولايات المتحدة الأمريكية تعلم ذلك تماما ، ولذلك فإن رد فعلها كان أكبر كثيرا من « الحشد العراقى على الحدود الكويتية » ولكن لا يجوز أن نأخذ الأمور بهذه البساطة ونحن نقيم تحركات الدولة العظمى فى النظام العالمى الجديد لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية « الترابط ـ Linkage » فهى تربط بين تحركاتها الداخلية والخارجية وكذا بين تحركاتها الخارجية فى المسارح المختلفة . . فلم تلاق خطط الرئيس كلينتون ومشروعاته فى الداخل النجاح الذى سبق أن وعد به ناخبيه فى حملته الانتخابية وعلاوة على ذلك ، فإن الولايات المتحدة سوف تشهد فى مطلع الشهر المقبل إحدى الدورات الانتخابية التى يعتبرها البعض عن حق استفتاء عاما حول مدى شعبية الرئيس ، وهذا العامل مهم جدا عند اتخاذ القرار الرئاسى ، لأن الانتخابات على

مختلف مستوياتها المحلية والاتحادية تجرى على مراحل يفصل بين كل مرحلة وأخرى عامان ويتم فى كل واحدة منها ملء المقاعد النيابية والحكومية والقضائية التى شغرت بانتهاء ولاية شاغليها فتتزامن إحدى الدورات كل أربعة أعوام مع الانتخابات الرئاسية وتقع الدورة التي تليها فى منتصف العهد الرئاسى وتكشف نتائج دورات منتصف العهد الماضية أن الحزب الحاكم ـ سواء كان جمهوريا أو ديموقراطيا ـ قد تعرض لانتكاسة انتخابية نسبية نتيجة لفشله فى الوفاء ببعض وعوده الانتخابية . . . هذه العوامل الداخلية دفعت الرئيس كلينتون إلى تنشيط اهتمامه فى الحقل الخارجى حتى يرفع من نسبة مؤيديه ـ لصالح حزبه ولصالح نفسه ـ فى الداخل .

أما عن استراتيجية الترابط بين المسارح الخارجية ، فإن الرئيس يقع تحت ضغط الرأى العام والكونجرس والسياسيين لمطالبته بسحب القوات من « بورت أبورس » عاصمة هاييتى ، خاصة بعد عودة الرئيس المخلوع « جون أرستيد » وكذلك لأن « نصف الجزيرة هنا . . ليس مهما فى شىء بالنسبة للأمن القومى الأمريكى ووسط هذه الضغوط التى يتعرض لها الرئيس الأمريكى تهبط عليه ورقة رابحة هى ورقة أزمة الخليج كهدية من الرئيس صدام وهنا يجسم الرئيس فى الحادث ويدفع من فوره بجزء من قوة الانتشار السريع إلى رمال الكويت معززة بالسفن الحربية ومئات الطائرات فتتحول الأنظار إلى الأزمة الجديدة ، خاصة وهى تقع وسط منابع النفط الذى يمس الحياة الشخصية لكل أمريكى ، فالرئيس كلينتون يعلم أن السعودية تصدر ٨ ملايين برميل / يوم ، وأن الكويت تصدر مليونى برميل / يوم ، والإمارات ١ , ٢ مليون برميل / يوم ، وإنه لو استمرت فرنسا وروسيا وتركيا فى رفع أصواتها لتخفيف الحظر الدولى على بترول العراق ، فإن معنى هذا تصديره لحوالى ٥ , ٣ مليون برميل / يوم ، وهذا لا يريح دول النفط الأخرى ، إذ سيؤدى ذلك إلى تناقص دخولها من العائدات البترولية ، وهذا يؤثر تأثيرا مباشرا على الولايات المتحدة . . إذ ستفقد أسواقا واسعة لبيع صادراتها من الأسلحة والطائرات المدنية والعسكرية فى الوقت الذى تعانى فيه من نقص الوظائف وارتفاع نسبة البطالة .

وفى هذا المجال هناك ملحوظتان هامتان :

● فقد لوحظ أن الولايات المتحدة جسمت كثيرا فى الإعلان عن القوات المنقولة فعلا إلى الكويت ، لأنه بحساب قدرتها على النقل فإنها تعجز تماما عن نقل حجم القوات التى أعلنت عن وجودها ، ولعل هذا يرجع إلى عاملين : تحقيق الردع لإجبار صدام على التراجع ، وكذلك لزيادة حجم الفواتير التى سوف تسددها دول الخليج

لأنه من المعروف أن هذه الدول سوف تتكفل بدفع نفقات التحركات وإقامة القوات وإعاشتها بما يتجاوز المليار دولار ، كما أعلن فى بعض المصادر ولتوفير النقود مستقبلا لمواجهة تحركات محتملة اتفق على إنشاء صندوق لتوفير المال اللازم لذلك .

● إن التحركات والأساليب الأمريكية رسالة موجهة إلى العراق بطبيعة الحال بطريقة علنية واضحة ، ولكن هناك رسالة غير معلنة مرسلة إلى فرنسا وروسيا وتركيا ، التى تطالب بتخفيف الحظر لأسباب اقتصادية ، والتى نجحت فى الأيام الأخيرة فى رأى عام يوافق على هذا الاتجاه ، وهذا يفسر تصرفات الدول الثلاثة أخيرا . . فتركيا اتبعت سياسة الصمت ، وروسيا اتبعت سياسة الوساطة والتنديد الخفيف بالأسلوب الأمريكى ، أما فرنسا فكان تنديدها علنيا ، بل ولم تجد فى التحركات العراقية أى نوع من عدم الشرعية ، فهى تحركات تجرى داخل حدودها ولا تتعارض مع القرارات الدولية ، وأرجعت رد الفعل الأمريكى إلى أسباب داخلية .

وإذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه ، فإن الاستقرار الإقليمى لن يتحقق ، ولهذا خطورته على احتمال تكرار المواجهات العسكرية ، لأن الدول الثلاث المؤثرة ـ إسرائيل والعراق وإيران ـ مدججة بترساناتها الحربية ، ويميل قادتها إلى الاعتماد على القوة فى علاج الأزمات وذات مشاكل داخلية ثقيلة تدفعها إلى تسخين المواقف على وخارج حدودها ولذلك فإن ما يتردد عن فرض منطقة عازلة على الحدود بين العراق والكويت يحرم عليه وجود قوات من حجم ونوع خاص فيها لا يحقق الاستقرار لأن الأرض سواء باحتلالها أو تجريدها من الأسلحة لا تمنع العدوان فى ظل منظومات الأسلحة الحديثة ، خاصة الصواريخ ، هذا ما نقوله لإسرائيل التى يبدو أنها اقتنعت به أخيرا وكذلك فإن القيام بضربات وقائية أو جراحية ضد القوات العراقية لا يؤدى إلى الاستقرار المنشود . . فهذا النوع من الضربات يبقى على أداة العدوان وهى القوات المسلحة ولا يقضى عليها ، بل يشعل نيران الحقد والانتقام إلى جوار استمرار وجود الأسباب التى تشعل الأزمات . وكذلك فإن علاج الأزمة بين العراق والكويت باتباع استراتيجية الثأر وحب الانتقام وسيلة غير حضارية من جانب ، ولا يعترف بها عند إدارة الصراع الذى لا يبنى أبدا على أسس الحب والكراهية ولا يعترف فقط إلا بتحقيق المصالح .

وأخيرا فإن استمرار الحصار لم يؤد إلى سقوط النظام العراقى فى الشرق ، ولا إلى سقوط النظام الليبى فى الغرب ، ولكنه أدى وسوف يؤدى إلى ارتفاع حرارة الأزمات ومعاناة الشعوب وتعميق الكراهية والحقد .

والاستقرار لن يتحقق إلا بإزالة أسباب عدم تحقيقه ونزع الفتائل منه لمنع استمرار اشتعال الأزمات ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحقيق سياسة حسن الجوار عن طريق الحوار ، لأن وجود المشاكل والأزمات يدعو إلى تكثيف الحوار ، وليس القطيعة والحصار ولعل أمامنا مثلا واقعيا يحدث بين الدول العربية وإسرائيل ، فالحوار بينهما قائم ليل نهار ، ولا أظن أن هذه الوسيلة لمحاولة تخطى عداوات استمرت خمسين عاما يحرم استخدامها لعدوان اشتعل منذ أقل من سنوات خمس ، فالاستقرار الإقليمى لن يتحقق ببنائه فى جزء دون الآخر .

● الفصل الثامن عشر

حوار نووى فى ظل رايات السلام

تفجرت حرب التصريحات على جانبى الحدود السياسية بيننا وبين إسرائيل بشكل لا يعتبر فجائيا لمن يتتبع الأمور بدقة وعمق ، لأن المشاكل كانت تتراكم دون علاجها ، وكان لابد فى ظل هذا التجاهل أن تصل الأمور إلى النقطة الحرجة التى يحدث عندها الانفجار ، وهناك نقطتا نظام لابد من إثارتهما حتى نحدد أبعاد القضية تحديدا علميا لا لبس فيه :

● النقطة الأولى تتعلق ببداية حرب التصريحات الآن وعلى نطاق واسع فيما يتعلق باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، علما بأن المعروف أن إسرائيل تمتلك عددا من الرؤوس النووية يقدرها تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن لعام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ بمائة رأس نووى ووسائل إطلاقها من صواريخ جيريكو ومداها ٥٠٠ ك . م وجيريكو ٢ ومداها حتى ١٥٠٠ ك . م والصاروخ الأمريكى لانس ، ولم تلفت هذه الحقيقة نظر الكتاب والمثقفين إلا بعد تفجر الأزمة ، علما بأنها تتعلق بموضوع خطير يتعلق بالأمن القومى مما يدعو إلى أن ينال الاهتمام المستمر الواعى ، وليس إلى « فورة » ساخنة ما تلبث أن تهدأ وتضيع فى محيط النسيان .

● والنقطة الثانية هى أن الموضوع - رغم خصوصيته ونواحيه الفنية المعقدة - أصبح خاضعا لاقتراحات عديدة حتى من غير المتخصصين وهو اهتمام مشكور ، ولكنه غير مفيد ، فالطرف الآخر لديه الرؤوس النووية ، ولا يمكن معالجة هذا التحدى الخطير بمجرد اقتراحات قد تلهب مشاعر الناس ، ولكنها لا تساعد صاحب القرار وهو يدير أزمة فى غاية التعقيد ، وهو فى أشد الحاجة لمساعدته لكى يجد حلا بعيدا عن العواطف والمشاعر لأن موضوعات الأمن القومى لا تتعامل مع الأزمات إلا على أساس الخريطة والحقيقة .

وموضوع الاحتكار النووى الإسرائيلى دون أدنى درجة من الرقابة الدولية ورفضها الخضوع للاتفاقيات الدولية يجعلها دولة شاردة Pariah State مما يحتاج إلى وضع ذلك فى الحسبان عند التعامل معها ، فهى كذلك حتى ولو تحدثت عن السلام لأن بروز أسنان الأسد لا يعنى أنه يضحك ، والموضوع بهذه الصورة موضوع خطير لأنه يتعلق باستخدام القوة كإحدى أدوات ممارسة السياسة ويجب أن يكون مفهوما أن الصراع بين الأطراف يدور على صورة حوار لغته تتفاوت بين الكلمة والطلقة . فالكلمة لهجة والطلقة لهجة لا غنى لأحدهما عن الأخرى، فليس معنى الصراع بالكلمة نهاية للصراع بالطلقة ، وليس بداية الصراع بالطلقة نهاية للصراع بالكلمة، ومعنى ذلك أن الحوار يدور على صورة « كلام كلام - قتال قتال » Talk Talk-Fight Fight . واستخدام القوة فى السياسة أمر حتمى لأن السياسة دون قوة تساندها ما هى إلا سياسة رضيعة بلا أنياب لا تنفع وسط عالم الغابة التى نعيش فيها والتى تتحرك فيها الأطراف المتصارعة لا على أساس الحقوق التاريخية التى تستند إلى العدالة ولكن على أساس العوامل الجغرافية التى تستند إلى الأمر الواقع وفرضه . والقوة التى تريد فرض الأمر الواقع لا ينفع للتصدى لها إلا قوة يمكنها رفض الأمر الواقع.

ولابد أن يكون استخدام القوة متوازنا مع باقى الوسائل المتاحة للدولة. . فاستخدام القوة هو إحدى وسائل السياسة ، وليس وسيلتها الوحيدة ، وإسرائيل تفرط فى استخدام القوة لفرض سياستها لافتقارها إلى كل وسائل القدرة التى نتفوق بها عليها فى كل المجالات الأخرى .

وأحسن استخدام للقوة هو استخدامها فى الردع - Deterrence وهو استخدام وسائل القتال دون قتال فعلى لفرض مصالح الدولة أو منع العدو من استخدام القوة عند فرض مصالحه أو هو استخدام القوة فى حالة استاتيكية لتنفيذ أغراضنا ومنع العدو من تنفيذ أغراضه أو استخدام القوة فى حالة ثابتة بحيث تمكننا من فعل ما نريد وتمنع العدو من فعل ما لا نريد ، وإسرائيل بالقطع تريد فرض أغراضها وهيمنتها دون قتال أى دون استخدام القوة فى حالة الحركة Dynamic وتفضل على مخاطر القتال وخسائره استخدام الردع أى استخدام القوة فى حالة الثبات Static حتى لو ارتفع الرادع إلى مستوى القدرة النووية ، وهذا هو السبب فى أنها لم توقع على اتفاقية الحظر فى السابق ولا تريد أن توقع عليها فى الوقت الحالى، علاوة على أنها لا تهتم كثيرا فى واقع الحال بتجديد مصر توقيعها على الاتفاقية فى أى مفاوضات مقبلة، لأنها يعلم أن

الاتفاقية سوف تجدد ـ بتوقيع مصر أو بدون هذا التوقيع ـ لأنه يكفى لتجديدها ثلثا الأعضاء الموقعين عليها ، وبالتالى فإن امتناع مصر عن تجديد التوقيع لن يؤثر فى كونها ملزمة بتنفيذ بنودها ، لأنها إن توفرت نسبة الثلثين تصبح الاتفاقية مجددة من تلقاء نفسها .

والأسلحة النووية فى يد إسرائيل ليست للاستخدام فى الظروف العادية لأنها أسلحة ردع ، وليست أسلحة قتال لفرض الأمر الواقع فى ظل سيطرة « الرعب النووى» المفروض على الأطراف العربية ولكنها سوف تتحول إلى أسلحة «قتال نووى» فى حالة تعرض الوجود الإسرائيلى للخطر فهو فى رأيى مظلة نووية لفرض الهيمنة الإسرائيلية مع بقاء الرؤوس النووية فى القبو مع الاستعداد لاستخدامها عند تعرض الوجود للخطر . وهذا وضع خطير لا يمكن قبوله من جانبنا تحت أى ظرف من الظروف . وفى هذه الحالة ليس مهما أن تمتلك إسرائيل مائة أو مائتى رأس نووية ، فحد الكفاية فى ظل الظروف القائمة محدود ومتواضع لأن ذلك يفى بالغرض .

وهناك نقطة تحتاج إلى توضيح تتعلق بمصداقية امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، لأن هناك من يشكك فى ذلك ، وأمام هذا الشك علينا أن نتعامل مع الأزمة فى ضوء التصورات الآتية حسب أسبقيتها من وجهة نظرنا :

- إن إسرائيل تمتلك فعلا رؤوسا نووية وأجهزة إطلاقها .
- أو إنها حصلت على المعرفة التقنية لإنتاج الرؤوس النووية وأنتجتها فعلا وتحفظها مفككة فى مخازنها لإعادة تجميعها فى فترة أيام أو أسابيع لاستخدامها عند الضرورة .
- أو إنها حصلت على المعرفة التقنية لإنتاج الرأس النووى وتوقفت عند هذا الحد لتفادى التعقيدات الدولية وكثرة النفقات .
- أو إنها لا تملك المعرفة التقنية وبالتالى لا تملك رؤوسا نووية .

وكما نرى . . فإنها ترفض أن تعلن عن موقفها بالضبط لتتبع ما يسمى « الردع بالظن » وهناك قاعدة ذهبية فى التعامل الاستراتيجى تنص على أنه ما لم يتوفر لدينا معلومات أكيدة عن نفى وجوده يظل احتمالا قائما لابد من وضعه فى الحسبان حتى لا تفاجئنا الأيام بموقف تصعب مواجهته خاصة أننا فوجئنا بما فيه الكفاية .

ونقطة أخرى تحتاج إلى إيضاح تتعلق بموقف الولايات المتحدة فى تعاملها مع قضية اتفاقية حظر الانتشار النووى بطريقة اختيارية مؤيدة لإسرائيل إذ إن هذا يتعلق بتصريح

رئاسى صادر من البيت الأبيض فى ١٦/ ٧/ ١٩٨١ والخاص بمنع الانتشار النووى ومن المناسب أن نعرض لمقتطفات منه :

● تواجه أمتنا تحديات كبرى فى الشئون العالمية وأحد هذه التحديات الحساسة منع انتشار التفجيرات الذرية بواسطة دول إضافية . . فزيادة الانتشار يهدد السلام العالمى والاستقرار الإقليمى ومصالحنا الأمنية .

● تقليل دوافع الدول للتفجيرات الذرية بالعمل على تحقيق الاستقرار العالمى والإقليمى وتشجيع شرعية الأمن المتبادل بين الدول ، خاصة بالنسبة لأحداث الشرق الأوسط .

● تقوية وكالة الطاقة الذرية ونظام التفتيش والأمن العالمى .

● منع تصدير المواد والأجهزة والتكنولوجيا الذرية .

ويلاحظ هنا أن إسرائيل وقت صدور هذا التصريح الرئاسى كانت قد أصبحت عضوا فى النادى الذرى العالمى بعد الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، ولذلك فإنه لا يسرى عليها الحظر الوارد فى التصريح الرئاسى لأن البيت الأبيض اعترف لها بعضوية النادى الذرى العالمى . . وأنها قامت بضرب المفاعل الذرى العراقى « أوزيراك » يوم ٧/ ٦/ ١٩٨١ - أى قبل صدور التصريح الرئاسى بحوالى خمسة أسابيع وأصبحت بذلك أول دولة تنفذ التصريح الرئاسى لمنع التحاق أعضاء جدد فى النادى .

وهناك نقطة أخرى ولكنها ليست الأخيرة تحتاج إلى توضيح قبل أن نتعرض إلى ما هو الحل ؟ هذه النقطة تتعلق بالإجابة على سؤال حاسم هو : كيف يمكن أن نحصل على الردع المتبادل؟ كيف يمكن أن نحصل على قوة التدمير المتبادل؟ وهل الرادع الأقل الذى سهل على العرب امتلاكه عليه أن يردع الرادع الأكبر الذى تحتكره إسرائيل؟ أى هل يمكن للرادع التقليدى Conventional أو الرادع فوق التقليدى Conventional Plus وهو تعبير صغته فى كتاباتى ليعبر عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة - أن يردع الرادع النووى Nuclear الإسرائيلى؟ فى رأينا أن هذا ممكن على الأسس الفنية التالية والتى أوضحتها فى كتابى « الصراع العربى - الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى عام ١٩٨٣ » :

● ليس المهم فى الردع الوسيلة المستخدمة لأن التدمير يمكن أن يحدث باستخدام أسلحة نووية أو غير نووية ، وقدرة العرب على تحمل التدمير أكثر من القدرة الإسرائيلية .

● يمكن للرادع الأقل أن يردع الأكبر إذا توفرت العزيمة عند الاستخدام. فالعزيمة الصادقة وعدم التردد يعوضان النقص فى حجم التدمير .

● الرادع الأقل أكثر مصداقية من الأكبر ، فالتهديد باستخدام العصا أكثر مصداقية من التهديد باستخدام السكين .

● عامل الشك فى حجم التدمير المتوقع وليس القدرة على حسابه بدقة يرجح جانب الرادع الأصغر لأن نتيجة التدمير من استخدام السلاح النووى لم تحدد بدقة بواسطة مالكه .

● تصدت فيتنام غير النووية للولايات المتحدة النووية وتصدت أفغانستان غير النووية للاتحاد السوفيتى النووى وتصدى العرب ، وهم جانب غير نووى لإسرائيل النووية تبعا لقانون « قوة الضعف وضعف القوة The Impotence of Power & The Power of Impotence » .

وفى تقديرنا أنه يمكن مواجهة غرور القوة النووية الإسرائيلية بامتلاك الروادع فوق التقليدية لحين امتلاكنا الرادع النووى ، فهى أسهل من الناحية الفنية وأرخص فى التكلفة عند الإنتاج ، ثم هناك قنبلة أشد فتكا من السلاح النووى ، وهى إلغاء التطبيع أو إبطاء خطواته ، علاوة على تجميد التعاون مع إسرائيل لجعلها دولة منبوذة تعيش مرة أخرى فى الجيتو الإقليمى ، ومقاطعة اللجان متعددة الأطراف التى تحاول إسرائيل من خلالها « نشل » عوامل القدرة من مياه وقوة بشرية ورأس مال وسوق كبيرة وطاقة ـ من جيب العرب . . فمنع ذلك هو منع لإكسير الحياة عنها حتى تنفجر من الداخل لأن إسرائيل لو تيقنت من ذلك لتحقق الرعب التدميرى المتبادل ويبطل التهديد النووى فلا يفل الحديد إلا الحديد .

وكلمة ختامية بخصوص إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة نظيفة من الأسلحة النووية ، فإنه لو دمرت هذه الأسلحة التى فى القبو عند إسرائيل فسوف يبقى لها

احتكار المعرفة النووية فى رؤوس علمائها ، ولذلك فإنه يبقى صحيحا ما قاله أحد العلماء من أن « الطريق إلى التوازن العسكرى النووى يتحقق فى بلدان العالم الثالث بالانتشار النووى كخطوة أولى ثم بعد ذلك يتم نزع السلاح النووى من الجميع » .

ويبقى صحيحا أيضا أنه لا يكفى لنظافة منطقتنا تدمير الأسلحة شديدة التدمير وإزالتها ، ولكن لابد أيضا « من قطع رقاب العلماء الذين يحتفظون بأسرار صنع القنبلة فى رؤوسهم » ولكن هل يوجد من يعلق الأجراس فى رقبة القط ؟!!

● الفصل التاسع عشر

المجهود الرئيسي للدبلوماسية المصرية

التحرك الدبلوماسى أداة من أدوات تحقيق الأمن القومى للبلاد يسير جنبا إلى جنب مع الأدوات أو القوى الأخرى المتاحة وفى تنسيق كامل معها وعادة ما يتم هذا التحرك على مواجهة واسعة لتشابك الأزمات ، ولو كانت على مسافات متباعدة بعد أن أصبح الكوكب الذى نعيش فيه أشبه ما يكون بالمدينة الكبيرة الواحدة التى تتكون من أحياء متعددة، ولكنها مترابطة رغما عن الفوارق بينها سواء فى القوة أو الثروة أو مستوى الدخل .

ولكن لا يجوز أن يتعدى اتساع مواجهة التحرك الدبلوماسى الإمكانيات المتاحة وإلا أصبح التحرك مجرد وجود فى أماكن الأحداث لا يخدم بطريقة فعلية الأغراض القومية التى نسعى إلى تحقيقها . كما لا يجوز فى الوقت نفسه أن تضيق المواجهة المتاحة بحيث يصبح التحرك أقرب إلى العزلة والانكفاء منه إلى الانفتاح على العالم من حولنا لنتفاعل معه فى حالة أخذ وعطاء تتم فى توازن كامل لأن التحرك الدبلوماسى يتم فى اتجاهين أحدهما يعطى والآخر يأخذ بقدر ما يعطى على الأقل لأن العطاء وحده نوع من أنواع الاستسلام وعجز الإرادة والأخذ وحده نوع من أنواع الهيمنة ، وعجز الإرادة أمر غير جائز وفرض الإرادة أمر غير ممكن وخير الأمور الوسط والسياسة هى فن الممكن .

ولكى تكون مواجهة التحرك مناسبة للإمكانيات المتاحة لابد من تحديد المجهود الرئيسى للتحرك الدبلوماسى Main Effort أو المحور الرئيسى لهذا التحرك Main Axis وهو الذى يحقق بطريقة مباشرة أمننا القومى أو يمهد لتحقيق ذلك ، وهنا تحشد كل الإمكانيات المتاحة لخدمة التحرك فى الاتجاه الذى وقع عليه الاختيار لأن الدبلوماسية فى حقيقتها حوار ليس فقط بالكلمات، ولكنها حوار بالإمكانيات أيضا ، فالكلمات مجرد طلقات طائشة فى الهواء لا تترك أثرا . بينما الإمكانيات هى التى

توجد وتثبت وتبنى العلاقات لأنها تحقق مصالح متبادلة، وتحقيق المصالح هو القانون الثابت فى العلاقات الدولية.

فالولايات المتحدة مثلا وهى التى تقود العالم الآن ولو بطريقة عليها خلاف كبير تتحرك على اتساع الكوكب الذى نعيش فيه، بل فى الكواكب الأخرى فجبهة تحركها «كواكيبة» وليست «كوكبية» فحسب ولكن تدخلها لا يتم إلا بطريقة اختيارية Selective فقد تدخلت ومن ورائها العالم فى الخليج لأن الأزمة التى تفجرت هناك هددت أمنها القومى سواء من الناحية الاستراتيجية أو توازن القوى الإقليمى أو النفط، بينما لم يحفزها ما يدور فى البوسنة والهرسك أو فى الدول التى وجدت بعد انفراط الاتحاد السوفيتى على التدخل لأنها لا تؤثر فى أمنها القومى، ويكفى أن تتبع هناك استراتيجية الاحتواء «فالأزمات الساخنة هى الأزمات التى تهدد المصالح الأمريكية وتجبرها على التعامل معها . . أما الأزمات الباردة التى لا تهدد مصالحها فهى لا تغرى على التدخل» كما كان يحلو لهنرى كيسنجر أن يردد باستمرار وهو يدير الأزمات فى السبعينات، وبناء على تقييم الأزمات بين الحرارة والبرودة يتحدد المجهود الرئيسى للدبلوماسية.

والتحرك الدبلوماسى المصرى مشهود له بالحنكة والكفاءة فهو مبنى على تقاليد راسخة ومبادئ عميقة الجذور، وله انتصاراته وفرسانه سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى، فهو يسعى للوجود فى مواقع الأزمات سواء بالحوار أو الفعل الذى يتراوح بين الوساطة أو المشاركة فى القوات الدولية لأغراض تتعلق بالسلام هنا وهناك . . .

ولكن لم يعد هذا يكفى فى زمن لا يعترف إلا بالكيانات الكبيرة والمشروعات الخلاقة التى تتصدى للمشروعات المتقليدية والتى قد تتحدى مشروعاتنا التاريخية التى فشلنا فى تثبيتها أو بنائها حتى الآن. فلم يعد النظام العالمى الحالى - كما كان الحال فى النظام العالمى السابق - يعترف بالشعارات التى تفتقر إلى الإرادات القادرة لتجسيدها فى عالم الحقيقة، فالعالم لا يتعامل مع مجرد كتل موزعة على رقعة المسرح السياسى، ولكنه يتعامل مع إرادات لها أغراضها ومشروعاتها.

فالمحور الرئيسى الشمالى الذى تتحرك فيه مجهوداتنا الدبلوماسية يعتبر مجالا حيويا لأمننا القومى ذا أبعاد تاريخية وبالرغم من التغيرات الجيوستراتيجية والديموجرافية والجغرافية التى حدثت فى قلب المنطقة، فإن الأمر يظل كذلك إن لم تضاعف هذه التغيرات من أهمية هذا المحور بالنسبة لنا.

ويبدو أن الدبلوماسية المصرية تركز على إنهاء بؤرة الصراع فى هذا الاتجاه حتى تحقق

الاستقرار فى المنطقة التى عانت كثيرا من صراع فرض عليها من يوم أن زرعت إسرائيل نفسها فى قلبها، ومهما تركز الحديث عن صراعات أخرى جرت وتجرى فى المنطقة ، فإن الصراع العربى - الإسرائيلى يبقى على رأس القائمة إذ استمر حوالى نصف قرن فرض على دول المنطقة سباق التسلح على حساب التنمية، وعدم الاستقرار على حساب بناء الديمقراطية وأدخلت الأسلحة ذات التدمير الشامل بأنواعها المختلفة فوق التقليدية والنووية .

وسواء وصلت المجهودات المبذولة - ومن أهمها المجهودات المصرية - إلى حلول عادلة أساسها توازن المصالح لهذا النزاع أم فشلت تلك الجهود فى تحقيق الاستقرار المنشود، فإن هذا يوجد موقف تحد للدبلوماسية المصرية يحتاج إلى مشروع واضح مدروس يواجه الاحتمالين، فالحرب مازالت وسيلة لإدارة الصراع فى ظل النظام العالمى الحالى، كما يحدث فى كثير من مناطق العالم مما يحتاج إلى الاهتمام بتوازن القوى الإقليمى والسلام الواقعى Real Peace وهذا أمر مطلوب يحتاج إلى مشروعات تعتمد على كل من توازن القوى وتوازن المصالح فى الوقت نفسه ، وكل الدول الإقليمية تسعى إلى إجراء تعديلات فى موازين القوى وعلاوة على ذلك فإن مشروع السوق الشرق أوسطية مطروح للحوار ، إن لم تكن خطواته الأولى قد نفذت مثلا . . فما مشروعاتنا المدروسة التى تسير جنبا إلى جنب مع التحرك فى هذا المحور الرئيسى؟ وهل هى مشروعات قطرية أم مشروعات عربية أم إقليمية ؟ وكما سبق القول، فإن مجرد التحرك ماعاد يكفى ، ولكن المطلوب هو مقارعة المشروعات بعضها ببعض والمشروع يحتاج إلى تخطيط وإعداد وبناء ، وهذا يحتاج إلى وقت .

والمحور الرئيسى الجنوبى لتحرك الدبلوماسية المصرية مهم وحيوى للغاية، فإن كان المحور الشمالى يعمل على الاستقرار والحفاظ على الحدود ، فإن المحور الجنوبى يتعامل مع الوجود ويحتاج منا إلى تكثيف مجهوداتنا هناك ، فهناك منابع المياه فى دول الحوض « الأندوجو » . . وهناك مجرى النيل حتى البحر وعلاوة على ذلك فهناك معين لا ينضب لسد الفجوة الغذائية الخطيرة، وهناك البحر الأحمر الذى يصل بين قناة السويس وباب المندب أو باب الدموع - كما كان يطلق عليه القراصنة القدماء - وهناك القرن الإفريقى الذى قال عن أهميته الاستراتيجية « ماتزينى » وزير خارجية إيطاليا فى أواخر القرن ١٩ « من يضع قدمه فى باب المندب فى الجنوب يتحكم فى دول جنوب البحر المتوسط فى الشمال » عن طريق استراتيجية « الذراع الطويلة » خلال أثيوبيا وليبيا .

ولقد كانت ضربة دبلوماسية موفقة ذلك الاتفاق الذى عقده الرئيس أخيرا مع رئيس جمهورية أثيوبيا بخصوص مياه النيل أثناء رئاسته لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذى عقد أخيرا فى القاهرة، كما أن الاتفاق المبدئى الذى عقده الرئيس مع الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان مبشرا بالخير للعلاقات بين البلدين.

ولكن مازال التحرك الدبلوماسى فى هذا الاتجاه ينقصه المشروع ، فماذا نريد من البحر الأحمر ؟ وما تصورنا لدور الدول البحر أحمرية فى جعله بحيرة سلام ورخاء؟ ماذا نريد من السودان وماذا يريده منا السودان ؟ فالإدارة المصرية ـ أيا كانت ـ لا تريد أن ترى على حدودها الجنوبية إلا سودانا موحدا قويا مستقرا وهذا فى حد ذاته ـ إن تحقق ـ فسوف يحقق الأمن القومى لمصر فى هذا الاتجاه ، والخلافات الحالية أمر طبيعى فى العلاقات بين الدول ، فالخلاف ليس معناه القطيعة، ولكنه يحتاج إلى مزيد من الحوار.

ماذا نريد تحقيقه من مصالح مع دول الأندوجو على وجه الخصوص ومع دول القارة بوجه عام؟ ماذا نريد؟ الإجابة على ذلك هى أول خطوة فى بناء المشروع. والسؤال صعب والإجابة عليه أصعب . . فكثير من الناس يولد ويموت دون أن يحدد بالضبط ماذا يريد ويبغى . . . !!!

ووسط تحركنا الدبلوماسى فى المحور الأساسى الشمالى أو الجنوبى هل يمكن أن يتبلور مشروعنا الإقليمى فى مشروع عربى نواته ليبيا والسودان ومصر، إلى جانب تعزيز العمل العربى الجماعى بوجه عام؟ والبداية بتكوين النواة أمر معقول ومنطقى، فالنواة الصلبة عامل جذب والقاعدة المتينة تسمح بالبناء عليها « طوبة طوبة ».

الباب الرابع

نظرة خاطفة

على الجانب الآخر فى التل

الفصل العشرون : فجوات فى الأمن الإسرائيلى حتى عام ٢٠٠٠

الفصل الحادى والعشرون : على هامش الإنتخابات الإسرائيلية

الفصل الثانى والعشرون : إسرائيل والديمقراطية الناقصة

الفصل الثالث والعشرون : إسرائيل والعنصرية الزائدة

الفصل الرابع والعشرون : الخدمة السرية الإسرائيلية

● الفصــل العشرون

فجوات فى الأمن الإسرائيلى عام ٢٠٠٠

مرت أربعون عاما على اغتصاب فلسطين ، والمناسبة مهمة لأسباب ثلاثة :

● السبب الأول : هو اعتقادى الجازم أن السنوات القادمة سوف تصبح عصر المشكلة الإسرائيلية جنبا إلى جنب أو بدلا عن « المشكلة الفلسطينية » إذ إن قوة اندفاع الصهيونية لإنشاء دولتها وصلت إلى قمتها الحرجة التى هى بمثابة نقطة التحول، إما إلى الاستمرار فى الاندفاع أو إلى الانحسار، والباحث فى هدوء وعمق يضع الاحتمال الثانى فى حسبانه لأن المشكلة « الخلقية » . لهذه الدولة المسخ تأكدت وأصبحت أكبر كثيرا من الوسائل المتاحة لعلاجها ، وهذا شيء خطير جدا بالنسبة لنا نحن العرب ، لأن الذئب الجريح إذا أحس بالخطر الحقيقى على وجوده يزداد شراسة فى معركته للبقاء، وعلينا ألا ننسى أن الذئب يعيش بيننا يهدد السكان والأرض ، ولكنه مازال مطوقا يشكل جسما غريبا فى مناخ يرفضه هو بمثابة مناخ واسع من الكراهية يحيطه من كل اتجاه، ولعل أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق يعزز ما نقول وهو يتحدث عن الانتفاضة « على إسرائيل أن تفكر فى مشكلة إسرائيل وليس فى مشكلة الفلسطينيين ، فقد قامت دولة إسرائيل لتكون دولة ديمقراطية يهودية تنتمى إلى عائلة الدول الغربية فى أوروبا وأمريكا ، وهذا حلم أصبح غير وارد إذا صممت إسرائيل على أن تحكم شعبا آخر بالقوة يختلف عنا كل الاختلاف فى الدين والعرق واللغة والثقافة والتراث والقيم. وإسرائيل الآن فى مفترق الطرق، فإما أن تتفاوض وتبدل الأرض بالسلام وتحافظ بذلك على حلم إقامة الدولة اليهودية ، وإما أن تتخلى عن هذا الحلم وتصبح

دولة قمعية مستبدة يحكم مصيرها صراع داخلى رهيب وتقطع وشائجها تدريجيا بمجتمع الدول الديمقراطية الغربية » .

● السبب الثانى : هو أننا ونحن نقيم العدو الإسرائيلى نصر إصرارا غريبا على إبراز نواحى قوته ، غافلين عن مصادر آلامه وضعفه فيظهر أمامنا وكأنه العدو الذى لا يقهر أو « السوبرمان » وهذا تقييم غير دقيق لأنه يتجاهل نواحى عجزه وضعفه . . البحث العلمى فى هذه المواضيع لابد أن يحدد هذه النواحى ، ويخطط لاستغلالها لصالحنا . . نواحى القوة توضع أمامنا ظاهرة وكذلك نواحى الضعف حتى نرى قطعة النقود بوجهيها لأن التعامل مع عدونا فى الجانب الآخر من التل على أنه لا يعانى من ثغرات فى أمنه يجعلنا نتعامل مع شىء آخر غير الحقيقة .

● السبب الثالث : هو أنه لابد لنا من التعامل مع التاريخ والجغرافيا كما نتعامل مع نواحى القوة والضعف حتى يكون تعاملنا متوازنا ، فلا يجوز للتاريخ الذى يتحدث عن حقنا الضائع أن ينقلنا بعيدا عن ثقل الجغرافيا وقسوة الأمر الواقع . . فإذا قارنا حقوقنا التاريخية بما أصبح فى أيدينا من خرائط جغرافية وديموغرافية لوجدنا فروقا هائلة بين ما ورثناه وما أضعناه . . . . ثم نحن فى عالم يضيق صدره بالتاريخ الذى يذكره دائما بجرائم ارتكبت تحت سمعه وبصره ، بل ربما وبمساعدته وتأييده . ولذلك فالتحدى الحقيقى لنا أن نطوع الجغرافيا ونوجهها لاستعادة حقوقنا التاريخية لأن مجرد تكرار هذه الحقوق على مسامع العالم لا تعدل التغييرات الجغرافية التى تحدث فى أرضنا أو التغييرات الديموغرافية التى تفرض على شعوبنا وأمننا.

فخرائط اليوم غير ثابتة إذ يعاد رسمها من جديد بوسائل تتناسب مع العصر الذى نعيشه . فالذى يرسم الخرائط اليوم هو من لديه قوة أكبر من السلاح بأنواعه ، فكسب معركة توازن القوى أو خسارتها هو الذى يضع ويثبت الحدود على الأرض . الأمر الذى يجعل من المحتم تقدير الموقف على أساس معرفة نواحى قوة العدو إلى جانب نواحى عجزه وضعفه . .

وبعد هذه التحفظات ننتقل للحديث عن الفجوات . .



الفجوة الأولى والخطيرة فى الأمن القومى الإسرائيلى تتجسد فى طريقة إدارتها للصراع ، إذ إنها تدير الأزمة على أساس ما كان ينادى به « كارل فون كلاوزفيتز » فى كتابه « فى الحرب On War » من أن الصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر بحيث يهدف كل طرف إلى تحطيم وتدمير الآخر كليا أو جزئيا لتتحكم إرادته فى إرادة الخصم ، ومن ثم يمكنه فرض أهدافه وأغراضه . . . هذا الأساس الذى لاقى اتفاقا عاما من الإستراتيجيين فى القرن التاسع عشر تغير تغيرا كليا نتيجة العوامل الجديدة التى أصبحت تتحكم فى إدارة الصراعات الإقليمية والعالمية على حد سواء فى ظل « توازن الرعب النووى » الذى جعل الصراعات الإقليمية مرتبطة ارتباطا كليا بالأهداف العالمية مما جعلها فى كل الأحوال « صراعات إقليمية عالمية » أو « صراعات إقليمية بالوكالة » ومن ثم أصبح تحطيم الإرادات غير جائز وغير ممكن وأصبح « تليين » الإرادات أكثر مصداقية وتوافقا من تحطيم الإرادات فى ظل المتغيرات التى حدثت والتى لا ننوى الإفاضة فيها حتى لا نخرج عن الموضوع الذى نعالجه (*) .

ونتيجة لهذا المتغير أصبح من المحتم أن يصل الصراع إلى نقطة بين « الهزيمة » و«النصر» أى لا ينتهى الصراع بتحقيق الأغراض الكاملة لأى طرف من الأطراف ، بل يقتصر ما يحققه على الأغراض الناقصة للأطراف المتصارعة . . بعض الانتصارات وبعض الهزائم ، تنازل كل طرف عن جزء مما يريده ، الاكتفاء بالممكن وليس التطلع إلى المرجو والمؤمل . . . وإن لم يراع الأطراف ذلك استمر الصراع إلى ما لا نهاية ، وهذا ضد طبيعة الأشياء إذ لا يمكن للصراع أن يستمر إلى الأبد ، وكذلك الحال مع الوفاق ، فإنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد ، فالعلاقات الدولية هى علاقات يمتزج فيها الصراع بالوفاق بنسب متفاوتة .

والمعركة هى أحد مظاهر الصراع تقف جنبا إلى جنب مع الوسائل السياسية والاقتصادية والعقائدية وهى بمثابة « التصادم الأقصى » و « أعلى درجات سلم التصعيد» .

والإستراتيجية العظمى الناجحة هى التى يمكنها أن تحصل على أغراضها دون قتال ، وهذا يسمى بالردع وينتهى الردع عند بداية القتال . وبمعنى آخر ، فإن الردع هو الذى يحول دون القتال الفعلى ولا يجوز قلب الآية باستخدام القتال للردع .

(*) أمين هويدى : الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى .

إلا أن إسرائيل تريد فرض شرعيتها الإقليمية بإجبار العرب على قبول انتمائها للعائلة الإقليمية عن طريق أساليب مضادة للمبادئ المتعارف عليها :

● فهى تريد تحطيم الإرادة العربية حتى لو تجاوزت الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية .

● وهى تريد تحقيق أغراضها الكاملة على حساب الآخرين : تريد الأرض ولو كانت أرض الغير ، والسلام المفروض قابضة على الرادع التقليدى باليد اليمنى والرادع النووى باليد اليسرى ، وشرعية البقاء ولو على حساب إزالة شرعية الآخرين والمركز الأقوى حتى ولو كان ذلك مستحيلا .

● وهى تستخدم المعركة كوسيلة وحيدة من أدوات الصراع وليس إحداها وبذلك فهى تخوض الصراع بعقيدة ناقصة أو على الأصح برجل واحدة معتمدة على الحصول على توازن القوى وليس توازن المصالح ، علما بأن توازن القوى عامل متغير فيوم لك ويوم عليك .

● ثم هى فوق ذلك تستخدام القتال لتحقيق الردع ولا تستخدم الردع لتتحاشى القتال ، مما يجعلها فى توتر دائم ، وتجعل الدبلوماسية الإسرائيلية من صنع قوتها العسكرية وهذا يتناقض مع السلوك المتزن المعمول به فى المجال الدولى حيث تكون قوة الدولة من صنع دبلوماسيتها بصفة أساسية علاوة على أن « سياسة كل شىء » التى تتبعها تترك العرب أمام خيارين لا ثالث لهما : إما الاستسلام وإما الانتحار ، وبما أن الحلين أو الخيارين لا يعتبران حلا للموقف ، لأن الاستسلام شىء موقوت بظروف استثنائية والانتحار شىء لا تقدم عليه الأمم . . . وحينئذ لا يتبقى إلا خيار واحد هو أن يستمر العرب فى القتال .

وباتباع إسرائيل لهذه المعادلات المعكوسة فى الصراع تأمل أن تفرض ما يعرف بالاتفاقيات الناقصة أو الرديئة ، وتتحاشى الاتفاقيات العاقلة . . . الاتفاقيات الأولى تعتمد على التفوق فى توازن القوى وتعبر عن قوة الموقعين عليها ، والاتفاقيات الثانية تؤسس على توازن المصالح وتعبر عن توازن مصالح الموقعين عليها .

إن الاستقرار الإقليمى لن يتحقق فى ظل مظلة نووية أو مظلة تقليدية ، ولكنه يمكن أن يتحقق فى ظل مظلة الرضاء الناقص للأطراف المعنية ، وبكبح استخدام القوة وبإزالة الأسباب التى تؤدى إلى استمرار الصراع وانطلاق القوة .

إسرائيل مازالت تعيش أسيرة لما قاله تيودور هرتزل فى كتابه « الدولة اليهودية » منذ

أكثر من تسعين عاما حينما قال « وإن نجح اليهود فى إيجاد دولتهم، فإنهم يرحلون إليها فى هجرة تدريجية، وعليهم أن يدركوا أنهم يغادرون إلى دولة بها وحوش مفترسة لا ينفع لمواجهتها حمل الرمح أو الحربة، لأنها أدوات غير صالحة لمواجهة الدب الذى فى الانتظار، بل على اليهود أن يذهبوا إلى هناك فى جماعات كبيرة قادرة على سوق هذه الحيوانات أمامها، وأن يقذفوا بقنابل شديدة الانفجار وسط جموعها بين وقت وآخر لإرهابها ».

نفس الروح العدوانية من الماضى السحيق تسيطر على عقلية جزء ليس بالقليل من الصفوة الإسرائيلية التى تتحكم فى إصدار القرار فى إسرائيل فى أواخر القرن العشرين. . . لقد نسى هرتزل أن فلسطين بها شعب له حضارة منذ آلاف السنين، وأن فلسطين لم تكن أرضا مهجورة وربما يكون لهرتزل بعض العذر فيما تصوره، فإنه لم يكن قد زار فلسطين أبدا قبل إصداره لكتابه « الدولة اليهودية » . . . كان مجرد صحفى عاش فى فيينا ثم انتقل إلى باريس ليعالج مشكلة من وجهة نظر مجرد « يهودى أوروبى » يعيش أياما ازدهرت فيها الروح القومية فى شرق أوروبا فى القرن التاسع عشر حينما نادت بعض الشعوب الصغيرة بحقها فى تكوين دول قومية متجانسة تسود فيها لغتهم الأصلية وثقافتهم القديمة، مع تجسيد أمجاد قديمة أو بعث لدولة أو إمبراطورية غمرها التاريخ.

وقياسا على ذلك فكر الصهيونيون فى إنشاء وطن قومى لهم لتكوين دولة حديثة استمرارا للتاريخ اليهودى القديم الذى انقطع منذ ألفين من السنين. ولكن إذا كان هناك عذر لتيودور هرتزل فى قصر تفكيره ووحشيته، فإن العذر لا يصبح قائما للصفوة الحاكمة الحالية بعد أن تجسدت أمامها الجريمة البشعة التى قاد إليها هذا التفكير المتعصب العنصرى.

وشأن الحال مع أى مجرم، فإنه يعيش فى خوف وهلع من أن يقع فريسة لجرمه. فالإسرائيليون يخشون دائما أن يحدث لهم مثلما حدث للصليبيين الذين وجدوا أنفسهم فى البحر بعد معارك خاضوها عبر أجيال متتالية وبدلا من أن يأخذوا العبرة من التاريخ أخذوا يكررون خطايا الصليبيين - على حد قول يورى أفتنيرى فى كتابه « إسرائيل بلا صهاينة » - حينما قال « يجب على إسرائيل أن تنظر إلى أحداث الحرب الصليبية كمرشد لها إذ حكمت الحركة الصليبية على نفسها بالدمار حينما اعتمدت كلية على تنظيماتها العسكرية المتفوقة وعلى ما حققته من انتصارات فى ميادين الحروب، وقد أوصلتها هذه الانتصارات إلى قلب مصر نفسها، ولكن بالرغم من ذلك

فقد ألقى بهم فى البحر . ذلك لأن الانتصارات كانت تخفى وراءها المشاكل الحقيقية الكامنة وتحجبها مما حدد مصيرهم فى النهاية وتركزت تلك المشاكل فى أن الصليبيين أخفقوا فى الانتماء إلى المنطقة التى أرادوا أن يعيشوا فيها . وإذا فشل الإسرائيليون فى إقناع شعوب المنطقة بتقبلهم فإن أمن إسرائيل سيكون أمنا وقتيا . ألم يستولى الصليبيون على القدس فى يوليو١٠٩٩؟ ألم يحتفلوا بمذبحة مروعة راح ضحيتها آلاف المسلمين واليهود لدرجة أن فرسانهم كانوا يشقون طريقهم وسط الجثث ، وقد غاصت سيقانهم فى الدماء؟ ولكن لم يجدهم ذلك نفعا فانسحبت آخر وحداتهم من عكا عام ١٢٩١ ، ولم يتمتعوا خلال تلك الحقبة بالسلام ليوم واحد بالرغم من اتفاقيات الهدنة . . وما أشبه أحداث تلك الحقبة وما تمر به إسرائيل الآن!!»(*).

وقد نظر «يورى أفتنيرى» إلى «المأزق الإسرائيلى» نظرة تاريخية صائبة إذ حدد جوهر المأزق فى أن إدارة إسرائيل للصراع جعلت منها دولة مرفوضة من جيرانها من الصعب عليها أن تندمج فى المحيط الذى فرضت نفسها فيه ، وسوف يكون مصيرها نفس مصير الصليبيين ، فلا يمكن للزرع أن ينمو دون جذور تضرب فى تربة صالحة . . هذا التفاوت بين الانتصارات العسكرية وتحويلها إلى حقائق سياسية ينقص من قيمة هذه الانتصارات ويجعل محتما على إسرائيل أن تظل تحت السلاح دائما لا تكاد تنتهى من حرب إلا وتجد نفسها فى حرب أخرى سواء أسمتها حربا وقائية أو عمليات جراحية .

وأكبر مثل على عجزها فى إدارة الصراع يتمثل فى كامب دافيد ومعاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ فلم يكن هدفها بالقطع الوصول إلى هذا الصلح باعتباره الغرض النهائى الذى تسعى إلى تحقيقه ، ولكن كان بمثابة خطوة كبرى للوصول إلى هذا الغرض . فالصلح مع أكبر الدول العربية كان يهدف إلى تحقيق خطوات تالية حتى يحدث الاستقرار المنشود .

ولكن بدلا من أن تستغل تلك الفرصة الذهبية فى إغراء دول أخرى لتتخذ السبيل نفسه وجدناها ـ وبمنتهى الرعونة ـ تثير الشك فى نياتها المستقبلة فتدمر «ياميت» قبل انسحابها النهائى من سيناء ، وتحتفظ بنقط كثيرة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية لتثير خلافات لا تحقق لها مكسبا أو إضافة ، ثم توجد مشكلة طابا لتجعل الإدارة المصرية فى

(*) أمين هويدى : كيف يفكر زعماء الصهاينة .

موصع حرج أمام الشعب وتزداد الفجوة مرة أخرى ، بل قامت بعملية « السلام من أجل الجليل » ثم بإعلانات متوالية لضم الجولان والقدس ثم المعاملة الوحشية لسكان الأرض المحتلة . . .

فماذا كانت النتيجة؟ عادت معظم الأعلام العربية ترفرف من جديد فى سماء القاهرة كرسالة لمن يهمهم الأمر بأن الخطر مازال يهدد الجميع ، وقامت الانتفاضة فى الأراضى المحتلة بل وفى شعبنا العربى داخل الخط الأخضر ، ثم أعلنت مصر أخيرا أن اتفاقية وليس معاهدة كامب دافيد انتهت وأدت أغراضها . . . !!! سوء استخدامها لأدوات الصراع يجعلها دائما تبدد نتائج انتصاراتها العسكرية لإيمانها بالأمن المطلق ولاعتمادها على القوة كأداة لإعادة كتابة التاريخ عن طريق تغيير الجغرافيا ، علما بأن إدارة الصراع لا تعرف « المطلق » لأن «الكمال » لطرف يكون دائما على حساب الآخرين.

فالإدارة العاقلة للصراع إذن هى التى تسعى إلى التركيز على نقاط الاتفاق لأن الصراع لا يمكن أن ينتهى ، إلا إذا توصل أطرافه إلى نقطة يحلون فيها « أغلب » مشاكلهم بنسب متساوية ، ولكنها ـ أى إسرائيل ـ تتناسى ذلك تحت شعورها بلذة الانتصار ، علما بأنها لا تنتقل خطوة واحدة نحو ما تنشده من استقرار لإصرارها على أن تحصل على كل شيء ، علما بأن هذه السياسة قد تؤدى بها فى نهاية الأمر إلى موقف صعب لا تحصل فيه على أى شيء لأن الردع لا يعطى مردوده الحقيقى إلا إذا كان الغرض مناسبا للقوة المتاحة ، فإذا تجاوز الغرض هذه الإمكانيات فلا مجال عندئذ إلا الموازنة بين خيارين : إما بتواضع الغرض ليتناسب مع الإمكانيات ، وإما تزداد الإمكانيات حتى تتناسب مع الغرض .

إلا أن هذا التفكير الواقعى لا يقنع إسرائيل « فهى محدودة المساحة ، وبالتالى فإن قدرتها على التنازلات محدودة للغاية ، فأى تنازل للعرب سيكون مهما لها إذا كان من شأنه إضعاف إسرائيل ، وهى خطوة نحو الهجوم النهائى ، وتفضل إسرائيل نظرا لوضعها العيش فى خطر على أن تتقدم بتنازل ليعرضها للفناء» .

وذلك يقوله « يهوشفاط هاركابى »(*) معبرا عن رأى نسبة غالبة من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين . والشيء الغريب حقيقة أننى كتبت بالحرف الواحد فى

(*) يهوشفاط هاركابى ـ «المواجهة العربية ـ الإسرائيلية ، وجهة نظر إسرائيلية» ورقة قدمت إلى مؤتمر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى المدة من ٣ ـ ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٥ .

كتابى «الصراع العربى ـ الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى»(*). . «ولعل هركابى يعدل من أفكاره تلك إذ إن حربين قد وقعتا بعد أن قال ما قال، ثم ماذا يقول هركابى عن إسرائيل التى تريد أن تأخذ كل شىء ولا تعطى شيئا؟ والتى تضم الأراضى بدلا من التنازل عنها؟ والتى تشن العدوان و لا تعرف الوفاق؟ والتى لا تعرف إلا لغة التهديد الثقيل بدلا من الحوار العاقل؟» . . .

وفعلا عدل هركابى عن آرائه تلك فى إعلانه عن موقفه الجديد(*) الذى «يؤيد الانسحاب من المناطق المحتلة . . . إننى أعترف أن موقفى هذا ليس نابعا من اعتبارات أخلاقية برغم أن أخلاقيات أمة ما شىء فى غاية الأهمية باعتباره مصدرا رئيسيا للقوة ـ وإنما لاعتبارات واقعية أراها . إن همى الرئيسى على كل حال هو كيف يكون بمقدور إسرائيل أن تحقق أفضل صفقة ممكنة . وقد توصلت إلى استنتاج أن انتهاجنا سياسة معتدلة هو فى صالحنا، وأفضل لنا من تبنى سياسة متطرفة، ولطالما أسميت موقفى هذا بالحمائية الميكيافيلية .» . ومن يطلع على أفكار هركابى التى عرضها فى محاضرته تلك يجد أنه استند إلى اعتبارات عديدة لعدوله عن أفكاره الأولى أهمها :

● إن على إسرائيل أن تختار الآن لا بين السيىء والحسن، ولكن بين السيىء والأسوأ .

● ضرورة الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة مما يعنى إيجاد حل وسط يقر لكلا الطرفين بحق تقرير المصير وامتلاكه لجزء من أرض فلسطين مما يعنى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى والاعتراف بحق تقرير المصير .

● إن سياسة الضم ستحول إسرائيل نفسها إلى دولة فلسطينية .

● إسرائيل منتصرة على المستوى التكتيكى، وهذا لا يعنى أنها رابحة على المستوى الإستراتيجى .

ولكن هذه النظرة العاقلة التى انتهى إليها هركابى وبعض المفكرين الآخرين لا تتحكم فى إدارة الصراع . إذ إن التطرف مازال سائدا لاستخدام القوة فى الاعتداء على

(*) ص ٦٩ من الكتاب المذكور ـ الطبعة الثالثة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت .

(*) إسرائيل والخيارات المصيرية ـ يهوشفاط هاركابى ـ محاضرة فى مركز كيك Keck Center للدراسات الإستراتيجية الدولية فى كلية كليرمونت ـ الولايات المتحدة ـ إصدار مركز التخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ .

الحق وفى إعادة كتابة التاريخ بتغيير الحدود وفرض الأمر الواقع الجديد. إلا أن القوة العسكرية التقليدية أخذت تتآكل فى الجانب الإسرائيلى تحت ضغط المتغيرات الجديدة فى سوق السلاح العالمى التى أتاحت وسائل فعالة للدول العربية من حيازة «رادع تقليدى متنام» سواء من ناحية الكم أو الكيف فضاقت «فجوة التفوق الإسرائيلى التقليدى» مما كان يبشر بفرض الاستقرار فى المنطقة، إلا أن العكس قد حدث فزادت حدة عدم الاستقرار وازداد استخدام القوات المسلحة كأداة غالبة من أدوات الصراع مما يدل على فشل «الرادعين التقليديين» العربى والإسرائيلى على حد سواء..

وجنبا إلى جنب مع هذه النتيجة تتزايد أغراض إسرائيل االعدوانية، فبينما بدأت بمحاولة الحصول على وطن قومى تجمع فيه الشتات نجدها تنتهى حاليا بضم أرض الجيران ومحاولة القضاء على الشعب الفلسطينى. ولم يعد هذا كافيا، بل لابد من ضم الجولان والقدس وجنوب لبنان. وتدور الحلقة المفرغة بين الأغراض المتزايدة وتصعيد قوى الردع حتى يصبح الرادع التقليدى مهما عظم وكبر عاجزا عن تحقيق الأغراض، وهنا يتصاعد الرادع إلى الروادع فوق التقليدية(*) والروادع النووية فى غياب القدرة على تفهم قواعد الصراع المتطورة مع الجموح فى الجرى وراء أغراض عدوانية لا يمكن أن تستمر.

والخلاصة: تتجسد الفجوة الخلقية الأولى فى الأمن الإسرائيلى فى طريقة إدارتها للصراع

● فهى تسعى إلى استخدام القوة كعامل وحيد من عوامل ممارسة السياسة.

● وهى تسعى إلى تحطيم وإبادة إرادة الخصم فى ظل قوانين عالمية متغيرة بدلت هذا السعى إلى استخدام القوة لتليين إرادة الخصم.

● وهى تريد تحقيق الأمن المطلق وفى ذلك تجاهل للآخرين وفرض للاتفاقيات الرديئة.

(*) استخدمنا الروادع فوق التقليدية» Conventional Plus وهى الحرب الكيماوية والبيولوجية والقنابل الحارقة كحلقة وسط بين الروادع التقليدية Conventional Deterrence والرادع النووى Nuclea Deterrence ونقترح استخدام الرادع فوق التقليدى لمواجهة الرادع النووى فى فترة الاحتكار الإسرائيلى النووى الحالى.

● وهى تستخدم القتال للردع وليس الردع لتجنب القتال .

● وهى تسعى إلى فرض أمر واقع يسانده توازن القوى وليس توازن المصالح .

● وهى تصعد سلم الردع إلى نهايته بالدخول فى مجال الرادع النووى .

وكانت النتيجة انعكاس هذا الخطأ فى إدارة الصراع مع عجزها على إيجاد واقع سياسى مستقر يؤهل وجودها الكريه لعضوية الإقليم الذى أرادت أن تعيش فيه .



والفجوة الثانية الخلقية والخطيرة فى الأمن القومى الإسرائيلى تتجسد فى صغر المساحة وتأثير ذلك على المسافة Space and Distance .

مساحة أرض إسرائيل طبقا لخطوط الهدنة فى عام ١٩٤٩ تبلغ ٢٠٧٠٠كم٢ ولكن الموجز الإحصائى الإسرائيلى الرسمى لعام ١٩٨٥ يقدر إجمالى مساحة أرض إسرائيل بـ ٢١٥٠١كم٢ حيث يشمل التقدير الرسمى القدس الشرقية ومرتفعات الجولان إضافة إلى ٤٤٥كم٢ هى مساحة البحيرات .

« جدول يوضح مساحة إسرائيل »

المنطقة	المساحة (كم٢)	المنطقة	المساحة (كم٢)
منطقة القدس بما فيها القدس الشرقية	٦٢٧	المنطقة الشمالية بما فيها الجولان	٠٤٥٠١
منطقة حيفا	٨٥٤	المنطقة الوسطى	٠١٢٤٢
منطقة تل أبيب	١٧٠	المنطقة الجنوبية	١٤١٠٧
المجموع	١٦٥١	المجموع	١٩٨٥٠
مجموع مساحة الأرض	٢١٥٠١	يضاف إليها مساحة البحيرات ٤٤٥كم٢	

المصدر : الموجز الإحصائى الإسرائيلى لعام ١٩٨٥ ص ٦ Statistical Abstract of Israel,1985 P.6

مساحة إسرائيل صغيرة ومحدودة كما نرى، وهذا عيب خلقى لدولة أقامت نفسها على أرض الغير، ومن المعروف أن اتساع المساحة تتناسب تناسبا طرديا مع مقدار الأمن المحقق. إذ إن هذا الاتساع يعطى فرصة أكبر لتعدد البدائل الصالحة لتحقيق الأمن وهو ما يعبر عنه بالمرونة وحرية الحركة(*) علاوة على أنه يحقق إمكانية التحكم فى المنطقة الحيوية، وهى منطقة القدس - تل أبيب - حيفا، باعتبارها المنطقة التى يتجمع فيها القسم الأكبر من السكان ومن المرافق ومؤسسات الحكم.

من هذا المنطلق تحددت نظرية إيجال آلون(*) فى الحدود الآمنة والتى تسير عليها إسرائيل حتى الآن، حيث يؤكد أن استمرار الوجود الإسرائيلى فى المناطق التى تم احتلالها فى حرب ١٩٦٧ هو العامل الوحيد الذى سيجبر البلاد العربية لإجراء مفاوضات مع إسرائيل. أما الانسحاب من المناطق المحتلة إلى خطوط الهدنة، فإنه مصيدة لإسرائيل.. فليس من المتصور عودة المدفعية السورية إلى الجولان والمدرعات الأردنية إلى مواقعها السابقة وليس من المتصور تقسيم القدس أو أن تفتح أبواب النقب من جديد أو أن نجعل حرية الملاحة الإسرائيلية فى الممرات المائية الدولية موضع جدل ولا يعتبر نزع السلاح للمناطق المحتلة بعد انسحابنا منها حلا آمنا ولا يحقق ضمان طرف ثالث أو القوات الدولية لإسرائيل أمنها.. حتى معاهدة السلام لا تضمن الأمن الإسرائيلى.. فكيف يتحقق الأمن الإسرائيلى إذن فى رأى آلون؟ بالأرض ...

بالوجود الإسرائيلى سواء كان مدنيا أو عسكريا أو سياسيا فى موضع جغرافى إستراتيجى يضمن لإسرائيل العمق الإستراتيجى ومواقع جغرافية ملائمة للدفاع ...
هذا الوجود لابد أن يرتكز على مواقع طبيعية مثل القنوات والمرتفعات والصحراء تتيح لإسرائيل إقامة وسائل الإنذار لاقتراب الطائرات المعادية والتى تعتبر كقواعد تهجم منها إسرائيل عند الحاجة، وداخل هذه الحدود يعيش العرب الذين يقيمون فيها حاليا تحت سيطرة إسرائيل، وبذلك نمنعهم من أن يصبحوا فى المستقبل - كما كانوا فى الماضى - قوة معادية سياسيا وعسكريا(*) وإن أراد هؤلاء الحصول على حكم ذاتى فلا مانع على أن تبقى شؤون الأمن والعلاقات الخارجية فى يد إسرائيل. وبعد أن يتم لإسرائيل وضع نفسها على الأرض المناسبة لأمنها يمكن أن يتبع ذلك نزع سلاح مناطق معينة ووضع قوات طوارئ دولية كجزء من مستويات الأمن التى تكفلها معاهدات

(*) أحاديث فى الأمن العربى - أمين هويدى - دار الوحدة - بيروت - عام ١٩٨٠.

(*) الأمن العربى فى مواجهة الأمن الإسرائيلى - أمين هويدى - دار الطليعة - بيروت - عام ١٩٧٥.

(*) ولكن السكان العرب ثاروا وأصبحوا قوة معادية تهدد قلب إسرائيل فى الانتفاضة الأخيرة.

السلام . . إن المهم إيجاد الحقائق وإيجاد الأمر الواقع ببناء المستعمرات فى الأراضى التى تعتبر حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل ، ولن تنسحب منها تحت أى ضغط من الضغوط .

وكان هذا التصور الذى اتفق عليه بعد نكسة ١٩٦٧ هو أساس ما عرف بعد ذلك بالخطوط الآمنة أو الخطوط الأمامية ، وهى غير خطوط الهدنة التى تعرف باسم الخط الأخضر .

وعلينا أن نتأمل فى المسافة بين حد الأمن الإسرائيلى وبين مناطقها الحيوية والمسافة بين هذا الخط وعواصم البلدان المجاورة(*) .

البلد المجاور	خط إسرائيل الأمامى	المسافة بين الخط الأمامى حتى المنطقة الحيوية	المسافة بين الخط الأمامى حتى عواصم البلدان المجاورة
الأردن	الخط الأخضر ١٩٤٩	٣٠كم حتى حيفا وضواحيها ١٧كم حتى تل أبيب وضواحيها ١٧كم حتى القدس ٥٠كم حتى حيفا وضواحيها ٦٤كم حتى تل أبيب وضواحيها ٤٠ كم حتى القدس	٣٥كم حتى عمان
سوريا	الخط الأخضر ١٩٤٩ خط وقف إطلاق النيران ١٩٦٧	٥٥كم حتى حيفا ٨٠ كم حتى حيفا	٤٧كم حتى دمشق
لبنان	الخط الأخضر ١٩٤٩	٣٢كم حتى حيفا	٦٥كم حتى بيروت
مصر	الحدود الدولية خط العريش رأس محمد (وهو الخط الذى كانت إسرائيل تعتبره الخط الذى لاتجوز الانسحاب خلفه)	٩٠كم حتى تل أبيب وضواحيها ١٤٠كم حتى تل أبيب وضواحيها	٣١٠كم حتى القاهرة ٢٦٥كم حتى القاهرة

(*) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٠ ـ ترجمة «أهارون باريف» ـ العمق الإستراتيجى ـ وجهة نظر إسرائيلية .

هذه هى المسافات المكتسبة نتيجة لحرب ١٩٦٧ أحدثت تحسنا طفيفا للغاية بإضافة ضئيلة إلى العمق الاستراتيجى الإسرائيلى مما يجعلها حتى لو تمسكت بالأرض المحتلة فى مأزق استراتيجى صعب. ولكن نظرا للمساحة المحدودة للدولة فإنها تدخل ذلك فى حساباتها وهى تعلن ضم الجولان، بل كانت محل اعتبار حينما أصرت على نزع سلاح المنطقة (ب) فى سيناء وتقييد السلاح فى المنطقة (أ) وفقا لنص الملحق العسكرى لمعاهدتها مع مصر عام ١٩٧٩، كما أن هذه النظرة تفسر تمسكها بالسيطرة الكاملة على الضفة الغربية. إلا أن إعطاء العامل العسكرى أهمية كبرى للنظرة الإسرائيلية إلى الأراضى المحتلة لا يتناسب أبدا مع قلة العمق المضاف فى حالة تمسكها بالأراضى المحتلة، فيما عدا سيناء التى أضافت إلى فترة الإنذار ما لا يقل عن ٢٥٠ كم إذا أخذنا قناة السويس قاعدة لحساباتنا. وبذلك فإن تمسكها بكل أراضى فلسطين كما تحددها الخريطة أثناء الانتداب البريطانى هو لأسباب سياسية وعقائدية أكثر منها حربية، خاصة بعد «فرقعة» إسرائيل من الداخل بعد الانتفاضة العربية من شعبنا الفلسطينى فى تلك الأراضى.

ولابد من مناقشة موضوع المساحة أو الأرض داخل معادلة مثلثة أطرافها الهجرة والتوسع والاستقرار. إذ إن المعادلة الصعبة التى تحل مشكلة الأمن الإسرائيلى ثلاثية الأطراف وليست ثنائية كما يتصورها البعض.

إن التوسع معناه ضم أراضى الغير الذى لا يمكن لشعب من الشعوب الرضوخ له، ومن ثم فإنه يقاوم هذا الاتجاه مهما كلفه ذلك من جهد وتضحية، الأمر الذى يزعزع بدوره الاستقرار وإذا كانت الهجرة إلى إسرائيل تتطلب مزيدا من الأراضى، فإنها قبل ذلك تتطلب الاستقرار، فالمهاجر الذى يترك موطنه الأصلى الذى استقر فيه قرونا عديدة إلى وطن جديد مجهول فإنه يتطلب فوق عقيدته الاستقرار والأمن خاصة بعد تآكل الدوافع والحوافز العقائدية للهجرة، وقد حدث أخيرا أن أحد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتى إلى إسرائيل هاجر منها بعد فترة قصيرة وعلل هجرته المعاكسة em-igration بأنه وجد الجميع فى إسرائيل يتحدثون عن الحرب القادمة، بينما يتحدث الناس فى موطنه الأصلى عن التعمير ذلك المواطن الذى أصبح لا وطن له كان يعبر تعبيرا صادقا عن الواقع المعقد الذى تجتازه معادلة الهجرة الصعبة وارتباطها بعاملى التوسع والاستقرار.

فإن كان الصهاينة قد آمنوا بنظرية «المجال الحيوى» فإن هذه النظرية كانت تسود فى الماضى وأصبحت غير ذات موضوع تحت رياح تغيير الحاضر، وان كان النجاح فى

اقتطاع الأرض قد حالف أطماعهم فى فترة إنشاء الدولة، فإن الأمر لم يعد سهلا الآن فى وجه مقاومة متزايدة لرفض الأمر الواقع، وإن كان الصهاينة قد استغلوا الظلم الذى وقع على اليهود فى أوروبا لتشجيع الهجرة إلى الوطن القومى، فإن الظلم الذى وجد العرب أنفسهم يكابدونه كل يوم غذى فيهم روح المقاومة ومشاعر الكراهية والحقد.

وإذا انتقلنا إلى موضوع آخر يتعلق بتعاظم دور الصواريخ وعلاقة ذلك بالمساحة والمسافة، فإننا نجد أنفسنا فى مواجهة سلاح ثورى يمكنه إصابة الأهداف بأقل تكلفة ممكنة ودون الحاجة إلى مطارات وطيارين، كما يحدث فى الطائرات . . . إننا أمام سلاح - لو أحسنا استخدامه - لغير من قضايا الأمن والسلام فى منطقتنا فالصواريخ أرض - أرض القادرة على إصابة أى هدف بدقة متناهية على مسافة مئات الكيلومترات قللت من قيمة ضم الأراضى لتوسيع المساحة، كما قللت من أهمية المناطق المنزوعة السلاح فى زيادة فترات الإنذار.

ووجود مثل هذه الصواريخ أصبح أمرا واقعا، وتزايد عددها أصبح أمرا ممكنا، وكذلك الحال مع الصواريخ جو - أرض التى توجه من مئات الكيلومترات دون تورط الطائرات فى أنظمة الدفاع الجوى من طائرات الاعتراض أو الصواريخ أرض - جو ودون اكتشافه بواسطة أقوى شبكات الإنذار.

وقد زاد عدد الصواريخ - أرض - أرض العربية بعد حرب أكتوبر - تشرين أول ١٩٧٣ بحيث أصبحت العراق وليبيا وسوريا تتفوق كل منها وحدها على إسرائيل فى هذا المجال. وإذا كانت إسرائيل أعلنت عن إنتاجها الصاروخ أرض - أرض أريحا وأريحا - ٢ جنبا إلى جنب مع تسلحها بالصواريخ الأمريكية أرض - أرض لانس فإن هذا معناه أن مجالا جديدا للتسابق فى التسليح قد أضيف إلى المجالات الأخرى.

وكم يكون مفيدا لو أن دراسات مستفيضة تعمل بواسطة الخبراء العرب على حرب الصواريخ أرض - أرض التى تدور رحاها بين إيران والعراق لمعرفة مزايا وعيوب هذا السلاح واستغلال هذه المعرفة فى حيازة هذا السلاح الثورى الذى سوف يحدث ثورة كاملة فى نظريات الأمن الإسرائيلية ويهدمها من أساسها.

وبقى أن نناقش علاقة المساحة بالضربة الأولى والضربة الثانية، فضيق المساحة الإسرائيلية يجعل من الصعب عليها حماية منطقتها الحيوية عن طريق الانتشار والتوزيع كالمناطق الصناعية أو مراكز الإنتاج.

ومقارنة بالمساحة العربية الشاسعة ـ إذا أحسن استغلالها ـ نجد أنه متاح للعمل العربى الجماعى أو القطرى فى بعض الأحيان رقعة متسعة توفر إمكانية تعدد القواعد وتنوع محاور الهجوم وتهيىء خطوط مقاومة متتابعة فى حالة الدفاع . هذا له أهمية خاصة فى امتصاص الضربة الأولى إذا قام بها العدو ويعطى الفرصة لها بعد ذلك للقيام بالضربة الثانية .

وعلى العرب استغلال عامل المساحة فى حرمان العدو من المفاجأة، بل أن يحققوا هم المفاجأة فالمبادأة مع إمكانية الاحتفاظ بهما فقوة المفاجأة أو المبادأة ليس فى تحقيقها ولكن فى استغلالها مع الاحتفاظ بهما بصفة مستمرة، وذلك عن طريق تهيئة مسرح العمليات لذلك بتوزيع الموانى بعمق يتناسب مع سرعة القطع البحرية، وتوزيع القواعد الجوية بعمق ليكفل حماية الموانى ومناطق الحشد والمراكز الصناعية من جانب ولتوجيه الضربات المضادة من اتجاهات متعددة من جانب آخر، وحشد القوات تبعا للخطط الموضوعة ووفقا للمواصلات المتاحة .

إن هذا الوضع المخيف بالنسبة لإسرائيل والذى يقض مضجعها يجعلها تتبع استراتيجية محفوظة : القيام بالضربة الأولى، عدم القتال فى أكثر من جبهة، نقل المعركة خارج حدودها، الحرب الخاطفة . . . وهكذا . . . . .

وعلى العرب أن يفكروا ليل نهار كيف يهيئون إمكانياتهم الجغرافية المتاحة فى امتصاص الضربة الأولى للعدو والاحتفاظ بعد ذلك بقوة مناسبة لتوجيه الضربة الثانية أما إذا تمكن العرب من استغلال عامل المساحة فى توجيه الضربة الأولى بطريقة كاسحة، فلن يكون فى مقدور العدو امتصاص هذه الضربة، وبالتالى لن يمكنه توجيه الضربة الثانية .

وفجوة المساحة فجوة خلقية لا يمكن التغلب عليها إلا بضم الأراضى وبذلك تدخل إسرائيل فى حلقة مفرغة من المستحيل التخلص منها .

والخلاصـــــة :

● ضيق مساحة إسرائيل حقيقة واقعة تشكل فجوة خطيرة فى أمنها القومى، خاصة أنها تعمل على زيادة محيط الكراهية لها من جميع الاتجاهات .

● الأرض أصبحت عاملا مهما فى خطة الأمن، ولكن نظرا لتطور القدرة القتالية العربية ودخول أسلحة جديدة كالصواريخ أرض ـ أرض أو جو ـ أرض كأجيال جديدة تضاف إلى أجيال سابقة فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية تتعرض لتآكل خطير .

● المعادلة الصعبة التى تبنى عليها عقيدة إسرائيل تعانى من استحالة التوفيق بين الهجرة والتوسع والاستقرار.

● كما أن ضيق المساحة يهدد سياسة إسرائيل بتوجيه الضربة الأولى وجعلها فى خطر حقيقى لعدم قدرتها على امتصاص الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية .



مما سبق يظهر لنا أن إسرائيل أمام مشكلة حقيقية لا علاج لها فى ظل سياستها العدوانية الحالية ويزداد الأمر خطورة حينما نضع يدنا على رد فعل ذلك على الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة . ففى الوقت الذى تظهر فيه إسرائيل على أنها أقوى دولة عسكريا فى المنطقة وفى الوقت الذى تنتشر فيه قوات «زاحال» فى كل الأراضى العربية التى استولت عليها بعد هزيمة ١٩٦٧ عدا سيناء التى تركتها بعد معاهدة كامب دافيد وفى الوقت الذى تتظاهر فيه بالتشدد فى فرض شروطها للوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط إلا إننا نجدها تعانى من حالة اقتصادية منهارة من ارتفاع نسبة التضخم وتدهور احتياطيها من العملة الأجنبية وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات مما ترتب عنه ارتفاع حجم القروض بحيث أصبح يخص الفرد الإسرائيلى ٧ مرات قدر ما يخص الفرد فى البرازيل من القروض والتى تعتبر من أعلى دول العالم فى حجم قروضها وجعل هذا الوضع فى الوقت نفسه ما يخص الفرد الإسرائيلى من هبات أمريكية يساوى ٣ مرات دخل الفرد المتوسط فى الهند مما زاد من تبعيتها للولايات المتحدة وجعلها دولة تابعة لها بكل معنى الكلمة ، مما دعا الفاينانشينال تايمز فى عددها بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٨٤ تعلق بالآتى : « لا يمكن لدولة ذات سيادة مثل إسرائيل أن تستمر معتمدة فى بقائها على كرم دافع الضرائب الأمريكى أو على مزايدات الساسة الأمريكيين ، فالتميز السياسى خيط رفيع لا يمكن لأى دولة أن تعتمد عليه فى وجودها» .

هذا الوضع السياسى المضطرب يشكل مشكلة حقيقية أمام وزراء الاقتصاد فى الحكومات المتعاقبة ، ومن الملاحظ أن كل إجراءاتهم تنتهى إلى الفشل التام إذ إن حل المشاكل الاقتصادية فى إسرائيل لن يتم عن طريق قرارات أو إجراءات اقتصادية ، ولكنه يتم عن طريق قرارات إستراتيجية وسياسية ، وحل المشاكل الاقتصادية فى إسرائيل لن

يتم عن طريق وزارة الاقتصاد أو الخزانة، ولكنه قد يتم عن طريق وزارتي الخارجية والدفاع لأن هذه المشاكل ناجمة عن طموح الأغراض السياسية وجموح التصورات الأمنية التي تحفز على زيادة نفقات الدفاع على حساب التنمية في ظل إيمان مطلق بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة للسياسة ويترتب على ذلك فجوة كبيرة بين الأغراض المرجوة والإمكانيات المتاحة اللازمة لخوض حروب تكاد تكون مستمرة ويجعلها تتبنى إستراتيجية «اقتصاد الحرب الدائمة»(*) وليس استراتيجية «اقتصاد الحرب».

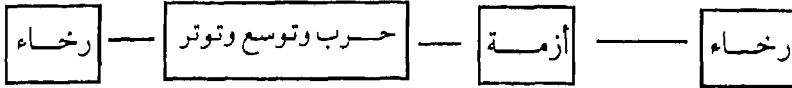
و «اقتصاد الحرب» هو تعبئة القوى الإنتاجية والموارد المحلية من أجل كسب الحرب مع تنسيق العلاقة بين الاستهلاك الفردي والاستثمار القومي لصالح الاستهلاك الحربي، وهنا تكون الأسبقية للربحية القومية على الربحية الاقتصادية. وهذا الأمر لا غبار عليه، بل هو أمر حتمي في الحروب الحديثة ويتفق مع المفهوم الطبيعي «للاستراتيجية العظمى Grand Strategy التي عرفها «ليدلهارت» - والذي كان أول من استخدمها بأنها «استخدام كل القوى المتاحة من سياسية واقتصادية وعسكرية ومعنوية لتحقيق الغرض الذي تسعى إليه الدولة». وبمعنى آخر توفير القدرة الشاملة لتحقيق النصر أي لتحقيق الغرض السياسي من الحرب وبذلك يكون «الاقتصاد» إحدى القوى التي تحشد لتحقيق «القدرة» التي تكسب الحرب واقتصاد الحرب ضمن هذا الإطار إجراء مؤقت تتخذ فيه إجراءات استثنائية تجعل «الربح الاقتصادي يلي في الأهمية «الربح القومي». ولا يفهم أبدا أن «اقتصاد الحرب» لا يعني بزيادة الإنتاج، بل يتطلب العمل على مضاعفته ولكن في اتجاهات تخدم القوات المسلحة، وهي تقاتل وتزيد من قدرة الشعب على الصمود. وإذا كانت الحرب حالة استثنائية تحدث بين فترتي سلام، فإن الاقتصاد الذي يخدمها يهدف إلى الوصول إلى حالة سلم أفضل.

أما اقتصاد الحرب الدائمة فهو عقيدة صفوة حاكمة ذات سياسة خارجية عدوانية وميل طبيعي لخوض الحروب وإثارة القيم الحربية في المجتمع والتي تعتبر القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لممارسة السياسة. مثل هذه الدولة في حالة حروب دائمة وتعبئة مستمرة لقواتها.

وهذا هو الحال في إسرائيل التي تلجأ إلى الحرب كمخرج من الأزمات التي تتراكم أمامها سواء كانت أزمات اقتصادية أو أمنية أو خاصة بالهجرة وإذا استحالت الحرب

(*) أمين هويدي - صناعة الأسلحة في إسرائيل - دار المستقبل العربي بالقاهرة - ١٩٨٦.

الكاملة ، فإن إسرائيل تعتمد على نشر التوتر المستمر فى المنطقة كضرورة حتمية لدفع معدلات النمو الاقتصادى ولحفز يهود العالم للاندفاع فى مناصرتها وتدفق الأموال والبشر فى اقتصادها الذى يعانى الانكماش ليبعث إلى حالة الانتعاش . وبذلك أصبح الاقتصاد يعتمد على ميزانيات متضخمة لشئون الدفاع مع معدلات نمو مرتفعة بغض النظر عن مصادر التمويل اللازمة لهذه السياسة وتصبح الدورة الاقتصادية الإسرائيلية فى متوالية يمكن تصويرها فى الآتى :



وتستغرق الدورة سبع سنوات تقريبا لتبدأ من جديد ، وهذا يوصلها إلى « الكنزية العسكرية » وهى تعنى تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى عن طريق الإنفاق العسكرى أساسا أى عسكرة متزايدة Militarization للإقتصاد عن طريق تصعيد فى الإنفاق العسكرى والتوسع فى الصناعات الحربية ودفع الأزمات إلى حافة الحرب أو خوضها فعلا ، وبذلك يزداد الطلب الكلى فى إسرائيل وانفرادها بشكل اقتصادى مشوه : تخفيض العملة ، زيادة المديونية الخارجية ، زيادة العجز التجارى ، زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، زيادة حجم التضخم ثم زيادة تخفيض العملة من جديد وهكذا دواليك .

مثل هذه الأوضاع توجد ما يسمى «المجمع العسكرى الصناعى» Military- Indus-try Complex وهو التجمع الذى يجمع مراكز قوى يشتركون فى مصالح اقتصادية أو سياسية ذات علاقة بنفقة الدفاع وأهمها التسابق فى التسليح واستمرار الحرب الباردة وعدم الاستقرار وما يلى ذلك من حروب ساخنة . هذا المجمع فى إسرائيل هو دولة داخل الدولة يجعل من المستحيل عليها أن تتراجع عن «استراتيجية اقتصاد الحرب الدائمة» .

ويتكون هذا المجمع داخل إسرائيل من ممثلى الأجهزة التى تساعد فى تشكيل وصياغة القرارات وهم ممثلون من وزارة الدفاع ، المخابرات الحربية ، الموساد ، الصناعات الحربية ، السياسيين ، مؤسسة الطاقة النووية والقوات المكافحة للإرهاب . . . وأصبح الواجب الأساسى لهذا المجمع Complex استمرار الأهداف العدوانية على الأسس الآتية :

● الصراع العربى ـ الإسرائيلى صراع ممتد وغير قابل للحل فهو صراع وجود وليس صراع حدود.

● الأمن الإسرائيلى فى حالة تهديد دائمة لتفوق العرب فى حجم التسليح والقوة البشرية.

● إسرائيل دولة معزولة ولذلك لابد لها من الاعتماد على الذات.

أى أن واجب هذا المجتمع بارتباطاته الداخلية والخارجية هو تثبيت الكنزية العسكرية.

ولمعرفة تأثير مثل هذه السياسات المتشابكة على الحالة الاقتصادية لإسرائيل ننقل عن تقرير المحاسب الأمريكى General Counting Offier Gc.o فى ٢٤/ ٦/ ١٩٨٣ بعنوان «المساعدات الأمنية لإسرائيل Security Assistance To Israel ما يلى:

«إن السياسة الإسرائيلية الحالية تجعلنا نقيم إمكانياتها تقييما يحيطه الشك ويزيد من اعتمادها علينا، ولا تدرك إسرائيل تماما التغييرات الجوهرية التى عليها اتخاذها داخليا بعد أن ثبت عدم انجاحها لتحقيق نفقات الدفاع وعدم قدرتها على تسديد ديونها التى تمثل ثلثى الإنفاق الحكومى. وليس هناك أى تفاؤل فى قيام الحكومة الإسرائيلية بتخفيض الاستهلاك الخاص فى ظل استحالة الحد من ارتفاع الأجور، فالإجراءات الشديدة قد تدفع إلى الهجرة المعاكسة وتثير القلاقل العمالية...». سوف ترتفع أقساط الديون من ٨٨٧ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١,١ بليون دولار عام ١٩٩٢ وفى السنوات القليلة القادمة التى تواجه إسرائيل بمشكلة السداد لأنها فى الواقع سوف تقوم بسداد أقساط خدمة الديون فقط لوجود فترة سماح مدتها ١٠ سنوات، ولكن المشاكل الحقيقية سوف تبدأ حينما يحل موعد تسديد أقساط القروض، وهنا سوف يستحيل عليها ذلك فى ظل عدم التفاؤل بتغير الظروف الضاغطة عليها والتى تتمثل فى ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة والحالة الاقتصادية فى الدول التى تتبادل إسرائيل وإياها
التجارة والتغيرات السياسية والحربية فى الشرق الأوسط وتأثيرها فى حجم نفقات الدفاع ونسبة النمو فى الاقتصاد الإسرائيلى ... إن الخيار الوحيد أمام إسرائيل هو الوصول إلى حل سلمى مع جيرانها».

دولة على هذه الحالة من الانهيار الاقتصادى لا تجد أمامها لكى تستمر وتبقى إلا أن تغرق فى التبعية وإلى أن تبقى عميلة للقوة العظمى التى تتبعها لتنفذ لها سياستها الإقليمية بالوكالة اللهم إلا إذا غيرت معتقداتها السياسية وبدلت من أسس إستراتيجيتها

لتصبح القوة أحد عوامل السياسة وليست أداتها الوحيدة لأن من خواص القوة إذا توفرت الانتشار، وحينما تنتشر فإنها لا ترعوى إلا إذا تصدت لها قوة أخرى توقفها أولا عند حدها ثم تجبرها على الانحسار.

ولكن الأزمة الحقيقية التى تواجهها إسرائيل أن قوتها المتاحة حاليا ليست ذاتية المنبع، ولكنها قوة مستعارة من إحدى قوتى المركز . . . والدول الهامشية ـ مثل إسرائيل ـ تصبح فى مهب الرياح لو قطع الخيط بينها وبين دولة المنبع.



وفجوة أخرى يمكن التحدث عنها وهى فجوة المياه بين المتاح منها وبين الموجود المطلوب. وهذه فجوة مهمة، إذ تتعلق بالعمود الفقرى لنظرية الأمن الإسرائيلى ونعنى به الهجرة. فالهجرة تحتاج إلى أرض ومزيد من الأرض، والأرض تحتاج إلى مياه بل مزيد من المياه، والمياه تحول رجال الأعمال إلى فلاحين يتشبثون بالأرض وتعمق فيهم روح الانتماء. وقد استهلكت إسرائيل واستوعبت كل مواردها المائية بل الموارد المائية فى الأرض المحتلة مما جعلهم يرفعون شعار «إنها مياه من أجل الحياة وليس من أجل الخلاف» وبعد أن استنفدت إسرائيل مواردها داخل خط الهدنة أعدت خططها للحصول على موارد إضافية من خلال الآتى.

- تجفيف بحيرة الحولة.
- تحويل مياه نهر الأردن لرى النقب.
- احتلال الضفة الغربية وهى المورد الأساسى للسهل الساحلى والجزء الغربى لوادى الأردن.
- احتلال الضفة الشمالية أى جنوب لبنان عام ١٩٨٢ بما فى ذلك حوض نهر الليطانى لتحويل مياهه لرى الجليل الأعلى.

وبذلك يمكننا أن نقول بصدق إن العدوان الإسرائيلى المستمر هو من أجل الحصول على مزيد من موارد المياه وإلا تصبح الأرض المستولى عليها عديمة القيمة من الناحية الاقتصادية وتستغل إسرائيل حاليا ٥٥٪ من حوض الأردن بينما كان مشروع جونسون

لا يعطيها إلا ٤٠٪ من مياهه وبعد احتلال الضفة الغربية لم يعد فى استطاعة الأردن إلا استغلال ١٠٪ من مياه هذا الحوض .

ولكن يبقى السؤال الخطير قائما : ما هو الإجراء الإسرائيلى الذى يمكنها اتخاذه بعد استثمارها كل الموارد المائية المتاحة لها سواء فى الأراضى داخل الخط الأخضر أو خارجه؟ ويصبح السؤال أكثر إلحاحا فى ضوء إلحاحها على مزيد من هجرة اليهود إليها . إذ إن إضافة عدد آخر من اليهود إلى السكان الحاليين فى إسرائيل تحتاج إلى أرض لتوطينهم وإلى مياه لاستكمالها استيعابهم وإقامتهم .

وإلى جانب فجوة المياه توجد فجوات أخرى أهمها : قلة الموارد الأولية ، قلة الموارد البشرية ، اختلال التوازن السكانى بين اليهود والعرب داخل الدولة خاصة بعد الانتفاضة الأخيرة ، ومساهمة العرب داخل الخط الأخضر فيها مما ترتب عليه تهديد العمق الإسرائيلى من داخلها ، ازدياد وطأة السياسة العنصرية والتفرقة بين الأشكناز والسفارديم ، انهيار الشعارات الديموقراطية وسقوط الأقنعة أمام الرأى العام العالمى وغير هذا من فجوات مما يحتاج إلى أبحاث منفصلة .



والآن ماذا نريد أن نقول بعد أن سردنا مجرد أمثلة توضح عورات حقيقية فى الدولة المعادية التى زرعت نفسها فى بحر كراهية يحيطها من كل اتجاه؟ . .

إننا نريد أن نقول إننا أمام دولة تتهددها فجوات حقيقية لا قبل لها بعلاجها لأن هذه الفجوات تعتبر تشوهات خلقية وعاهات أصيلة فى جسمها تتفاقم بمرور الزمن . والشىء الملاحظ أنه حتى بعد مرور أربعين عاما على إقامة الدولة وحتى بعد الانتصارات التكتيكية التى حصلت عليها فى حروب متتالية فإن السلبيات الإستراتيجية مازالت هى هى لم تتغير . . .

● فحدود الدولة لم تستقر بعد ، فهى حائرة بين الحدود السياسية المعترف بها والحدود الآمنة التى لم يتم الاتفاق عليها حتى بين الصفوة الحاكمة فى إسرائيل .

● وسياستها التابعة والمعتمدة فقط على استخدام القوة كوسيلة وحيدة لفرض الأمر الواقع لم تمكنها من تحويل هذه الانتصارات العسكرية إلى حقائق سياسية بل نجد أن

إسرائيل فى واقع الأمر تخطو وراء السراب . فحتى وبعد أن وصلت إلى قناة السويس مرتين أعلنت فيهما ضم سيناء إلى إسرائيل الكبرى نجدها تنسحب فى المرتين لظروف ضاغطة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، وحتى بعد أن ثبتت أقدامها فى الضفة الغربية وغزة والجولان ببناء المستعمرات والتغييرات الديموجرافية والجغرافية نجدها أمام ضغوط محلية وعالمية تطالبها بالتخلى عن أطماعها ، وحتى بعد أن ظنت أن عمقها فى مأمن حقيقى نجد أن الانفجارات تتوالى من العمق نفسه سواء من عرب عام ١٩٤٨ ، وعرب ١٩٦٧ ، وحتى وبعد أن اقتنعت سياسة الذراع الطويل بالإصرار على تفوقها الجوى نجد أن سلاحا خطيرا يبرز فوق جميع الأحداث - هو الصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى أو طويلة المدى - تقلب نظرية الذراع الطويلة رأسا على عقب .

● وضيق مساحتها مقارنا بالمحيط العربى الواسع وصغر عدد سكانها مقارنا بالقوة البشرية الضخمة عاملان لا يمكن حلهما إلا بوسائل صناعية عرضة للتغيير . . . فعلاجها لمساحتها الضيقة عن طريق المناطق العازلة والمنزوعة السلاح ومناطق تحتلها القوات الدولية أو متعددة الأجناس حلول يمكن أن تتغير فى دقائق ، وعلاجها لقوتها البشرية المحدودة عن طريق استيراد السكان من الخارج سابقة لا يعرفها التاريخ وهى فى الوقت نفسه خاضعة لظروف خارجية غير مأمونة .

● والافتقار إسرائيل إلى أى مصدر طبيعى من مصادر تكوين القدرة اللازمة للدولة مثل موارد الطاقة أو المياه أو المواد الأولية أو رأس المال الذاتى يجعلها فى وضع ميئوس منه . ويتفاقم تأثير هذا العامل نتيجة لسياسة عدوانية جعلتها جسما غريبا ومكروها وسط المحيط الإقليمى الذى تعيش فيه . فبدلا من إيجاد الجو الملائم لتلتحق بالعائلة الإقليمية لتحل مشاكلها الحادة عن طريق التعايش نجدها ترتكب نفس الخطأ الذى وقع فيه الصليبيون منذ مئات السنين حينما عجزوا عن التعايش ضمن الملاك الحقيقيين للمنطقة فكان مصيرهم إلى البحر .

هذه الفجوات معروفة تماما لدى الصفوة الحاكمة فى إسرائيل خاصة بعد أن برزت وتأكدت بمرور الأيام وهى فى أعماق المتطرفين والمعتدلين أى الصقور والحمائم على حد سواء . وهم يحددون مواقفهم . . فبينما يرى المتطرفون أن الأخطار حقيقية تهدد بقاء الدولة ما لم يتم مواجهتها بإجراءات استثنائية وباستخدام الوسائل المتطرفة والقمعية لأن الخطر الجسيم لا يمكن مواجهته إلا بوسائل غليظة ، فإن المعتدلين يرون تهدئة الموقف خوفا من النتائج الغامضة التى يتوقعونها وذلك بالسعى إلى السلام مقابل

التنازل عن بعض المطامع فى الأرض والحقوق. . . . ويتنقل بعض أفراد الصفوة الحاكمة من جانب إلى آخر تبعا لتغير الموقف وتبعا لتطور الصمود العربى.

هذه الفجوات فى الأمن الإسرائيلى حقيقة لا يمكن علاجها داخل الدولة ذاتيا مادامت أغراضها السياسية بقيت دون تغيير. ونتيجة ذلك أنه ولفترة طويلة قادمة ستعيش المنطقة فى شك وخوف متبادلين يؤديان إلى تصعيد وسائل الردع بحيث تتخطى المستويات الحالية ومن ثم تتوالى المعارك ويستمر القتال وعدم الاستقرار نتيجة لتغير توازن القوى تبعا لما يمكن أن تحصل عليه الأطراف من سلاح من المنابع الرئيسية. . . . هذا المناخ سوف يعطى المتطرفين المبررات لتعزيز موقفهم بين الرأى العام الإسرائيلى بل وتحفزهم على تنفيذ إجراءات يدبرون ويخططون لها أخطرها فى رأيى:

● تفريغ المناطق المحتلة من سكانها العرب كإجراء يظنون أنه يحل مشاكلهم ولو إلى حين.

● افتعال الحروب لضم مزيد من الأراضى والسيطرة على موارد المياه.

● نمو الرادع النووى وتطويره.

وهذا شيء طبيعى فالوضع اليائس يؤدى إلى إجراءات يائسة وعلينا أن نضع ذلك فى اعتبارنا ونحن نقطع المشوار الطويل الذى فرضه القدر علينا كما فرضه على أجدادنا من قبل باستراتيجية مرنة. . . يختلط فيها الكلام والحوار مع المعارك والقتال . . فإرادة الصراع تتم فى إطار «كلام كلام ـ قتال قتال».

● ونقدر العدو تقديرا سليما لأنه بالرغم من مظاهر قوته الخادعة، فإنه فى موقف ضعيف تجعل حاجته للسلام أكبر من حاجتنا له وعلينا أن نعرف قيمة ما لدينا من قوة.

● وتضع فى حسابها أن نتيجة الصراع يحددها إعمال وسائل القدرة أكثر مما يحددها إعمال وسائل القوة ويتجلى الإبداع فى استغلال نواحى القدرة فى توزيع الأدوار بين الفرقاء وتحاشى الاقتتال بين بعضهم البعض فالواجب توجيه الأسلحة إلى الاتجاه السليم.

● وتستخدم الرادع فوق التقليدى إلى جانب الرادع التقليدى حتى تصل إلى التعادل النووى علما بأنه لن يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا تحت مظلة الرادع التقليدى.

- وتتجنب بلورة الوضع إلى حقائق سياسية ثابتة وتعمل فى الوقت نفسه على استخدام الغموض لتعديل الأوضاع إلى الأفضل .

- وتصل فى النهاية بالعرب إلى الموقف الاستراتيجى الحاسم الذى يحقق لنا أغراضنا إن تحاورنا على مائدة المفاوضات ويهيىء لنا الظروف إلى النصر المؤكد إن تقاتلنا وحاربنا .

فلننظر إلى نواحى القوة فى العدو لنواجهها بالتخطيط السليم ، ولا نغفل الفجوات التى يعانى منها لاستغلالها لتحقيق السلام الذى نريد .

● الفصل الحادى والعشرون

على هامش الانتخابات الإسرائيلية

فى أقل من عشرة أيام فقط من تكليفه بتأليف الحكومة الإسرائيلية أبلغ إسحاق رابين زعيم حزب العمل الرئيس الإسرائيلى حاييم هرتزوج بنجاحه فى تشكيل الحكومة ، وتقدم إلى الكنيست طالبا الاقتراع على الثقة بالحكومة الجديدة وحصل عليها ولن نتعرض هذه المرة لتوقعاتنا من الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولكن سوف نقتصر على بعض النقاط المهمة على هامش العملية الانتخابية التى أفرزت فى النهاية حكومة جديدة سنتعامل معها ـ شئنا أم أبينا ـ لفترة طويلة أو قصيرة قادمة .

ولعلنا لاحظنا ـ أنه بينما تجرى كثير من الانتخابات هنا وهناك بعرض الساحة العربية من المحيط إلى الخليج بين وقت وآخر ـ إلا أنها لا تنال اهتماما محليا أو إقليميا أو عالميا كذلك الاهتمام الذى ظهر جليا على المستويات الثلاثة بالانتخابات الإسرائيلية التى جرت أخيرا ، وانتهت بفوز حزب العمل برئاسة إسحق رابين على كتلة الليكود برئاسة إسحاق شامير الذى أعلن على إثر فشله فيها قرب اعتزاله ممارسة السياسة وترك مقعده لغيره من الصقور وهم كثيرون فى إسرائيل سواء داخل الليكود أو خارجه لأن الحمائم فى إسرائيل نادرة ، فإن كان يمكن أن نرمز لليكود بصورة الصقر ، فإننا يمكن أن نرمز للعمل بصورة حمامة لها رأس صقر ، ورأس الصقر ذو منقار جارح يمكنه أن يدمى جسد الفريسة قبل التهامها قطعة قطعة مع ترك البقايا والنفايات التى لا يعبأ بها لغيره .

هذا الاهتمام المحلى داخل إسرائيل والإقليمى داخل البلاد العربية والعالمى على مستوى الدول العظمى التى لها اهتماماتها الخاصة بما يجرى فى المنطقة فى صالح عملية الانتخابات الإسرائيلية تضاف إلى الممارسة الديمقراطية هناك ، إذ يأخذ العالم العملية الانتخابية فى إسرائيل مأخذ الجد لأنها سوف تفرز سياسة جديدة معينة على الجميع

التعامل معها، فذهاب الليكود معناه ذهاب سياسته وتولى العمل السلطة بعده معناه تغيير فى هذه السياسة مهما اختلفت الآراء فى حجم هذا التغيير، وهل هو تغيير فى المضمون أم مجرد تغيير فى الأسلوب. وهناك فارق كبير بين ممارسة الانتخابات فى هذا الإطار وبين ممارستها فى معظم دول المنطقة التى تعتنى أنظمتها بمجرد تغيير فى الوجوه، فالبعض يذهب ربما ليعود بعد فترة، والبعض يذهب إلى غير رجعة، والبعض يظهر فجأة فى الصورة دون مبرر أو سابق إنذار دون أن يعنى الذهاب أو العودة فى كل الحالات تغييرا فى السياسات الموضوعة، وبذلك فإن دلت الانتخابات الإسرائيلية على تعدد مراكز القوى التى تؤثر فى صناعة القرار وإصداره فإنها تدل عندنا وفى الوقت نفسه على وجود مركز قوة واحد تتركز فى يده كل السلطات التى لا تسمح بأى تغيير أو تعديل إلا عن طريقها، فاللعبة الانتخابية تتم عندنا فى الجزء الأسفل من مؤسسات الدولة، أما الجزء الأعلى بالقرب من القمة فمحظور اللعب فيه أو تغييره إلا بضربات القدر ولا دخل للصوت الانتخابى فى ذلك على الإطلاق.

وتتم الانتخابات فى إسرائيل دون تدخل من الحكومة القائمة، فإسحاق شامير كان يتولى رئاسة الحكومة وقت إجراء الانتخابات التى انتهت بسقوط كتلته وفشله فى الحصول على غالبية تسمح له بتشكيل حكومة مع الأحزاب الأخرى التى دخلت السباق، ومن قبل ذلك سقط شمعون بيريز وهو رئيس الحكومة ليخلفه مناحم بيجين ولم نسمع أى شكوى عن تزوير الانتخابات أو لعب فى الصناديق أو طعن فى لجنة من اللجان.. فالشعب قال رأيه فى حرية تامة وبانضباط دقيق واحترم كل من الغالب

والمغلوب النتيجة ويؤدى ذلك إلى تعميق الثقة فى العملية الانتخابية بغض النظر عن التفرقة العنصرية الكاملة الموجودة فى إسرائيل والتى كتبنا عنها مرارا.. ولا يمكن فى ظل النظام الحزبى القائم فى إسرائيل وفى ظل الإجراءات التى تمت بها الانتخابات ـ رغما عن العيوب التى تكتنفها ـ أن يحصل حزب ما على ٩٩٪ من المقاعد كما يحدث عندنا، فالتوازن الذى تظهره نتيجة الانتخابات بين الأحزاب المتصارعة له دلالات مهمة:

فهو يدل أولا على وعى القاعدة الانتخابية وصعوبة تأثرها بالشعارات المرفوعة، فالقاعدة الانتخابية لم تنجذب نحو السلطة القائمة، فقد تجاهلت كراسى السلطة ومن يجلسون عليها واختارت بين السياسات المطروحة فى البرامج الحزبية.

● ويدل ثانيا على أن الأحزاب لها قواعدها وليست أحزابا لها رأس وصحيفة دون قواعد اقتنعت ببرامج محددة، فالأحزاب الرئيسية فى إسرائيل قامت قبل قيام الدولة بعكس ما يحدث فى الدول الأخرى، وهى بذلك أحزاب لم توجد بموافقة السلطة، ولكنها هى التى أفرزت السلطة، ولذلك ففى إمكانها دعمها أو إسقاطها بعكس ما يجرى عندنا، فإن السلطة هى التى توافق على وجود الحزب ومن يمسك المنح بيده اليمنى فهو يمسك المنع بيده اليسرى.

● وهو يدل أخيرا على أن الغالبية الصامتة غير موجودة فالكل يسعى لاستخدام صوته فى إقامة النظام السياسى الذى يرغب فيه وهو بذلك يشارك فى صناعة القرار بطريقة إيجابية لأن سلبية الأغلبية الصامتة هى من أخطر أمراض المجتمعات والتى تؤدى بالضرورة إلى تآكل إرادتها والعمل على زيادة تواكلها وإفساح المجال للإرهاب لكى ينتشر ويبدأ فى الحوار عن طريق الطلقة والمدفع.

وأخطر ما فى الانتخابات الإسرائيلية هو أنها تعمل على تداول السلطة وتسمح بانتقالها بطريقة دستورية، ولذلك فإن الانقلابات باستخدام القوة أمر لا تعرفه إسرائيل حتى الآن وبهذا الخصوص فهناك قصة مشهورة حدثت أيام مباحثات كامب دافيد بين الوفدين الإسرائيلى والمصرى وبمشاركة الوفد الأمريكى، فقد ذهب أحد أعضاء الوفد المصرى فى ساعة مبكرة من صباح أحد الأيام إلى حيث يقيم الرئيس جيمى كارتر وطلب مقابلة الرئيس لأمر مهم وخطير وعاجل وأفهمه المسئولون أن الرئيس يغط فى نومه ولم تجر العادة على إيقاظه إلا للخطير من الأحداث، فأكد لهم العضو المصرى بأن الموضوع خطير فعلا يستدعى إيقاظ الرئيس بل انتزاعه من فراشه، واستيقظ الرئيس كارتر ليقابل العضو المصرى الذى أخبره بأن مصدرا مسئولا لا يرقى إليه الشك قد أخبره بأن هناك انقلابا سوف يحدث فى الساعات القليلة فى إسرائيل ضد رئيس الوزراء مناحم بيجين!! فسأله كارتر بانزعاج عن المصدر الذى أدلى له بهذه الأخبار المثيرة فأجابه العضو المصرى دون تردد «سيدنا الخضر يا سيدى الرئيس هو الذى أخبرنى بذلك».. وانصرف الرجل راجعا إلى حجرته تاركا الرئيس كارتر ليتصل بإدارة المخابرات (CIA) ويطلب منهم معلوماتهم عن سيدنا الخضر عليه السلام.... !!

وفات العضو المحترم أن الانقلاب فى إسرائيل - حتى لو حدث لا يغير من الأمر الواقع شيئا فى ظل النظام السياسى المعقد القائم، فرئيس الوزراء المنتخب ليس حرا تماما فى اتخاذ قراراته لأنه يقع تحت ضغوط قوية لأن العملية الانتخابية لا تسمح بانفراد

أى من الحزبين الكبيرين بتشكيل الحكومة لعجز أى منهما للحصول على الأغلبية المطلقة بمفرده فى الكنيسيت ولذلك فإن الحكومة التى تتشكل عقب الانتخابات هى بالضرورة حكومة ائتلافية والائتلاف هو أضعف أنواع الحكم عند اتخاذ القرارات المصيرية لأنه يسمح بتحكم الأقلية فى الأغلبية عن طريق التهديد بانسحابها من الائتلاف القائم ليس بممثليها فى الحكومة فقط ولكن ـ وهذا هو المهم ـ بممثليها فى الكنيست أيضا، حيث يكون الفارق بين الحكومة والمعارضة أصواتا تعد على أصابع اليد الواحدة، وبذلك تحول دون صدور القرار وقد حدث فى مباحثات كامب دافيد حينما كان الرئيس أنور السادات ـ رحمه الله ـ يعترض أو يوافق على أى اقتراح يقدمه الرئيس جيمى كارتر دون الرجوع إلى أحد، أن مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى قال له «إننى أحسدك أيها الرئيس لأنك قادر على أن تصدر قراراتك فورا وبحرية كاملة، وأنت تدخن غليونك فى ثقة واطمئنان. . أما أنا فلا أستطيع ذلك بالرغم من أننى رئيس وزراء منتخب عليه أن يحصل أولا على موافقة حزبه وموافقة الأحزاب الأخرى المشتركة فى الائتلاف، وكذلك مجلس الوزراء فعلى والحالة هذه وأنا مقيم فى واشنطن أن أرجع دائما إلى القدس قبل الموافقة أو الاعتراض على أى قرار».

وقد حدث أيضا أن بيجين رفض أن يفاوض رئيس الوزراء المصرى فى ذلك الوقت أو أن يجلس معه على مائدة المفاوضات على قدم المساواة على أساس أنه رئيس وزراء منتخب تسانده الغالبية البرلمانية. .

أما رئيس الوزراء المصرى فهو معين إرادته الحقيقية فى جيب الرئيس الذى عينه، فهو بذلك لا يمثل حزبا أو كيانا سياسيا واضحا، ولذلك أصر بيجين على أن يتفاوض مع الرأس الذى يملك القرار، وليس مع البديل الذى يفتقر إلى ذلك، وبالرغم من وجاهة رأى مناحم فولفوفتش بيجين إلا أن الاعتراض أثار أزمة سويت بطريقة ما، ولكنها لم تغير الحقيقة القائمة، بل كان موشيه دايان وزير الخارجية الإسرائيلى ورئيس وفد بلاده فى بعض الأحيان يشكو مر الشكوى من أنه مجرد حامل رسائل لا يملك الحرية للمناورة أو التفاوض مما اضطره إلى العودة إلى تل أبيب ليحاول تصحيح الوضع مهددا بالاستقالة. وطبعا يستغل المفاوض الإسرائيلى هذا الوضع لدرجة الابتزاز وهو على موائد المفاوضات.

وعلينا أن نتذكر أن ظهور نتائج الانتخابات لا يعتبر نهاية المطاف فهو فى واقع الحال نهاية مرحلة صعبة وبداية مرحلة أخرى أشد صعوبة تشكل فيها الائتلافات المستقبلية التى سوف تحدد سياسة إسرائيل لسنوات أربع قادمة، وربما أقل فى حالة انفضاض

الائتلاف القائم أو لأى ظروف أخرى، ولكن رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة - وهو رئيس حزب الأغلبية - يبدأ مفاوضاته الشاقة مع الأحزاب الأخرى الصغيرة التى ستحقق له الأغلبية المطلقة المطلوبة، وهذا يتطلب منه إعداد مسودة متضمنة تصوراته لسياسة الحكومة الجديدة والمبادئ التى ستحدد الثوابت والمتغيرات ويدور الحديث بعد ذلك مع الأحزاب المرشحة للائتلاف حول هذه المسودة القابلة للتعديل فى محاولة للتغلب على الخلافات فى وجهات النظر على أساس مبدأ الحلول الناقصة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تكون المسودة عامة وبها شىء من الغموض الذى يسمح للأطراف بتفسير محتوياتها حسب ما تراه تاركين تحديد كل شىء بدقة أثناء الممارسة بعد فوز الحكومة بالثقة فى الكنيست ولذلك فإنه لا يمكن أخذ ما يذاع من سياسة الحكومة بعد تشكيلها مأخذ الجد ماعدا بعض الثوابت.

فسياسة الليكود التى ترتكز على الأيديولوجية الصهيونية المنبثقة من التوراة - كما يقولون - والتى تعتمد على حركة التاريخ يقابلها فى الانتخابات الأخيرة السياسة البرجماتية أو الواقعية لحزب العمل برئاسة إسحاق رابين التى توفق بين أنواع التوسع ومراعاة التغير فى النظام العالمى بموازينه المتغيرة التى أصبحت تعترض على مفهوم الأمن الذى يقوم على التوسع فى الأراضى العربية من ناحية، والاستناد على القوة العسكرية الإسرائيلية وذراعها الطويلة من ناحية أخرى، و لذلك نجد أن رابين مارس اللعبة بمرونة لم تكن من حسناته فى الأيام السابقة فيحاول التغلب على مشكلة إقامة المستعمرات باتجاهين :

الأول اتجاه أمنى بالموافقة على إيقاف العمل بالمستوطنات السياسية مع الاستمرار فى إقامة المستعمرات الإستراتيجية أو الأمنية على الضفة الغربية لنهر الأردن والمناطق الإستراتيجية الأخرى حسب خطة إيجال آلون.

والثانى اتجاه اقتصادى عن طريق تحويل نفقات إقامة المستعمرات إلى التنمية الاقتصادية بأنواعها لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلى المنهار ولامتصاص الهجرة الوافدة، وبذلك يفتح الطريق إلى واشنطن لرفع الحظر المفروض على ضمان القروض والذى كان بمثابة العصا التى أسقطت شامير فى الانتخابات الأخيرة.

ولكن ليس كل ما يتمناه رابين يمكن إدراكه فهو بين فكى كماشة اليمين المتمثل فى الأحزاب اليمينية المتشددة والأحزاب الدينية واليسارية المتمثلة فى حركة ميرتس التى يطلق عليها «الوحش ذو الرؤوس الثلاثة» أو «حزب اليسار الأحمر» كما كان يطلق عليه إسحاق شامير وهى تتكون من المابام برئاسة يائير تسابام وشنيوى برئاسة آمنون

روبنشتاين وراتس برئاسة يوسى شاريد . . اليمين يحاول أن يجذبه إلى نقطة أقرب ما تكون إلى تطرف الليكود، وهذا أمر غير مرغوب فيه من الولايات المتحدة الأمريكية . . بينما يحاول اليسار متمثلا فى حركة ميرتس أن يجره للاعتراف بحق تقرير المصير بل والموافقة على الدولة الفلسطينية إذا رغب الفلسطينيون فى ذلك مع عدم عودة المهاجرين وترك الحرية لهم فى فيدرالية أو كونفيدرالية مع الأردن، كذا الاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين مع قبولها على مائدة المفاوضات وزيادة على ذلك إيقاف بناء المستعمرات سواء كانت سياسية أو أمنية الأمر الذى يتردد فى قبوله إسحاق رابين خوفا من نيران بطاريات المدفعية الثقيلة التى سوف تطلقها عليه جماعة الليكود والأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة .

إذن فحتى يصل رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى مرحلة تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة بواسطة حاييم هرتزوج رئيس إسرائيل أمر فى غاية الصعوبة، ثم أن تمكن من تكوين كتلة من الأحزاب الأخرى تمكنه من الحصول على الأغلبية المطلقة فى الكنيست تتفق على برنامج معين أمر فى غاية الدقة، ثم أن يستمر فى الحكم وهو يقفز على الحبال الرفيعة تحت ضغوط أحلافه فى الوزارة والحفر التى يرسمها له أعداؤه فى المعارضة ومنافسوه داخل حزبه أمر يحتاج إلى مهارة ربان يقود سفينة وسط العواصف الهوجاء حتى يجنبها الغرق ويصبح ركابها طعاما شهيا للحيتان . . .

أما الأمر عندنا فهو فى غاية السهولة والبساطة، فقد يتغير محمد أحمد ويحل محله أحمد محمد وقد يكلف شخص بتشكيل الحكومة دون مبرر معين، وقد يذهب هذا الشخص بعد وقت طويل أو قصير دون توضيح لماذا استحق الثقة فجأة ولماذا سحبت منه فذهب، وتسير الأمور هكذا سهلة يسيرة على أسطح يتخللها فى بعض الأحيان أصوات الرصاص وتساقط بعض الجرحى والقتلى هنا وهناك .

ولكن الديمقراطية التى تحدثنا عنها هى لنصف المجتمع الإسرائيلى وهم الأشكناز أما النصف الآخر من هذا المجتمع الغريب فيحتاج إلى إطلالة عميقة وهذا ما سنحاوله فى الفصل التالى من الكتاب . .

● الفصل الثانى والعشرون

إسرائيل والديمقراطية الناقصة

طالبت الجماعة العالمية للمحافظة على حقوق الإنسان فى لندن رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق شامير بالتدخل لمنع تعذيب وسوء معاملة المعتقلين العرب وذلك على إثر وفاة الشهيد مصطفى عكاوى أثناء استجوابه فى أحد المعتقلات . . إذ ثبت أن الشهيد ترك مربوطا إلى أحد المقاعد فى إحدى الردهات الباردة لعدة أيام وهو ممنوع من النوم أثناء عملية استجواب مستمرة أدت إلى إصابته بأزمة قلبية توفى على إثرها .

وهذا مثل لما يحدث يوميا فى إسرائيل التى تعتقد بعض الأوساط الغربية أنها قلعة الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث تنتشر الأنظمة الدكتاتورية والدول التوتاليتارية وتنتهك حقوق الإنسان ، الأمر الذى يخالف الواقع ، فإسرائيل هى من أشد الدول عنصرية وأبعدها عن الديمقراطية بممارستها الإرهابية التى تعمل فى ظل عقيدة ثابتة ، وهى أن استخدام القوة سواء فى سياستها الداخلية أو الخارجية هى الوسيلة الوحيدة للحوار . ووسط المناخ الديمقراطى الذى تعيش فى ظله إسرائيل يتوافق جنس الإنسان مع درجة تخلفه الاقتصادى وحرمانه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ، بل مع درجة مشاركته السياسية .

وبالرغم من هذه الحقيقة ، فإن إسرائيل تحرص دائما على أن تغطيها بطبقة خارجية هشة من الديمقراطية وسيادة القانون «فالقانون وتقاليده واحترامه من أهم مظاهر إسرائيل الحديثة التى ترتبط بها شخصيتها كدولة ، ويظهر ذلك بوضوح فى أهمية الكنيست فى حياة الدولة» كما يقول أبا إيبان فى تقديمه لكتاب «الكنيست» تأليف أشر زيدون والمفهوم الإسرائيلى للقانون واضح فى ممارساتها فهى تتخذ أى قرار ربما يكون بعيدا عن الشرعية والعدالة والقانون ، ثم تحرص بعد ذلك على تغليفه بالمظاهر القانونية

حتى يكون مقبولا من الرأى العام الداخلى والخارجى رغما عن أنها لا تؤمن كثيرا بأهمية الرأى العام».

والكنيست الإسرائيلى ذو المجلس الواحد يتكون من ١٢٠ «حافير كنيست» أى «عضو الكنيست» يجرى انتخابهم على أساس التمثيل النسبى المبنى على العدد الكلى للناخبين وبموجب ذلك على كل حزب سياسى تقديم قائمة الترشيح لجميع الدوائر بدلا من ترشيح أعضائه فى بعض الدوائر، وتبدأ القوائم بالأهم فالمهم بمعنى أن أهم المرشحين يوضعون فى أول القائمة، وكل كشف ترشيح حاز على ١٪ على الأقل من الأصوات الصحيحة له الحق فى أن يمثل بالكنيست وتوزع المقاعد بأن يقسم عدد الأصوات الصحيحة على ١٢٠ وهو عدد أعضاء الكنيست ونتيجة القسمة هى الأساس الذى توزع به مقاعد الكنيست على الأحزاب وعدد المقاعد التى تخصص لكل حزب هى نتيجة عدد الأصوات التى حاز عليها الحزب مقسومة على الأساس وتوزع باقى المقاعد على الأحزاب التى حصلت على أعلى الأصوات الباقية بعد القسمة ومدة الكنيست ٤ سنوات من تاريخ انتخابه، ويعتبر الكنيست الجديد استمرارا للكنيست القديم إذ ينص القانون الأساسى للكنيست على استمرار عمله حتى يوم انعقاد الكنيست الجديد . .

كما أن الوزارة المستقيلة تستمر فى أعمالها حتى يوم إتمام اختيار الوزارة الجديدة حتى لا يحدث فراغ فى الهيئتين التنفيذية والتشريعية. وطبعا فإننا نلاحظ أن كل هذه النصوص تتم من الناحية الشكلية لأن استقالة الوزارة تتخذ دائما كأداة لمنع اتخاذ قرار غير مرغوب فيه، وكذلك من الناحية العملية فإن الكنيست الذى قاربت مدته على الانتهاء يمتنع عن نظر أى أعمال جديدة قبل الانتخابات ببضعة أشهر، ولا يتم فى المدة المتبقية إلا إنهاء الأعمال القديمة ودراسة تقارير اللجان وقراءة مشروعات القوانين المقدمة منها، وعلينا أن نلاحظ حقيقة ممارسة الكنيست لواجباته فى ظل كثرة تعديل الوزارات والإحصائية الآتية تثبت ذلك:

الكنيست الأول:

الوزارة المؤقتة	من ١٤/ ٤/ ١٩٤٨	إلى ١٠/ ٣/ ١٩٤٩
الوزارة الأولى	١٠/ ٣/ ١٩٤٩	١/ ١١/ ١٩٥٠
الوزارة الثانية	١/ ١١/ ١٩٥٠	٨/ ١٠/ ١٩٥١

الكنيست الثانى :

الوزارة الثالثة	من ٨ /١٠/١٩٥١	إلى ٢٣/١٢/١٩٥٢
الوزارة الرابعة	٢٣/١٢/١٩٥٢	٢٦/١ /١٩٥٤
الوزارة الخامسة	٢٦/١ /١٩٥٤	٢٩/٦ /١٩٥٥
الوزارة السادسة	٢٩/٦ /١٩٥٥	٣ /١١/١٩٥٥

الكنيست الرابع :

الوزارة العاشرة	٣ /١١/١٩٦١	٢١/٦ /١٩٦٣
الوزارة الحادية عشرة	٢٤/٦ /١٩٦٣	٢٣/١٢/١٩٦٤
الوزارة الثانية عشرة	٢٣/١٢/١٩٦٤	١٢/١ /١٩٦٦

ويطرح كثرة توالى الوزارات فى فترة انعقاد الكنيست وهى ٤ سنوات كذا سياسة استمرار عمل الكنيست حتى انعقاد الكنيست الجديد سؤالا مهما : هل يكفى الاستمرار من الناحية القانونية للاستمرار من الناحية العملية؟

ولا لزوم لإعادة الانتخاب فى المقاعد التى تخلو فى الكنيست نتيجة لاستقالة أحد الأعضاء أو وفاته أو قبوله لوظيفة من الوظائف التى تمنع شاغلها من عضوية الكنيست إذ يشغل المقعد الشاغر بالمرشح الذى عليه الدور فى قائمة الحزب الذى حدث الخلو فى مقعده، وذلك فى آخر انتخابات أجريت وفى بعض الحالات تطلب الأحزاب من المرشحين فى قوائمها توقيع خطابات استقالة دون تاريخ ليقوم الحزب بتقديم هذه الاستقالات للأعضاء الذين يخالفون الحزب فى أى رأى مع أن نظام الكنيست لا يسمح بذلك، وفى الكنيست الأول استعمل الحزب الشيوعى هذه الوسيلة ضد أليعازر بريمنجر، كذلك استعمله حزب حيروت ـ وهو حزب مناحم بيجين وإسحاق شامير ـ ضد هليل كوك وإيرى جابوتنسكى.

ويبدو فى الظاهر أن هناك فصلا بين السلطات فى إسرائيل بل وأكثر من ذلك فإن ظاهر الأمور يشير إلى أن السلطة التشريعية المتمثلة فى الكنيست هى التى بيدها مقاليد

الأمور لأن ظاهر الحال يشير إلى أن السلطة التنفيذية سلبت من الناحية الدستورية جميع الوسائل التى تتاح فى الدول البرلمانية لتوجيه أو محاسبة ورقابة السلطة التشريعية أو على الأقل حفظ التوازن بينها وبين السلطتين الأخريين (القضائية والتنفيذية) فالسلطة التنفيذية لا تستطيع من الناحية النظرية حل الكنيست أو تأجيل اجتماعاته، كما لا تملك حق الاعتراض على القوانين فى الوقت الذى يملك فيه الكنيست من الناحية الظاهرية أصلا حق إقالة الوزارة أو أحد أعضائها بالإضافة إلى حق إقالة رئيس الدولة من منصبه . . .

أمور التوازن هذه صحيحة تماما من الناحيتين الدستورية والشكلية، ولكنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة فى الواقع العملى ويرجع السبب فى ذلك إلى أن أعضاء الأحزاب فى الكنيست يتقيدون عادة بآراء أحزابهم عند تحديد مواقفهم من الأمور التى تطرح للنقاش وبما أن زعماء هذه الأحزاب هم الممثلون لأحزابهم فى مجلس الوزراء، فإن هذا المجلس إذن هو الموجه الفعلى للسياسة العامة فى إسرائيل والمهيمن على مقدراتها.

ولذلك فنجد أنه من الناحية العملية فإن حزب الأغلبية فى الكنيست له مجلس وزرائه المصغر الذى يجتمع برئاسة زعيم الحزب قبل انعقاد مجلس الوزراء بفترة لدراسة السياسة المتبعة إزاء الموضوعات المطروحة، وقد يحضر هذه الاجتماعات بعض

وزراء الأحزاب المتآلفة للتعاون فى حسم القرارات التى سيتخذها مجلس الوزراء ويترتب على ذلك أن الهيئات الرسمية كمجلس الوزراء أو الكنيست ليست إلا أجهزة لإقرار ما يقرره الزعماء وإصداره بالشكل الرسمى، ولذلك فإن إسرائيل لها قيادتان إحداهما ظاهرية وهى مجلس الوزراء والكنيست حيث يصدر عنهما القرارات كل حسب اختصاصه، والأخرى حقيقية وهى الكتلة المكونة من رئيس الوزراء والمقربين منه من حزب الأغلبية ورؤساء الأحزاب المتآلفة، وهى التى تصنع القرارات وتجهزها لإصدارها بواسطة ا لقيادة الظاهرية.

وإن كنا قد تحدثنا حتى الآن عن الفجوة الكبيرة بين الشعارات الديمقراطية المرفوعة وبين الأعمال الحقيقية التى تمارس داخل إسرائيل فى مجال العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية سواء من ناحية ممارسة السلطات لواجباتها أو من ناحية الفصل بينهما وهما من عمد ممارسة الأنظمة البرلمانية، فإننا نتنقل إلى الحديث عن تحكم الأقلية فى الأغلبية بعكس ما تفرضه كل الأنظمة البرلمانية فى العالم والتى تتحكم فيها الأغلبية فى الأقلية وهذا ينقلنا إلى الحديث عن العلاقة بين الحزب والدولة فى إسرائيل.

فبعكس ما حدث فى كل العالم نشأت الأحزاب الإسرائيلية قبل إنشاء الدولة ربما بعدة عقود، وبذلك فقد نشأت الدولة فى حجر أحزاب تكونت بالفعل قبل أن تفرض إسرائيل وجودها فى الوسط الذى لفظها ومازال يلفظها حتى الآن.

وبذلك فإن الأحزاب الإسرائيلية أقدم فى وجودها من الدولة التى تمثلها تماما كما حدث فى الهاجاناه والبالماخ، فقد نشأ قبل الدولة وحاربا من أجل وجودها مما واجه بن جوريون بمشكلة حقيقية فى إخضاع المؤسسة العسكرية القديمة للسلطة السياسية للدولة الجديدة والحسم فى تحديد العلاقة بين جيش الدفاع الإسرائيلى «زاحال» أو المؤسسة العسكرية فى مجموعها بالقيادة السياسية للدولة وترتب على هذه الحقيقة أمور عديدة مثل:

● أن عدد الأحزاب فى إسرائيل كثير جدا ويصل فى بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥ حزبا، وهذا يوجد أزمة حقيقية فى مفهوم «تعدد الأحزاب» ويجعل الفرق صغيرا جدا بين «فوضى التعددية» وانضباطها.

● إلى جانب نشأة الأحزاب قبل نشأة الدولة فإن الأحزاب نشأت خارجها أى فى «الدياسپورا» فقد تأسس حزب «أغودات إسرائيل» فى بولونيا عام ١٩٢٢ قبل أن ينتقل إلى إسرائيل وتأسس حزب مزراحى فى المجر عام ١٩٠٢ وكون جناحه العمالى فى القدس عام ١٩٢١. أما حزب العمال فقد تأسس باندماج حركة العامل الفتى التى تشكلت عام ١٩٠٩ مع أحدوت هاعا فودا (أى اتحاد العمل) الذى تشكل عام ١٩١٩ وأخيرا حزب الماباى فإن قيامه يعود فى الأصل إلى حركة الحارس الفتى المؤسس فى النمسا عام ١٩١٣. أى أن أغلب الأحزاب نشأت فى دول أوروبا الشرقية والوسطى ثم تم نقلها إلى فلسطين عند هجرة أعضائها وزعمائها.

● حافظت معظم هذه الأحزاب على كياناتها المستقلة بعد انتقالها إلى فلسطين رغم تشابه معظمها فى مبادئها السياسية، ويرجع ذلك إلى طريقة الانتخاب بالتمثيل النسبى التى اتبعت فى تشكيل المؤسسات الصهيونية إذ إن هذه الطريقة تساعد بطبيعتها على زيادة الأحزاب السياسية فى الدولة سواء كان ذلك عن طريق نشأة أحزاب جديدة أو عن طريق انقسام بعض الأحزاب القائمة فعلا، إذ يسمح هذا النظام بتمثيل كل الأحزاب والاتجاهات بمجرد حصولها على ١٪ من مجموع أصوات الناخبين (كيفية ممارسة السلطات العامة فى إسرائيل ـ الدكتور شمران حمادى ـ ١٩٧٥).

● أدى نظام تعدد الأحزاب بهذه الطريقة إلى عدم استطاعة أى حزب من الأحزاب

القائمة استلام السلطة بمفرده ولابد من أن تتعاون الأحزاب المتقاربة فى المبادئ والأهداف لمواجهة الأحزاب الأخرى وتتفق فيما بينها على اتفاقات صريحة يؤدى عدم تنفيذها إلى انسحاب حزب أو أكثر من أحزاب الائتلاف - وقد يكون عدد أعضائه فى الكنيست لا يتجاوز العضوين أو الثلاثة أعضاء - فيؤدى ذلك إلى عجز الحكومة القائمة فى الحصول على الأغلبية المطلقة مما يؤدى إلى سقوطها .

إن المفاوضات التى تدور قبل وأثناء وبعد عملية الانتخابات للكنيست تتسم بالصلابة والتعقيد إذ تقوم الأحزاب الصغيرة بمبادرات لا نهاية لها من أجل ضمان صدور تشريعات بعينها لتأييدها للحزب الذى حصل على أكثرية الأصوات ، فإذا ضمنت الموافقة على صدور التشريع اعتبر أمر صدوره من الكنيست حقيقة قائمة ولنأخذ مثلا الأحزاب الدينية فى إسرائيل التى لم تحصل على أكثر من ١٥٪ من أصوات الناخبين مكنتها من الحصول على ١٧ مقعدا فى الكنيست فى أحسن الحالات .

وبالرغم من أنه قلما يوجد فى العالم شعب فيه نسبة من غير المتدينين بل المعادين للدين كالنسبة الموجودة بين شعب إسرائيل ، وبالرغم من النسبة الصغيرة التى تحصل عليها الأحزاب الدينية من أصوات الناخبين ، إلا أنه قلما توجد دولة فى العالم تخنقها التقاليد الدينية كما يحدث فى إسرائيل . إذ نتيجة المساومات التى تجيدها هذه الأحزاب لترجيح كفة كتلة على أخرى لا يمكن لأحد فى إسرائيل أن ينادى بفصل الدين عن الدولة وإن إسرائيل ملك لليهودية العالمية ، ومن ينادى بعد ذلك بفصل المعبد عن الدولة ينظر إليه على أنه ينادى بفصلها عن اليهودية العالمية ، لذا فإن أغلب الأحزاب مجبرة - حتى تحصل على الأغلبية المرجوة - على أن تنادى بوحدة الدين والدولة مما كان له تأثيره فى معنى إعلان الدولة الصادر فى ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ على أن إسرائيل دولة يهودية وأن قانون العودة يعطى الحق لكل يهودى فى أن يستوطن إسرائيل وأن قانون الجنسية يمنح الجنسية الإسرائيلية لكل مهاجر يهودى فى اللحظة التى يدخل فيها البلاد وعلاوة على ذلك فقد تمكنت القلة الدينية التى تستأثر بقوة لا تتناسب مع قوتها العددية أن تفرض تناقضات غريبة على الأغلبية اليهودية داخل إسرائيل من الصعب تغييرها . . . .

● إذ فرضت قانونا بعدم وجود طلاق أو زواج مدنى إذ إن ذلك من اختصاص الربانية .

● محرم على اليهودى الزواج من مسيحية أو مسلمة.

● لا يستطيع ليهودى اسمه «كوهين» أن يتزوج من امرأة كانت متزوجة من قبل لأن «كوهين» ينتمى إلى عائلة القساوسة القدامى الذين حرم عليهم الزواج إلا من العذارى.

● والأتوبيسات وخطوط السكك الحديدية فى إسرائيل تتوقف عن العمل ساعة الغروب من يوم الجمعة حتى ظهور ثلاث نجوم فى السماء مساء يوم السبت.

ويضيف «يورى أفنيرى» بعدا جديدا للوضع الحزبى فى إسرائيل فيقول نقلا عن كتابى «كيف يفكر زعماء الصهيونية»: «يقدر دخل الأحزاب بملايين الدولارات من الموارد المحلية تنفقها على تعزيز مراكزها وسلطانها وفى تمويل معاركها الانتخابية وليست مصادر التمويل المحلية هى المصادر الوحيدة لتمويل هذه الأحزاب بل يضاف إليها تبرعات وهبات اليهود فى العالم والتى تصلها بصفة مستمرة، وهذا هو السبب فى تمسك هذه الأحزاب بعقيدتها الصهيونية، فمادامت إسرائيل قد وجدت لتحل المشكلة اليهودية فى العالم كله فمن واجب اليهود فى الخارج إذن أن يمدوها بالمساعدات السخية كضريبة عن عدم قيامهم بواجبهم القومى بالهجرة إلى إسرائيل، وهذا يحدد طبيعة العلاقة بين الصهيونية العالمية من جانب والمنشأة أو الحزب من جانب آخر.

ويصل الجزء الأكبر من أموال اليهود فى الخارج إلى إسرائيل عن طريق الوكالة اليهودية التى تجمع الأموال من الخارج وتوزع بعضها على الأحزاب فى الداخل دون أى رقابة، وليس غريبا بعد ذلك ألا يطالب أحد بفرض هذه الرقابة إذ إن الوكالة هى اتحاد فيدرالى يضم سكرتارية الأحزاب يقوم بتوزيع المغانم والأسلاب عليها وأصبحت الوكالة فى واقع الحال تسيطر على أجهزة الأحزاب سيطرة كاملة».

هذه هى العلاقة الحقيقية بين الأحزاب السياسية فى إسرائيل والصهيونية العالمية وهى علاقة تربط الأيديولوجية بالمصلحة، وتعاليم الصهيونية بخطة تمويلها، والعقائد الشخصية بالوصاية الخارجية فلا غرو بعد ذلك أن تعتبر هذه الأحزاب أن المناداة بإسرائيل دون صهاينة ودون هجرة مستمرة من الخارج خطيئة كبرى وزلة لا تغتفر.

وفى ظل الستارة الديمقراطية الرقيقة التى تتدثر بها إسرائيل تضحك على العالم وهى توهمه أنها واحة النظام الديمقراطى فى هذه المنطقة التعسة التى شاء القدر

فيحددها تيودور هرتزل لتكون وطنا قوميا لليهود فهى منطقة كما قال عنها «أرض بلا شعب» وحينما توالت عليها أمواج المهاجرين وجدوها «شعبا على أرض» فكان عليهم أن يحتلوا الأرض ويطردوا أصحابها فى تحركات «الترانسفير» المستمرة تحت رايات الديمقراطية الرائعة وأساليب العنصرية الضارية والتى لا تطبق فى أى جزء من العالم وفى ظل ما يسمونه «النظام العالمى الجديد» . . الجديد فى ماذا؟! والجديد لمن؟!!

● الفصل الثالث والعشرون

إسرائيل والعنصرية الزائدة

بالرغم من قرار الأمم المتحدة باستبعاد «العنصرية» عن الدولة الصهيونية فإن الإنسان يشعر أن كل دولة أعطت صوتها تأييدا للقرار - وكان من بينها دول عربية وللأسف الشديد - فعلت ذلك عن غير اقتناع فهى نفسها التى سبق أن أعطت قرارها لدمغ إسرائيل بالعنصرية . . وفى وقت اشتدت فيه الاتجاهات العنصرية لإسرائيل وتحركها ضد التاريخ لرفض أى خطوة سليمة نحو السلام.

سبق أن أوضحنا كيف أن شعار «إسرائيل الديمقراطية» يخفى وراءه أشد أنظمة القهو والتفرقة . . ففى إسرائيل يتوافق جنس الإنسان مع درجة تخلفه الاقتصادى وحرمانه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، بل مع درجة مشاركته السياسية وهذا راجع إلى «عسكرة الدولة» وفى ظل العسكرة تحتفظ إسرائيل بمؤسسة عسكرية ضخمة تخضع لها نشاطات الدولة واتجاهاتها السياسية فى الداخل والخارج لخدمة أغراضها التوسعية وفرض هيمنتها الإقليمية تحت شعار «الدولة الإقليمية العظمى» . .

والعسكرة هذه تهديد محتمل فى كل الأوقات لميلها الدائم للتوسع، ويكفى أن نعلم أن إدارة المناطق المحتلة فى إسرائيل تخضع لوزير الدفاع وقراراته التى تصدر دائما لصالح الاتجاهات الحزبية وخدمة لخططها دون وضع أى اعتبار للسكان. ولابد من التفرقة بين العسكرى The military وبين العسكرة Mliltarization . . فبينما يعد الرجل العسكرى مجرد عضو فى المجتمع والزى العسكرى إحدى آلياته، فإن العسكرة تعنى كل المجتمع ونشاطاته المختلفة بحيث توفر الحوافز للتوسع والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وتشجع على بناء صناعات حربية واسعة تنتج أدوات الحرب للاستخدام أو التصدير بحيث تتحول الأمة إلى محترفى حروب وعدوان تفرض أغراضها على غيرها بقوة السلاح . . فهى «روح وطباع وعقيدة وهى غرض وليست

وسيلة هدفها استخدام الجيوش فى العدوان» كما قال «وودرو ويلسون» فى خطاب له فى الكلية الحربية الأمريكية «ويست بوينت West Point » عام ١٩١٦ .

ومنذ تسعين عاما تقريبا وفى عام ١٩٠٤ بالضبط كتب «تيودور هرتزل» قبل وفاته بفترة قليلة عن الأخطار التى قد تهدد إسرائيل عند إنشائها ، وربما تتسبب فى انهيارها فركز على خطرين رئيسيين نصح بتجنبهما وهما «رجال الدين ورجال الحرب» فكلاهما سيحاول السيطرة على الدولة بعد أن يقوما بدورهما فى إنشائها، وإن حدث ذلك فإن الأسس العلمانية لبناء الدولة سوف تنهار من أساسها، ولذلك فعلينا أن نبقى هؤلاء الحاخامات فى معابدهم بالقدر نفسه الذى نبقى فيه العسكريين فى ثكناتهم» . وقد نبه إلى هذا الخطر أيضا الرئيس الأمريكى دوايت ايزنهاور فى أوائل الخمسينات فى خطبة الوداع بعد انتهاء مدة رئاسته «فمن الواجب علينا عدم السماح لنفوذ المجمع الصناعى العسكرى أن يكون عامل ضغط على قراراتنا وإن نحن سمحنا بذلك فإن فى ذلك تهديدا لحريتنا ونظامنا الديمقراطى» .

ومن سخرية القدر فإن انتخابات ١٩٨٤ أى بعد ٣٦ عاما بعد إنشاء الدولة دفعت إلى الكنيست بعشرة حاخامات وعشرة جنرالات سابقين وسوف يقلق تيودور هرتزل فى قبره من تركيبة الحكومة التى تشكلت بعد وقت طويل من المساومات، فقد زادت نسبة العسكريين وكذلك نسبة رجال الدين المتطرفين فى الوزارات المختلفة، الأمر الذى ينظر إليه كثير من الإسرائيليين على أنه تهديد للديمقراطية ولأى محاولات للصلح وحافز للعنصرية التى تشمل كل نواحى الحياة فى إسرائيل .

هذه التركيبة الاجتماعية الخطيرة فتحت الطريق أمام أحزاب الأقلية الفاشستية للتحكم فى تشكيل الحكومات وإسقاطها فتحت ضغوط الأقلية العنصرية يعجز الحزبان الرئيسيان عن تشكيل حكومة الأغلبية، بل لابد تحت هذه الظروف من تشكيل حكومات الائتلاف التى يحلو لشمعون بيريز زعيم حزب العمل تسميتها حكومات الخلاف حيث تتحكم أفراد الأقلية العنصرية فى الأغلبية الاستعمارية .

ولكى نزيد الأمر إيضاحا بخصوص تفشى العنصرية فى إسرائيل نمر سريعا على المجمع العسكرى الصناعى، وهو التجمع الذى يجمع الصفوة المتحكمة فى إسرائيل ويتكون من ممثلى الأجهزة الذين يشتركون فى رسم سياسة الدولة، وهم: ممثلو وزارة الدفاع، والمخابرات الحربية، والموساد، وممثلو الصناعات الحربية والصناعات المدنية التى تحويها، وممثلون للسياسيين ومؤسسة الطاقة النووية، وأصبح الواجب الأساسى لهذه الصفوة تغذية عناصر العدوان والتسرب المتزايد فى كل نواحى النشاط فى الدولة،

وأصبح تأثيره حاسما على صناع القرار فى المجالين السياسى والاقتصادى ومجال الأمن، ولكى ندلل على انتشار هذه الصفوة لابد أن نعرف أنه من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٧ دخل ثلث الجنرالات المحالين إلى المعاش إلى الحياة السياسية ومنذ حرب ١٩٦٧ زاد عدد الضباط ذوى الرتب الكبيرة والذين أصبحوا فى الاحتياط فى المراكز السياسية لصنع القرار مثل الحكومة والكنيست فحتى عام ١٩٦٦ لم يتجاوز عدد الضباط فى الحكومة اثنين، ومن عام ١٩٦٧ زاد العدد إلى ٥ ، وكان عددهم فى الكنيست قبل ١٩٦٧ حوالى ٥ وبعد ١٩٦٧ زاد العدد إلى ١٠ وأحيانا أكثر من ذلك، بل زحفوا على أجهزة الأمن مثل منصب وزير الدفاع ومساعدى وزير الدفاع وسكرتير وزير الدفاع، وهى مناصب كان يشغلها مدنيون مثل بن جوريون ولافون وليفى أشكول ونتج عن هذا الوضع ارتباط مصالح الضباط بالأعمال التى يتوقون إلى الالتحاق بها بعد انتهاء خدمتهم، مع زيادة نفوذ رجال المجمع فى رسم السياسات وزيادة ارتباطهم بمسئولى المجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة.

مثل هذا المجمع المعقد الذى تشكل فيه الاتجاهات المتطرفة شبكة مترابطة من العلاقات يصعب اختراقها يعتبر بيئة صالحة لزرع بذور العنصرية ونموها بمرور الأيام فنجد مثلا أن «عرب إسرائيل» غرب «الخط الأخضر» الذى يحدد حدود الدولة منذ نشأتها عام ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٦٧ يعانون من أشد أنواع العنصرية حتى بعد وجودهم لمدة حوالى نصف قرن فى إسرائيل بالرغم من أن عددهم هو ٨٠٠,٠٠٠ ويشكلون ١٨٪ من سكان إسرائيل والأمثلة الآتية تؤكد ذلك:

● معظم الأحزاب والمؤسسات والحكومة يعتبرون أن إسرائيل هى دولة اليهود ودولة «كل» الشعب اليهودى فى كل مكان، وهناك قانون فى الكنيست يحظر على أى شخص المشاركة فى الانتخابات إذا كان لا يعترف بذلك ومعنى ذلك أن إسرائيل لا تعترف بأن ٨٠٠ ألف مواطن عربى فيها هم جزء من الدولة فى حين أن أى يهودى فى أوروبا أو جنوب إفريقيا هو جزء من إسرائيل.

● تحاول إسرائيل إيجاد قيادات بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية لأنها ترفض أى قيادة تمثل الشعب الفلسطينى بأكمله، ولذلك فهناك قانون إسرائيلى يحظر أى اتصال مع المنظمة ويعاقب من يقدم على ذلك بالسجن.

● تتحايل إسرائيل لتحجيم صورتها العنصرية بالتقليل من صدور القوانين العنصرية مع إعطاء حرية واسعة للسلطات التنفيذية والقضائية لتفسير القوانين لصالح اليهود ضد العرب.

● تقسم إسرائيل إلى مناطق تطوير تحظى بلدياتها بأولويات بالنسبة للسلف والمنح والإعفاء من الضرائب ولا توجد مدينة أو قرية عربية واحدة فى مناطق التطوير من درجة (أ).

● لا يعطى التعليم فى المدارس العربية أى اهتمام، وقد أجرت وزارة المعارف الإسرائيلية أخيرا اختبارا فى الرياضيات فشل فيه ٧٥٪ من الأولاد العرب، فيما كانت نسبة الفشل فى الأولاد اليهود ٢٥٪، كما أن نسبة الطلاب العرب فى الجامعات لا تتعدى ٥٪ ومن الطريف أن أحد الأعضاء العرب فى الكنيست كان يناقش وزير المعارف ويثبت له أن الجهاز التعليمى العربى متأخر ٢٥ سنة عن اليهودى فنفى الوزير ذلك مؤكدا بالإحصائيات والأرقام أنه متأخر ٢٠ سنة فقط، وهذا جزء من سياسة فرض الجهل على السكان العرب.

● لا تزيد الميزانية المخصصة لوزارة الإسكان فى المناطق العربية على ١٪ وفى الوقت نفسه تم مصادرة ٥٠٪ من أراضى المواطنين العرب، وهناك ١٢ قانونا للاستيلاء على الأراضى العربية بطرق متنوعة تحت شعار «إنقاذ الأرض».

● لا يوجد عربى واحد يتبوأ منصبا تنفيذيا مهما، فليس هناك مديرون أو نواب مديرين لأى مصلحة أو مؤسسة من العرب، بل لا يوجد عربى واحد يوقع على «شيك» حكومى فى إسرائيل.

(من حديث لعبد الوهاب الدراوشة ومحمد ميعارى وهما رئيسا الحزب الديمقراطى العربى والحركة التقدمية من أجل السلام داخل إسرائيل للأهرام فى ١٦/٢/١٩٩٢).

وإذا كان من الغريب وجود هذه التفرقة العنصرية بين اليهود والفلسطينيين العرب فى إسرائيل غرب الخط الأخضر بعد تعايش استمر أكثر من نصف قرن، فإنه من الأغرب أن تكون هناك تفرقة عنصرية كاملة بين اليهود أنفسهم علما بأن أساس قيام الدولة بنى على قاعدة تجميع كل يهود «الدياسبورا» المنتشرين فى كل أنحاء الأرض وتوحيدهم داخل دولة إلا أنه بالرغم من ذلك فإن ممارسة أنواع التفرقة العنصرية تتم الآن داخل إسرائيل، فهناك أساسا الازدواج العنصرى لمجموعتين عنصريتين مختلفتين فى المنشأ وهما الأشكيناز Ashkenaz وهم اليهود من عنصر أوروبى، والسيفارديم Sephardem وهم اليهود من عنصر شرقى وأضيف إليهم الآن اليهود الفلاشا Flasha القادمون من الحبشة واليهود الأوروبيون القادمون من شرق أوروبا بعد تحلل الاتحاد السوفيتى والذين ينظر إليهم اليهود القدامى نظرة شك لمزاحمتهم لهم فى المسكن

والعمل دون تحملهم مشاق وتضحيات بناء الدولة مثلهم، إذ كيف يمكن أن يجنى هؤلاء وهم من الدياسبورا ثمرة عرق «الصابرا» أى اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل دون أن يتحملوا بعض ما عاناه هؤلاء؟!! ويجب ألا يغتر المرء بالشعارات البراقة المرفوعة عن «المساواة العنصرية» أو «الوحدة الوطنية» لأن ممارسة الحياة الفعلية بين الناس وأجهزة الدولة توجد التفرقة ربما غير المقصودة، ثم باستمرار الممارسة يتعمق هذا الاتجاه وينعكس بالضرورة على الوحدة الوطنية وعلى اتساع الفجوة بين الطبقات ذات الجذور والثقافات والتاريخ المختلف مما كان داعيا مثلا إلى ظهور حركة «الفهود السود - Black Panthers» عام ١٩٧١ وثورتها العارمة ضد ما أسموه «حكومة الأشكيناز» التى أظهرت التشققات الكبيرة داخل المجتمع وجذبت انتباه العالم الخارجى إلى المشكلة التى تتفاعل داخل الدولة لتنفى عنها صفة الديمقراطية التى تدور حولها كل دعايات إسرائيل أمام العالم الخارجى.

وكما توجد تفرقة عنصرية فى التعليم والثقافة بين العرب واليهود بوجه عام، يوجد مثل هذه التفرقة بين الأشكيناز والسفارديم إذ ينظر الأشكيناز إلى الثقافة والطباع التى يتحلى بها اليهود السفارديم على أنها متأخرة وبدائية وفات عليها الزمن ويحاول الأشكيناز إلغاء جذور هذه الثقافة الشرقية ومعالم طبائعها حتى لا يتأثروا بطباع جلبت إليهم من المجتمعات المتأخرة التى كان يعيش فيها السفارديم أيام وجودهم فى الدياسبورا، ومع الاحتقار السائد للثقافة الشرقية هناك خوف من «استشراق» إسرائيل خاصة فى ظل غالبية السفارديم التى تبلغ ٦٠٪ أو أكثر من عدد السكان وفى ظل السيطرة التى يتمتع بها الأشكيناز أصيب الشرقيون بجروح غائرة ولم يكن هناك خيار لدى الجيلين الثانى والثالث من اليهود الشرقيين إلا أن يتطبعوا بالعادات الغربية دون أن يقطعوا جذورهم بالعادات الشرقية، وقد أوجد هذا تفرقة متنامية داخل السفارديم بين هؤلاء الذين يريدون الاحتفاظ بالأصالة الشرقية وبين من يريدون الاتجاه نحو الثقافة الغربية وطبائعها.

وإذا انتقلنا إلى مجال الدخل لجد الفجوة النسبية بين دخل الشرقيين مقارنا بالأشكيناز فى الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٧٥ يتراوح بين ٧٥ - ٨٢٪ من دخل العائلة الأشكينازية فإذا أضفنا إلى ذلك أن متوسط عدد أفراد عائلة السفارديم ٤,٧ فرد تبعا لتقديرات هنرى توليدونو فى كتابه «تغيير المجتمع الإسرائيلى» بينما متوسط عدد أفراد عائلة الأشكيناز ٢,٩ فرد Israel Social Struct ure and Change لوجدنا أن الفجوة الحقيقية أكبر وتقدر نسبة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر وفى ظروف صعبة ٢٠٪ من عدد السكان منهم ٩٠٪ من اليهود الشرقيين.

ويشكل اليهود من أصل شرقى ١٦٪ من المجموع الكلى للعمالة، ١٩٪ من مجموع الموظفين ٢ , ١٪ من الوظائف العالية فى الحكومة والشىء الغريب أن ٤٠٪ من موظفى الحكومة لم يحصلوا على دراسات عالية وبالرغم من ذلك فإن السفارديم ـ بعكس ما يعتقده المرء ـ يقدرون بنسبة ٢٪ كما يقرر نائب وزير التعليم فى إسرائيل، وهذا يدل أن مقياس توزيع الوظائف ليس بالكفاءة، ولكن الأساس هو الناحية العنصرية .

ويشكل الشرقيون ٦٠٪ من أطفال المدارس الابتدائية ٢٥٪ من المدارس الثانوية، ١٠٪ فى الجامعات وفى نهاية الخط نجد أن الحاصلين على شهادات الدكتوراه من الشرقيين لا يتعدى ٣٪ وأن ١٪ من هؤلاء يشغلون أماكن فى كليات إسرائيل وكذلك فإن نسبة الأمية فى الشرقيين ٩ أضعاف نسبتها فى الأشكيناز .

إن حالة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين فئتى الأشكيناز والسفارديم هى مجرد انعكاس لعدم المساواة فى ممارسة السلطة إذ إن حيازة السلطة لها تأثيرها على الحالات المختلفة وعلى العلاقات بين فئات المجتمع . وبالرغم من أن الأشكيناز لا يكونون إلا ٤٠٪ من مجموع عدد السكان إلا أنهم يشكلون بحق الصفوة الحاكمة والمتحكمة، فالسفارديم فى ظل انتخابات الكنيست بالقائمة ليس لهم من يمثلهم لأن القوائم الحزبية تضع مرشحيهم فى الذيل دائما، وبهذه الطريقة يتولى الأشكيناز أغلب مراكز السلطة والتمثيل الشرقى هرمى على جميع المستويات السياسية فهو واسع نسبيا فى القاعدة ثم يضيق فى الوسط ثم يضيق أكثر فى القمة، فإذا أخذنا مثلا أعضاء الحكومة والكنيست ورتبناهم فى مستويات خمسة لوجدنا أن نسبة الشرقيين فى المستوى الأسفل ٢٨٪، و ١ , ٢١٪ فى المستوى التالى، صفر٪ فى الثالث، ٢ , ٨٪ فى الرابع، صفر٪ فى القمة، ويتكرر ذلك فى أوساط الأحزاب السياسية ففى المستوى الأسفل نجد أن نسبة الشرقيين ٧ , ٢٣٪ وفى الوسطى ٧ , ١٦٪ وفى مستوى القمة ٨ , ١٠٪ ، وكذلك الحال فى الجيش فحتى عام ١٩٧٣ لم يكن فى الجيش كله إلا عميد واحد من أصل شرقى علما بأن غالبية الجنود من الشرقيين .



إن إسرائيل الديمقراطية انتهت إلى وضع اجتماعى يتشكل من مجموعة من الجزر السكانية يفصل بينها فجوات واسعة من التفرقة العنصرية فى كل المجالات وإسرائيل الديمقراطية هذه تخفى وراء شعاراتها أشد الأنظمة عنصرية إذ يشكل العنصر أساسا

لتحديد المستوى الثقافى المتدنى والمستوى الاقتصادى والاجتماعى الذى يتسم بالحرمان والمستوى السياسى الذى يتسم بعدم التمثيل والحقيقة الحالية أن إسرائيل لا تفرق بين العـرب والعـرب ولا بين العـرب واليـهـود فـقط ولكنهـا تفـرق فـوق ذلك بين اليـهـود واليهود .

وغرض إسرائيل هو تحقيق الأمن المطلق ووسيلتها فى ذلك العسكرة وهى ترى أن الأشكيناز هم الذين يشكلون صفوة شعب الله المختار .

وإذا كان هذا هو حال إسرائيل فلا أظن أن الحال فى الدول العربية أفضل وأحسن فليس المهم أن ننظر إلى عيوب غيرنا إذ إن الأهم من ذلك هو إصلاح عيوبنا اليوم قبل الغد لأن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك .

● الفصل الرابع والعشرون

الخدمة السرية - الإسرائيلية

The Israeli Secret Service

تقـــديم :

يتميز العمل فى الخدمة السرية عموما بأنه « صراع عقول متضادة » فالقدرة على إعمال العقل والخداع والتدبير المحكم ثم الإقدام على التنفيذ بجسارة لا تعرف التردد مع القدرة على مرونة القرار ليتناسب مع الظروف المتغيرة هى أسس العمل فى عالم المخابرات .

فسياسة الدول تتم على مستويين : السياسية العلنية أو المكشوفة Overt Policy والسياسة الخفية أو التحتية Covert Policy وهذه هى السياسة الحقيقية للدولة ، فما يقال شيء وما يتم شيء آخر سواء كان ذلك بين الأصدقاء أو الأعداء .

ونظرا للظروف الإستراتيجية الصعبة التى وضعت إسرائيل نفسها فيها فإنها ركزت على إنشاء جهاز استخبارات ذى كفاءة جيدة وسخرت له كل الإمكانيات ، وجندت له كثيرا من الكفاءات والخبرات ، ولذلك يمكن اعتباره أحد الأسلحة الإستراتيجية للدولة يعمل جنبا إلى جنب مع القوات الجوية والقوات البحرية وجيش الدفاع الإسرائيلى «زاحال» ككل .

وقد نشأ جهاز المخابرات الإسرائيلى قبل نشوء الدولة شأنه فى ذلك شأن الأحزاب والجيش الذى تمثل فى ذلك الوقت فى عصابات متعددة مثل عصابة «ليهى» و «شترن» و «ليومى» و «الهاجاناه» التى كان عمودها الفقرى اللواء اليهودى الذى عمل مع الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . وكان الجهاز يعمل فى أول نشأته فى حضن الوكالة اليهودية وبتمويل وتوجيه منها ثم بعد أن نشأت « الهاجاناه » عمل كجزء منها .

وبذلك تكونت « الهاجاناه » فى ذلك الوقت من الهاجاناه كوحدات مقاتلة ضد العرب وقوات الانتداب ومن «البالماخ» والتى خصصت للقيام بالعمليات الخاصة والتخريب، ثم من جهاز المخابرات كالشاى Shai والموساد Mussad والشاى اختصار لكلمة شيروت إيدوت والموساد اختصار لكلمة موساد ليتافياكديم ميوشاريم أى خدمة المعلومات أو خدمة المخابرات ، وكان واجب المخابرات فى فترة ما قبل الدولة ينحصر فى :

● الحصول على معلومات عن العرب بوجه عام وعرب فلسطين بوجه خاص، وكذلك قوات الانتداب البريطانية .

● تهريب اليهود من أوروبا والبلاد العربية فى حركة الهجرة غير الشرعية وكذلك أموالهم وثرواتهم .

● تهريب السلاح إلى داخل إسرائيل ووضعه فى مخازن متفرقة لاستخدامه وقت الحاجة .

وقد اكتشفت أول شبكة جاسوسية يهودية فوق أرض فلسطين عام ١٩٠٧ وقت الحكم التركى وكانت الشبكة تعمل فى خدمة المخابرات البريطانية ثم اكتشفت شبكة أخرى عام ١٩١٧ وكانت قد نظمت نفسها عام ١٩١٤ عند بداية الحرب العالمية الأولى تحت رئاسة هاون أهرونسون وابنته الجميلة سارة فى مستعمرة زخارون يعقوب وعتليت لجمع معلومات عن القوات التركية والألمانية لصالح البريطانيين وكانت إحدى وسائل نقل المعلومات اقتراب الغواصات البريطانية بالقرب من السواحل الفلسطينية لنقلها بعد ذلك إلى الإسكندرية والقاهرة حيث يوجد مركز قيادة القوات البريطانية وكان من أهم ما حققته هذه الشبكة سرقة أسرار صناعة غاز الخردل وبعض الأسلحة الألمانية واعطاؤها للبريطانيين .

ومن أهم الشخصيات التى عملت فى أجهزة المخابرات الإسرائيلية «ريفين شيلوه» و «تيدى كوليك» رئيس بلدية القدس الحالى تحت ستار عمله كمدير مكتب رئيس الوزراء و «أبا إيبان» تحت ستار عمله كنائب لرئيس الوزراء ومما يذكر فإن إيبان كان من أشهر رجال الجاسوسية البريطانية (M16) وبنيامين جبيلى ويهوشفاط هاركابى وحاييم هرتزوج ومائير عميت وأهارون ياريف .

تنظيم جهاز الخدمة السرية الإسرائيلية :

هناك تضارب فى تفاصيل تنظيم أجهزة الخدمة السرية الإسرائيلية فى أغلب المراجع التى تتحدث عن هذا الموضوع مما يجعل من الصعب الوصول بدقة إلى تفاصيل تنظيم هذه الأجهزة ويرجع ذلك إلى رغبة إسرائيل فى إضفاء السرية على أجهزة مخابراتها من جانب وإلى الطبيعة النفسية للشعب الإسرائيلى من جانب آخر إذ يميل فى حياته إلى أن يعيش حائرا بين الشك واليقين وبذلك فهو يوقع المتعاملين معه فى حيرة مماثلة . ولنأخذ مثلا مشكلة الحدود فقد رأى بن جوريون عند إنشاء الدولة ألا تحدد لها حدودا كباقى الدول حتى يترك للجيش تحديد حدود إسرائيل بأبعد نقطة يمكن لجيش «الدفاع» الإسرائيلى أن يصل إليها ويثبت أقدامه فيها ثم يدور الآن خلاف عن طبيعة هذه الحدود وكيف تتداخل الحدود السياسية فى الحدود الآمنة وهل تكون الحدود داخل الخط الأخضر أم تندفع شرقا لتشمل يهودا والسامرة والضفة الشمالية أى جنوب لبنان . . .

ثم من هو اليهودى؟ هل هو الذى من أبوين يهوديين أم من أم يهودية؟ الخلاف على الأعياد اليهودية . . . ؟!! هل إسرائيل دولة نووية أم هى دولة غير نووية؟!! وغير هذا كثير .

وعلى أى حال فلتبسيط الموضوع فإن أى نشاط مخابرات يشمل المجالات الآتية :

- مجال الحصول على معلومات من وعن الأعداء والأصدقاء على حد سواء .
- مجال الحيلولة دون الغير من الحصول على معلومات .
- مجال تأمين أفراد ومنشآت الدولة والعمل ضد الجواسيس .
- مجال العمليات الخاصة أو الأعمال القذرة للمخابرات .

تنظيم عام للخدمة الإسرائيلية السرية
(الشكل رقم ١)



والشكل رقم (١) يوضح التنظيم العام للخدمة الإسرائيلية السرية وهناك عدة ملاحظات تفصيلية عن هذا التنظيم :

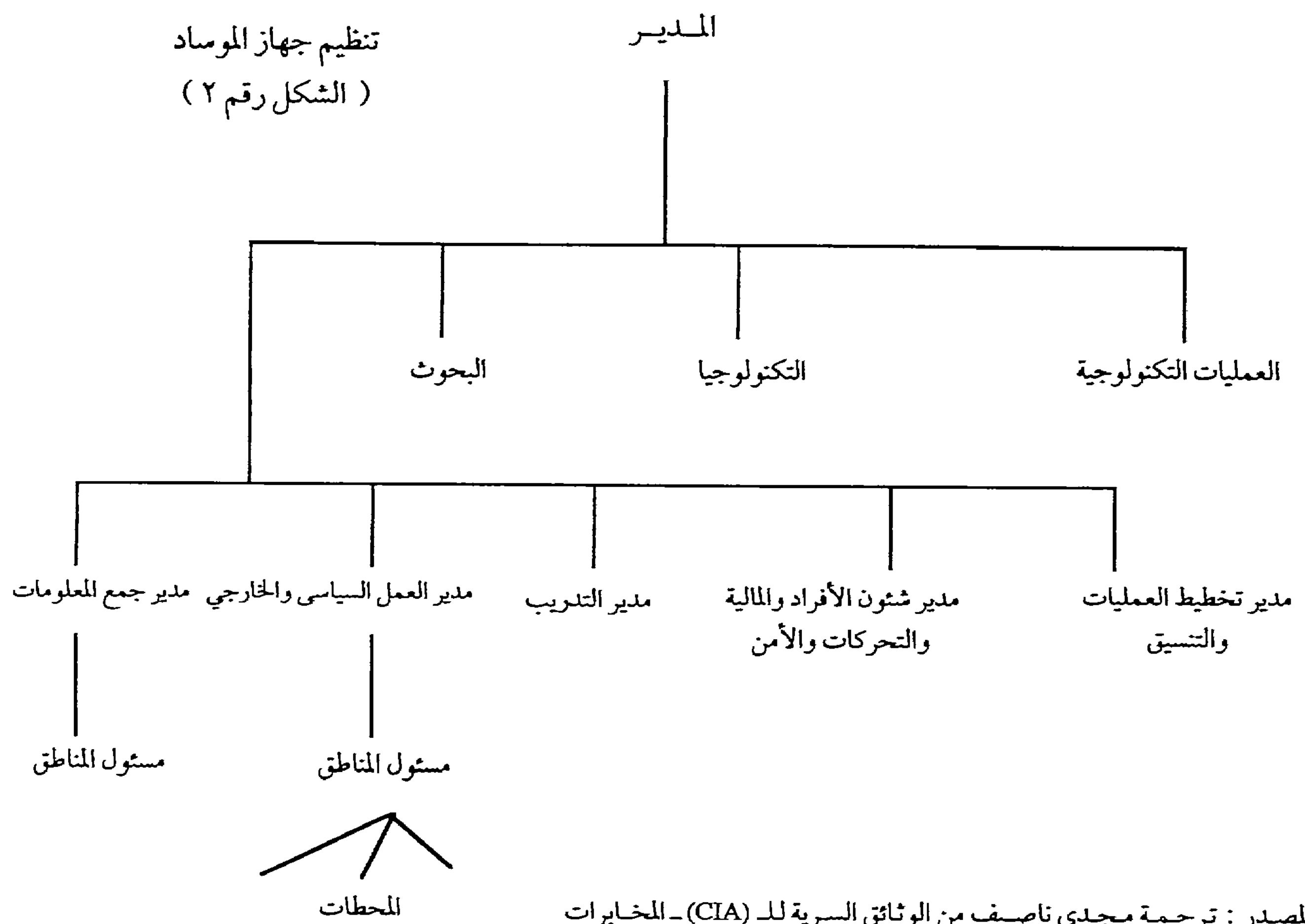
● لتعدد الأجهزة التى تعمل فى مجال المخابرات شكل مجلس أمن الدولة من رؤساء هذه الأجهزة ومستشارى رئيس الوزراء لأعمال الاستخبارات ويسمى هذا المجلس «فاعدات» والكلمة اختصار للاسم الحقيقى وهو «فاعادات راشيل هاشيروتيم» ويرأس هذا المجلس رئيس الموساد ويسمى حينئذ «مومنييه ـ Memuneh » وهو يتبع رئيس الوزراء .

● المخابرات العسكرية « أمان ـ Agaf Mediin » مسئولة عن القطاع الحربى فى الداخل والخارج وهناك تنافس بين كل من رئيس « الموساد » و « أمان »» وقد ارتفع قدر جهاز « أمان » بعد حرب ١٩٦٧ وأصبحت تقديراته تجد اهتماما خاصا من المسئولين إلا أنه أصيب بضربة حقيقية فى حرب ١٩٧٣ إذ إنه ـ رغما عن كل الشواهد المعاكسة ـ كان يصر إلى آخر لحظة بأن العرب لن يعلنوا حربا ضد إسرائيل بينما كانت « الموساد » تؤكد أن الحرب قائمة . وقد أفاضت «لجنة أجرانات» المشكلة للتحقيق فى أسباب عدم استعداد « زاحال» فى الساعات الأولى من قيام حرب رمضان فى هذا الموضوع . . . ومن الملاحظ أن الملحقين العسكريين الذين يعملون فى واشنطن أو لندن يعينون فى مراكز كبرى إما فى الخدمة السرية أو فى الجيش الإسرائيلى بعد انتهاء مدة خدمتهم .

● الموساد تعمل فى المجال الخارجى وهى تقابل المخابرات المركزية الأمريكية ـ CIA أو M16 البريطانية وهى التى تقوم بالأعمال القذرة مثل القتل والخطف والعمليات الإيجابية الأخرى كما تقوم بإنشاء شبكات التجسس فى جميع أنحاء العالم والشكل رقم (٢) يوضح تنظيما تفصيليا لجهاز الموساد نقلا عن وثائق أخذت أثناء احتلال السفارة الأمريكية فى طهران فى ١٤/ ١١/ ١٩٧٩ وقام بتهريبها صحفيون ثلاثة هم «راندى جودمان» و «تيرى تايلور» و « ويليام دورى» إلى جريدة «الواشنطن بوست» والتى نشرتها على حلقات عام ١٩٨٢ على مدى أسبوع كامل .

● هيئة خدمات الأمن أو «شن بت» عملها فى الداخل لحماية المسئولين والمنشآت مثل المطارات والمدن والمصانع الإستراتيجية ومصادر الطاقة كما تقوم بمقاومة الإرهاب وأعمال التخريب عن طريق ثلاثة أفرع : الفرع العربى وفرع أوروبا الشرقية وفرع ضد الإرهاب واسمه « ريشود ـ Reshud» وكذلك فمن أهم واجباتها الرئيسية مقاومة التجسس Counter-espionage عن طريق جهاز « شاباك ـ Shabak » وهو اختصار لكلمة Sheruth Bitachou Klali والشين بيت عموما تقابل جهاز الـ FBI الأمريكى أو جهاز M15 البريطانى .

تنظيم جهاز الموساد
(الشكل رقم ٢)



المصدر : ترجمة مجدى ناصيف من الوثائق السرية لـ (CIA) ـ المخابرات الإسرائيلية ـ دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ١٩٨٥ .

● وفى وزارة الخارجية الإسرائيلية يوجد قسم أبحاث الخارجية وهو يقوم أساسا بإجراء التحليلات السياسية على أساس المعلومات التى يتلقاها من جميع أجهزة المخابرات ويعتمد أساسا فى الحصول على معلوماته من تقارير السفارات الإسرائيلية والقنصليات والمكاتب الفنية فى الخارج وفى السفارات الأجنبية التى تعمل فى إسرائيل .

كيف يعمل جهاز المخابرات فى مجال المعلومات والتجنيد؟

هناك عاملان مهمان يسهلان عمل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فى مجال المعلومات والتجنيد :

أ ـ العامل الأول وهو انتشار اليهود فى جميع بلدان العالم ويهود الكتلة الشرقية لهم أهمية خاصة فى هذا المجال إذ يمكن عن طريقهم قيام « الموساد » بإمداد الدول الغربية بمعلومات تفصيلية عما يجرى فى تلك الدول ، ولكن من جانب آخر فإن إدارة مكافحة الجاسوسية «الشاباك» تضع فى اعتبارها أنه يمكن لهؤلاء اليهود القادمين من دول الكتلة الشرقية التجسس على إسرائيل ، ولذلك فهناك فرع لمراقبة يهود الكتلة الشرقية لمحاولة تحطيم أى شبكات تجسس يمكن تصديرها إليها بين وقت وآخر .

ب ـ والعامل الثانى هو التعاون المتبادل مع مخابرات الكتلة الغربية بوجه عام والمخابرات المركزية بوجه خاص فى مجال الحصول على معلومات أو العمليات المشتركة ، فهى تحصل من الولايات المتحدة على معلومات عن طريق طائرات الاستطلاع والأقمار الصناعية للتجسس والتنصت والاستطلاع الالكترونى والتسمع على الترددات العربية ، وهى بالتالى تمد الولايات المتحدة بمعلومات عن دول الكتلة الشرقية وعن الدول العربية خاصة تلك التى تستورد سلاحها من الكتلة الشرقية ، وفى هذا المجال تدعى إسرائيل أنها توفر للولايات المتحدة ملايين الدولارات من ميزانية الأبحاث والتطورات R& D Research & Development عن طريق إمدادها بنماذج من الأسلحة الشرقية لفحصها مثل إمداد الولايات المتحدة بنموذج كامل من الطائرة ميج ٢١ التى طار بها الطيار العراقى منير رفا فى عملية ناجحة للموساد بعد التأثير عليه بواسطة إحدى الجاسوسات ، ومثل إمداد الولايات المتحدة بالرادار الذى استولت عليه القوات الإسرائيلية من موقعه فى «جبل عتاقة» غرب قناة السويس أثناء حرب الاستنزاف علاوة على الدبابات والصواريخ والهاونات . . . الخ التى تستولى عليها فى حروبها مع العرب .

وتعمل أجهزة الخدمة السرية عن طريق ما يسمى بالواجهات Fronts لتستر خلفها لممارسة نشاطها مثل السفارات والقنصليات والشركات والمكاتب التجارية ومكاتب السياحة والطيران والملاحة ومن أمثلة هذه الواجهات :

شركة سوليل بونيه للمقاولات، شركة زيم للملاحة، شركة العال للطيران، شركة انكودا للمواد الزراعية والحيوانية، شركة زيفيت للاستثمارات الهندسية، شركة يوهافيت لصيد الأسماك، شركة شن أفيون للتجارة فى المواد الاستهلاكية، شركة ديزنجوف للتصدير والاستيراد، شركة فيدرمان للمقاولات . . . . إلخ.

والموساد ـ ومجال عملها بالخارج كما ذكرنا ـ تحاول إنشاء مكاتب تحت واجهات مختلفة فى أكبر عدد من البلدان للحصول على المعلومات التى تريدها، وهى تسعى لتجنيد عملائها فى البلاد المختلفة تبعا لأسبقيتها عن طريق أن يكون العميل من نفس البلد الذى سينشط فيه أو عن طريق طرف ثالث، وعملية التجنيد تمر بأربع مراحل رئيسية :

١ ـ مرحلة الفرز والاختيار Spotting

والغرض من هذه العملية انتقاء المرشحين كعملاء بناء على ما يراه المتخصصون فى هذه العملية ويسمون « الفرازون ـ Spotters» وواجبهم الاحتكاك بالأماكن العامة كالنوادى والمطاعم والملاهى . . . . لمراقبة الموجودين من الرجال والنساء. ويمكن أن تقوم واجهاتهم فى البلاد المختلفة بهذا العمل مباشرة أو عن طريق طرف ثالث.

٢ ـ مرحلة الاقتراب وتنمية العلاقات وبناء الدافع

إذا أثبتت المراقبة الدقيقة لـ «الفريسة» أنه صالح للقيام بالواجب يتم الاقتراب منه بواسطة آخرين متفرغين لهذا العمل، وتحتاج مرحلة الاقتراب وتنمية العلاقات إلى صبر وجسارة لإجراء مزيد من التعارف والوقوف على نواحى الضعف التى يمكن استغلالها وتنمية الدافع حسب التعامل وقد يكون الدافع مثلا الاشتراك فى عقيدة معينة كمكافحة الشيوعية أو العمل من أجل حقوق الإنسان أو الميل للخمر والنساء أو لعب الميسر أو الحاجة إلى المال. وقد يكتشف العميل أنه يعمل فى إحدى الشبكات الإسرائيلية للتجسس بعد فوات الأوان وبعد التورط بطريقة تجعل طريق العودة محاطا بالمخاطرة.

٣ ـ مرحلة تدريب العميل

بعد السيطرة الكاملة على العميل ـ حتى ولو كانت سيطرة ناعمة غير محسوسة ـ ينال قسطه من التدريب على كيفية الاتصال مع الآخرين واستخدام اللاسلكى والشفرة والكتابة بالحبر السرى . . . . إلخ . وبعد أن يصبح على درجة يمكن أن يعتمد عليه فيها لابد من قيامه بزيارة البلد الذى سيعمل فيه أكثر من مرة زيارات سياحية وعلى فترات .

٤ ـ مرحلة التشغيل

يبدأ العميل فى العمل بتوجيه من المركز الذى سيخصص لذلك ، وأصعب إجراء فى هذه المرحلة هو التمويل والاتصال .

أما عن العمليات الإيجابية التى تقوم بها « الموساد » مما يدخل فى الأعمال القذرة من أعمال الاستخبارات مثل القتل والإرهاب والاختطاف والتدمير فإنها تعتمد على الآتى :

١ ـ معلومات تفصيلية عن مسرح العملية والأشخاص وعاداتهم والمنشآت وحالتها .

ومن المعتاد القيام بالعملية ضد الأغراض المكشوفة مثل الأشخاص الهامين الذين لا يهتمون بتأمين أنفسهم (مثل حادث مقتل خليل الوزير فى تونس) أو المنشآت غير المدافع عنها مثل المفاعل الذرى الأوزيراك فى بغداد أو سرقة الوثائق غير المؤمنة .

٢ ـ التخطيط الجيد مع مراعاة التفصيلات غير المتوقعة مع ترك الحرية لقائد العملية فى التعديلات التى يقتضيها الموقف ، ويمكن الاستعانة بالخرائط ذات المقياس الكبير والنماذج المجسمة لمسرح العملية حتى يعرف القائمون بالتنفيذ واجباتهم بالتفصيل .

٣ ـ التنفيذ على أن يتم بواسطة أقل عدد من الأفراد وفى سرعة خاطفة مع تجنب الاشتباك بقدر الإمكان . وعادة ما يحتفظون بخطط جاهزة ضد أغراض مختلفة « تحت القفل والمفتاح » لتنفيذها بسرعة عند الحاجة .

وعلينا أن نلاحظ أنه إن كانت أجهزة الخدمة السرية الإسرائيلية قد حققت بعض الأعمال الناجحة ، فإن هذا لا يرجع فقط إلى مستواها الجيد ، ولكنه يرجع إلى تهاون وتواكل الأجهزة التى تواجهها أيضا .

ثم علينا أن نلاحظ أن هذه الأجهزة عجزت فى كثير من الأحيان عن تحقيق واجباتها مما عرض إسرائيل لمواقف صعبة كادت تودى بها . . فقد عجزت هذه الأجهزة عن توقع الهجوم العربى فى حرب رمضان مما جعل مستقبل إسرائيل كله فى كفة الميزان فى الأيام الأولى من الحرب ، كما أخفقت فى معرفة « النار المتأججة تحت الرماد » قبل انفجار الانتفاضة وهو ما نسميه - إن أردنا الدقة - بالحرب السابعة . ثم أخفقت هذه الأجهزة أيضا فى مواجهة كثير من العمليات الإيجابية الناجحة التى قامت بها أجهزة الاستخبارات العربية فى كثير من المجالات .

الباب الخامس

نظام إقليمى فوضوى

● الفصل الخامس والعشرون

السلام القلق

فى استفتاء أجرته صحيفة «الأهرام» الأسبوعية التى تصدر فى القاهرة باللغة الإنجليزية وفى العدد ٢٠١ بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٩٤ ظهر أن الحاجز النفسى بين مصر وإسرائيل مازال قائما بالرغم من مرور ١٥ عاما على توقيع معاهدة السلام بين البلدين فعن سؤال خاص برغبة المشتركين فى الاستفتاء فى شراء بضائع إسرائيلية أجاب ٧١٪ بالرفض، و٢٧٪ بالإيجاب، وكان من لا رأى لهم ٣٪ وفى سوال عن احتمال وجود مصانع إسرائيلية فى مصر رفض ذلك ٧٥٪ ووافق ٢٠٪ وكان من لا رأى لهم ٥٪ وعن الزيارات التى يقوم بها إسرائيليون إلى مصر استنكرها ٥٣٪ ولم يعترض عليها ٤٣٪ وكان من لا رأى لهم ٤٪ وبخصوص زيارة المصريين لإسرائيل رفضها ٦٣٪ ووافق عليها ٣٦٪ وكان من لا رأى لهم ٢٪ وعما إذا كان الاتفاق الفلسطينى ـ الإسرائيلى حقق المطالب القومية للفلسطينيين أنكر ٥٨٪ ذلك ووافق ٢٦٪ على ذلك وكان من لا رأى لهم ١٦٪!!!

والاستفناء غنى عن التعليق . . . !!!

والحوار الذى أجراه المشرفون على هذا الاستفتاء بغرض قياس الرأى العام ركز كما نرى على التطبيع وليس على السلام ، وهو يوضح بجلاء أن الرأى العام يرفض التطبيع فى ظل سلام غير مقنع لأن ما من أحد يعترض على السلام بمفهومه المتعارف عليه ، ولكن بناء السلام الحقيقى مختلف تماما عن رفع شعاراته البعيدة كل البعد عن مضمونه ، وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على وعى كامل للرأى العام بمختلف قطاعاته ، فهو يفهم تماما ما يحدث حوله كما يدل أيضا على أنه يمكن إخفاء الحقيقة بعض الوقت وربما نصف الوقت ، ولكن يستحيل إخفاؤها كل الوقت !!! ولذلك فبمرور الأيام ظل الحاجز النفسى قائما كما كان .

البعض يعرف السلام بأنه فترة هدوء بين حربين، والتاريخ يؤيد ذلك تماما، فالحروب النابليونية التى انتهت باتفاقية فيينا عام ١٨١٤ أعقبها فترة سلام المائة عام، ثم قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تلاها فترة سلام عشرين عاما ثم قامت الحرب الثانية عام ١٩٣٩، وهكذا . . ويمكن الرجوع إلى أمثلة كثيرة تؤيد هذا الاتجاه على المستوى الإقليمى، ومن ضمنها ما حدث ويحدث فى منطقة الشرق الأوسط.

ولكن ريتشارد نيكسون فى كتابه «١٩٩٩» يذكر أن هناك نوعين من السلام: السلام الكامل Perfect Peace والسلام الحقيقى Real Peace والأول هو مجرد وهم لأن معناه اختفاء التناقضات بين أعضاء المجموعة الدولية وهو أمر مستحيل لأن الخلاف سمة من سمات العلاقات العالمية والإقليمية أما الثانى أى السلام الواقعى فهو الذى سوف يعيش العالم فى ظله تحت مظلة النظام العالمى الجديد وهو سلام يتعايش فيه الجميع مع تناقضاتهم، ويحاولون حلها بمختلف وسائل الصراع عدا استخدام القوة ـ وهذا القول ربما ينطبق على الدول العظمى التى مازالت ـ حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بينها ـ تعيش فى ظل استقرار يفرضه الرعب النووى المتبادل، فالترسانات النووية مازالت مملوءة بالرؤوس النووية ووسائل إطلاقها، وهى تقوم بنفس وظائفها التى كانت تقوم بها بين القوى العظمى أثناء فترة الحرب الباردة ولكن ربما بمزيد من الحظر الناجم عن احتمال انتشارها بين مزيد من القوى الناجم عن تحلل الاتحاد السوفيتى القديم كما يحدث الآن مع أوكرانيا.

أما شمعون بيريز فيرى فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» أن السلام لا يتحقق إلا فى ظل نظام أمنى إقليمى يبنى على السياسة والاقتصاد، فالتفوق الحقيقى لم يعد قائما فى معسكرات الجيوش، ولكنه قائم فى الحرم الجامعى وفى مزيد من التعاون السياسى والاقتصادى . . فلا حرب بعد اليوم لأن بناء السلام بين العرب وإسرائيل سوف يقضى على مصدر مهم للتوتر ولا فائدة من سباق التسلح، فبالرغم من أن إسرائيل قوية استراتيجيا وعسكريا وتستطيع مواجهة أى تحالف عربى مناوئ، فإن النصر الكلى عصى على المنال، ففى استطاعة الطرفين هزيمة بعضهما البعض لا تدمير بعضهما البعض لأن الموازين الدولية تمنع ذلك، ولكن بالرغم من ذلك علينا أن نواصل تعلم الحرب لا تمهيدا لإعلانها بل للحفاظ على السلام وصد العدوان لأن من يرغب فى السلام عليه أن يستعد للحرب، ولذلك فلم يحن الوقت بعد لتفكيك أسلحتنا وإعادة الجنود إلى بيوتهم، ويجب أن تتجه المنطقة إلى التعاون والنمو الاقتصادى الذى يبنى على أربعة أحزمه: نزع السلاح، المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب ضد الصحراء، النقل والمواصلات وآخر الأحزمة هو السياحة، وذلك للانتقال من إستراتيجية التفوق

العسكرى إلى التعاون الاقتصادى، ومن اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام، ومن الاستثمار فى الحاجات العسكرية إلى الاستثمار فى الحاجات الإنسانية.

ويختتم شمعون بيريز تصوره للسلام بكلمات يفهم منها أن ما فات مات، فلا يمكن إقامة شرق أوسط جديد على أساس سياسى فقط توضع فيه علامات حدود جديدة وفصل حدود قديمة لأن أسباب النزاع أسباب اقتصادية واجتماعية أكثر منها سياسية فارغة تتجاهل جذور الكرب والعوز».

ومن ذلك نرى أن نظرته تتلخص فى أن «السلام يقابل السلام» والسياسة والاقتصاد توءمان والسلام لن يسود فى جو المجاعة والحرمان، وإن زمن هدير الطائرات والمدافع ينبغى أن يحط رحاله فى استراحة المحارب العربى ويظل المحارب الإسرائيلى مدججا بالأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنووية للمحافظة على السلام ولفتح الطريق للهيمنة الإسرائيلية عن طريق الغزو الثقافى والاقتصادى مع الاحتفاظ بالأرض فى ظل ما ابتدعوه من نظرية الحدود الآمنة التى تعطى باليد اليمنى وتأخذ أكثر باليد اليسرى.

ولكن هذا التصور البراق يتجاهل الحقوق التاريخية للعرب فى المنطقة تجاهلا كاملا، وينطلق من الأمر الواقع الذى فرض بالقوة، كما أنه تصور يرمى إلى تحقيق الأمن المطلق لإسرائيل والأمن المطلق لدولة ما فيه عدوان كامل على أمن الدولة الأخرى لأن الاستقرار الحقيقى يبنى على الأمن المتبادل وتدفعها هذه العقيدة إلى النظر للحدود السياسية على أنها غير مقدسة إذا تناقضت مع مفهومها الأمنى، ولذلك فهى تلح فى فرض تغييرات فى حدود الدول المجاورة لأنها تغييرات تتم فى واقع غير ثابت، وإذا أعيت إسرائيل الحيل لضم الأراضى التى تريدها تعمل على تأجيرها كما حدث فى حدودها مع الأردن أو تلجأ إلى ما يسمى بالحدود الآمنة وهى الحدود التى تتجاوز الحدود السياسية للدول المجاورة، والتى تجرى فيها فرض قيود تمس السيادة.

فمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل تحدد هذه الترتيبات ابتداء من ١٥كم غرب قناة السويس، حيث يمنع مصر من ممارستها حق السيطرة الكاملة على أراضيها تلك بتحديد حجم ونوع الأسلحة التى لا يجوز تجاوزها شرق هذا الحظر، ويستمر هذا الحظر بدرجات متفاوتة كلما اتجهنا شرقا حتى نصل إلى الحدود المشتركة حيث لا يسمح إلا بوجود قوات مدنية كما تمنع الاتفاقية مصر من استخدام مطاراتها وموانيها فى سيناء إلا لأغراض مدنية، هذا علاوة على تمركز محطة إنذار أمريكية فى جبل الراحة وسط سسيناء علاوة على القوات متعددة الجنسيات المنتشرة فى أماكن متعددة والتى لايجوز

سحبها إلا بموافقة الطرفين وبضمان أمريكى، وبذلك فإن إسرائيل إن كانت قد اعترفت بخط الحدود السياسية الدولية إلا أنها فى واقع الحال تمارس سيادتها داخل حدودنا السياسية، ومن المستحيل أن تقبل إسرائيل باتخاذ إجراءات مشابهة داخل حدودها.

فإذا انتقلنا إلى الظاهرة الخطيرة التى تتعلق بتوازن القوى الإقليمى فإن إسرائيل تصر على أن يكون فى جانبها دائما مقارنا بقوى الدول الإقليمية، فمنذ الإعلان الثلاثى عام ١٩٥٠ الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والذى حتم أن يكون نقل السلاح بالاتفاق معها حتى تضمن «توازنا للقوى» يمنع من سباق تسلح مع إسرائيل لتضمن أن يكون هذا التوازن فى جانبها، وهى تحتفظ بالسبق فى هذا المضمار حتى يومنا هذا.

وعلينا أن نعلم أن توازن القوى المتعادل هو الحالة التى تصل فيها الأطراف بحيث يتعذر عليهم فى ظلها اللجوء إلى استخدام القوة لفض المنازعات، وإذا اضطرت إلى ذلك يكون القتال فى أضيق حدود لأن هذا التعادل يفرض قيودا على الأطراف، وهى تجرى حساباتها فيتبين لها أن خسائرها عند استخدام القوة أكبر من مكاسبها.

وهنا يتحقق الاستقرار المفروض لأن الاستقرار يتحقق إذا امتلكت الأطراف القدرة على التصدى للمشروعات العدوانية للجيران أو هو امتلاك القدرة على السيطرة على تطور الأحداث عند إدارة الأزمات أى الردع.

أما إذا كسب أحد الأطراف معركة توازن القوى - كإسرائيل وهى تفرض السلام فى ظل هذا التفوق - فإنه يصبح حينئذ قادرا على أن يفعل ما يريد وأن يمنع الآخرين من فعل ما يريدون أى يكون قادرا على فرض أمر واقع جديد عندما يحلو له ذلك ويخلق الشعور بغرور القوة الذى يؤدى إلى الاستمرار فى العدوان لتحقيق مكاسب أكبر، وبذلك يفتح الطريق إلى حروب جديدة لا يمكن تفاديها، فالاتفاقيات التى توقع حاليا تعبر عن توازن قوى الموقعين عليها ولا تعبر عن توازن مصالحهم.

وهناك فارق كبير بين الاتفاقيات الرديئة التى تعبر عن توازن القوى والاتفاقيات العاقلة التى تعبر عن توازن المصالح لأن الأولى تركز على «جيل التسوية» فى حين أن الثانية تعطى « الأجيال الحالية » اقتناعا بأن حقوقها لم تغتصب كما تعطى « الأجيال اللاحقة » شعورا بالأمن وبأن الآباء والأجداد لم يفرطوا فى الخريطة التى ورثوها عن المؤسسين الأوائل، وبذلك تكون الاتفاقيات الرديئة اتفاقيات مؤقتة فرضت بالقوة، وهذا عامل متغير ومتحرك فهو متغير لأن الظروف تتغير. فمن يمتلك التوازن اليوم

قد يخسره غدا ، وهو متحرك لأنه فى اللحظة التى يتغير فيها التوازن لصالح المظلومين فإنه لا يوجد أى نوع من الضغوط تمنع من تحرك القوة لتصحيح الأوضاع .

ويزيد من خطورة الوضع أن هذا يتم فى ضوء ظواهر ثلاثة :

● الاحتكار النووى الإسرائيلى فهى تملك القدرة النووية ووسائل إطلاقها ، وفى الوقت نفسه تمنع أى دولة إقليمية أخرى من ذلك حتى تحتفظ لنفسها بالمركز السادس فى النادى النووى العالمى .

● إصرارها على تخفيض أسلحة الدول المجاورة باستخدام الشرعية الدولية بواسطة جماعة «أكيوس» فى العراق أو بالضغط للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن ، كما يحدث من مطالبتها بتخفيض القوات السورية إلى النصف ونزع الأسلحة شديدة التدمير عنها مع احتفاظها فى الوقت نفسه بكل أسلحتها التقليدية وفوق التقليدية والنووية .

● صناعات حربية متفوقة بالتعاون مع الولايات المتحدة كمصدر مستمر ينقل لها التكنولوجيا الحديثة المتطورة وكسوق يستورد منها السلاح لتعطيها قدرة على الاستمرار والمنافسة ، وهذا يخلق ما يسمى بالمجمع الصناعى الحربى The Military Iadustry Complex وهو بحكم مصالحه عدوانى التكوين يخلق ظروف الحروب أو يعمل على قلقلة الأوضاع فى المنطقة بصفة مستمرة لإيجاد مزيد من الطلب على السلاح .

ليس هناك أخطر على السلام من وجود دولة قوية جدا إلى جانب دول ضعيفة جدا لأن الفجوة بين القوة الزائدة والضعف الزائد يولد الشعور العدوانى ويحفز على استخدام القوة كعامل وحيد لممارسة السياسة ، فللقوة صفة الانتشار إذا شعرت بضعف من يواجهها ، وإذا انتشرت فإنها لن تتوقف إلا بفعل قوة مضادة تمنعها من الانتشار أولا ثم تجبرها على الارتداد إلى المكان الذى انطلقت منه .

إن بناء السلام فى ظل اختلال توازن القوى الإقليمى هو إعداد لحرب قادمة لا يعلم إلا الله متى تقع ولا مدى ما سوف تحدثه من خراب ودمار ، والذين يقولون إن الاتفاقيات الحالية سوف تضع حدا للحروب المقبلة ، خاصة فى ظل النظام العالمى الجديد الذى يضع قيودا ثقيلة على استخدام القوة فى حل المنازعات يمكنهم أن يعيدوا حساباتهم فى ظل الآتى :

● االاحتكار النووى الإسرائيلى وتفوقها فى ميزان القوى التقليدى وفوق التقليدى .

● ما أعلنته مراكز الأبحاث العالمية عن حصاد متابعتها لأحداث عام ١٩٩٤ والتى أجمعت على أن عدد الصراعات والنزاعات الإقليمية ارتفع من ٦٢ صراعا عام ١٩٩٣ إلى ٧٠ صراعا عام ١٩٩٤ وأضافت هذه التقارير أنه إذا كان خطر الصراعات بين القوى العظمى قد تلاشى، فإن نزاعات أخرى طالت معظم أرجاء العالم.

● عدم تراجع حجم الإنتاج الحربى فى دول المنبع وفى ظل بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول المصدرة للسلاح والتكنولوجيا.

● ما ورد فى تقرير معهد جافى Gaffi للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب بعنوان «المدى الزمنى المنتظر للسلام العربى ـ الإسرائيلى» من أن أعدى أعداء إسرائيل هى سوريا ومصر والعراق مرتبة حسب أسبقيتها فى التقرير، وأن إسرائيل وهى تخطو نحو السلام مع العرب، فإنها تخطو فى الوقت نفسه إلى حالة الحرب معهم، لأن أحدا لا يستطيع أن يتكهن بطبيعة المكان الذى تنبعث منه الكراهية، ومن ثم على حكومة إسرائيل العمل على تجريد العرب من قدرتهم العسكرية وعدم السماح لهم ببناء جيوش حديثة أو امتلاك أسلحة متطورة، وإنه حتى عند السماح بتفتيش المنشآت النووية الإسرائيلية، فهذا يقتضى أولا تدمير أو تفكيك كل الصواريخ العربية، وعلى ذلك ـ يضيف التقرير ـ أن معاهدات الصلح مع العرب يجب ألا تحول دون تطوير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والإصرار على زيادة الفجوة بين القوة العسكرية الإسرائيلية والقوة العسكرية العربية مع عدم الاعتماد على الضمانات الأمريكية التى سوف تذوب أمام مصالحها الذاتية ولا بأس أن نختتم هذا الفصل بحوار جرىء مع أحد الباحثين الأمريكيين فى إحدى جامعات كاليفورنيا قابلته بعد زيارته لإسرائيل فذكر أن الإسرائيليين قلقون مما يحدث، فهناك شعور عام من أن العرب سوف ينقضون فى أول فرصة، ولذلك فلهم الحق فى الاحتفاظ بالاحتكار النووى والتفوق التقليدى وفوق التقليدى، وحينما أجبته بأن هذا شعور طبيعى يشعر به كل مجرم ارتكب جريمته، فهو يخشى دائما من عودة الحق إلى أصحابه تساءل: وهل هناك أمل فى أن يجد هذا المجرم مكانا له فى المنطقة؟ وأجبته بأن الاستقرار والجيرة لا يضمنهما الاحتكار النووى ولا التفوق التقليدى وفوق التقليدى، ولكن الضمان الوحيد هو تبادل المنافع ولدينا ـ نحن العرب ـ عوامل الحياة كلها من مياه وأراض وسوق ورأس مال وقوة بشرية، وإسرائيل تفتقر إلى كل ذلك فهى تستورد مصادر الحياة كلها من الخارج حتى البشر الذين يفدون إليها عبر الحدود من الشرق ليسكنوا فى مستعمرات تبنى لهم بأموال الغرب. . . !!!

● الفصل السادس والعشرون

الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون

الذى يجرى على الساحة الفلسطينية هذه الأيام غرب الخط الأخضر وشرقه يحتاج إلى تأمل ودراسة لأنه يؤكد مبدأ «ضعف القوة وقوة الضعف» فعلى الساحة يجرى صراع ـ والقتال إحدى وسائله ـ بين طرفين غير متكافئين أو متعادلين، وبالرغم من ذلك فالصراع مستمر ومتصاعد ويشكل واقعا سياسيا متجددا بمضى الوقت رافضا فرض الأمر الواقع محاولا أن يفرض بدوره واقعا أقرب إلى العدالة عن طريق الحوار حول مائدة المفاوضات والقتال فى مسرح العمليات.

إسرائيل ـ الطرف المشترك فى كل صراع فى المنطقة ـ تملك التفوق التقليدى وفوق التقليدى علاوة على الاحتكار النووى تضخم ترسانتها الحربية كل يوم فى ظل مباركة أمريكية معلنة، أما الفلسطينيون فقد أصبحوا شعبا بلا أرض، وهذا يجعلهم يفتقدون إلى قواعد انطلاق لشن عملياتهم، أو مخازن لتخزين معدات القتال وتجميعها، أو قواعد تموين تمدهم بإمكانية الاستمرار!!!

وبالرغم من هذه الفجوة الواسعة بين إسرائيل التى تملك والفلسطينيين الذين لا يملكون فإننا نلمس تغييرا فوريا على الساحة فى عقائد القتال ومبادئه . . .

● فالفلسطينيون يضربون الآن فى العمق الإسرائيلى وهو عمق مقدس تتجنب أن يصل إليه أحد، وبذلك أصبحت إسرائيل كلها مسرحا للقتال اختلطت فيه المواجهات وهذا شىء خطير لو تذكرنا أن الجيوش العربية فى حروبها المتعددة لم تنجح فى ضرب العمق الإسرائيلى إلا فى حالة واحدة حينما وصلت الصواريخ «سوخود» العراقية إليه أثناء عملية «عاصفة الصحراء» محدثة ما أحدثته من ذعر لدرجة أن إسرائيل ـ ولأول مرة ـ طلبت وجود الصواريخ الأمريكية «باتريوت» المضادة للصواريخ مع أطقمها على أرضها فنقلت إليها على عجل. وحرصها على هذا العمق المقدس فرض عليها أيضا

اتباع استراتيجية «القنفذ» فى بناء هيكلها الدفاعى فأقامت المستعمرات لتقوم بعمل أشواك «القنفذ» حتى تنكسر عليها الهجمات المعادية وتضعف قبل الوصول إلى العمق. كما فرض عليها التمسك بالأراضى المنزوعة السلاح أو الأراضى التى تحدد فيها الأسلحة كما نوعا حتى تكتسب فترة إنذار أطول تنذرها بتقدم القوات المعادية . . . ولكن أصبح العمق الآن بما فيه من أغراض وبشر فى متناول يد الوحدات الفدائية، وهو انقلاب كامل على الفكر الاستراتيجى التقليدى بمواجهته بأساليب غير تقليدية.

● التغيير الجذرى الآخر الذى أحدثته قواعد صراع الذين لا يملكون حدث فى أساس العقيدة الإسرائيلية التى نادت دائما بنقل ساحة القتال إلى خارج حدودها سواء فى سيناء أو الضفة الغربية أو الجولان، ولذلك عملت دائما على الاحتفاظ بذراعها الطويلة متمثلة فى قواتها الجوية جاهزة ومستعدة ومتفوقة لنقل المعركة بعيدة عن حدودها.

كما احتفظت لنفسها دائما بحق اختراق الحدود السياسية للدول أفقيا، كما حدث فى عملية «السلام من أجل الجليل» التى أوصلتها إلى مشارف بيروت ورأسيا كما حدث فى ضرب المفاعل العراقى «أوزيراك»، إلا أن القتال يدور الآن على أرض إسرائيل غرب الخط الأخضر، وعلى الأراضى شرقه كما حدث فى عمليات كثيرة آخرها عملية ناتانيا، فالقتال أولا وأخيرا هو المهارة فى استخدام وسائل نقل المواد المدمرة إلى المكان الموجع للخصم، سواء كانت وسيلة النقل صاروخا أو طائرة أو مدفعا أو إنسانا.

● وكانت إسرائيل تحتفظ دائما بالمفاجأة والمبادرة فتحرص على توجيه الضربة الأولى لتشل الخصم عن قيامه بالضربة الثانية لدرجة أنها شكلت «لجنة أجرانات» لتبحث عن سبب مفاجأة الجيش الإسرائيلى فى حرب أكتوبر فى الأيام الأولى من الحرب وقامت اللجنة بسؤال جولدا مائير رئيسة الوزراء وموشيه دايان وزير الدفاع ودافيد إليعازر رئيس الأركان وعزرا مدير المخابرات وكل قادة الفرق، ولكن توجه إليها الآن الضربات بين وقت وآخر فى صورة مفاجئة وفى أى وقت ومن أى مكان أو اتجاه.

وبذلك تنازلت عن المبادأة لغيرها وهذا يقلقهم أشد القلق ويشكل فى الوقت نفسه معضلة أمنية أمام أصحاب القرار إذ أصبح من المستحيل تحديد القواعد التى تنطلق منها العمليات ليمكن توجيه الضربات الوقائية أو الجراحية التى اعتادت على القيام بها فى

الحروب التقليدية، فهى تارة تضرب الجنوب اللبنانى، وتارة ترسل طائراتها إلى بيروت لتخرق حاجز الصوت أو تلجأ إلى ياسر عرفات للقضاء على هذه المقاومة، علما بأن فاقد الشيء لا يعطيه. . . كل هذه المحاولات لا تمنع تكرار العمليات فى فترات متقطعة مثيرة وموجعة. . .

● ولإسرائيل مقدرة على تحديد الأسلحة التى تناسب التهديد المنتظر وكفاءة لاشك فيها فى استخدام الأسلحة بمهارة ولكن ماذا تفيد الطائرة أو الدبابة أو الصاروخ أو حتى الرأس النووى فى مواجهة فدائى «مفخخ» كقنبلة بشرية؟ ماذا تفيد هذه الأسلحة فى مواجهة هجمات خاطفة تقوم بها جماعات قليلة العدد مستعدة للاستشهاد قبل الهروب؟ هل يمكن تفريق تظاهرة سياسية باستخدام الضربات الجوية أو مقاومة لص بمدفع ميدان أو التصدى لمتسلل باستخدام رأس نووى؟ مشكلة حقيقية واجهتها الولايات المتحدة من قبل فى فيتنام والصومال وبيروت وواجهها الاتحاد السوفيتى في أفغانستان وتواجهها روسيا الآن مع الشيشان. . .

فما هو الحل حتى يتناسب السلاح مع مستوى التهديد؟ هل يكون الحل فى مواجهة الفرد للفرد وبذلك يتخلى جيش الدفاع الإسرائيلى عن ميزاته التكنولوجية، ويجد نفسه عاريا أمام شراسة من لا يملكون؟

● وأخيرا وليس آخرا، فإن إسرائيل تحرص على إنهاء الحرب فى أقصر مدة ممكنة لأنها لا تتحمل تبعات تعبئة طويلة الأمد، ولكن ما نراه الآن هو استمرار للحرب لفترات غير محدودة بطريقة استنزافية تجعلهاتعيش دائما فيما نسميه بـ «اقتصاد الحرب الدائمة»، فالقتال الدائر فى صورة «حرب البراغيث» من الصعب إنهاؤه، لأن «البراغيث» تلدغ وتهرب ولا ينفع معها استخدام الوسائل التقليدية التى اعتاد عليها جيش الدفاع الإسرائيلى.

إذن فنحن أمام توازن رعب من نوع جديد وصفته جريدة الحياة وصفا دقيقا حينما قالت على لسان أحد محلليها «ماذا تفعل إسرائيل أمام الفلسطينى المحصن ضد انخفاض مستوى المعيشة وضد الزبالة فى مجمع الشيخ رضوان وضد برك المياه والمجارى والمستنقعات وضد غلاء البندورة وإغلاق قطاع غزة والطوق الأمنى المحكم؟! فالقدرة على احتمال الخسارة هو الفارق النوعى الذى يعمل لصالح الفلسطينيين الذين لا يوجد لديهم أى شيء يخسرونه، وإسرائيل لا تستطيع تحمل هذه الظروف لأن لديها شيئا ما سوف تخسره، فإذا كان خصمك الغارق فى الوحل الخاسر

أصلا يقيم نظريته على أساس دفعك إلى هذا الوحل الذى يعنى تقاسم الخسارة، فإن الخاسر عندئذ هو الطرف الذى كان فى الوضع الأفضل».

إذن فالفلسطينى الذى لا يملك أصبح قادرا على تشكيل قانون للصراع لا لنفسه فقط، ولكن أيضا للإسرائيلى الذى يملك وتعزيزا لما نقول فإنه لو طلب من أحد الإسرائيليين فى جيش الدفاع أن يلف جسده بحزام من الديناميت ليفجر نفسه فى غرض فلسطينى، فإنه لن يفعل خضوعا لحسابات الذين يملكون. أما إذا طلب من أحد الفلسطينيين ذلك فإنه يفعل خضوعا لحسابات وقوانين الذين لا يملكون!!!

ولكن هل أثمرت استراتيجية الذين لا يملكون وتركت بصماتها على مسرح الصراع؟ فأى قتال لابد أن يجسد نفسه فى واقع سياسى ملموس، فالقوة - والقوة وحدها - هى التى تشكل الأوضاع السياسية وتفرضها والإجابة على ذلك نعم.. نعم.. نعم...

● إسرائيل تحتل الآن عشر مساحة لبنان فى الجنوب ونصبت فيها قوات لبنانية تحت قيادة الخائن اللواء أنطوان لحد وتقدر هذه القوات بحوالى ٣٠٠٠ ضابط ورجل وتساند إسرائيل هذه القوات مساندة كاملة حتى تكون سدا منيعا أمام هجمات الفدائيين اللبنانيين حماية لمستعمرات الشمال، إلا أن هذه القوات تعانى حاليا من خسائر فادحة دون استيعاضها بقوات جديدة، بل أخذ بعض الأفراد يتركون الجيش الخائن إما إلى الولايات المتحدة أو أمريكا الجنوبية أو شمالا فى المناطق الحرة من لبنان، وكان أن أصبح فى حالة انهيار كامل ولم يعد فى مقدوره أن يبقى الحاجز المانع ضد تسلل المجاهدين، وقد كتبت الجيروزاليم بوست فى ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤ الآتى لتصور الحالة بدقة:

«إن جيش لبنان الجنوبى ينزف وهو يعانى الإرباك، ومعنوياته واندفاعه ينضبان نتيجة حرب استنزاف لا نهاية لها على ما يبدو، ويفقد خير ضباطه وجنوده فى معارك يومية ضد الفدائيين الذين ابتكروا فى العام الماضى استراتيجية متطورة لإضعافه».

ويعلق إسحاق رابين على ما وصلت إليه الحالة فى حدود إسرائيل المشتركة مع لبنان «كل من يعتقد أن لديه وصفة عسكرية لحل الوضع فى لبنان فهو مخطئ». وبالرغم من ذلك فهو لا يريد أن ينفذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذى صدر عام ١٩٧٨ الذى ينص على سحب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى اللبنانية دون شروط!!!

● على أثر عملية نتانيا فى ٢٢/ ١/ ١٩٩٥ والتى قتل فيها ٢٠ جنديا إسرائيليا ومدنى واحد أعلن إسحاق رابين « إنه لا يمكن التعايش مع الفلسطينيين ويجب الفصل بيننا وبينهم » ، وشكل لجنة أمنية برئاسة وزير الشرطة موشى شاحال لدراسة الجوانب الأمنية لعملية الفصل كما شكل لجنة أخرى برئاسة وزير المالية إبراهيم شوحاط لدراسة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، ويبدو أن الاتجاه هو عدم إقامة سياج طوله ٣٨٠كم عند خط هدنة ١٩٦٧ لأن جهات الأمن الإسرائيلية تعتقد فى عدم فاعلية ذلك علاوة على تكاليفه الباهظة ، وسوف يكتفى بتقوية الحراسات عند نقاط التفتيش ، ومما يلفت النظر تصريح رابين الذى قال فيه « إن المسألة الأساسية هى ضمان أمن ٩٧٪ من الإسرائيليين الذين يعيشون فى إسرائيل نفسها » . وهى صيغة تستبعد مسئوليته لحماية المستوطنين فى الأراضى المحتلة ، ومما يلفت النظر أيضا تصريح وزير الزراعة الإسرائيلى يعقوب شور إذ يرى « إن الفصل يمكن أن يحقق حلم منظمة التحرير فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ففى المدى البعيد قد يعنى الفصل إقامة حدود وإزالة المستوطنات ، ويؤدى ذلك إلى إقامة الدولة المستقلة ، ولو أننى شخصيا لا أعتبر هذا أخطر شيء» !!!

ووسط هذه الفوضى فى الجانب الآخر من التل فتحت إسرائيل الباب لجلب ٢٠,٠٠٠ عامل تايلاندى ليحلوا محل العمال الفلسطينيين الذين يمنعون من العمل فى إسرائيل . . . !! وفى رأيى أن هذا تضارب آخر سوف تعقبه قرارات طائشة أخرى تتفادى نزع الفتائل .

تآكل زعامة إسحاق رابين على مستوى حزب العمل وعلى مستوى الرأى العام الإسرائيلى لتردده الواضح بين مصيدة السلام وضربات الفدائيين ، فلا هو حقق سلاما يرضى الأطراف الغاضبة ولا هو نجح فى منع الضربات المتلاحقة التى تأتيه أحيانا عبر الحدود وأحيانا أخرى من الداخل ، وإسحاق رابين فى واقع الحال لا يريد أن ينسب إليه أنه سلم الأراضى كما فعل مناحم بيجن فى سيناء ، والمشكلة لها ردود فعل متتالية حتى لو فقد حزب العمل الأغلبية فى الانتخابات المقبلة ، وتولى نيتانياهو وحزب الليكود تشكيل الحكومة ، لأن إيقاف القطار أصبح مستحيلا وخارج قدرة أى قوة .

أمامنا توازن غريب بين إسرائيل التى تملك وبين الفلسطينيين الذين لا يملكون ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الجانب العربى فى مجموعه يملك نواحى القدرة من رأس مال وأراض وقوة بشرية ومياه وغاز ونفط وسوق ومواد أولية متنوعة لنجد أن التوازن العام

بحسن ظاهر الصورة البائسة التى يتصورها الكثيرون فتجعلهم يهرولون ويسارعون . . .

فانظروا إلى الجانب الآخر من التل حتى تكتشفوا أنه ليس مزروعا كله بالورد والرياحين ، ولكنه ملىء بالفجوات التى تجعل الوزير تسور يصرح بأن «إقامة الدولة الفلسطينية أصبح واردا ولو أننى شخصيا لا أعتبر هذا أخطر شىء »!!! وهذا قول حق بعكس ما يقوله شمعون بيريز «إننا نعطيهم الأمن ولا يعطوننا إلا شيئا معنويا هو السلام ولو أعاد حساباته لعرف أننا نعطيه الوجود فى مقابل تعديلات غير شافية فى الحدود. . . . »!!!

● الفصل السابع والعشرون

النظام الإقليمى المتخبط

يتحدث الجميع عن النظام العالمى «الجديد» الذى أخذ فى بسط جناحيه ليشمل كل الكوكب الذى نعيش فيه . . . البعض متفائل يحدوه الأمل فى تغير قواعده واتجاهاته لصالح الشعوب المغلوبة على أمرها ـ ونحن منها ـ والبعض الآخر متشائم يقتله الشك خوفا من أن تكون الحسابات ضد الآمال والأمانى، فالتاريخ القريب والبعيد يذكرنا دوما بأن التطورات الكبرى عقب الأحداث العظمى تكون دائما على حسابنا . . . حدث هذا عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقسيم الإمبراطورية العثمانية ليتولى أمورها الدول الاستعمارية على أساس غنائم الحرب مع إعطاء وعد بلفور المشئوم، ثم تكرر حدوثه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتكوين « إسرائيل » . . . فما الذى يمنع أن يتكرر ذلك مرة أخرى بعد « عاصفة الصحراء » خاصة أنه يبدو لأمثالنا ممن يعيشون فى الشارع العربى أننا لا نشارك فيما يحدث تاركين المبادأة لغيرنا من أصحاب المصالح والنفوذ ؟!!

ما علينا من التفاؤل أو التشاؤم فى مثل هذه الأمور المصيرية إذ إن الأفضل ونحن نحاول أن نفهم هذا العالم الجديد الذى يتكون أن نتساءل : جديد فى ماذا ؟! وجديد لمن ؟ والإجابة صعبة وربما تكون غامضة يستحسن أن تؤجل لحديث آخر وحتى لا نخرج عن الموضوع الذى اخترناه .

وكمدخل للموضوع الخطير نعترف بأحاسيس الشك التى تسيطر علينا إذ إنه بعد «عاصفة الصحراء» حدث شىء غريب ومريب فقد خفت الحديث عن النظام العربى الذى أثبتت الأحداث أنه لو كان قائما ما حدث عدوان ولا قامت حرب . ثم أصبح الحديث الخافت مجرد همسات لا تكاد تصل إلا إلى الأذهان الداعية وفى فترات

متباعدة، ثم تلاشى الهمس واختفى بطريقة غامضة تثير التساؤل . . . صحيح تظهر صورة الأمين العام للجامعة العربية أحيانا إلى جانب حديث عن نشاط جامعته، ولكن يعرف الجميع أن المظلة الكبرى مقفولة منكسة وأن عملا عربيا بالمعنى المفهوم لا يحدث خلف الكواليس أو أمامها لدرجة أننى أثناء وجودى فى ندوة مهمة عقدت فى «مؤسسة جيوفانى أنيللى ـ Fonda Zione Giovanni Agelli» بتورينو فى إيطاليا استمعت بنفسى إلى نعى «القومية العربية» وإعلان نهايتها من بعض المتحدثين من العرب مما دفع مندوبى الصحف إلى مواجهتى بأسئلة محرجة تريد أن تنفى أو تؤكد ما سمعوه ونفيت طبعا ما قيل لأن القومية العربية ليست قبعة يضعها أو يرفعها من يشاء فهى من الأمور والثوابت ذات الجذور العميقة الضاربة فى الأرض من المحيط إلى الخليج .

وسط هذه البلبلة والغموض هناك إحساس بأن المحاولات تجرى لبناء نظام إقليمى جديد يعلن تأكيد المحاولات التى كانت تجرى على قدم وساق منذ أوائل الخمسينيات والتى كانت ومازالت تعتمد على المفاهيم الآتية :

● هذه المنطقة ليست كتلة واحدة ولو ظهر ذلك على الخريطة وفى الواقع .

● يجب فصل المغرب العربى عن المشرق العربى .

● المشرق لا يعنى مجرد البلاد العربية التى تعيش داخل إطاره، فربما يمتد المفهوم إلى دول إسلامية أخرى مثل تركيا وإيران .

● إن القوة العربية الذاتية عاجزة عن ملء الفراغ ولابد من وجود قوة أجنبية لملئه .

يبنى النظام الإقليمى المرجو على أسس استراتيجية بعيدة عن النواحى التاريخية أو العقائدية . . على أساس الدوائر الحمراء والزرقاء التى توضع على الخرائط فى غرف القرار .

كان الدافع لهذا التصور إذن فى الخمسينات والستينات وما تلاهما وجود الاتحاد السوفيتى ـ أو ما كان يسمى كذلك بعد الحرب العالمية الثانية ـ كقوة مهددة للنفوذ الغربى فى العالم وأيضا فى المنطقة، وقد تعززت هذه المفاهيم بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتى قوة نووية تكاد تتعادل مع القوة الغربية فى عدد الرؤوس النووية، ولكنها تتفوق عليها فى عدد وأنواع الصواريخ وهى أداة إطلاق الرؤوس . وكانت فكرة الأحلاف أو النظم الإقليمية كلها تبنى على حسابات دقيقة لمواجهة هذه التهديدات بالأحلاف والقواعد العسكرية .

ولم يقتنع بعض قادة المنطقة فى تلك الفترة بهذه المفاهيم فكان «جمال عبد الناصر»

مثلا حينما يضغطون عليه لـ «الانزلاق» إلى مثل هذه النظم للوقوف أمام العدو السوفيتى يرد قائلا : «الاتحاد السوفيتى بعيد جدا عنا، ثم هو لم يهددنا أو يختلف معنا ولا علاقة بيننا . . . إسرائيل هى العدو فهى فى وسط الدار تهددنا ليل نهار، فكيف تريدون منى أن أذهب لقتال عدو افتراضى وأترك عدوا حقيقيا يهددنى بصفة مباشرة؟ كيف أترك نارا تلتهم دارى وأذهب لأطفئ نارا تشتعل فى دار جارى؟» .

ويذكر التاريخ أن دولا عربية أخرى وقفت مع مصر ضد تلك المفاهيم التى كانت تريد أن تقحمنا فى صراع لا ناقة لنا فيه ولا جمل مثل السعودية وسوريا وقامت المعركة ضد حلف بغداد حتى سقط ومنعا من انتشار هذه المواقف اتخذت الدول الغربية عدة وسائل للسيطرة على الموقف : فإسرائيل هى القاعدة الأمامية التى زرعت فى قلب المنطقة ومن الواجب الحفاظ عليها بغرض تقسيم العالم العربى ووضعه دائما تحت تهديد مباشر يمنع تنميته ورفع مستوى شعوبه، وهذا استدعى الحفاظ على توازن القوى دائما إلى جانب إسرائيل تحت راية الإعلان الثلاثى الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ بمنع تصدير السلاح إلى دول المنطقة إلا بموافقة أصحاب التصريح الظالم .

ولكن وبعد عقود ثلاثة من الأفعال وردود الأفعال، ومن الحروب المتتالية التى أجهدت المنطقة ، وتحت عمليات غريبة تم فيها نقل السلاح والتكنولوجيا بمعادلات تفرض واقعا سياسيا معينا، تغيرت الأمور وتبدلت وأصبحت مفاهيم الخمسينات أقرب إلى فرض نفسها، ونحن فى أوائل التسعينات رغما عن اختلاف الظروف والأحوال على المستويين العالمى والإقليمى، ولكن بوسائل أخرى أى أن الغرض ظل كما هو مع اختلافها فى الوسائل .

وأهم هذه الاختلافات اختفاء الاتحاد السوفيتى، وهو الذى كان يشكل التهديد الرئيسى للدول الغربية على المستويين العالمى والإقليمى وأدى ذلك إلى توقيع وثيقة «كامب دافيد» بين الرئيس جورج بوش والرئيس الجديد لروسيا الاتحادية بورس يلتسين فى أوائل فبراير ١٩٩٢ والتى تنص على أن «أمريكا وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصوم أو الأعداء المتنافسين، بل علاقات صداقة ومشاركة قائمة على أساس الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة للاقتصاد، وسوف تعمل الدولتان معا على إزالة آثار العدوان الذى ترتب على حالة العداء الذى كان قائما بين الدولتين واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة السلاح الاستراتيجى» .

والوثيقة بذلك تنص على تحالف مشترك بين شريكين يواجهان أخطارا جديدة «إذ نستطيع معا أن ننهى صراعاتنا وخلافاتنا من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شريكين يعملان معا لمواجهة الأخطاء المشتركة التى تواجههما». ومعنى ذلك أن العدو الرئيسى Main Aggressor الذى يشكل التهديد الرئيسى Main Threat والذى صيغت الاستراتيجية الغربية برئاسة الولايات المتحدة لمواجهته فى المنطقة قد زال، فالعدو الذى كان أصبح صديقا وحليفا وكان من الطبيعى ترتيبا على ذلك إلغاء هذه الإستراتيجية التى وضعت خصيصا لمنطقتنا كما سبق أن أوضحنا إلا أنها على العكس من ذلك.. تتجذر وتستمر وتتعزز!!! ولكن باختلاف الوسائل.

من المبادئ الإستراتيجية المهمة «المحافظة على الغرض» وإن اختلفت الوسائل تبعا لاختلاف الظروف والأحوال فإذا كان الاتحاد السوفيتى والشيوعية قد سقطا بفعل البيروسترويكا والجلاسنوست، فإن هذا لا يعنى من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تغيير سياستها الإقليمية، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والتى لا تهتم إلا بإسرائيل والسيطرة على البترول، وإذا كانت الوسيلة فى الماضى هى الوسيلة العسكرية عن طريق الاستقطاب والأحلاف والقواعد العسكرية، فإنه وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى ظل الغرض كما هو دون تبديل مع استبدال الوسيلة العسكرية بالوسائل الاقتصادية بإدخال البلاد العربية فى محيط إقليمى وعالمى أوسع سواء كان ذلك عن طريق السوق الشرق أوسطية أو بالتعاون مع أوروبا فى نادى البحر المتوسط أما التعاون فى نطاق النادى العربى فهذا غير مرغوب فيه.

ولذلك فإن الولايات المتحدة بعد أن أمسكت بكل نواصى حل الصراع العربى- الإسرائيلى، تصر على عقد المباحثات متعددة الأطراف جنبا إلى جنب مع المباحثات الثنائية بغرض تطبيع العلاقات دون الاهتمام تماما بكل المشاكل السياسية التى هى أساس الصراع ووضع أسبقية للمؤتمرات الاقتصادية فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة لتذويب القومية العربية فى محيط أوسع إقليمى وعالمى أى أنها تسعى لإقامة نظام إقليمى جديد تتعاون كل دول المنطقة فى إطاره بوصاية غربية على رأسها الولايات المتحدة.

وفى ظل المساعى المحمومة لتنفيذ هذه الإستراتيجية علينا ملاحظة الآتى:

- ففى الوقت الذى تنادى فيه الولايات المتحدة بضرورة الحد من نقل السلاح

والتكنولوجيا على أساس مبادرة الرئيس جورج بوش وقرارات مؤتمر لندن للدول الصناعية المصدرة للسلاح بلغت مبيعات السلاح الأمريكية ٦٣ مليار دولار كان نصيب الشرق الأوسط منها ٢٣ مليار دولار، و٣٨٣ مليونا وهى تمثل ٣٧٪ من إجمالى المبيعات وهو أعلى رقم فى الفترة الأخيرة علاوة على القيام بتوقيع اتفاقيات ضخمة مع دول المنطقة لتوريد أحجام مختلفة من الأسلحة المتطورة.

● تطبيق الشرعية الدولية بطريقة انتقائية لتجريد العراق من مصادر قوته وتهديد ليبيا المستمر باحتمال العدوان عليها مع ترك الترسانة الإسرائيلية تزيد وتتضخم سواء من المصادر الأمريكية المعتادة أو من المصادر الشرقية الجديدة.

● تجاهل الأنظمة العربية علاج أمور الجامعة العربية المشلولة، والأنظمة الجهوية العاجزة. والاتجاه المركز نحو أوروبا بوجه عام أو نحو الدول الأوروبية غرب البحر المتوسط بوجه خاص كما تفعل دول المغرب العربى أو إلى كل الدول الأوروبية البحر متوسطية كما تفعل مصر. وبينما تتضح هذه النزعات التى تعطى إشارات على اتجاهات استراتيجية جديدة نجد أن هناك حماسا كاملا للمفاوضات متعددة الأطراف حتى دون الوصول إلى نتائج إيجابية فى المباحثات الثنائية.

● الوجود الصريح للقوات الأمريكية فى المنطقة بناء على اتفاقيات ملزمة فى وقت تصل فيه كل المحاولات لحل عقد بيان دمشق إلى طريق مسدود.

ومعنى ذلك أن التركيز الآن هو على العالم العربى وإعلان سقوط القومية العربية والدخول فى أنظمة جديدة مجهولة ليس بصفتنا العربية ولكن بصفتنا الإقليمية فالعوامل الجغرافية هنا تسبق كل العوامل التاريخية والعقائدية والواقعية وهذا أمر غير جائز.

ولا أريد أبدا أن يفهم من حديثى ولو للحظة واحدة أننا ضد التعاون الإقليمى أو أننا مع عملية استقطاب عنصرى فى وقت تذوب فيه الاستقطابات ولكن المقصود من الحديث حتى الآن هو أن هذا التفكك المقصود والمخطط ليس من صنع الغير فقط، ولكننا سنشارك فيه ونعمل له سواء عن قصد أو غير قصد . . . وهو تفكيك ضد قوى التاريخ والواقع لن يؤدى إلى استقرار إقليمى يبنى على توازن القوى وليس توازن المصالح.

وليس أمامنا فى هذه الحالة وتحت هذه الظروف إلا خياران :

الخيار الأول هو مواصلة الاتجاه نحو النظام الإقليمى الجديد فى ظل الظروف العربية المتدهورة .

والخيار الثانى هو العمل على تقوية الجبهة العربية أولا والتقدم بخطوات ثابتة إلى النظام الإقليمى الذى يكفل لنا تعاونا على قدم المساواة مع كل الأعضاء بعد إزالة كل عوامل القهر والعدوان.

والخيار الأول خطير إذ يحمل فى ثناياه ذوبان الدول العربية فى المحيط الأوسع الذى تخطو إليه أو تدفع دفعا للتورط فيه بتعبير أدق دون هدف موحد أو خطة واحدة ويهدد فى الوقت نفسه باتساع الفجوات بين النظم العربية بمرور الوقت، فعوامل الخلاف والشك موجودة والعمل على تجاهلها بالسير فى اتجاهات جغرافية لا تبنى على الأسس التاريخية والطبيعية هو نوع من السير إلى المجهول، بما فى ذلك من مخاطر وأهوال.

والخيار الثانى فيه الأمان، فالجبهة العربية الواحدة تعطى وزنا ثقيلا لنا فى النظم الإقليمية وتجعل للتعاون مع الغير طعما مختلفا مادمنا حققنا التعاون مع بعضنا البعض. إذ كيف نتخيل أن يتحقق التعاون مع دول البحر المتوسط أو مع الدول الإسلامية الأخرى فى المنطقة مع عجزنا عن تحقيق التعاون العربى؟! كيف يمكن أن نثق فى تحركاتنا إلى الخارج دون تقوية قاعدتنا الوطيدة التى ننطلق منها؟ كيف يمكن أن نتناسى عروبتنا فى ظل أخطاء وخطايا ارتكبناها مع بعضنا البعض دون محاولة جادة منا لإعادة ترميم البيت قبل انهياره؟

إن أى نظام إقليمى مهدد بالانهيار فى ظل عدم وجود نواته العربية الصلبة وسوف نستمع إلى نعيه كما استمعت بنفسى إلى نعى القومية العربية وأنا جالس فى قاعة بعيدة هناك فى تورينو!!!

هل ندفع دفعا لنصبح أعضاء فى نادى البحر المتوسط؟

هل ندفع دفعا لنصبح أعضاء فى نادى الشرق الأوسط؟

أم إن الحكمة تقتضى أولا أن نرمم نادينا العربى ونعزز علاقات أعضائه ونبنى وسائل تعاونه بحيث نخطو بعد ذلك إلى نواد أخرى وقد ثبتت أقدامنا وقويت شوكتنا؟

هل نذهب إلى دار غير دارنا قبل أن يكون لنا دار؟

● الفصل الثامن والعشرون

موضوعات حاسمة فى انتظار قرار

أظن أن هناك اتفاقا بيننا جميعا على أن بلادنا العربية تسير على غير هدى وفى تخبط واضح تكاد لا تتفق على اتجاه واحد تضبط عليه «بوصلة» تحركها، فالكل يسير فى خطوات متقاطعة أو متوازية لا تصل أبدا إلى نقطة لقاء. وأصبح هناك شبه يقين من أننا لا نعرف ماذا نريد، وبالتالى فإننا لا نتفق على ماذا نريد بل يكاد المتأمل فى أعماق الأحداث يجزم بأننا لا نتفق على من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ ولا نكاد نتفق على تحديد الأسبقية بين التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، بمعنى هل الخطر الماحق الذى يتهددنا هو من أمراضنا الذاتية أم إنه من الرياح العاصفة التى تهب علينا من كل اتجاه من الخارج؟

والكثيرون يعيشون ثم يموتون دون أن يعرفوا ماذا يريدون على وجه اليقين. وإن كان هذا جائزا بين الأفراد فإنه لا يجوز بين الدول أو بين أصحاب القرار من الدول إن أردنا الدقة، خاصة فى بلادنا العربية إذ يتولى الأمور فيها مركز قوة واحد تتجمع عنده الخيوط وتنطلق منه القرارات . . فالرئيس هو بمثابة الملك على رقعة الشطرنج يتحرك وحده خطوة خطوة إذا أراد. أما «الطوابى» و «الأفيلة» و «الأحصنة» و «البيادق»، فإنها تلزم مربعاتها وتخشى الخروج منها لأن الخروج مسئولية تحتاج إلى حرية، وينطبق الحال على «الوزير» الذى يعتبر الخطر الحقيقى على «الملك» ولذلك فالحرص كل الحرص على أن يبقى فى مربعه ولا يتحرك إلا تبعا لحسابات دقيقة وإلا أحاطت به «الأفيال» و «البيادق» ليلقوا به فى عالم النسيان ويصبح خارج رقعة الشطرنج.

وتحديد ماذا نريد بالضبط أمر صعب معقد على المستوى القطرى ويزداد صعوبة وتعقيدا على المستويين الجهوى والقومى لأن من يريد أمرا ربما يتعارض مع ما يريده الآخر، وتزداد الفجوات اتساعا بين الرغبات المتعارضة بمرور الزمن، طالما لا يتفق الجميع على إطار عام يحدد الحركة ونجرى داخله الخلافات والتناقضات ليس بغرض القطيعة ولكن بغرض الاتفاق على أساس قاعدة الرغبات الناقصة التى يتم تحقيقها

بإرادات ناقصة علما بأن ما ينقص من رغبات على المستوى القطرى يضاف إلى رصيد الكل على المستوى القومى .

فماذا نريد تحقيقه على وجه التحديد حتى نهاية هذا القرن؟ ما هى أغراضنا وآمالنا التى نريدها فى هذه الفترة القصيرة المقبلة؟ والإجابة عن هذا التساؤل هى البداية اللازمة لتحركاتنا المتسقة بعد ذلك لأن التحرك دون تحديد الغرض هو التخبط بعينه الذى لا يصل بنا إلى ما نرجو ونأمل علاوة على أن اتفاقنا على الأغراض الكبرى بطريقة واضحة هو الذى ينظم الخطى ويصحح الاتجاهات وينفذ الخطط ويرسى النتائج ويبلورها .

فالعالم من أمامنا تجتاحه تغيرات صاخبة فى كل النواحى ، فقد تراجعت خلافاته العقائدية ليحل محلها خلافات إيكوليجية كبرى كما حدث وتجسد فى مؤتمر الأرض الذى عقد أخيرا فى ريوديجانيرو فى البرازيل ومنافسات اقتصادية تعتمد فى أساسها على التكنولوجيا لزيادة الإنتاج حجما ونوعا وعلى فتح الأسواق الواسعة التى تستوعب هذه الزيادة عن طريق التكتلات العملاقة والتسابق نحو أسواق الأحياء الفقيرة من المدنية العالمية التى نعيش فيها والعمل بصفة مستمرة على أن تبقى الدول الصناعية بمثابة الآلة التى تنتج وأن تبقى الدول الفقيرة التى نسميها تجملا بالدول النامية بمثابة السوق الذى يستهلك فأين نحن من هذا الذى يحدث؟ هذا أمر خطير يحتاج إلى قرار .

وإذا كان العالم الذى سنتعامل معه يتغير بهذه الصورة العامة التى ذكرناها فهل يكون التعامل معه عن طريق العمل العربى الجماعى ذلك الحلم الذى يتراقص أمامنا منذ أجيال ، والذى يشبه السراب كلما اقتربنا منه وجدنا لا شىء؟ هذا موضوع يحتاج إلى قرار ، أقصد أى قرار . فترك الأمور هكذا دون تحديد واضح يسىء لشعوبنا على المستوى القطرى وعلى المستوى القومى فنحن ومنذ إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ واتفاقية الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك عام ١٩٥٠ وبعض ورقات القرارات التى تنظم أمورنا مع وقف التنفيذ نجد أنفسنا فى حال لا يسر عدوا أو حبيبا ويرى البعض - خاصة بعد كارثة غزو صدام للكويت - أن العمل العربى الجماعى فشل فى الواقع الملموس وأنه لا فائدة تعم علينا من ورائه وأنه لا جدوى منه ، بل قرأت لأحد الكتاب العرب وفى صحيفة عربية أن إسرائيل كان لها الفضل مع آخرين فى انسحاب العراق من الكويت ، وحذر الرجل وبكل جدية إسرائيل من العرب وخياناتهم وكذبهم وأن عليها أن تؤمن نفسها من غدرهم واستمعت بنفسى إلى أحد المفكرين العرب فى مؤتمر أقيم منذ شهور

فى تورينو بإيطاليا ، وهو ينعى القومية العربية ، فهى مجرد خيال يراود بعض الحاكمين ، فنحن ـ كما قال ـ شعوب متفرقة وأمة غير متجانسة لها لغاتها المختلفة ودياناتها المتعددة بينما يرى البعض الآخر أن العمل العربى الجماعى لم يفشل لأنه لم يكن موجودا أصلا قبل الكارثة ، وأنه لو كان موجودا ما حدث هذا الذى حدث ويؤكد هؤلاء أنه لولا الوقفة العربية أمام هذه الغزوة الطائشة ما حدثت عملية عاصفة الصحراء أصلا وما انسحب صدام من الكويت وما رجع الحكم الشرعى إليها . .

وأظن أن هذا الجدل قد طال أمره وأصبح من المناسب أن يتكاشف أصحاب القرار ليصلوا إلى موقف محدد لأن اللعب بالشعارات يشبه اللعب بالنار . فإن كنا نريد العمل الجماعى العربى فلهذا وسائله وخططه وإن كنا لا نريده فلهذا أيضا وسائله وخططه . أما ترك الأمور هكذا دون قرار واضح صريح فأمر لن يبعث الطمأنينة فى النفوس ولن يحقق الاستقرار فى المنطقة با بالنسبة للدول ولا بالنسبة للأنظمة .

هل ستسير كل دولة عربية فى الطريق الذى تريده وفى الاتجاه الذى تختاره بعيدا عن وحدة العمل العربى؟ هل ستختار مجموعة من الدول لنفسها تنظيما جهويا خاصا بها تتعاون فى إطاره ، كما هو الحال فى مجلس الأربعة أو الخمسة أو الستة؟ هذا أمر وارد وسؤال لا غبار عليه . ولكن إذا كانت الجامعة العربية التى يفترض فيها أن تكون رمز الإرادة العربية قد فشلت فى مواجهة الأزمات العربية وآخرها العدوان الفاضح على الكويت وأزمة العلاقات الليبية ـ الغربية بعد حادثة طائرة لوكيربى فإن التنظيمات الجهوية لم ولن تنجح بدورها فى مواجهة الأزمات الحادة التى ذكرناها .

وقد دعت صحيفة «طرابلس» الليبية بإلحاح إلى إعادة النظر فى موقف ليبيا من اتحاد المغرب العربى بسبب التزام الدول الشريكة لليبيا فى هذا الاتحاد بالعقوبات الدولية التى فرضت على ليبيا ، بل ذهبت صحيفة «الجماهيرية» الليبية إلى مدى أبعد من ذلك فقد أعلنت فى مقالات متتالية بأن العرب ليسوا عربنا ، بل أعداؤنا ومادامو قد أعلنوا أن ما يهمهم هو مصلحتهم فإننا نعلن أن ما يهمنا هو مصلحتنا وسنعمل على أساسها .

وفى رأيى أن هذه الاتجاهات لا تفهم تماما أسس التعامل الجهوى فى نظام عالمى أحادى القطبية يريد أن يفرض قوانينه عن طريق الشرعية الدولية ، بل والشىء الأغرب أن الرئيس العراقى الذى كان العضو الرابع فى مجلس التعاون العربى غضب غضبة كبرى لأن مصر زميلته فى المجلس عارضته وهو يفترس الكويت العربى والعضو فى جامعة الدول العربية . وهذا فهم خاطئ لحدود التأييد أو الاعتراض لفعل عضو فى

جماعة، فالتأييد فى السياسة ليس تأيدا بلا حدود أو ضوابط، إذ إن مصلحة الشركاء هى أساس التعامل، وانفراد أحد الأعضاء بإجراء من وراء ظهر الآخرين لا يحتم عليهم تأييده إذ عليه أن يتحمل نتيجة فعل قام به وحده، وكذلك الحال فى مجلس التعاون الخليجى .

فبالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على إنشائه فإن عجزه فى مواجهة العدوان العراقى كان واضحا، وكذلك كان عجزه واضحا فى مواجهة استيلاء إيران على باقى جزيرة «أبو موسى» أخيرا ومازال الخلاف بين أعضائه قائما بخصوص إقامة قوة دفاع خاصة به، فالبعض يفضل «درع الجزيرة» بسلبياتها المعروفة، والبعض يرفض مشروع «قوة المائة ألف» الذى اقترحه سلطان عمان . . وكما نرى فإن العمل العربى على المستوى الجهوى يحتاج إلى قرار من القمة العربية يحسم استمراره على وضعه الحالى المتردى أو تعديل عضويته كالمحاولة المؤسفة الخاصة بدول إعلان دمشق الذى مازال إعلانا غير قابل للتنفيذ .

وقضية الدفاع عن المنطقة قضية كبيرة تحتاج إلى قرار . . هل يتم ذلك ذاتيا بالجهود العربية المشتركة، أم إن الأمر يحتاج إلى دول أخرى محلية مثل تركيا وإيران أو دول عالمية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؟ ولكن قبل هذا وذاك ضد من هذا الدفاع؟ هل هو دفاع ضد العراق أم إسرائيل أم أعداء آخرين منتظرين؟ ولمن يكون هذا الدفاع؟ هل هو دفاع عن الخليج كممر مائى؟ أم دفاع عن الدول العربية الخليجية؟ أم دفاع عن كل دول الخليج؟ هذه القرارات المنتظرة، سوف تشكل هيكل العلاقات الإقليمية لعدة أجيال قائمة، وبالقطع فإن ملامحها ربما تكون قد اختمرت لدى أصحاب القرار، ولكن بطرق مختلفة وربما متعارضة ومن الأفضل طرحها على المائدة حتى تتحدد الاتجاهات والتحركات .

ثم هناك إسرائيل وموقف الدول منها فى حالة الوصول معها إلى سلام أو الفشل فى تحقيق ذلك؟ والسلام له تبعاته وحالة اللاحرب واللاسلام لها التزاماتها . وحالة الحرب لها ترتيباتها، وعلى أصحاب القرار أن يبتوا ويقرروا لأن ترتيب السياسات الداخلية والخارجية سوف يعتمد بالقطع على هذه القرارات والتصورات ولا أظن أن القرن الحالى سوف ينتهى إلا وقد اتضحت هذه الأمور التى تحتاج - بالنسبة لخطورتها وحيويتها - إلى ترتيبات تحتاج إلى وقت علما بأن من يتصور - وهذا رأيى الشخصى - أن حالة اللاسلم واللاحرب يمكن أن تستمر على نفس قواعد الماضى فهو واهم،

فهناك رغبة فى فرض السلام ولو على حساب الحقوق العربية، ومعنى السلام هو التطبيع والمشاركة والتعاون المتبادل، وهذا تصور لابد من أن يوضع فى الحسبان لأنه سوف يغير خريطة العلاقات فى المنطقة تغييرا شاملا.

والموقف من العراق يحتاج إلى قرار، فالوضع الحالى للنظام العراقى لا يحقق الاستقرار فى المنطقة ولا يحقق التوازن المعقول منها، فماذا لو بقى صدام حسين رئيسا للعراق حتى نهاية القرن؟ طبعا الجميع يتمنون غير ذلك، ولكن ماذا لو حدث هذا الاحتمال؟ هل يمكن أن تبقى الأوضاع على ما هى عليه؟

ولا أظن أنه يمكن تحديد توقعات للبلاد العربية على أى مستوى دون صدور قرارات فى هذه القضايا!! وما لم يتم ذلك فإن البلاد العربية سوف تخطو إلى القرن الحادى العشرين، وخطواتها متعثرة وهى تسير على غير هدى.

الفهرست

رقم الإيداع : ٩٨/٢٧٣٤
I.S.B.N. : 977 - 09 - 0429 - 5

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)